

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مؤتمـــر

الطفل وآفاق القرن الحادى والعشرين

تحريـــر

الدكتورة إلهام عفيفى

سنـــاء مبـــروك   محمّـــود زكـــى

القاهرة

١٩٩٣

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مؤتمـــر

الطفل وآفاق القرن الحادى والعشرين

تحريـــر

الدكتورة إلهام عفيفى

القاهرة
١٩٩٣



المحتويات

كلمة الأستاذة الدكتورة

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

ورئيسة مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

السيدات والسادة

يسعدنى أن أشارك اليوم فى افتتاح المؤتمر الدولى السابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية .

وقد درج المركز القومى للبحوث الاجتماعية على أن يأخذ على عاتقه كل عام الإشراف على مجموعة البحوث الاجتماعية واختيار موضوع محدد لكى تدور حوله البحوث المقدمة وقد أتفق هذا العام على اختيار موضوع من أهم الموضوعات وهو «الطفل» ويأتى هذا المؤتمر تتويجا للجهود التى يبذلها المركز فى مجال الطفولة بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات العلمية الجادة التى قدمها مجموعة من الباحثين من خارج المركز .

إن الاهتمام بالطفل هدف من أعز الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها، فالاهتمام بمستقبل الطفل هو فى حقيقة الأمر ضمان مستقبل شعب بأسره ، فالطفل هو الثروة الحقيقية للوطن . وهو الأمل فى الحاضر والمستقبل . فالأطفال يكونون أكثرمن٤٠٪ من مجموع السكان حاليا ، وهم أصحاب الشأن فى مستقبل الوطن .

وقد أكد الدستور ذلك فنصت المادة العاشرة منه على أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشئ والشباب ، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

وتحسبا لمدى ضخامة تلك الرسالة ، صدرت الوثيقة التى أعلن فيها الرئيس حسنى مبارك اعتبار السنوات العشر (١٩٨٩-١٩٩٩) عقدا لحماية الطفل المصرى . وتحتوى على مجموعة من العناصر الهامة لحماية صحة الأم والطفل .

والأمل معقود على أن تقوم كافة الأجهزة فى الدولة ، كل فى مجاله ، بمهمة تنفيذ ماجاء فى عقد حماية الطفولة ، والتنسيق فيما بينها، ووضع برامج الرعاية ومتابعة تنفيذها .

ولقد شاركت جمهورية مصر العربية فى الأنشطة الدولية الرامية إلى تكثيف الجهود لتأمين بقاء الطفل وحمايته ، وكان لنا دور بارز فى مؤتمر «القمة العالمى من أجل الطفل» والذى عقد تحت رعاية الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٠ ، وعلى المستوى العربى نجد هناك المجلس العربى للطفولة ، الذى يقدم خدماته للطفل فى كافة الدول العربية ، وعلى المستوى المحلى فإن هناك الجهود التى تقوم بها وزارة الشئون الاجتماعية منذ إنشائها ، وكافة الوزارات المعنية الأخرى ، إلى جانب المجلس القومى للطفولة والأمومة ، الذى أنشئ مؤخرا من أجل اقتراح السياسة العامة ووضع مشروع خطة قومية شاملة تهدف حماية الطفولة والأمومة فى كافة المجالات .

ولايسعنى قبل أن أختم كلمتى إلا أن أقول إن مرحلة الطفولة من أهم المراحل التى تتشكل فيها شخصية الطفل . وبقدر الاهتمام بهذه المرحلة بقدر ماينشأ الطفل وهو قادر على الحفاظ على مجتمعه وحمايته . وأتمنى أن تسهم مناقشات المؤتمر فى تكوين فهم عميق لمشكلات الطفولة والوصول إلى بلورة حلول قابلة للتنفيذ من أجل مستقبل أفضل للوطن الحبيب مصر.

وفقكم الله ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،.

الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للطفل المصرى

نادية حليم*

يشكل الأطفال شريحة كبيرة وهامة فى الهرم السكانى لمصر . وتصل نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات إلى حوالى ٨ر١٤٪ من إجمالى السكان ، كما تصل نسبة الأطفال فى فئة السن (٥ – ١٥ سنة) ٦ر٢٤٪ ، أى أن ٤ر٣٩٪ من إجمالى السكان يقع فى فئة السن صفر – ١٥ سنة [١] .

وترتبط هذه الشريحة العمرية من السكان صغار السن بعبء الإعالة ، ومعدلات الإنتاج والاستهلاك . حيث تشكل نسبة القوة العاملة ٨ر٢٧٪** فقط من إجمالى السكان ، فى الوقت الذى يصل فيه متوسط هذه النسبة فى العالم إلى ٤٩ – ٥٠٪ ، وهذا يعنى أن كل فرد فى مصر يعمل لإعالة حوالى ٣ أفراد ، بينما يعول الفرد – فى باقى أنحاء العالم – فردين فى المتوسط فقط [٢] هذا مع الأخذ فى الإعتبار وجود حوالى ٥ر٥٪ من إجمالى قوة العمل من الأطفال أقل من ١٥ سنة ، هذه الشريحة العمرية التى كان من المفروض أن تكون داخل الشريحة المعالة .

وتعد الجهود المبذولة فى مجال تحسين أوضاع هذه الفئة فى المجتمع ركيزة أساسية لإعداد القاعدة البشرية التى تؤهل لاستخدامها استخداما منتجا وفعالا .

وتتناول هذه الورقة مناقشة عدد من المؤشرات الديموجرافية والأخرى الاجتماعية التى توضح خصائص الطفل المصرى . تتناول الأولى معدلات المواليد والوفيات ، ومعدلات الخصوبة ، والعوامل المرتبطة بها . وتتناول المؤشرات الثانية الجوانب الصحية ، والتعليمية وعمالة الطفل .

* أستاذ علم الاجتماع السكانى ورئيسة قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** نسبة السكان ٥ سنوات فأكثر داخل قوة العمل إلى إجمالى السكان فى تعداد (١٩٨٦) .

أولا : الخصائص الديموجرافية

معدلات المواليد والوفيات

تذبذب معدل المواليد بين الارتفاع والانخفاض فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ، فقد كان عام ١٩٧٦ ٤ر٣٦ فى الألف ، ثم ارتفع إلى ٧ر٣٨ فى الألف عام ١٩٨٦ ، ثم حدث انخفاض كبير خلال عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، حيث بلغ معدل المواليد ٣ر٣٣ فى الألف عام ١٩٩٠ ووصل عام ١٩٩١ إلى ٢ر٣٢ فى الألف . ومن المنتظر أن يصل هذا المعدل عام ١٩٩٧ إلى ٢٧ فى الألف .

أما معدلات الوفيات فقد حققت إتجاها عاما تنازليا خلال عقد الثمانينات . حيث انخفض معدل الوفيات من ٧ر١١ فى الألف عام ١٩٧٦ إلى ٢ر٩ فى الألف عام ١٩٨٦ ثم إلى ٨ فى الألف عام ١٩٩٠ ، وأصبح عام ١٩٩١ ٥ر٧ فى الألف فقط . وينتظر أن يصل إلى ٧ فى الألف عام ١٩٩٧ ، مع تضاؤل معدل هذا الانخفاض فى السنوات القادمة ، نظرا لأن هذه النسبة تكاد تقترب من معدلات الوفيات فى الدول المتقدمة .

وتبعا لانخفاض المواليد وانخفاض الوفيات ، انخفضت الزيادة الطبيعية من ٥ر٢٩ فى الألف عام ١٩٨٦ ، إلى ٣ر٢٥ فى الألف عام ١٩٩٠ ، ثم إلى ٧ر٢٤ فى الألف عام ١٩٩١ ، وينتظر أن تصل إلى ٢٠ فى الألف عام ١٩٩٧ [٣] .

وبناء على معدلات المواليد السابقة لعام ١٩٨٦ فإننا نستقبل فى كل عام حوالى ١ر٢ مليون مولود حى ، يموت منهم حوالى ١ر٨٪ إلى إجمالى مواليد السنة .

ولقد انخفضت وفيات الرضع إلى النصف فى الفترة ١٩٧٠/١٩٧٤ - ١٩٨٤/١٩٨٨ ، حيث كانت فى الفترة الأولى ١٤٦ فى الألف ثم انخفضت إلى ٧٣ فى الألف فى نهاية الفترة الثانية . أيضا تحسنت وفيات الأطفال فى مرحلة السن ١ - ٤ سنوات ، فانخفضت من ٩٠ فى الألف إلى ٣١ فى الألف .[٤] وتشير البيانات المتوافرة إلى أن وفيات الأطفال تتأثر بعدة عوامل مثل سن الأم ، ورتبة المولود ، وفترات المباعدة ، ومحل الإقامة ، (ريف/ حضر) ، ومستوى تعليم الأم .

فيما يتعلق بالعلاقة بين وفيات الأطفال الرضع وسن الأم ، توضح بيانات "المسح الصحى الديموجرافى لعام ١٩٨٨" ، أن أطفال الأمهات المراهقات ، وأطفال الأمهات اللاتى تزيد أعمارهن على ٣٩ عاما يواجهون احتمالات الوفاة بدرجة أكبر بكثير ممن ولدوا لأمهات فى مرحلة السن ٢٠ - ٣٩ سنة . [٥] وبرغم

أن السن القانونى للزواج فى مصر ١٦ سنة للأناث ، إلا أن بيانات المسح - سابق الذكر - توضح أن نسبة النساء المتزوجات فى سن أقل من ١٦ سنة - فى عينة هذا المسح - تشكل ٤ر٢٠٪ . غير أن هذه النسبة أخذة فى التناقص مع مراحل سن مفردات العينة ، إذ أن نسبة من تزوجن فى سن أقل من ١٦ سنة فى فئة العمر "١٥ - ١٩ سنة وقت إجراء المسح" حوالى ٧ر٦٪ ، بينما تصل هذه النسبة إلى ٤ر٣٥٪ بالنسبة لمفردات العينة اللاتى تتراوح أعمارهن بين "٤٥ - ٤٩ سنة وقت إجراء المسح" ومعنى ذلك أن هناك اتجاها تنازليا نحو الزواج أقل من السن القانونى ، غير أن الاتجاه مازال مستمرا نحو الزواج المبكر ، حيث أن نصف السيدات اللاتى شملهن المسح تزوجن قبل سن العشرين .

وتبين النتائج أيضا أن المواليد الذين يأتون فى الرتبة (٧+) معرضين للوفاة بمقدار مرة ونصف أكثر من المواليد فى الرتبة (٢) أو (٣) . وتتأثر وفيات الأطفال الرضع أيضا بفترات المباعدة بين كل حمل وآخر ، حيث ترتفع نسبة وفيات الأطفال الرضع بين الذين يولدون بعد فترة زمنية أقل من سنتين من حدوث حمل سابق أكثر من الأطفال المولودين بعد ولادة سابقة بفترة لاتقل عن أربع سنوات .

وتتباين معدلات وفيات الأطفال أيضا تبعا لمحل الإقامة (ريف/ حضر) حيث تصل وفيات الأطفال ما دون السنة الخامسة من العمر فى المناطق الريفية إلى ضعف نظيرها فى المناطق الحضرية ، "فى ريف مصر العليا يموت ١٥ طفلا من كل ١٠٠ طفل قبل نهاية السنة الأولى من العمر ، فى مقابل ٦ أطفال لكل ١٠٠ فى المحافظات الحضرية" .

وترتبط وفيات الأطفال أيضا بمستوى تعليم الأم . حيث ترتفع عدد حالات الوفاة لدى أطفال الأمهات الأميات واللاتى لم ينهين مرحلة التعليم الابتدائى بمقدار ثلاث مرات أكثر من أطفال الأمهات اللاتى أنهين مرحلة التعليم الابتدائى فما فوق [٦] . ويذكر تقرير للبنك الدولى عام (١٩٩٠) أن دراسات كثيرة أجريت فى الدول النامية توضح أن كل سنة من سنوات تعليم الأم ترتبط بانخفاض فى وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر بمقدار ٩٪ [٧] .

الخصوبة

إذا كانت مصر تعانى من معدلات مواليد مرتفعة ، فإن انخفاض مستوى المعيشة ، والزيادة السريعة فى السكان يعزز كل منهما الآخر بوسائل متعددة .

فانخفاض الأجور وعدم كفاية التعليم ، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال - وكلها أمور مرتبطة بالفقر - تسهم فى ارتفاع معدلات الخصوبة ، وبالتالى فى سرعة زيادة السكان .

وتوضح البيانات المتاحة (٨) انخفاضا فى معدل الخصوبة الكلى من ٢ر٥ طفل لكل إمرأة فى بداية هذا العقد ، إلى ٤ر٤ طفل فى عام ١٩٨٦/١٩٨٧ ، والاحتمال قائم أن ينخفض هذا المعدل إلى ٥ر٣ طفل فى عام ١٩٩٧ . غير أن اختلافات كبيرة مازالت قائمة ترتبط بمحل الإقامة (ريف/ حضر) ، وبمستوى تعليم الأم ، حيث أن خصوبة المرأة الحضرية ٧ر٣ طفل فى مقابل ٧ر٥ طفل فى المتوسط بالنسبة للمرأة الريفية .

والانخفاض فى الخصوبة يبدو مضطردا أيضا مع مستوى التعليم . فالأميات لديهن فى المتوسط ٧ر٥ طفل ، فى مقابل ٢ر٣ طفل بالنسبة للحاصلات على تعليم إعدادى فما فوق .

وبغض النظر عن مساحة الرافضين لفكرة تنظيم أسرهم ، فإن البيانات المتاحة توضح أن هناك مايقرب من $\frac{1}{3}$ مواليد السنوات الخمس السابقة على إجراء المسح الديموجرافى الصحى (لعام ١٩٨٨) ، أطفال جاءوا إما فى توقيت خطأ ، أو أنهم غير مرغوب فيهم . هذا مع التحفظ بعض الشئ على مدى التطابق بين الاتجاه اللفظى وبين السلوك العملى لمن شملهم البحث إلا أن الثابت أن قلة المعرفة أو عدم سلامتها بالنسبة لمن ينظمن إنجابهن تؤدى إلى بعض المشاكل فى الاستخدام لاسيما فى المناطق الريفية فى مصر العليا . وتؤدى أخطاء الاستخدام إلى حدوث حالة حمل لكل ستة يستخدمن وسائل منع الحمل .

وتنظر مصر - كسائر الدول النامية - إلى السياسة السكانية على أنها مهمة وضرورية لمواجهة تحديات النمو السكانى ، والمصاعب الاقتصادية ، وتدهور الموارد والبيئة . وتتجه السياسة السكانية - من ضمن أهدافها - إلى التأثير على حجم السكان ومعدلات النمو . غير أن مردود هذه السياسة - كما اتضح مماسبق - مرتبط إلى حد كبير بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما أن نجاح السياسة أو فشلها مرهون بمقدار الدعم الذى تحظى به هذه السياسة من القيادة السياسية ، متضافرة مع الجهات الرسمية والحكومية ، ومصالح الجماعات المؤثرة ، ورجال الدين والمثقفين ، وقيادات المجتمع ، وعامة الشعب . وبقدر ما تقل المساندة والدعم من جانب هذه المجموعات السابقة ، بقدر مايقف

ذلك عائقا أمام مايمكن أن تحرزه برامج السكان من نجاح مطلوب [٩] . والواقع يشير إلى عقبات كثيرة أمام نجاح السياسة السكانية فى مصر ، ليس هذا مجال مناقشتها .

وأيا كان حجم الجهد المبذول للإقلال من معدلات المواليد فإن هذا الجهد لن يتحقق بالصورة المطلوبة أو المأمولة ، مالم يتزايد حجم الاستثمارات الموجهة إلى رأس المال البشرى فى مجالات الصحة ، والتغذية ، والتعليم ، ومكانة المرأة . وفى بيان وارد بأحد نشرات وزارة التربية والتعليم الصادرة عام ١٩٩٠ ، أن نصيب وزارة التربية والتعليم من الموازنة العامة للدولة لايزيد على ١ر٦٪ عام ١٩٩١/٩٠. وفى دراسة أخرى للمجلس القومى للطفولة والأمومة إشارة إلى أن متوسط الإنفاق الاستثمارى الحكومى السنوى على الصحة يصل إلى نحو ٧ر٪ ، وأن متوسط هذا الانفاق السنوى على مشروعات الطفولة والأمومة بوزارة الشئون الاجتماعية لايزيد على ٦ر٠٪ [١٠] .

من العرض السابق يتضح أن تقدما يمكن رصده فيما يتعلق ببعض المؤشرات التى تتناول معدلات وفيات الأطفال الرضع ، والأطفال أقل من السنة الخامسة من العمر . غير أن هذا التقدم لم يسر بمعدلات واحدة بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . ومالم تتمكن كل فئات المجتمع من التمتع - بصورة متكافئة - بالخدمات الاجتماعية المقدمة فى المجالات المختلفة ، فسيكون من الصعوبة بمكان أن نتوقع تحقيق تقدم ملموس فى هذا المجال .

ثانيا : الخصائص الاجتماعية

الحالة الصحية

ترتبط صحة الطفل الجسدية والعقلية والنفسية - إلى حد كبير - بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة ، ومدى صلاحيتها للقيام بعملية التنشئة ، والاتجاهات والأساليب التى تشبع بها متطلبات الطفل فى مراحل النمو المختلفة من رضاعة ، وفطام ، وإخراج ، وتغذية وصحة ، ومرض ، بل والعلاقة مباشرة بين أنماط تنشئة الطفل وسلوكه ، ومستوى ذكائه ، وشخصيته فى المستقبل . غير أن المؤشرات التالية ستتناول فقط مايبرز الخصائص الصحية للطفل المصرى ، لارتباط ذلك بمجال اهتمام هذه الورقة .

هناك من المؤشرات مايوضح تقدما ملموسا فى الجوانب الصحية ، ومع ذلك مازالت هناك مهام ضخمة تنتظر الإنجاز . فقد انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع ومعدل الوفيات فى سن (١ - ٤ سنوات) انخفاضا واضحا فى الأعوام الأخيرة ، غير أن الانخفاض كان أكثر وضوحا فى معدلات الوفيات فى السن (١ - ٤ سنوات) عنه فى معدل الأطفال الرضع . وفيما يتعلق بالوفيات خلال السنة الأولى من العمر فإن الانخفاض أسرع فى معدل الوفاة فى سن (١ - ١١ شهرا) عنه فى سن أقل من ٢٨ يوما (أى وفيات الأطفال حديثى الولادة) .

وترتبط وفيات الأطفال حديثى الولادة ارتباطا مباشرا بصحة الأم وتغذيتها أثناء الحمل ، ورعايتها رعاية طبية سليمة . كما ترتبط بظروف الولادة ، والفترة التالية عليها ، وعلاقة ذلك كله بإنجاب طفل سليم قوى البدن ، وإرضاعه ، ورعايته .

وتعتبر حالات الحمل والولادة فى كثير من بلدان العالم مسئولة عن أكثر من ربع الوفيات بين النساء فى سن الحمل . ويموت فى كل عام أثناء الولادة نحو نصف مليون إمرأة ، ٩٩٪ منهن فى العالم النامى . ومن بين كل ١٠٠ر٠٠٠ إمرأة فى أفريقيا يموت أثناء الولادة مابين ٢٠٠ - ١٥٠٠ إمرأة ، مقابل ١٠ سيدات فى معظم البلدان المتقدمة [١١] .

وفى مصر تصل نسبة الإصابة بالأنيميا بين الحوامل إلى ٢٠٪ ، كما يصل معدل وفيات الأمهات إلى ٣٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ر٠٠٠ ولادة [١٢] . وتوضح البيانات الأولية "لمسح صحة الأم والطفل" ، أن ٤٥٪ من النساء الحوامل وقت إجراء هذا المسح كن يتابعن الحمل (ترتفع هذه النسبة بين سيدات الحضر فتصل إلى ٦٥٪ مقابل ٣٨٪ فى الريف) ، كما تم تطعيم ٥٠٪ منهن ضد التيتانوس[١٣] .

وعلى صعيد صحة الطفل وتغذيته ، فهناك جهود مبذولة من قبل المجتمع الدولى والمحلى بالتركيز على استخدام تقنيات رخيصة وذات تكنولوجيات منخفضة للمحافظة على صحة الطفل ، مثل التطعيم ، واستخدام أدوية معالجة الجفاف التى تؤخذ بالفم . ويوصف ماحدث فى هذا المجال بأنه ثورة فى الصحة العامة . وقد حدث هذا نتيجة التحالف بين الوكالات الإنمائية ووكالات الأمم المتحدة وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) . وحتى عام ١٩٧٤ لم تكن حملات التطعيم تصل إلا إلى أقل من ٥٪ من أطفال العالم النامى ، ومع حلول عام ١٩٨٩ ، أصبحت خدمات برنامج

التطعيم الموسع ضد شلل الأطفال ، والتطعيم الثلاثى تشمل نحو ٦٠٪ من الأطفال (الحاصلين على الجرعة الثالثة قبل نهاية العام الأول من حياتهم) [١٤] .

ويعد الإسهال من أهم الأمراض التى ينتج عنها وفيات الأطفال والرضع . وتوضح بيانات المسح المصرى لصحة الأم والطفل – السابق ذكره [١٥] – أن أكثر من ١٠٪ من الأطفال (دون سن الخامسة) أصيبوا بالإسهال خلال فترة الأسبوعين السابقين على المسح . ويذكر تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٠ أن الجهود المبذولة فى مصر فى هذا المجال كان من أثرها انخفاض معدل الوفيات الناجمة عن الإسهال بمقدار النصف تقريبا ، باستخدام البرنامج القومى لعلاج الجفاف عن طريق الفم . وقد تم فى إطار هذه الجهود إعادة تأهيل ٨٠٠٠ طبيب ، وقيام ٤٠٠٠ عيادة فى وصف هذا العلاج ضد الجفاف – منذ منتصف عام ١٩٨٥ – كما يتم انتاج ٨ ملايين كيس من أملاح معالجة الجفاف سنويا داخل مصر ، يتم توزيعها من خلال المراكز الصحية والصيدليات ، وبغض النظر عما إذا كان انخفاض الوفيات الناجمة عن الإسهال بمقدار النصف ترجع إلى برنامج علاج الجفاف أم لأسباب أخرى ، فإن الحقيقة غير المشكوك فيها أن وفيات الرضع قد انخفضت بالفعل إلى النصف .

ومن أكثر الأمراض شيوعا بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر أمراض الجهاز التنفسى وتبلغ نسبة الإصابة بها – خلال الأسبوعين السابقين على إجراء المسح المصرى – ٣١٫٥٪ ، يلى ذلك نسبة الإصابة بالحمى والتى تبلغ ١٩٫٤٪ . ولاشك أن أفضل مايقلل هذه الإصابات هو استكمال التطعيمات المقررة . وقد تبين أن ٩١٪ من الأطفال لديهم بطاقة صحية ، وتتراوح نسبة الاستكمال فيها مابين ٨٣ – ٩١٪ .

كما أظهرت نتائج المسح – سالف الذكر – أن ٧٪ من أسر العينة التى شملها المسح بها شخص معاق أو أكثر . وأن ٢٠٪ من المعاقين مصابون بشلل الأطفال . وعلى ضوء المعايير الدولية الخاصة بالعلاقة بين الوزن والطول والعمر تبين أن حوالى ٢٨٪ من الأطفال (دون سن الخامسة من العمر) يعانون من قصر القامة بالنسبة للعمر ، وهذا يرجع إلى سوء تغذية مزمن[١٦] .

ومن دراسة أخرى أجريت فى قسم الأطفال بمستشفى باب الشعرية على ٧٥ طفلا تتراوح أعمارهم بين ٣ شهور إلى خمس سنوات ، تبين أن ٤٢ طفلا من إجمالى الـ ٧٥ كانوا يعانون من سوء تغذية ترك آثاره على معدلات نمو العظام ،

وظهر ذلك بوضوح أكثر لدى الإناث عن الذكور . وتذكر الدراسة أن الطفل – فى بعض الشرائح السكانية – لايحصل بالفعل على الأطعمة المناسبة لمرحلة السن ٤ – ٦ شهور . والنتيجة الطبيعية أن المرحلة العمرية التالية على مرحلة اعتماد الطفل على الرضاعة الطبيعية تتسم لدى ٥٥ – ٦٠٪ من الأطفال بظهور علامات نقص البروتين بدرجات متفاوتة . وتؤكد مسوح التغذية القومية التى أجريت أعوام ١٩٨٦ و١٩٨٨ أن ٥٠٪ من أطفال مرحلة ماقبل المدرسة يعانون بشكل أو آخر من سوء التغذية [١٧] .

وهناك علاقة وثيقة بين تحسين التغذية وبين تحسين قدرة الطفل على التعلم . وتبين دراسات أجريت فى العديد من دول العالم (الصين والهند وكينيا وغيرها) ، أن سوء التغذية المتعلق بالبروتين والطاقة يرتبط بالنتائج المنخفضة فى اختبارات المعرفة ، وبالأداء الأضعف فى المدارس . ويؤدى نقص اليود إلى نقص الأداء المعرفى بين الأطفال من سن ٩ – ١٢ سنة . ويؤدى نقص الحديد إلى انخفاض درجة انتباه الطفل ، ويؤثر بدوره على التعليم . كما عرف – منذ أمد طويل – العلاقة بين نقص فيتامين أ وبين العمى وشدة مرض الحصبة . وإذا كان النقص بنسب أقل فإنه يؤثر على النمو بمافى ذلك تطور نمو المخ .

ولقد أصبحت المعارف والأساليب الفنية المرتبطة بثورة بقاء الطفل متوافرة – كما تقول بيانات تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم – وهذه الوفرة مرتبطة بصورة مباشرة بالدعم السياسى للقضية ، ووضع الإجراءات موضع التنفيذ . وربما من المنتظر أن تشهد السنوات القادمة هبوطا مستمرا فى معدلات وفيات الأطفال ، مما ينعكس بدوره على خفض معدل النمو السكانى . فقد أبرزت دراسات كثيرة العلاقة الطردية الواضحة بين معدلات وفيات الأطفال ومعدلات النمو السكانى ، وإذا كانت الخدمات الطبية ليست متوافرة لكل الناس ، إلا أن وصول المعارف الصحية السليمة إلى الوالدين – عن طريق الإتصال المباشر أو وسائل الإعلام الجماهيرى – وممارستهم لهذه المعارف يسهم إسهاما جيدا فى حماية الأم والطفل . فرعاية الأمهات أثناء الحمل ، والحصول على التطعيمات اللازمة ، ومتابعة الرضاعة الطبيعية ، والمعرفة السليمة بتغذية الطفل ، والإلتزام بمواعيد التحصين ، وتوقيت الحصول على طفل جديد ، كل هـذه قرارات تؤثر على بقاء الطفل وحمايته من الوفاة والمرض أكثر مما يؤثر أى طبيب أو مستشفى . وفى بعض المجلات العلمية الصادرة أخيرا مناقشات حول ايجابيات وسلبيات انقاذ

حياة ملايين الأطفال فى العالم النامى من الموت ، ليعيشوا ولكن كأموات أيضا ، حيث لاتتوفر لهم الحدود الدنيا التى تتطلبها طفولة صحية آمنة .

الحالة التعليمية

تنص الدساتير المصرية المتعاقبة على إقرار حق التعليم لجميع الأطفال الذين يبلغون سن السادسة من عمرهم . تلتزم الدولة بتوفيره لهم ، ويلتزم أولياء الأمور بتقديم أطفالهم إلى المدرسة ، وتوقيع العقوبة على المتخلفين إذا لم يكن هناك عذر مقبول (مادة ١٩من قانون التعليم الأساسى) . ومع وجود هذا القانون فإن الطاقة الاستيعابية مازالت عاجزة عن توفير مكان لكل طفل فى سن التعليم الأساسى . وتصل الطاقة الاستيعابية المتحققة عام ١٩٨٦ إلى ٨ر٩٠٪ ، ارتفعت الى ٩٦٪ عام ١٩٩١ [١٨] . هذا ماتشير إليه البيانات الرسمية المنشورة غير أن تصريحا أخيرا لوزير التربية والتعليم يشير فيه إلى أن معدل الاستيعاب لايتجاوز نسبة ٨٠٪ فقط .

وتتجاوز مشكلات التعليم بكثير مسألة معدلات القبول بالمدارس . فكثيرا مايكون المعدل المنخفض للقبول مصحوبا بمعدل مرتفع للتسرب ، (٥ر٢٪ عام ١٩٨٦)* وهذا مايفسر استمرار معدل الأمية المرتفع والذى يصل إلى ٤٩٪ فى تعداد ١٩٨٦ . ونسبة التسرب المشار إليها مضللة إلى حدما ، إذ أنها لاتعبر الا عن موقف سنة دراسية واحدة ، أما إذا حسبت هذه النسبة فى نهاية الست سنوات الأولى من التعليم الأساسى فسترتفع هذه النسبة إلى ١٥٪ . وتشير مصادر أخرى إلى أن نسبة التسرب تصل إلى ٢٥٪ وربما ٣٠٪ . ويذكر كتاب استراتيجية التعليم أن نسبة التسرب حوالى ٢٠٪ ، كما ترد نفس النسبة فى بحث عمالة الطفل الذى اجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية معتمدا على نتائج دراسة اجراها مركز البحوث التربوية مع البنك الدولى عام ١٩٨٦ . وتؤثر حالة الأبنية التعليمية** ، ونقص أو عدم وجود التجهيزات اللازمة للعملية التعليمية ،

* المجلس القومى للسكان ، استراتيجية السكان لعام ١٩٩٧ ، تقرير التعليم ومحو الأمية .

** أبرز تقرير للمجالس القومية المتخصصة بعنوان (إصلاح التعليم الابتدائى) أن ٧٪ من المدارس الابتدائية لايوجد فيها مياه صالحة للشرب ، و٤٨٪ لايوجد فيها دورات مياه صالحة أو لايوجد بها دورات مياه على الاطلاق ، و٦٠٪ منها لايوجد بها تيار كهربائى . كما تصل نسبة المدارس التى لاتزيد فيها ساعات الدراسة على ٥٠ر٢ ساعة فقط إلى ٥٠٪ من إجمالى المدارس الابتدائية .

ومستوى أداء المعلم ، وارتفاع كثافة الفصول* ، وتقلص ساعات الدراسة ، ومحتوى المناهج على ضعف نوعية التعليم ، وبالتالى ضعف أداء الأطفال ، والتسرب من التعليم ، أو استكمال المرحلة دون أن يتعلم الأطفال شيئا . وتشير بعض البيانات غير المنشورة لوزارة التربية والتعليم أن نسبة من يرتدون إلى الأمية بلغت ٤٠٪ من المقيدين فى المرحلة الابتدائية (١٩) . وينتظر ارتفاع نسب التسرب من التعليم فى السنوات القادمة على ضوء التكلفة العالية للتعليم الحادثة الآن ، إلا إذا حدث إصلاح أو تغيير ما فى هذا القطاع .

إن أهم أصل يملكه الفقراء هو وقت العمل ، والتعليم يزيد من إنتاجية هذا الأصل . وتشير دراسات متعددة أجريت فى بعض الدول الافريقية وفى تايلاند ، وكوريا، وماليزيا ، إلى أن إنتاج المزارعين الذين أتموا أربع سنوات من التعليم – وهو الحد الأدنى اللازم للإلمام بالقراءة والكتابة – يزيد فى المتوسط بنحو ٨٪ عن إنتاج المزارعين الذين لم يلتحقوا بالمدارس . كما تؤكد بعض الدراسات "أن مجرد التحاق الطفل بالمدرسة بصرف النظر عن أية عوامل أخرى يؤدى إلى تحسين أدائه" (٢٠) .

وهناك اتجاه متزايد بين المعنيين فى هذا المجال (٢١) ، أن المنع أو الحظر لن يمنع التسرب من التعليم ، ومن ثم فإن اهتماما ينبغى أن يوجه لدراسة أسلوب يهدف إلى تطويع العملية التعليمية ، وإنشاء مدارس حرفية وفنية جنبا إلى جنب مع تعلم القراءة والكتابة ، ومواد أساسية أخرى تفيد الطفل وتجعله فردا نافعا للمجتمع ، ومؤهلا للقيام بحرفة فى نفس الوقت بدلا من الانتظار حتى سن ١٥ سنة . وهو اقتراح جدير بالدراسة من جانب المعنيين فى هذا المجال .

الطفل والعمل

تذكر تقارير منظمة الصحة العالمية أن نسبة العاملين من الأحداث بالنسبة إلى إجمالى القوة العاملة فى بعض البلدان النامية تصل إلى ٣٠٪ ، فى حين أنها لاتزيد فى الدول المتقدمة على ٦ر١٪ . وهذا ماحدى بأجهزة الأمم المتحدة إلى مكافحة هذه الظاهرة من خلال برنامج الصحة العالمية لعام ٢٠٠٠ ، وبرنامج

* متوسط الكثافة فى الفصول فى مرحلة التعليم الابتدائى ٩ر٤٣٪ عام ١٩٨٦/٨٥ ، بيانات استراتيجية السكان لعام ١٩٩٧ (تقرير التعليم ومحو الأمية) .

الرعاية الصحية الأولية ، ولجنة حقوق الانسان ، ولجنة حقوق الطفل . ويعد الفقر هو القاسم المشترك الأعظم وراء عمالة الأطفال فى الدول النامية [٢٢] . وبرغم وجود التشريع المصرى الذى يمنع تشغيل الأحداث قبل سن ١٥ سنة فى صناعات ومهن معينة ، فإن نسبة الأطفال العاملين (٦ - ١٤ سنة) تصل إلى ٥ر٥٪ من إجمالى قوة العمل فى تعداد ١٩٨٦ . ولقد حاولت النصوص التشريعية * وضع الضوابط التى تكفل حماية الحدث** ومنع استغلاله ، فحظرت العمل لأقل من سن ١٢ سنة ، وتدرجت فى الأعمال المسموح بها بحسب سن الحدث من سن ١٢ - ١٧ سنة ، كما نصت على عقوبة المخالفة .

غير أن عمالة الطفل تتركز فى القطاع الزراعى وفى مجالات الصناعات الصغيرة حيث تصعب الرقابة الصحية والقانونية . كما أنهم يعملون فى كافة المهن ، فى مصانع دباغة الجلود ، وصناعة السجاد ، والمصانع الصغيرة للغزل والنسيج ، وورش السمكرة ، ودهان السيارات ، ومصانع الطوب والفخار ، والنجارة ، والمخابز ، ومصانع الزجاج ، وجمع ونقل وفرز القمامة ، والعمل فى المنازل والمطاعم ، والصناعات اليدوية الدقيقة .

وتضمنت التشريعات أيضا تحديد ظروف العمل فلاتزيد ساعات العمل على ست ساعات على أن تتخللها فترات راحة تسمح بألا يزيد العمل المتصل على أربع ساعات ، مع توقيع الكشف الطبى دوريا على الأحداث ، وأن يتناول الحدث يوميا كوبا من اللبن ، وألا يعمل بعد الساعة ٧ مساء [١٣] .

ومع ذلك فإن أحد البحوث التى أجريت على عمالة الأطفال فى منشآت دبغ الجلود الكائنة فى حى مصر القديمة [٢٤] ، توضح أن معظم الأطفال يعملون ستة أيام فى الأسبوع ، وأنهم نادرا مايحصلون على أجازات سنوية مدفوعة أو غير مدفوعة ، ويبلغ متوسط ساعات عملهم فى اليوم ٧ -٩ ساعة ، ويعمل حوالى $\frac{١}{٣}$ الأطفال ساعات عمل إضافية بعد الساعة السابعة مساء بالمخالفة الصريحة للقانون . ولايحصل العاملون على تدريب منتظم وإنما ينخرطون فى العملية الانتاجية مباشرة ومع ذلك يعتبرهم أصحاب العمل فى حالة تدريب دائم كصبية .

* قانون العمل الصادر رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ (المواد ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧) ، والقرار الوزارى رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢ ، والقرار رقم (١٣ و ١٤) لسنة ١٩٨٢ .

** يعتبر حدثا الصبية من الإناث والذكور البالغون أثنى عشرة سنة كاملة ، وحتى سبع عشرة سنة كاملة (مادة ١٤٣ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٨) .

وفى بحث آخر قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول ظاهرة عمالة الأطفال ، أبرز البعد الصحى للظاهرة أن الأطفال لايستخدمون ملابس واقية من أخطار العمل ، وأن أجهزة الأمان ليست متوافرة فى حوالى ٤٠٪ من الورش موضع الدراسة ، ولاتوجد أدوات الإسعافات الأولية إلا فى ٥٠٪ من هذه الورش .

وفى جزئية أخرى من البحث المذكور حول ظروف عمل الطفل تبين نتائج البحث أن البيئات التى يعمل فيها الأطفال فى الورش غير صالحة لنموهم البدنى ، حيث أنها تفتقر إلى المياه النقية وإلى دورات المياه ، وتمتلئ بمصادر التلوث مما يترتب عليه الإصابة بأمراض تترك آثارا تصاحب الطفل طوال مراحل الحياة . ويؤدى العمل لساعات طويلة والسهر ليلا إلى نقص التركيز ، ومن ثم الاستهداف للحوادث والإصابات .

ورغم أن الأطفال غالبا مايقومون بالأعمال الخفيفة والمساعدة – والحديث مازال للبحث المذكور – إلا أنهم يستخدمون مواد تمثل مصادر دائمة للمخاطر اليومية التى يتعرضون لها مثل الزيوت ، وماء النار ، والغازات ، والمعادن ، والكيماويات والخيوط [٢٥] .

وربما كانت مواجهة الاحتياجات الاقتصادية لأسر العاملين * زاوية ايجابية فى إطار المعطيات والظروف الاقتصادية الراهنة ، وفى إطار ضعف فاعلية قوانين المعاشات والتأمينات والضمان الاجتماعى . غير أن هذا لاينفى وجود سلبيات كثيرة تبدو فى الاضطرابات التى تحدث للأطفال معرفيا ، ووجدانيا ، واجتماعيا عندما يعملون فى فترة مبكرة جدا من حياتهم مما يجعل نموهم مشوها إلى حد كبير . ويترتب على عمالة الأطفال فى هذه السن المبكرة زيادة معدلات الأمية ، وزيادة الجرائم بأنواعها ، وارتفاع البطالة بين البالغين ، وحرمان الأحداث من طفولتهم فى وقت مبكر ، وتدهور الأخلاق لدى قطاع كبير من المجتمع . والاحتياج ملح لوضع ضوابط للإقلال من حجم هذه الخسائر إذا كان ولابد من استمرار هذه الظاهرة لفترة قادمة ، والشواهد كلها تدل على أنها ستستمر .

نحن نوقع على الاتفاقيات الدولية ونعكسها كلها أو بعضها فى تشريعنا . ولكن إمكانية وفاعلية التطبيق رهن بتدبير وكفالة البدائل والحلول للأسباب الحقيقية التى أدت إلى وجود الظاهرة ، والتى ستؤدى إلى استفحالها .

* قد يصل أجر الطفل فى الأسبوع من ١٣ – ٢٥ جنيها كما ظهر من دراسة أحمد شاكر سابقة الذكر .

تعقيب عـام

ركزت هذه الورقة على عدد من الملامح والخصائص الديموجرافية والاجتماعية للطفل المصرى شكلت معا الصورة التالية :

- حققت معدلات المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة انخفاضا خلال الفترة الأخيرة ، وتضاعف عدد الأطفال الذين يعيشون حتى سن خمس سنوات عما كان عليه الحال فى منتصف السبعينات . ومع ذلك فإن هرم السكان يبقى بشكله المعهود الذى يعبر عن قاعدة سكانية عريضة تضم الأطفال أقل من ١٥ سنة ، وتشكل مايقرب من ٤٠٪ من إجمالى السكان ، مع مايرتبط به ذلك مـن عبء إعالة مرتفـع ، وانخفاض فى نسبة القوة العاملة إلى إجمالى السكان ، والاحتمال قائم أن يستمر معدل انخفاض هذه الشريحة السكانية .
- حدث تحسن لابأس به فى مجال صحة الأم والطفل ، غير أن الاحتياج مازال قائما لتوسيع برامج صحة الأم والطفل . كما تحتاج بعض فئات المجتمع إلى توجيه رعاية خاصة لهم . فمازالت نسبة غير قليلة من نساء الريف على وجه الخصوص تتزوج فى سن صغيرة ، ولديهن مستوى منخفض جدا من التعليم وخصوبتهن أعلى من باقى الإناث على المستوى العام لمصر . هذه الفئة ترتفع فيها معدلات وفيات الطفولة ، ويقل معدل الالتزام بالتطعيمات اللازمة لحماية صحة الطفل ، كما تنتشر بينهن وبين أطفالهن سوء التغذية . ومازالت هناك نسبة كبيرة من النساء لاتتلقى رعاية أثناء الحمل ، ولايوفرون لأطفالهن ظروفا صحية وطبية سليمة ، مما يؤثر فى النهاية على معدلات وفيات الأمهات والأطفال .

ومازالت هـناك أيضـا نسبة لايستهان بها من الأطـفال لاتحـصل علـى التطعيمات اللازمة لحمايتهم من أمراض الطفولة . وتـؤدى المطالب المالية الباهظة للقطاع العلاجى إلى أوجه من عدم الكفاية . مثل وجـود مستشفيات بغير معدات، ووحدات صحية بغير أدوية ومرتبات للموظفين والعاملين لاتترك مجالا للنفقات الأخرى . وكثيرا ماتسفر هذه الجهود عن خدمة ذات مستوى منخفض فى الحضر ، وضعيفة جدا فى الريف . وهكذا تستمر العلاقة قوية بين الفقر والمرض .

وتعانى النساء والأطفال أكثر من باقى فئات السكان من الظروف

الاقتصادية السيئة* التى يترتب عليها الافتقار الى الحماية من سوء التغذية والأمراض التى يمكن الوقاية منها ، والعيش فى ظل ظروف سكنية تنعدم فيها أو تقل الحدود الدنيا للسلامة الصحية . هذا بالإضافة إلى قلة فرص الالتحاق بالمدارس ، وتضاؤل عائد التعليم ، ومن ثم الاضطرار إلى دخول سوق العمل فى سن صغيرة ، والعمل فى ظروف صحية واجتماعية سيئة .

ويشكل نقص الموارد الاقتصادية ، وضعف الإنفاق الاستثمارى الحكومى الموجه إلى مشروعات رعاية الأمومة والطفولة تحديا له آثاره ومشكلاته وانعكاساته على أوضاع الأمومة والطفولة .

إن الإهتمام بالطفولة هو إهتمام برأس المال البشرى ، والذى يعد بدوره من النتائج الأساسية للتنمية ، وتحسين المستويات الاقتصادية ، وذلك بالإضافة إلى أن تحسين الصحة والتعليم والتغذية يدعم كل منها الآخر. غير أن فرص تمتع أطفال الفئات ذات الدخول المنخفضة بالخدمات الاجتماعية الأساسية غالبا ماتكون أقل من غيرهم ، وهذا هو السبب وراء عدم تحقيق تحسن سريع فى أوضاعهم مالم تضع استراتيجيات التنمية ضمن أولوياتها تحسين أحوال هذه الفئات .

* تشير تقارير البنك الدولى عن عام ١٩٩٠ إلى أن الأسر الفقيرة لاتزال تمثل مايتراوح بين ٢٠ – ٢٥ من الشعب المصرى .

المراجــع

١ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوى ، ١٩٩١ ، صفحات ٢٨ –٣١ .

٢ – وزارة الإعلام ، ندوة الأهرام الاقتصادى ، الأبعاد الاقتصادية للمشكلة السكانية ، القاهرة ، ٢ مارس ١٩٩١ ، ص ٤٣ .

٣ – بيانات ١٩٧٦ و١٩٨٦ من التعدادات . وبيانات عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ هى أرقام أولية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بيانات ١٩٩٧ تعتمد على استراتيجية السكان التى يقوم بإعدادها المجلس القومى للسكان .

٤ – National Population Council, Demographic and Health Survey, 1989, pp. 128-129.

٥ – National Population Council, Demographic and Health Survey, Summary of the Original Report, p. 14.

٦ – Ibid., pp. 6-23.

٧ – البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، الفقر ، تقرير عن التنمية فى العالم ، مؤشرات التنمية الدولية ، ترجمه إلى العربية مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٤ .

٨ – National Population Council, Demographic and Health Survey, Summary, op. cit., pp. 2-3 .

٩ – U.N.F.P.A., Population Issues, 1991, pp. 10-11.

١٠ – فاطمة رضا وجميل عبده ، الواقع الاجتماعى والأمومة فى مصر ، تقارير المجلس القومى للطفولة والأمومة ، بدون سنة نشر .

١١ – البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، الفقر ، تقرير عن التنمية فى العالم ، مؤشرات التنمية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

١٢ – المجلس القومى للسكان ، بيانات استراتيجية السكان لعام ١٩٩٧ ، جزئية الأمومة والطفولة .

١٣ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، البيانات الأولية للمسح المصرى لصحة الأم والطفل ، ١٩٩١ ، صفحات ٥ ، ٦ .

١٤ – البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية فى العالم ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

١٥ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المسح المصرى لصحة الأم والطفل ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

١٦ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المسح المصرى لصحة الأم والطفل ، المصدر السابق، ص ٢ ، ١٦ .

١٧ – Mohamed H. Hathout and others, Nutrition Intervention for Child Survival and Evaluation, Journal of Arab Child. Vol. 2, N° 4, December, 1991, pp. 287-288.

١٨ - وزارة التربية والتعليم ، تقدير الموقف بالنسبة لتوزيع الخدمات التعليمية ، التعليم الابتدائى فى المحافظات المختلفة ١٩٨٦/١٩٨٧ ، صادر فى يناير ١٩٨٨ .

١٩ - عبد اللطيف الهنيدى ، عمالة الطفل فى مصر ، ورقة مقدمة إلى ندوة عمالة الطفل ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٦ ، ص ٩ .

٢٠ - البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية فى العالم ، مصدر سابق ، ص ١٠٢ .

٢١ - وزارة الإعلام ، ندوة الأهرام الاقتصادى ، مصدر سابق ، ص ٥١ .

٢٢- أحمد عبد الله ، عمل الأطفال فى الصناعة ورقة مقدمة إلى ندوة عمالة الطفل ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٦ .

٢٣ - خالد طاهر ، تنظيم تشغيل الأحداث تشريعيا ، ورقة مقدمة إلى ندوة عمالة الطفل ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، ١٩٨٦ .

٢٤ - أحمد شاكر ، الصحة المهنية وتشغيل الأحداث ، ورقة مقدمة إلى ندوة عمالة الطفل ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٦ .

٢٥ - عادل عازر وآخرون ، ظاهرة عمالة الأطفال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٦٩ ، ١٦٠ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٢٥ .

التربية البيئية بين المفهوم والمضمون

سحر حافظ *

مقدمـــة

التربية البيئية هى الجانب من التربية الذى يساعد الناس على العيش بنجاح على كوكبهم الأوحد (الأرض) ، هى تشكل محاولة للخلاص من المشكلات البيئية التى تهدد نوعية الحياة عن طريق توضيح المفاهيم والعلاقات التى تربط الإنسان ببيئته وتساعده على التعرف على مشكلاتها وحلها ، والتربية البيئية هى مسئولية النظم التعليمية على اختلاف مستوياتها ، كما أنها مسئولية مؤسسات أخرى عديدة فى المجتمع .

ومن المسلم به أن التربية البيئية تمثل جزءا من النشاطات الاستراتيچية الهادفة إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها وتنمية الوعى البيئى لتغيير سلوكيات الأفراد وخلق الاتجاهات البيئية الصحيحة التى تساهم فى فهم وتقويم سلامة البيئة .

وبذلك برزت الحاجة إلى التوعية والتثقيف البيئى الذى يجب أن يتلقاه الطفل الرضيع فى المهد فى جرعته الأولى بحب البيئة والحفاظ على جمالها ، فتنمو فى وجدانه وإحساسه وحسه لتصبح البيئة جزءا لايتجزأ من تفكيره ، وتطبعا فى عاداته وسلوكه وأسلوبا ومنهجا فى حياته .

ونظرا لهذه الحاجة إلى التربية البيئية فقد حاولنا من خلال الدراسة التعرف على أبعادها المختلفة من خلال توضيح ماهية التربية البيئية ومبرارتها ، ومدى إمكانية التواصل بين فكرة البيئة وفكرة التربية البيئية فى إطار تكاملى لتحسين نوعية الحياة بأكملها .

* باحث بقسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد عرضت الدراسة من خلال التحليل الوارد فيها إلى انبثاق تعريف حديث للتربية البيئية ينطلق من المفهوم الشامل والمتكامل للبيئة (البيئة الإنسانيةالشاملة) بكل جوانبها ، فتكون تربية بيئية متكاملة شاملة مستمرة طول الحياة ، تبدأ منذ الطفولة وتتخلل جميع مراحل التعليم ومناهجه من الحضانة وحتى مابعد الجامعة .

وقد توجهت الدراسة بالمفهوم الحديث للتربية البيئية إلى أهمية اشتقاق أهداف شاملة متكاملة ممكنة التنفيذ ، تتجه نحو خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة فى إطار دمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيمية لها ضمن التعليم بجميع مراحله (برامجه ومنهاجه) .

ثم تركزت الدراسة على مرحلة التعليم ماقبل المدرسة ومابعدها (مرحلة الطفولة) لما لها من أهمية فى عملية التوعية البيئية لتهيئة الأطفال للمستقبل بنظرة شمولية نحو مسئولية بيئية واحدة متكاملة .

ولذلك فقد قسمنا دراستنا كالتالى :

أولا : أهمية التربية البيئية (المبررات والأسس) .

ثانيا : ماهيتها والمقصود منها .

ثالثا : المضمون والوظيفة التى ينبغى الوصول إليها .

رابعا : مراحل التربية البيئية مع التركيز على مرحلة ماقبل المدرسة وبعدها (مرحلة الطفولة) .

خامسا : الأهداف العامة والفئات الموجهة إليها .

أولا : أهمية التربية البيئية (مبرراتها.أسسها)

تستند مبررات التربية البيئية إلى خصائص كل من الإنسان والطبيعة من ناحية ، وإلى تطور العلاقات بين الإنسان والطبيعة من ناحية أخرى ، وعليه فإن مبررات التربية البيئية تأتى من كون القوانين الايكولوجية التى تحكم العلاقات بين مكونات البيئة الطبيعية لاتقبل التغيير ، بينما يقبل السلوك الإنسانى ذلك لأنـه يتشكل بالتعلم .

وبمعنى آخر فإن المحافظة على البيئة والتعاون مع الطبيعة هما استجابتان تكتسبان بالتعلم .

وبرغم أن التربية البيئية أصولها التاريخية القديمة ، لأن مشكلات الإنسان مع البيئة قديمة قدم الإنسان نفسه ، وحيث أن دراسة الأسس التاريخية للتربية

البيئية تطلعنا على الخلفية التاريخية حيث بدأ الإحساس بمشكلات البيئة على المستوى الدولى والمحلى منذ عشرين عاما تقريبا ، والتى لها آثار خطيرة على صحة الإنسان وممتلكاته ، وهذه تتطلب من الإنسان مواجهتها ليس بالعلم والتشريع فقط ، ولكن بالتربية أيضا التى تدعو إلى التغيير من أجل البيئة ، وليس استمرار تغييرها فقط .

ونتيجة لذلك نجد أن التربية البيئية ليست حديثة العهد ، ولها جذورها القديمة فى ثقافات الشعوب ، حيث تشير معظم الدراسات التاريخية والفلسفية إلى رجوع نشأة التربية البيئية إلى القرن التاسع عشر من خلال ربط التربية بالطبيعة .

وبالتالى نجد أن التحليل الفلسفى والتاريخى للتربية البيئية يرجع دائما نشأتها كفكرة لها مدلولها بمدى ارتباطها بفكرة البيئة ، حيث كان مفهوم البيئة الضيق من قبل مرادف لمفهوم الطبيعة (البيئة الطبيعية) ، وقد تطور هذا المفهوم ليشمل البيئة الإنسانية بأكملها ، مما ينبغى معه ضرورة تطوير مفهوم التربية البيئية ليكون شاملا متكاملا يرتبط بالمفهوم الشامل للبيئة Conception Systémique de l'environnement [1].

وبالتالى سنحاول بشئ من الإيجاز الحديث عن فكرة البيئة وفكرة التربية البيئية كمحورين أساسيين يدوران معاً وجوداً وعدماً فى إطار الأسس الفلسفية والتاريخية للعملية التربوية البيئية (التربيئية) وبيان مدى أهمية الترابط بين فكرة التربية البيئية وفكرة البيئة كأساس ومضمون وأسلوب واتجاه ومنهجية ومدى إمكانية إيجاد هذا التواصل بينهما فى إطار تكاملى لتحسين نوعية الحياة Quality. of life ومن ثم تحسين نوعية الفرد تحقيقا لنوعية حياة أمثل للإنسان [2] Optimal Quality of life .

فكرة البيئة Environment

كان العالم الألمانى ياكوب فون اكسهول [3] Jakob Von Uexhull هو أول من استخدم العبارة الألمانية Umwelt وهى العبارة التى تعنى العالم المحيط بالمخلوق ، أو بعبارة أخرى العالم المعين المحيط بمخلوق معين ، فعلاقة الإنسان بما يحيطه من مخلوقات هى علاقة برجماتية ، وكان اكسهول هو أول من قال بهذا المفهوم سنة ١٩٢٦ .

فيرى اكسهول أن البيئات لاتمثل محسوسات فحسب ، إنما أفعال أيضا

وفيما بينها يقيمان دائرة تتناسب فى داخلها المحسوسات مع مواصفات الأفعال وعليه يتساوى مقدار الأفعال التى تنتج عن الإنسان مع مقدار مايستطيع تصنيفه من الموجودات داخل بيئته .

ومن ذلك يتضح أن العالم الألمانى اكسهول قد أعطى مفهوما مختلفا عن فكرة البيئة التى تميل إليها المجتمعات الصناعية ، ففى حين يعتبر هذا العالم البيئة الإنسانية واحدة ضمن بيئات أخرى تعتبر المجتمعات الصناعية العالم كله بمثابة البيئة الإنسانية (٤) Anthropocentrism وتنبع هذه النظرة الأخيرة من منطلق التركيز على الذات الإنسانية التى تضع الإنسان فى مركز العالم ، وتعتبر كل مايحيط به من أشياء قد وجدت فقط لإرضاء حاجاته .

ولذا يوصى اكسهول بتنمية وعينا وصقل قدراتنا من أجل الإعداد لتربية بيئته متكاملة .

والواقع أن تبنى أى من المفهومين السابقين يقود إلى نتائج بالغة الأهمية فيما يتعلق بمفهوم التربية البيئية ومجالاتها ، وفيما يتعلق بمفهوم حماية البيئة ومنطلقاته .

ففى حين انحصرت نشاطات حماية البيئة فى المجتمعات الصناعية فى محاولة الحفاظ على مكوناتها بالصورة التى تتيح للإنسان الحصول على أقصى درجات الاستفادة ، هو ماأثر بدوره على مفهوم التربية البيئية التى استهدفت بالتالى خلق الحس البيئى لدى الكافة بما يضمن الإبقاء على التوازنات التى تتيح للبشر الاستغلال الأمثل لمكونات البيئة .

فإن مفهوم اكسهول للبيئة هو الذى ينبغى أن تكون له الغلبة ، ولعل مايدعم وجهة النظر هذه ، وهو هذا العدد الضخم من المشاكل البيئية التى تطرأ فى العالم كل يوم ، دون أن تفلح مجهودات حماية البيئة فى التغلب عليها ، وهى تلك المجهودات التى تنطلق من المفهوم الضيق للبيئة والذى تتبناه المجتمعات الصناعية .

وعلى ذلك فإن على مجهودات حماية البيئة أن تركز على حماية عناصر كل بيئة بذاتها ، والتى قد تستوجب بالتالى التضحية ببعض جوانب التقدم التكنولوجى للإنسان فى سبيل المحافظة على البيئات المختلفة التى تتأثر سلبا بهذا التقدم .

وبطبيعة الحال فإن لهذا الفهم تأثيره المباشر على مفهوم التربية البيئية وأهدافها كما سنرى فيما بعد .

نجد أن فكرة التربية البيئية قد تطورت بتطور مفهوم البيئة ونتيجة للنشاط الدولى والمحلى الذى تمثل فى عقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية .

ونظراً لصعوبة تحديد التعريف الجامع المانع للتربية البيئية ، وعلى الرغم من تعدد تعاريفها [٥] ، فإنه يمكن القول أنه ليس هناك مفهوم ثابت للتربية البيئية .

حيث تختلف المشكلات البيئية من مجتمع لآخر ما يتطلب التركيز على مشكلات معينة فى برامج التعليم بحسب حدة المشكلات البيئية من مجتمع لآخر، وهذا بالتالى يؤدى إلى اختلاف مفهوم التربية البيئية بين المجتمعات[٦] .

وعلى ذلك فإن تعريف التربية البيئية ذات دلالة واسعة مما يصعب معه تحديده بشكل محدد ، وعلى ذلك فإن الفحوى الخاص للتربية البيئية لم يتم تعريفه تعريفا محدداً ، ومازال حتى الآن تعريفا تصوريا ووصفيا ، ولكن هناك اتفاقا على أن التربية البيئية ينبغى أن تكون متكاملة وجامعة Interdisciplinary ، تستقى من مصادر بيولوجية واجتماعية واقتصادية وانثروبولوجية وسياسية وإنسانية ، كما أن هناك اتفاقا على أن المدخل التصورى للتربية البيئية هو أفضل المداخل .

ومنذ عام ١٩٧١ ظهر العديد من الدراسات بتحديد المفاهيم التى ينبغى للتربية البيئية أن تتضمنها ، وقد انشغل عدد من الدارسين بالاشتراك مع مجموعة ممثلة لـ ٤٠ نسقا بتطوير وتحديث مصنفا لـ ١١١ مفهوما تتلاءم مع مضامين التربية البيئية فى مجال إدارة البيئة ، وقد قسمت هذه المفاهيم إلى ١٢ مجموعة : تقنيات إدارة البيئة ، المصادر الطبيعية ، البيئية الاجتماعية البنائية ، الثقافية ، الاقتصاديات ، مشاكل البيئة ، ايكولوجية البيئة ، التكيف والتطوير ، السياسات ، الأسرة ، الفرد ، وأخيرا العوامل النفسية .

وهناك دراسات أخرى توصلت إلى استخدام نموذج التعلم والتنمية CLD Learning development model ضمن إطار برامج التربية البيئية ، ويصف هذا النموذج تنمية تصورية لها تبدأ بالتعرف المبكر على مفردات البيئة منذ مرحلة الطفولة (المرحلة قبل المدرسة) ويمتد حتى يصل إلى مرحلة الخبراء فى شئون البيئة ، وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية لمعلمى ومنفذى ومصممى المناهج والبرامج للتربية البيئية ، ومن الأفضل أن نطلق عليهم المسمى الوظيفى (مستشارى مواطنى الوعى البيئى) . Citizens environmental awareness Consultants

وفى هذا المجال ساهمت مجموعة من علماء الإيكولوجى ، البيولوچى ، السياسة والأنثروبولوجى ، التربية البيئية ، وعلماء المناهج الدراسية فى اختيار مجموعة من المفاهيم الأساسية توجهه مجموعة بين المؤشرات هى :

١ - ينبغى أن تمثل هذه المفاهيم نظرة شاملة للأوضاع البيئية وتوازن مابين العلوم البيولوجية والعلوم الاجتماعية .

٢ - ينبغى لها أن تصاغ فى قالب مناسب يمنع اختلاطها وتداخلها .

٣ - ينبغى لها أن تكون قابلة للتداول من حيث العدد .

وبناء على المؤشرات تم اختيار ٩ مفاهيم تدخل ضمن المفهوم الشامل للتربية البيئية .

وهذه المفاهيم التسعة هى : النظام البيئى Ecosystem البشر ، القيم ، التكنولوچيا ، الثقافية ، المؤسسات الثقافية ، الطاقة ، الدورة Cycle ، والسكان .

ثانيا : ماهية التربية البيئية (مفهومها والمقصود منها)

لقد نوقش مفهوم التربية البيئية فى العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية والمحلية ، واختلفت الآراء حول بعض جزئيات هذا المفهوم بدءامن اجتماع الخرطوم [٧] الذى عقدته المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة فى شهر فبراير سنة ١٩٧٢ قبل انعقاد مؤتمر استكهولم يونيو سنة ١٩٧٢ والذى فى أوانه قد تبلور [٨] مفهوم التربية البيئية كمفهوم جديد ، حيث كان الاهتمام موجها من قبل ذلك بكثير للدراسات البيئية ، حيث تقتصر على معلومات وحقائق علمية بيئية فى مجالات تخصصية مختلفة دون توجيه الاهتمام بتعديل أنماط السلوك كما هو الحال فى منهجية التربية البيئية ، ومن هنا تأتى التفرقة بين الدراسات البيئية والتربية البيئية كمفهوم .

ثم كان اجتماع الخبراء الذى عقد كخطوة أولى فى البرنامج الدولى للتربية الذى نفذته منظمة اليونسكو ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك فى بلجراد سنة ١٩٧٥[٩] ، وبرنامج الأمم المتحدة بباريس سنة ١٩٧٨ ، حيث انتهى إلى تعريف للتربية البيئية بأنها «العملية التعليمية التى تهدف إلى تنمية وعى المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات وتحمل المسئولية الفردية والجماعية تجاه حل المشكلات المعاصرة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة» .

ويرى البعض أن التربية البيئية [١٠] هى «العملية المنظمة لتكوين القيم والاتجاهات والمهارات وتنمية المفاهيم والمدركات اللازمة وتقدير العلاقات المعقدة التى تربط الإنسان وحضارته . بمحيطه الحيوى الفيزيقى ، ولاتخاذ القرارات المناسبة المتصلة بنوعية البيئة وحل المشكلات القائمة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة» .

وقد حدد المؤتمر العالمى للتربية البيئية المنعقد فى تبيلس [١١] بين ١٤ ـ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٧ إلى أن مفهومها يهدف إلى :

«الارتقاء بالفرد لاكتساب الوعى والاهتمام بالبيئة ككل وبالمشاكل المرتبطة بها ، واكتساب المعرفة ، والاتجاهات والميول الواقعية والالتزام ، والمبادرة للعمل منفردا وضمن مجموعة لحل المشكلات الحالية ومنع ظهور مشكلات جديدة» .

وعلى المستوى المحلى فيرى محمد صابر سليم [١٢] أنها " عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التى تربط الإنسان وحضارته بمحيطه البيوفيزيقى ، وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان وحفاظا على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته» .

وهذا التعريف قد تبنته أيضا دول الخليج العربى ضمن التقرير الختامى لندوة (الإنسان والبيئه) – التربية البيئية – مسقط – عمان ٨ – ١١ ديسمبر سنه ١٩٨٨ [١٣] .

بيد أن تعاريف أخرى أكثر تطورا قد ظهرت للتربية البيئية ، نذكر أهمها على النحو التالى :

فالتربية البيئية Environmental education [١٤] هى «عبارة عن معرفة القيم ، وتوضيح المفاهيم التى تهدف إلى تنمية المهارات اللازمة لفهم ، وتقدير العلاقات التى تربط الإنسان وثقافته ، وبيئته الطبيعية – الحيوية وتعنى التربية البيئية أيضا بالتمرس فى عملية اتخاذ القرارات ، ووضع قانون للسلوك بشأن المسائل المتعلقة بنوعية البيئة» .

وهناك تعريف Good [١٥] لما أسماه «بالتعليم البيئى» وهو «التعريف والتوضيح للقيم والاتجاهات والمفاهيم المتضمنة فى علاقة الإنسان ببيئته الثقافية والحياة الطبيعية (والبيولوچية)» .

ويذهب البعض إلى اعتبار التربية البيئية [١٦] هى إعداد الناس ليعيشوا

حياتهم أعضاء فى المحيط الحيوى Biosphere كما قد تعنى أن نتعلم فهم النظم البيئية فى جملتها ، وتقديرها والعمل معها ودعمها وهذا النوع من التعليم يمكن أن يحدث على أى مستوى وأى درجة من درجات التخصص بدءا من الوعى العام للجمهور إلى التدريب التقنى المتقدم .

أما التعريف الإجرائى للتربية البيئية [١٧] الذى وضع وفقا للكثير من الدراسات التطبيقية فى مجالنا هذا فيقول بأنها «نمط من التربية ينظم علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية والاجتماعية والنفسية ، مستهدفا إكساب التلاميذ خبرة تعليمية من الحقائق والمفاهيم وطريقة التفكير ، وإكسابهم اتجاهات وقيما خاصة بالمشكلات البيئية ، كالتلوث والطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية والتصحر . وتعالج موضوعات الوحدات التدريسية فى أطر تكاملية للمقررات الدراسية المختلفة»

على ذلك فقد تعددت الآراء حول معنى وماهية التربية البيئية ومدلولها بتعدد مدلول العملية التربوية وأهدافها من جهة ، ومدلول البيئة من جهة أخرى .

فبعض المربين يرى أن دراسة البيئة فى حد ذاتها ضمان لتحقيق تربية بيئية ، فى حين يرى البعض الآخر[١٨] أن الأمر أشمل وأعمق ، وليست التربية البيئية مجرد تدريس المعلومات والمعارف عن بعض المشكلات البيئية ، ولكنها تواجه طموحا أكثر من ذلك يتمثل فى جانبين :

إيقاظ الوعى الناقد للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والأخلاقية فى جذور المشكلات البيئية من ناحية ، وتنمية القيم التى تحسن من طبيعة العلاقات بين الإنسان وبيئته .

ونرى فى ضوء تحليلنا لهذه الرؤى المختلفة لماهية التربية البيئية ضرورة التأكيد على أن يكون المفهوم الشامل للبيئة الذى سبق أن أشرنا إليه هو الأساس والمنطلق لمفهوم التربية البيئية الشاملة .

فيجب أن تنظر التربية البيئية إلى البيئة فى كليتها الطبيعية التى وجدت عليها، وكذلك تلك التى من صنع الإنسان بجوانبها البيولوجية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والتشريعية والثقافية والجمالية .

أو بمعنى آخر تربية بيئية حديثة من خلال فكرة البيئة المتكاملة لتكون التربية البيئية المتكاملة والمستديمة والمتاحة للجميع .

فالتربية البيئية الشاملة المنشودة إذن هى عملية يتم من خلالها توعية الأفراد والمجتمع ببيئتهم ، وتفاعل عناصرها البيولوچية والفيزيائية والاجتماعية

الثقافية ، فضلا عن تزويدهم بالمعارف والقيم والكفايات والخبرة الفنية والإدارية التى تيسر لهم سبيل العمل ، فرادى ومجتمعين لحل مشكلات البيئة فى الحاضر والمستقبل .

حيث تشير معظم المفاهيم السابقة للتربية البيئية إلى مدلولها وفقا للمفهوم الضيق للبيئة وربطها بالطبيعة فقط (البيئية الطبيعية) دون النظر إلى الوحدة التكاملية للبيئة بجوانبها الطبيعية المشيدة ، وكذلك التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والجمالية والقيمية . حيث يتضح لنا أن مفهوم البيئة عند البعض يشوبه نوع من الخلط بينه وبين مفهوم الطبيعة باعتبار الطبيعة هى الأساس لكل ماهو بيئى ولكنها ليست البيئة كلها .

فجاءت معظم التعاريف مقتصرة على حل مشكلات البيئة الطبيعية والحفاظ عليها فقط كالتلوث مثلا حيث تدل معظم دراسات وبرامج التربية البيئية أنها قد جاءت موجهة بالدرجة الأولى على المحافظة على الطبيعة وصيانتها وحماية الموارد الطبيعية وعدم استنزافها إلا أنها لم تعالج العنصر البشرى أو البيئات التى صنعها الإنسان أى لم تضع المفهوم التكاملى للبيئة ضمن توجيهاتها ومنهجيتها ، أى الوحدة التكاملية للبيئة بجوانبها المختلفة .

وبالتالى ينبغى أن يكون المفهوم الشامل للبيئة هو المنطلق الذى يشمل التربية البيئية فى إطارها ومفهومها وبرامجها شاملا جميع أبعادها وجوانبها المخصصة ثم يمكن أن تخصص لدراسة كل نوعية بيئية على حدة فى إطار برامج التربية البيئية المتكاملة (التخصيص فى ضوء التعميم)

ومما يدل على ذلك ظهور مفهوم التربية الصيانية [١٩] Conservation education وهى تعنى الاستعمال العقلانى للموارد الطبيعية فقط تركز على حسن استخدامها وإدراتها وتنمية المصادر الطبيعية بغرض خدمة احتياجات الإنسان بطريقة رشيدة مع تنمية الوعى البيئى فى هذه الاتجاهات ، وعلى ذلك يمكن إدخال الأهداف التى تسعى التربية الصيانية إلى تحقيقها ضمن إطار وبنية مفهوم التربية البيئية الشاملة المتكاملة كجزء منها (البيئة الطبيعية) أى كجزء من كل (البيئة الإنسانية الشاملة) .

فالتربية البيئية فى المقام الأول [٢٠] ، أن نتعلم كيف ننظر نظرة جامعة شاملة متكاملة إلى الصورة المحيطة بمشكلة معينة .

فالتربية البيئية ، أساساً ، تربية من أجل حل المشاكل ، ولكن حلها من

منطلق فلسفى قائم على القدسية وقابلية الاستمرار الذاتى ، والارتقاء ، والقوامة ، والهدف ليس حل مشكلة مامن منظور ضيق يؤدى إلى أن تصبح مشكلة أخرى أكثر سوءا ، ولكن حل المشكلة تماماً ونهائيا والوصول بالأمور إلى وضع أفضل وليس مجردا لتصحيح أو إعادة الوضع إلى ماكان عليه ، فتشمل التربية البيئية التعلم فقط من أجل التعلم ولكنها تشمل أغراضا عملية جداً .

فهى أن نتعلم كيف ندير العلاقات بين المجتمع الإنسانى والبيئة بطريقة متكاملة وموصولة ، وأن نعمل على تحسينها .

فالتربية البيئية تعنى أن نتعلم ونعلم كيف نستخدم تكنولوجيات جديدة ، كيف نزيد الإنتاج ، كيف نتجنب الكوارث البيئية ، وكيف نخفف من حدة الأضرار الموجودة ، وكيف نرى الفرص الجديدة وننتفع بها وكيف نتخذ القرارات الحكمية ونوظف المسؤليات العديدة حيال الوسط الذى نحياه نحن وأجيالنا القادمة . ولايفوتنا فى هذا البند أن نشير بشكل موجز عن المصطلح الحديث :

التنور البيئـــى Environmental literacy

انتشر مؤخرا مصطلح التنور البيئى[٢١] كمطلب أساسى لكل مواطن يعيش هذا العصر بكفاءة ، قادرا على مواجهة تحديثه ومتفوقا على مشاكل البيئة مدركا أسبابها ووسائل تلافيها ، يتطلب تزويده بالمفاهيم والمهارات والقيم التى تساعده على مواجهة المواقف البيئية وحلها .

ولابد لذلك التعرف على عناصر التنور البيئى وتحديدها بالأساليب العلمية ضمن قائمة تبين أولويتها وتضمينها فى برامج التربية البيئية النظامية وغير النظامية لكل المستويات وكل الأعمار منذ مرحلة الطفولة التى تعتبر أهم مرحلة إلى جميع المراحل بالتدرج العلمى والثقافى المخطط والمدروس .

وفى غياب هذه العناصر نجد أن معالجة قضايا البيئة فى وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى كثيرا ماتتركز فى عرض موضوع واحد يستحوذ على معظم الاهتمام هو التلوث بأنواعه .

وعموما فإن معالجة مشاكل البيئة لابد وأن تركز على الجوانب الإيجابية والسلبية على حد سواء وأن تشمل برامج الإعلام وبرامج التربية البيئية المضامين المتعددة للموضوعات البيئية الهامة موضحة ماهيتها وأسبابها وأخطارها .

ثالثا : مضمون التربية البيئية ووظيفتها

تعرف التربية البيئية بأنها الهدف الأساسى للسياسة البيئية ، حتى لو أدت أثرها على المدى الطويل فقط .

والتربية البيئية لازمة للصغار والكبار على حد سواء ، وعموما فإنه من الصعب على البالغين تغيير نظرتهم إلى حياتهم المستقبلية تغييرا شاملا . وعليه فإن الصغار [٢٢] وحدهم هم الذين يمكنهم تنمية قدراتهم الذهنية تجاه البيئة ومن ثم أن يكتسبوا مفهوما جديدا لتعامل الإنسان مع الطبيعة والوسط الذى يعيش فيه .

ومع ذلك فمن الضرورى الانغفل أن الصغار يتم تدريبهم وتربيتهم بواسطة الكبار ، وهذا يعنى ببساطة أن التربية البيئية عملية طويلة المدى ينبغى لها أن تبدأ أيضا مع البالغين .

وينبغى التفرقة مابين الكبار والصغار فيما يتعلق بمضمون التربية البيئية ، فالتربية البيئية تختلف فيما إذا كانت موجهة للجمهور العام عنها فيما إذا كانت موجهة إلى المحترفين .

وكذلك ينبغى أن يختلف هذا المضمون فيما إذا كان موجها للأطفال فى المرحلة الابتدائية وحتى ماقبلها عنها إذا كانت موجهة إلى مابعدها من المراحل التعليمية وحتى التعليم الجامعى .

وفيما يتعلق بالأطفال ، فإنه من الضرورى تدريبهم على التعامل مع البيئة بالطريقة السليمة عن طريق خلق الاهتمام باحترام الأشياء الأخرى المحيطة ، وفى إطار ذلك تبرز الحاجة إلى تنمية الوعى البيئى [٢٣] لدى شريحة هامة من أبناء المجتمع ، تتمثل فى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسى وماقبلها والتى سنتناولها بشئ من التفصيل فى بحثنا هذا .

رابعا : مراحل التربية البيئية

مع التسليم بأهمية تدريس التربية البيئية فى جميع مراحل التعليم المختلفة ، وضرورة ارتباطها بالتعليم المدرسى وغير المدرسى وبمفهوم التعليم المستمر ، إلا أن مرحلة التعليم الأساسى وماقبلها هى أكثر المراحل التعليمية مناسبة وملاءمة لتشريب مناهجها الدراسية بالمفاهيم والاتجاهات والمهارات المتصلة بالتربية البيئية. وذلك نظرا لأن المرحلة وفلسفتها التربوية والأهداف المرجوة منها وخصائص تلاميذها يمكن أن تلعب دورها فى تحقيق أهداف التربية البيئية ، ونشر الوعى

بالأخلاق البيئية ومايتصل منها من جوانب معرفية وقيمية وسلوكية بين تلاميذ هذه المرحلة التى تمثل قاعدة السلم التعليمى فى مصر، حيث أوصى المؤتمر السنوى الثالث للطفل المصرى(٢٤) بضرورة إدخال برامج خاصة بالتربية البيئية والفنية والجمالية المسموعة والمرئية وغيرها فى تعليم وتثقيف الأطفال والتلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة .

وفيما يلى الإشارة إلى تلك المرحلتين :

١ - التربية البيئية فى مرحلة ماقبل المدرسة

والتساؤل الذى يطرح نفسه فى مجالنا هذا «هل بالإمكان إدخال التربية البيئية فى مرحلة التربية ماقبل المدرسة» ؟

للإجابة على هذا السؤال ، يكفى أن نلقى نظرة على طبيعة هذه التربية البيئية للتعرف على مانسعى إلى تحقيقه من أهداف التربية البيئية عبارة عن نسق تربوى وجهد بيداغوجى (علم التربية) Pedagogy (٢٥) يمارسان معا داخل عدة مواد دون تميز لتسهيل تكامله وتمكين المهتمين من الإحاطة ببيئتهم بكيفية أكثر شمولية ومن حس إدراك التفاعلات القائمة بين مختلف مكوناتها .

ومن هذا المنطلق ، يبدو جليا أن الهدف الأساسى للتربية البيئية هو نقل التعليم من ممارسته التقليدية المرتكزة على تبليغ المعرفة وتراكمها إلى مرحلة تجعل منه أداة تربوية تسخر كل جهودها من أجل بناء شخصيته من يتعلم ويتربى وتغييرها من حسن إلى أحسن لاكتساب سلوكيات وتبنى مواقف تتلاءم وبيئة سليمة ومتوازنة .

وبمعنى آخر أن التربية البيئية تعطى أهمية كبرى للجانب الاجتماعى فى العملية التعليمية ، الذى يلعب دورا حاسما بناء شخصية المتربى ، وهذا يعنى أنها تحاول أن تحرك مشاعره ووجدانه بدلا من أن يظل كوعاء يملأ بمعارف نظرية بحته نادر ماتؤثر فى سلوكياته ومواقفه وتتسم بالنصح والإرشاد فقط .

فإن التربية البيئية ماقبل المدرسية تسير فى نفس الاتجاه أى أنها هى الأخرى تتوجه أولا وقبل كل شئ لشخصية الطفل لتنميتها من النواحى الجسمية والعقلية والنفسية .

وبالنسبة لهذه المرحلة ، من الأفضل استعمال عبارة «الحس البيئى» بدلا من التربية البيئية لأن الأمر يتعلق على الخصوص بتأهيل الأطفال على المستويين الوجدانى والاجتماعى لتلقى التربية البيئية التى ستوجه لهم فى مرحلتى التعليم

الابتدائى والإعدادى فى أحسن الظروف ، وانطلاقا من ذلك ، يبدو جليا أن إدخال التربية البيئية فى مرحلة ماقبل المدرسة أمر ممكن ولازم مادام هناك تشابه بين المرحلتين قبل وبعد المدرسية من حيث الأسلوب والأهداف . غير أن هذا الإدخال لن يكون مثمرا إلا بالأخذ بالطبع بعين الاعتبار المعطيات النفسية التى تنفرد بها الفئة المستهدفة المكونة من أطفال تتراوح أعمارهم مابين ٣ ـ ٨ سنوات فى ضوء مبادئ علم النفس التربوى Educational psychology [٢٦] .

وأن يضع البرنامج التربوى لهذه المرحلة موضع الاهتمام معطيات علم نفس الأطفال وعلم الطفل (دراسة الطفولة) Pedology ليتم التعرف على الكيفية التى سيدركون بها الوسط الذى يعيشون فيه وعلى التفاعلات القائمة بينهم وبينه وذلك لتحقيق الأغراض الآتية :

- ضمان تفتح الطفل من خلال إشباع رغباته الفكرية والمعرفية والإبداعية .
- تمكينه تدريجيا من الاستقلال بنفسه .
- تعويده الحياة الجماعية والتعايش مع الآخرين .
- مساعدته على تنمية بكل أشكال التعبير عن كلام وحركة ورسم وغناء واستعمال أعضاء الجسم واليدين .
- إعداد الطفل لمواجهة مرحلة التعليم الابتدائى .

ونتيجة عامة لما سبق نجد أن الحس البيئى المراد إدخاله فى مرحلة التربية ماقبل المدرسة هدفه الأساسى هو تهيئة الأطفال لتلقى تربية بيئية بمعنى الكلمة فيما بعد على مستوى التعليم الابتدائى وسيشعر المربى بالأهمية القصوى التى تكتسبها تربية بيئية مبكرة ، لأن نجاح المستويات اللاحقة من برنامج التربية البيئية رهين بالعمل الذى سيقوم به المربون والآباء أثناء مرحلة ماقبل المدرسية .

وهكذا ففى هذه المرحلة ، فإن الأمر لايتعلق باكتساب معارف حول البيئة من طرف الأطفال ، ولكن يجعلهم يشعرون بحساسية جديدة من خلال عادات يكتسبونها حسب أعمارهم بالمشاركة والتعلم .

"إن حب واحترام الطبيعة والتوازن البيولوچى لاينشأ فى مجتمع دون تهيؤ جدى يبدأ من الطفولة" [٢٧] .

٢ - التربية البيئية فى المرحلة الابتدائية (التعليم الاساسى)

تجدر الإشارة هنا إلى تجربة مصرية أشرف على تنفيذهامحمد صابر سليم[٢٨] . بغرض إعداد وحدات تدريسية للصفوف الأربعة الأولى ، وقد تم إعداد ١٦ وحدة

تغطى جميع المناهج من خلال ورشتى عمل على النحو التالى :

أ - عقدت ورشة العمل لمدة عشر أيام فى جامعة قناة السويس بالاسماعيلية فى شهر يناير ١٩٨٨ ، حضرها خمسون من قيادات التعليم الابتدائى من محافظات القاهرة والدلتا ، واشترك معهم عشرون من الأساتذة أعضاء هيئات التدريس فى جامعات عين شمس والأزهر وحلوان وقناة السويس .

وقد توصلت ورشة العمل هذه إلى إعداد وحدات تنفيذ فى الصفين الأول والثانى الابتدائى ، بحيث يكون الوعاء الذى تصاغ فيه جميع نشاطات الطفل من قراءة وحساب وعلوم وتربية فنية وتربية رياضية هى الوعاء البيئى بالقدر الذى يتعرض له فى مواقف حياته اليومية .

ب - عقدت ورشة العمل الثانية فى الأكاديمية العربية للنقل البحرى بالاسكندرية فى شهر يوليو سنة ١٩٨٨م حضرها ٥٥ من قيادات التعليم الابتدائى من محافظات الصعيد بدءا من أسوان والبحر الأحمر وسيناء والوادى الجديد ، واشترك معهم نفس الفريق من أساتذة الجامعات ، وكانت فترة انعقاد الورشة عشرة أيام تم خلالها بنفس الأسلوب استكمال الوحدات للصفين الثالث والرابع فى ٨ وحدات تدريسية بنيت بحيث تكون جميع نشاطاتها فى وعاء بيئى .

جـ - تم تحرير الوحدات وإعداد أدلة لتنفيذها ، وتدريب فريق من المعلمين المختارين من محافظات مختلفة لتجريب تنفيذ هذه الوحدات الجديدة بدلا من المنهج القائم حاليا ، وستجرى البحوث اللازمة للتعرف على القراءة والكتابة والحساب والتحصيل العلمى وغير ذلك ، كما ستختبر مفاهيمهم البيئية ، وكذلك اتجاهاتهم نحو القضايا البيئية . وإذا ثبت كفاءة الوحدات المبنية على محاور بيئية ستقوم وزارة التربية بتعميمها فى جميع المدارس ، وهذا نمط من أنماط بناء مناهج التعليم البيئى بأسلوب سليم ولأغراض واضحة وتجربتها قبل تعميمها .

ومن هذا المنطلق تؤكد معظم الدراسات الدولية والإقليمية على ضرورة إدخال التربية البيئية فى المناهج الدراسية بعامة ومنها منهاج العلوم ، فتدريس العلوم لايمكن له أن يتحقق بصورة فعالة مالم يبتعد عن تجزئة المعرفة ، ويستند إلى مبدأ وحدة المعرفة . فالتكامل فى المعرفة مطلب تربوى إنسانى .

ولقد أكدت هذه الدراسات أن المدخل البيئى[٢٩] فى المناهج الدراسية ومنها

منهاج العلوم يمكن أن يحقق أكبر قدر من التكامل فى المراحل الأولى من التعليم حيث ينقسم المدخل البيئى إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

١ - معلومات دراسية مستوحاة من البيئة From the Environment

٢ - معلومات دراسية مستوحاة عن البيئة About the Environment

٣ - معلومات دراسية من أجل البيئة For the Environment

وعند النظر إلى هذه الجوانب الثلاثة فى دراسة البيئة ، تتبين مدى درجة التكامل فى دراسة العلوم على أساس أن المستويات الثلاثة يكمل بعضها بعضا. وفى مجموعها تشكل الصورة الكلية لمدخل البيئة فى مناهج العلوم . فالتكامل هو التجميع فى كل موحد ، فالحياة والكون وحدة متكاملة توجد بينهما علاقات وأنظمة تحفظ اتزان وحركة مكوناتها ، كما أنه من الصعب وضع حواجز بين مكونات الحياة والكون ، وكذلك يصعب وضع الحواجز بين مكونات المعرفة ذاتها، فما يسمى بالكيمياء والفيزياء وعلوم الأرض والأحياء ماهى إلا مجالات من المعرفة تتصف ظاهريا بكياناتها المستقلة ، ولكنها جوهريا مترابطة متداخلة يعتمد بعضها على بعض فى كل موحد ، وعلى هذا الأساس إن هناك أبعادا رئيسية تؤكد النظرية الكلية لمبدأ وحدة المعرفة العملية وهى :

١ - النظرة إلى الحياة والكون على أنها وحدة متكاملة توحد بين مكونات علاقات وقوانين ضابطة وأنظمة جامعة Integrated view .

٢ - النظـرة إلى طبيعة المادة العلمية على أنها وحدة متكاملة متداخلة توحد بينهما روابط وعلاقات قائمة Integrated science .

٣ - النظـرة إلى المتعلم أو الإنسان كوحدة واحدة فكرا ونفسا وأنه يؤثر بكل مايحيط به من مكونات حية وغير حية باعتباره واحدا من مكونات هذا الكون ، ولذلك لايمكن تدريس التربية البيئية كمادة منفصلة ، لأن التربية البيئية اتجاه وأسلوب أكثر منها محتوى معرفى بكيانها المحدد ، بمعنى أنها ذات مفهـوم مركب ، تنطوى فيها المبادئ والاتجاهات والمهارات وتستمد مقوماتها من كل الفروع العلمية المختلفة وليس فرعا واحدا ، ولذا فإنه من الأهمية بمكان أن نقول أن التربية البيئية علم مركب واسع الجوانب شامل ، وليس جزءا من كل ، وهو متشرب فى جوانب المعرفة الإنسانية بكل أبعادهـا .

وللتكامل أبعاد منها مايسمى بالمدخل الجامع Interdisciplinary والمندمج Multidisciplinary [٢٠] .

والفرق بين المدخلين هو أن المدخل الجامع هو الذى تتكامل فيه العلوم والجغرافيا وغيرها من مواد دراسية فى كل موحد كمقرر التربية البيئية ، وبهذا يصبح للتربية البيئية كيانها المستقل ، أما المدخل المندمج فهو الذى تندمج فيه المفاهيم البيئية مع مفاهيم العلوم وغيرها من مواد دراسية أخرى ، ويقال عن ذلك أن المفاهيم الأساسية للبيئة تداخلت وتلونت مع مفاهيم العلوم فى مقرر العلوم ، ويدرس المدخل المندمج بين العلوم ومفاهيم البيئة فى السنوات الأولى من المراحل التعليمية.

ويجب التأكيد على أن المعرفة وحدها ـ حتى فى تكاملها ـ لايمكن اعتبارها وسيلة وحدة لإنجاز عملية التربية على النحو المطلوب ، فهى وإن كانت لازمة لبناء المفاهيم وتنميتها إلا أنها لاتكفى وحدها لتحقيق ذلك ، إذ أن النجاح فى هذا الشأن يعتمد على النظر إلى وحدة المعارف كوسيلة لبناء الإنسان من كل النواحى. وفيما يلى نوجز الأسباب الهامة لدواعى الأخذ بالعلوم المتكاملة .

١ - يكتسب المعلم المفاهيم بصورة وظيفية ، ويدرك أهمية ذلك فى حياته ومجتمعه .
٢ - ينمى الاتجاهات والميول العلمية لدى المتعلمين .
٣ - يحبب المادة العلمية فى نفوس المتعلمين ويجعلها بعيدة عن التكرار والملل ويحقق الرغبة فى التعليم والتفاعل .
٤ - يهتم بجوانب البيئة المختلفة ومشكلاتها ، ويقود إلى مساهمة المتعلمين فى وضع الحلول لهذه المشكلات .
٥ - يقلص من أعداد المدرسين وأنواع المختبرات والنماذج المختلفة للامتحانات وفى كل ذلك يقلل من الهدر فى التعليم ويرشد الإنفاق .
٦ - يقود إلى التعلم والبحث والاستنباط والمقدرة على الربط بين النظرية والتطبيق.
٧ - يسهل فكرة تطبيق التقويم المستمر الشامل ، ومتابعة نمو المتعلمين لكافة الجوانب التربوية والنفسية والعلمية .
٨ - نظرا لارتباط العلوم بالكثير من المشكلات الحياتية ، فإن حلول هذه المشكلات تستدعى التفكير المتشعب من المتعلم ، وهو دعامة التفكير الإبداعى والابتكارى .

خامسا : أهداف التربية البيئية

تتعدد أهداف التربية وتختلف من مجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى وفقا لظروف كل منها [٣١] .

وتهدف التربية البيئية إلى إعداد الأفراد إعدادا يمكنهم من التفاعل مع بيئتهم واتخاذ القرارات المتعلقة بما فيها ومايستحدث فيها من مشكلات وكيفية التصدى لها .

- وتعتبر ندوة بلغراد أول تجمع دولى عام ١٩٧٥ يتضح فيه التأكيد على أهمية التربية البيئية ومدى ضرورة تدعيمها فى البرامج التعليمية ، وقد قدمت الندوة قائمة الأهداف العامة للتربية البيئية على النحو التالى :
- إعداد موطن إيجابى لديه معرفة بالبيئة (الطبيعية ـ الاجتماعية ـ السيكولوجية ـ الجمالية ـ القيمية) .
- لديه اهتمامات بالبيئة ودراية بمشكلاتها .
- مزود باتجاهات إيجابية نحو حماية البيئة .
- ملتزم ويتحمل المسئولية ولديه القدرة على اتخاذ القرار .
- مزود بمهارة العمل الفردى والجماعى .
- مدرك بأن الإنسان جزء لاينفصل عن النظام البيئى فهو أداة مكونات هذا الوسط الذى يعيش به (بيئته الطبيعية والحيوية) .

وقد حدد مؤتمر تبليس عام ١٩٧٧ ، فئات الأهداف التالية للتربية البيئية [٣٢] .

الوعـــى : مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب الوعى والحس المرهف للبيئة بجميع جوانبها وبالمشكلات المقترنة بها .

المواقف : معاونة الأفراد والجماعات على اكتساب مجموعة من القيم ومن مشاعر الاهتمام بالبيئة ، ومن حوافز المشاركة الإيجابية فى تحسينها وحمايتها .

المعرفـة : معاونة الأفراد والجماعات على اكتساب خبرات متنوعة والتزود بتفهم أساس البيئة والمشكلات المرتبطة بها .

المهارات : معاونة الأفراد والجماعات على اكتساب المهارات اللازمة لتحديد المشكلات البيئية وحلها .

المشاركة : إتاحة الفرص للأفراد والجماعات للمشاركة بشكل إيجابى – على كافة

المستويات ـ فى العمل على حل المشكلات البيئية .

ومن خلال هذه الفئات المحددة يمكننا القول أن التربية البيئية تنقسم من حيث أهدافها إلى التالى :

١ - أهداف معرفية

وتحقق بإعطاء التلميذ معلومات وحقائق عن المفهوم الشامل للبيئة بكل جوانبها والنظام وتفاعلاته وأثره فى الكائنات الحية وغير الحية والتغيرات التى أحدثها الإنسان فى الأنظمة البيئية ، مناقشة أخلاقيات البيئة كالحقوق والواجبات والقيم والضمير البيئى .

٢ - أهداف وجدانية

- تنمية اتجاهات وقيم إيجابية نحو حماية البيئة وخلق مشاعر الاهتمام بها .
- تنمية التذوق الجمالى نحو البيئة وتكوين اتجاهات إيجابية نحو الذات كالعناية بالصحة والمحافظة عليها وترشيد استخدام الموارد المتاحة .
- تنمية الضمير البيئى وتنمية الاتجاه نحو الرؤية المستقبلية للآثار البيئية على الإخلال بالأنظمة البيئية .

٣ - أهداف مهارية

إكساب التلاميذ مهارات التعرف على المشكلات البيئية ومهارة الإصغاء مع الفهم ، وتنظيم وتحليل المعلومات وإيجاد الحلول البديلة ، مهارة المبادرة ووضع خطة العمل وتنفيذها وتقويمها .

ومن ذلك يتضح أن هذه الأهداف من الأهمية بمكان بحيث ينبغى أن توضع فى الاعتبار عند تخطيط أى برنامج فى التربية البيئية سواء كان البرنامج سيقدم للصغار أم للكبار ، ويكون البرنامج فعالا بقدر مايمكن ترجمة بعض أو كل هذه الأهداف إلى إجراءات سلوكية ، يستطيع المتعلمون أن يتمثلوها فى سلوكياتهم المختلفة ، وحسبما تتطلب المواقف البيئية التى يتعرضون لها ويتفاعلون معها ويؤثرون فيها ويتأثرون بها .

وخلاصة القول أن الآراء تتفق حول النظرة الشمولية والتكاملية لمفهوم البيئة Integrated View مما يؤدى معه إلى نتيجة هامة ، وهى ضرورة انبثاق مفهوم

جديد للتربية البيئية يضفى التكامل والشمول والاستمرارية عليها ، مرتبط بالمفهوم الشامل للبيئة ويؤدى إلى خلق أهداف لاتتوقف عند المفهوم الضيق للبيئة (البيئة الطبيعية) وصيانتها فقط وإما تتسع لتشمل البيئة الإنسانية بكل جوانبها فى إطارها التكاملى (أهداف شاملة جامعة) .

وتنتهى الدراسة إلى تبنى مبدأ التكامل وعدم التجزئة فى المناهج التعليمية ، وخاصة فى المراحل الأولى من التعليم والميل إلى الاتجاه للمدخل البيئى التكاملى فى العلوم بمبدأ وحدة المعرفة وعدم التجزئة .

وذلك لأن الطابع الشمولى والتكاملى للبيئة يتطلب ذلك ، ولأن المشكلات البيئية تتداخل جذورها وأصولها وأبعادها المختلفة مما يفرض معه إمكانية وأهمية دمج وتنسيق الاختصاصات العلمية الملائمة معا لتحقيق التكامل Integeration لمواجهة البيئة ومشكلاتها ، بل وحمايتها وتحسينها ، وهما الهدفان البعيدان لكل تربية بيئية شاملة متكاملة تبدأ من المهد إلى اللحد توجه إلى مرحلة الطفولة (الحضانة) أهم المراحل (قاعدة الهرم التجمعى) إلى مرحلة مابعد الجامعة (القمــة) .

كى يتعلم أطفال اليوم نساء ورجال الغد وصناع قرارته كيفية التخطيط للتنمية الحقيقية ، فعلينا أن نولى المزيد من الاهتمام لأطفالنا وأجيالنا القادمة حتى لايقعوا فى بغية الدخول فى مشكلات مع البيئة وتبصيرهم إلي إقامة علاقات طيبة مع المحيط الحيوى والتعايش معه من خلال توازن بيئى فعال .

فالأمر يتطلب وضع أسس استراتيجية شاملة متكاملة للتربية البيئية من حيث المفهوم والمضمون والأسلوب ، تتضمن البعد الاجتماعى والاقتصادى والقيمى والثقافى والبيئى لكل جوانب وأبعاد البيئة الإنسانية بهدف تنمية الوعى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والسياسى والبيئى (صيانة البيئة الطبيعية ومواردها) فى الإطار التكاملى للبيئة الإنسانية بأكملها (نوعية الحياة) .

المراجـــع

١ - Encyclopédie de la Sociologie: Le présent en question, Librairie la Rousse, 1975, p. 469, "Conception systémique de l'environnement".

٢ - The International Encyclopedia of Education. Vol. 3, Research and Studies Pergamon Press, 1985, pp. 1680-1682, "Environmental Education Programs"- "Quality of Life".

٣ - Mayer-Abich, M, K.: "The Idea of the Environment and Environmental Education in the Development of Environmental Ethics through Environmental Education", pp. 1-3.

٤ - وقد تنوعت بالتالى التعريفات التى أسندت إلى البيئة . انظر فى هذه التعريفات :

Macmillan Dictionary of the Environment, Second Edition, Macmillan Press, London 1985, pp. 183-184, "Concept of Environment".

Gallopin, G.C. The Human Environment, Part 1 in: "Planning methods and the human environment" France, Unesco, Socio-Economic Studies 4, 1981, pp. 11-18.

وكذلك : حافظ سحر ، "المفهوم القانونى للبيئة فى ضوء التشريعات المقارنة" . المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثانى مايـو ١٩٩٠ ص ص١٣٣ - ١٤٤ .

٥ - انظرالتعريفـات المختلفـة للتربيـة البيئيـة : Encyclopedia of Educational Research, Vol. 2. Macmillan and Free Press, U.S.A, 1982, "Concept of Environmental Education" pp. 575-581.

The Encyclopedia of Education, Vol. 3, The Macmillan Company, The Free Press, New York: 1970, pp. 392-398, "Environmental Education for:".

٦ - International Encyclopedia of the Social Science, Macmillan Free Press, New York, 1972, Vol. 3-4, "Education and Society", pp. 517-522.

A Dictionary of the Social Sciences, The Free Press, Macmillan Pulishing Co., INC. New York, 1964, pp. 227-229, "Concept of Education".

٧ - الحلقة الدراسية العربية عن الظروف البيئية وعلاقتها بخطط التنمية فى الدول العربية ، عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع المجلس القومى للبحوث بجمهورية السودان - فبراير ١٩٧٢م .

٨ - Report of the United Nations Conference on the Human Environment, Stockholm, 5-16 June 1972, A/Conf. 48/14/Rev. 1-United Nations (UN).

٩ - ندوة بلجراد العالمية للتربية البيئية ، عقدت فى بلجراد بيوغوسلافيا عام ١٩٧٥م .

١٠ - ندوة تنمية الوعى البيئى : القاهرة ١٨ - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٨٦ ، القاهرة - الجهاز المصرى لشئون البيئة ومؤسسة هانز زايدل ١٩٨٦ .

١١ - اليونسكو ، التربية فى مواجهة مشكلات البيئة ، المؤتمر الدولى الحكومى للتربية البيئية ، تبليس : الاتحاد السوفيتى ، أكتوبر ١٩٧٧ باريس : اليونسكو .

١٢ ـ سليم ، محمد صابر ، "المفاهيم الرئيسية" : مرجع فى التعليم البيئى لمراحل التعليم العام" ، القاهرة : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، سنة ١٩٧٧ .

١٣ ـ ندوة "الإنسان والبيئة" ـ التربية البيئية ، ١٧ ـ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ ، مسقط ، سلطنة عمان : المكتب التربية العربى لدول الخليج وزارة التربية والتعليم والثقافة .

١٤ ـ ندوة "البيئة وحمايتها من التلوث فى أقطار الخليج العربى " ٢٠ ـ ٢٨ أكتوبر ١٩٨٦ ، الكويت : المكتب العربى للتربية ، سنة ١٩٨٦ .

١٥ ـ Good C.V.: Dictionary of Education, McGraw Hill and Book Company: New York, 1973.

١٦ ـ الحلقــة النقاشية الأولى للإعلاميين "حول مشاكل البيئة المعاصرة" بالاسماعيلية ٢٥ ـ ٣١ أغسطس . ١٩٨٩ القاهرة : جهاز شئون البيئة وزارة الإعلام مؤسسة فريدريش ايبرت ، سنة ١٩٨٩ .

١٧ – المؤتمــر القومى الثانى للدراسات والبحوث البيئية ـ المجلد الثانى منظومة المجال الاجتماعى للبيئة الجلسة الرابعة : التربية والتعليم والثقافة البيئية ، القاهرة : (جامعة عين شمس ٢٨ أكتوبر ١ نوفمبر سنة ١٩٩٠)

١٨ – Education and Training for information Work in the Field of Environment: (papers presented at FID Education and Training Committee Workshop: (Copenhagen, Denmark 13 - 15 August 1980). Current Issues and Trends in Education and Training for Information Work in Developing and Developed Countries - FID Publication 525 (FEDERATION INTERNATIONAL DE DOCUMENTATION) - The Hague, 1981, pp. 31-73.

١٩ – الدمرداش ، صبرى ، الحبشى ، فوزى ، "الاتجاهات البيئية لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسى فى بيئات ثلاث" القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، سنة ١٩٨٥ .

٢٠ – برنامج الأمم المتحدة "فى كل سنبلة مائة حبة" مفاهيم رئيسية ودراسة حالات فى التربية البيئية : مؤسسة فريدريش إيبرت الطبعة العربية سنة ١٩٩٠ ص ٨ : ٢٠ .

٢١ – الإعلام العربى والقضايا البيئية ـ معهد الدراسات والبحوث العربية القاهرة سنة ١٩٩١ .

٢٢ – الحلقــة الدراسية "نحو مستقبل ثقافى أفضل للطفل العربى"، القاهرة ، مجلد (التربية البيئية) ، الرياضى ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، سنة ١٩٩٠ م .

٢٣ – الإنسان والبيئة (التربية البيئية) ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، سنة ١٩٩٠ م

٢٤ – "المؤتمــر السنوى الثالث للطفل المصرى ـ تنشئته ورعايته" ، ١٠ – ١٣ مارس سنة ١٩٩٠ ، التقرير الختامى للمؤتمر القاهرة : (مركز دراسات الطفولة جامعة عين شمس) ، ١٩٩٠ .

٢٥ – قاموس التربيةدار العلوم للملايين بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى عام ١٩٨١ ص ١٥٨ .

٢٦ – موسوعة علم النفس ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت: الطبعة الأولى ـ مايو سنة ١٩٧٧ ـ ص ٢١٨ ، ص ٦١ .

٢٧ – الحفـار ، سعيد محمد ، "بيئة من أجل البقاء" ، قطر ، الدوحة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، سنة ١٩٩٠ ، ص ٩٤٧ : ٩٥٨ .

٢٨ - سليم ، محمد صابر، " التربية البيئية ونشر الوعي البيئي من خلال وسائل الإعلام" : مجلة النيل القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات السنة العاشرة يناير سنة ١٩٩٠ ص ٥٢ : ٥٧ .

٢٩ - الشـراح ، يعقوب أحمد ، آخرون "التربية البيئية" ، الكويت ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٦ م .

٣٠ - دلاشـة ، أحمد، وآخرون ، "التربية البيئية ودورها في مواجهة مشكلات البيئة في الوطن العربي والعالم "، عمان : جمعية عمال المطابع الأردن ، الطبعة الرابعة ، سنة ١٩٨٦ .

٣١ - Education and the Learning Environment, in: World Education Report (UNESCO), 1991. pp. 17-18.

٣٢ - الحمـد ، رشيد ، وصباريني ، محمد ، "البيئة ومشكلاتها" ، الكويت : عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد ٢٢ ، سلسلة عالم المعرفة ، الطبعة الثانية ١٩٧٩ .

أثر البيئة الاجتماعية على الطفل

إلهام عفيفى *

مقدمة

تعتبر مرحلة الطفولة من أهم المراحل التي تتشكل فيها شخصية الطفل وتنمو السمات الأساسية المميزة له ، وبقدر الاهتمام بهذه المرحلة وبالمؤثرات المختلفة التي تلعب دورا أساسيا بها بقدر ماينشأ الطفل وينمو وهو متوازن يتسلح بالقيم الأساسية التى اكتسبها من مجتمعه والتى تساعد على حفظ هذا المجتمع وحمايته من الإهتزازات التى يمكن أن يتعرض لها وتؤدى إلى عدم توازنه أو انهياره .

وفى كافة المجتمعات التى تمر بمرحلة من التغير ، فإنها تكون فى أشد الحاجة إلى الإتفاق على سلوكيات متعارف عليها ، حتى لايحدث صراع بين الأساليب التقليدية فى التنشئة والأساليب المكتسبة الحديثة نتيجة للتغيرات ، فهذه الصراعات من الممكن أن تؤدى إلى الخلل الذى يُحدث بدوره ضطراباً فى المجتمع لأن القواعد الجديدة تحل محل القواعد القديمة دون أن يكون هناك استعداد للنظام القيمى لتقبلها فالتغير القيمى يحدث ببطء . ويصطدم الجديد بالإطار القديم من القيم الثقافية والعادات والآداب العامة والسلوكيات المختلفة، مما يترتب عليه هزة شديدة فى المجتمع ويحدث نوعاً من الإرتباك الذى ينعكس بدوره على أعضاء المجتمع وعلى أسلوبهم فى تربية الأبناء . وتلعب البيئة الاجتماعية سواء فى الريف أو الحضر دوراً فى زيادة حدة الخلافات فى المجتمع حيث أن المجتمع الريفى يغلب عليه ارتفاع نسبة الأمية التى تنعكس بدورها على العديد من النواحى التى تتعلق بإنخفاض مستوى الوعى بأمور كثيرة تزيد من حدة الخلاف فى المجتمع ولذلك لابد من الوصول إلى حل يحقق العدالة ويحقق التوازن بين الريف والمدينة .

* أستاذ بقسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

من أفضل الحلول فى هذا الموقف أن يكون هناك سياسة اجتماعية محددة لرعاية الأطفال فى المجتمع ، ترسم الإطار العام الذى ينبغى أن تسير عليه عملية التنشئة ، فالسياسة الاجتماعية باعتبارها نشاطا يهدف إلى الاصلاح المستمر للمجتمع من أجل الحد من نقاط الضعف التى قد تشوب بعض الأفراد والجماعات به وتقوى المجتمع عن طريق خلق ظروف أفضل(1) ، هى الحل الذى يضمن النظرة الشمولية ، التى لابد من الأخذ بها حتى نقضى على كافة مشاكلنا بطريقة جذرية وليس مجرد تناولها من على السطح دون الغوص فى الأعماق .

والمجتمع المصرى يتميز بارتفاع نسبة الطفولة فهناك مايزيد على ٤٠٪ من أفراد المجتمع من الفئة العمرية الأقل من ١٨ سنة ولكن تحديد مرحلة الطفولة أمر محير للغاية ، فإننا إذا تناولنا قانون الأحداث نجد أن الحدث حتى سن ١٨ سنة وحينئذ نبدأ فى محاسبته على مايقوم به من أفعال ضد القانون ومن وجهة النظر النفسية والاجتماعية نجد أن مرحلة الطفولة هى تلك المرحلة التى تبدأ من لحظة الميلاد وحتى إتمام العام الثانى عشر وهى مقسمة إلى مرحلة الوليد – مرحلة الرضيع – مرحلة الطفولة المبكرة – مرحلة الطفولة الوسطى وأخيرا الطفولة المتأخرة(2) والتعريف العلمى للطفل يقسم مرحلة الطفولة إلى ثلاث مراحل : مرحلة الطفولة المبكرة منذ نهاية الرضاعة وحتى سن السادسة والطفولة الوسطى بين السادسة والعاشرة والطفولة المتأخرة بين العاشرة والثانية عشرة وهى ماتسمى قبل المراهقة (3) . أما مشروعات الاتفاقات والمواثيق الدولية * فنجد أنها تنص على أن الطفل هو كل إنسان حتى سن الثامنة عشرة إلا إذا بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب قانون بلده .

ورعاية هذه المرحلة العمرية يعتبر أمرا غاية فى الأهمية حيث لابد أن تتم فى البيئة العائلية للطفل سواء من الناحية النفسية والاجتماعية والعمل على تهيئة الوسط الصالح الذى يوفر له حياة مستقرة وحل المشاكل التى يصادفها وتوفير العلاج الملائم لها وهذا هو مفهوم تحقيق الرفاهية للطفل (4) .

وحقيقة الأمر أننا فعلا نفتقد سياسة اجتماعية شاملة محددة المعالم موجهة للطفل ، مما يترتب عليه قصور فى الخدمات وعدم العدالة فى توزيعها بين الريف

* مشروع اتفاقية لحقوق الطفل ، لجنة حقوق الإنسان ، الدورة الرابعة والأربعون ، الفريق المعنى بمسألة وضع اتفاقية لحقوق الطفل ٢٥ يناير– ٥ فبراير .

والحضر فى المجتمع المصرى وهو ميراث تاريخى مازال ينبض حتى الآن ويعانى منه سكان الريف . ولاشك أن الطفل فى المجتمع الريفى يعوزه الكثير من الرعاية التى قد تتوافر لنظيره فى المجتمع الحضرى ، وسوف نطرح فيما يلى الدور الذى تلعبه البيئة الاجتماعية فى تشكيل الطفل فى إطار معين من النادر أن يستطيع الافلات منه ، فالبيئة الاجتماعية للمجتمع بإعتباره مجالا لنواحى نشاط الأفراد ومجموع النظم والعمليات الاجتماعية التى تشكل هؤلاء الأفراد كالمهنة ، السكن ، الحالة الصحية والتعليم وكلها أمور متصلة ببعضها البعض(٥) . تؤثر بلاشك على الطفل من نواح متعددة سواء اجتماعية أو صحية أو خاصة بالثقافة والتعليم وأمور كثيرة تتعلق أيضا بهذه النواحى الهامة ومن الناحية الاجتماعية لاشك أن الأسرة تلعب الدور الأول والبارز فى هذا المجال ولكننا هنا فى هذه الورقة سوف نركز على جانب هام لم يأخذ حقه من قبل فى التحليلات الاجتماعية وهو دور المسكن الذى تقيم فيه الأسرة والذى يعبر بلاشك لحد كبير عن المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة ويتأثر الطفل تماماً بالمسكن الذى نشأ فيه ولاشك أن توافر جوانب معينة هامة به "سوف يأتى عرضها تفصيلاً " يؤثر على أسلوب الحياة واكتساب عادات صحية معينة وكذلك على مستوى ثقافة الطفل وادراكه لأمور كثيرة فى الحياة تفتح مداركه منذ الطفولة المبكرة وتنعكس على شخصيته عندما ينمو ويشب رجلاً فى المجتمع ، أما الجانب الثانى الذى سوف نشير إليه فهو التعليم وخاصة تعليم الوالدين ودرجة ثقافتهم وأثر ذلك على الطفل وعلى الاهتمام بتعليمه أو العزوف عن ذلك وخروجه مبكراً لميدان العمل وحرمانه من فرص فى الحياة قد تتاح له إذا كان أكمل تعليمه وأخذ نصيبه من الرعاية فى هذه الناحية الهامة ، أما الجانب الثالث والهام الذى سوف نتناوله بالتحليل هنا فهو إلى أى مدى تتأثر صحة الطفل وتغذيته بالبيئة الاجتماعية التى نشأ فيها سواء الريف أو المدينة محاولين إبراز العديد من الفروق التى أسفرت عنها الدراسات الميدانية المختلفة .

وسوف نتناول فيما يلى هذه النواح الثلاث الهامة .

أولا : المسكن

يعتبر المسكن من العوامل الهامة التى تؤثر على صحة الإنسان من ناحية وعلى ذوقه العام من ناحية أخرى وفى نفس الوقت يعبر المسكن فى كثير من الأحيان

عن الظروف البيئية التى يعيشها السكان الذين يقيمون به ونجد أن ظروف المسكن تختلف بين الريف والمدينة اختلافاً كبيراً مما ينعكس بدوره على أفراد الأسرة سواء الأطفال أو الكبار وتعتبر كلاً من المياه النقية والكهرباء والصرف الصحى والمرافق بصفة عامة ومدى صلاحية المسكن للمعيشة والحياة من حيث توافر الأدوات والأجهزة المنزلية من أهم الملامح التى تؤثر على حياة السكان سواء فى الريف أو المدينة . وهناك العديد من الفروق الريفية والحضرية فى هذه المجالات وتفصح البيانات الإحصائية عن ذلك[٦] فنجد أن متوسط حجم الأسرة فى الحضر ٤ر٦ فرد بينما فى الريف ٥ر٣ فرد . وبالنسبة لمدى توافر المياه النقية عن طريق الشبكات العامة تبلغ نسبتها ٧٣ر١٪ من إجمالى المساكن بالجمهورية ، وبلغت فى الحضر ٩٢ر٤٪ بينما فى الريف ٥٥ر٩٪ كما تبلغ نسبة المساكن التى تصلها هذه المياه فى المحافظات الحضرية ٩٦ر٦٪ وفى محافظات الوجه البحرى ٧٣ر٣٪ بينما فى محافظات الوجه القبلى ٥٨ر١٪ [٧] .

ويتبين من الدراسات الميدانية[٨] أن المياه النقية تصل إلى ٨١ر١٪ من الأسر فى الحضر ، ٣٠ر٥٪ من الأسر فى الريف ، وأن هناك ٢٠٪ من الأسر فى الريف تعتمد على الطلمبة الموجودة فى المسكن بينما تنخفض هذه النسبة فى الحضر إلى ٤ر٦٪ ، بينما هناك مايقرب من نصف الأسر فى الريف تقيم فى مساكن لايوجد بها مصادر لمياه الشرب سواء عن طريق مواسير المياه أو طلمبة ٤٩ر٥٪ ، تنخفض هذه النسبة فى الحضر فتصل إلى ١٤ر٣٪ فقط . ولن ندخل فى تفاصيل الآثار الصحية التى تترتب على شرب المياه غير النقية أو الاستحمام بها لأن هناك العديد من الدراسات فى هذا الموضوع ولكن الذى لاشك فيه أن هذا ينعكس على صحة الطفل والأسرة جميعاً ، مما يجعلهم عرضة منذ الطفولة المبكرة لكثير من الأمراض ، ناهيك عن الاستحمام فى الترع ومايترتب عليه من أمراض متوطنة يعانى منها أبناء الريف المصرى .

وبالنسبة للكهرباء فنجد أن بيانات التعداد العام[٩] أسفرت عن أن نسبة المساكن التى تتمتع بالإضاءة من الشبكة العامة للكهرباء ٨٧٪ وبلغت هذه النسبة ٩٦٪ لإجمالى حضر الجمهورية ، ٧٩٪ لإجمالى ريف الجمهورية .

أما نتائج الدراسات الميدانية [١٠] فقد تبين أن ٩٧٪ من الأسر الحضرية تتمتع بشبكة الكهرباء بينما هناك ٨٤٪ من الأسر فى الريف لاتتمتع بشبكة الكهرباء ، وهذا يعنى أن هناك ١٦٪ من المناطق الريفية لاتتمتع بالكهرباء ،

ولاشك أن الكهرباء عامل هام من عوامل التغير الاجتماعى لارتباطها بالعديد من الأساليب التكنولوجية الحديثة التى تعمل على تضييق الفروق الريفية الحضرية ودخول وسائل الإعلام والدور الذى تلعبه فى زيادة الوعى لدى سكان الريف ، ودخول برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تعمل على ارتفاع المستوى الثقافى للأسرة والطفل ، ولاشك أن عدم توافر الكهرباء يؤثر أيضاً على العملية التعليمية وخصوصاً فى الفترات المسائية بالمدارس ، إلى جانب العديد من الأنشطة الأخرى الموجهة إلى الشباب والتى عادة ماتعمل فى الفترة المسائية ، مثل الساحات الشعبية وأندية الشباب والمكتبات مما يجعل الريف المصرى يعانى من الحرمان من مظاهر حضارية حديثة بسبب عدم دخول الكهرباء حتى الآن .

ونلفت النظر هنا إلى استخدام طاقة بديلة للاستعانة بها فى الإضاءة للأماكن المحرومة من الكهرباء وخاصة مايطلق عليه "البيوجاز" وهناك تجارب متعددة منذ عام ١٩٧٩ فى هذا المجال ويمكن تعميم نتائجها على المناطق النائية والمحرومة من الكهرباء . هذه الطاقة البديلة تعتمد على المخلفات الآدمية والحيوانية بالإضافة إلى المخلفات الزراعية ويمكن أن يستخرج من هذه المخلفات غاز صالح للإستخدام فى الإضاءة ، وقد حققت هذه التجارب نجاحاً كبيراً فى الهند وانتشر استخدامها ، ويمكن أن تُحقق نفس النجاح فى مصر ، إذا ماتبنت الأجهزة المحلية فى القرى العمل على انتشارها وهذا بجانب أنه يوفر طاقة بديلة تُحدث العديد من التغيرات فى مجتمع القرية إلا أنه فى نفس الوقت يساعد القرية على التخلص من أكوام القمامة والمخلفات وبالتالى يمنع انتشار العديد من الأمراض .

ونجد أيضاً أن الريف يعانى من النقص الشديد فى الصرف الصحى فهناك دراسات أثبتت[١١] أن ٦ر٢١ ٪ من الأسر فى الحضر لايصل إليها الصرف الصحى بينما ترتفع هذه النسبة فى الريف إلى ١ر٨٨٪ ومعنى ذلك أن ٩ر١١٪ فقط من الأسر فى الريف يدخلها شبكة الصرف الصحى ولاشك أن هناك صلة وثيقة بين زيادة نسبة تلوث البيئة وعدم وجود صرف صحى ومايتبع ذلك من انتشار العديد من الأمراض التى تضر بالصحة العامة والتى يتأثر بها الطفل فى القرية .

كذلك نجد أن هناك ١ر٩٣٪ من الأسر الحضرية يتوافر لديها مرحاض بينما فى الريف تصل هذه النسبة إلى ٧ر٦٢٪ ، وبالنسبة للحمام نجد أن هناك

٣ر٨٠٪ من الأسر فى الريف لايتوافر لديها حمام بينما تصل هذه النسبة فى الحضر إلى ٥ر٣٧٪ .

كل هذه العوامل معاً توضح المأزق الذى يقع فيه الطفل فى الريف نتيجة لقصور أوجه الرعاية وعدم عدالة توزيع الخدمات التى تنعكس بالتالى على مستوى الصحة العامة ، والذوق العام ، والوعى بأمور كثيرة قد يتمتع بها الطفل الحضرى ويفتقدها الطفل فى الريف .

بالإضافة إلى ماسبق الإشارة إليه يمكن أيضا أن نقول إن مدى صلاحية المسكن للمعيشة والحياة مقارنة بين الحضر والريف يؤثر بلاشك على الطفل تأثيراً واضحاً من حيث توافر الأدوات والأجهزة المنزلية الحديثة فالتليفزيون أصبح يشكل أهمية كبيرة فنجد أن هناك ٥٣٪ من الأسر فى الريف لديها تليفزيون غير ملون أما الملون فنجده بنسبة ٧ر٦٪ ، بينما فى الحضر نجد أن هناك ٢ر٦٦٪ من الأسر تستخدم التليفزيون غير الملون ، ٨ر٣٣٪ تستخدم الملون ، ونسبة الأسر فى الريف التى لاتقتنى جهاز الراديو ١ر٣٩٪ يقابلها فى الحضر ٨ر٢٠٪ . ولاشك أن كلاً من الراديو والتليفزيون يمكن أن يلعبا دوراً هاماً فى إحداث نوعاً من التغيير فى سلوكيات الأفراد والتوعية ببعض أمور الحياة الهامة وخصوصاً فى العلاقات الأسرية وتربية الأبناء والإهتمام بالتعليم وخاصة إذا مانظمت خطة للتوعية من خلال برامج منتظمة للعمل على تغيير العديد من المفاهيم الخاطئة .

هذا بالإضافة إلى بعض الأدوات الأخرى الحديثة التى أصبحت لاغنى عنها فى أى منزل ، مثل الثلاجة والغسالة . ونجد أن ٤ر٨٤٪ من الأسر فى الريف لايوجد لديها ثلاجة كهربائية . وهذا يرجع إلى انخفاض مستوى الدخل من ناحية وإلى أن هناك ١٦٪ من المناطق فى الريف لم يدخلها الكهرباء بينما نجد أن هناك نسبة الأسر فى الحضر التى لاتقتنى الثلاجة الكهربائية تصل إلى ٨ر٣٨٪ كذلك بالنسبة للغسالة الكهربائية ، هناك ٣ر٦٦٪ من الأسر الريفية لايوجد لديها غسالة كهربائية ، بينما تصل هذه النسبة فى الحضر إلى ٧ر٢٣٪ فقط . وبالنسبة لفرن الطهى نجد أن ٣ر٦٧٪ من الأسر فى الحضر لديها بينما فى الريف تصل هذه النسبة إلى ٨ر١٢٪ [١٢] . هذه الأمثلة توضح إلى أى مدى لايعش الطفل فى الريف عصره من حيث الأدوات الحديثة التى تساعد على حفظ الطعام ونظافة المنزل بجانب حرمانه من استخدام اللعب الكهربائية الحديثة التى تواكب العصر وليس المطلوب أن يكون المنزل الريفى يحتوى على هذه اللعب ولكن قد يكون من

المناسب أن يكون هناك نادى للطفل فى القرية به بعض الأجهزة الحديثة المتعددة الأغراض ، سواء اللعب أو الاستخدامات الأخرى ، مثل الكومبيوتر حتى يتسنى له مواكبة مايحدث فى العالم حوله ، وخصوصاً أن هناك تدفقا فى الاختراعات الحديثة فى العالم الآن وسوف يشهد القرن القادم قفزة حضارية هائلة تبدو معالمها منذ الآن ويجب علينا أن نسعى إلى الحد من الفروق الحضارية الكبيرة داخل المجتمع بين الريف والمدينة وأن يكون هناك حد أدنى من الحقوق الخاصة بالمسكن حتى يمكننا أن نلحق بموكب التطور .

ثانيا : التعليم والعمالة

مازالت السياسة التعليمية على الرغم من الجهود الكبيرة التى تبذل من أجل التطوير والتحديث ، قاصرة عن أن تؤدى إلى خفض نسبة الأمية فى المجتمع المصرى وتشير البيانات الإحصائية إلى أن نسبة الأمية تقدر بنحو ٤٩٪ وترتفع هذه النسبة بين الإناث إلى ٦٣٪ وتنخفض بين الذكور إلى ٣٧٪ ويقدر عدد الأميين من مختلف الأعمار بنحو ١٧ مليونا من جملة السكان[١٣] هذه النسبة المرتفعة من الأمية أى عدم القدرة على القراءة والكتابة لاشك تؤثر على الطفل ، لأن الآباء والأمهات الأميين قلما يتوافر لديهم الحافز لدفع أبنائهم نحو التعليم ونجد أن حظ البيئة الريفية من الأمية أعلى منه فى الحضر وبالذات الأمهات الإناث مما يجعل المشكلة خطيرة ولقد حاولنا بقدر الإمكان الحصول على بيانات على مستوى الجمهورية لتعطى لنا الفروق الريفية الحضرية واعتمدنا على احصاء التربية والتعليم الذى اعتبر أن القاهرة والاسكندرية هى المناطق الحضرية الصرفة وباقى المحافظات تعتبر مناطق مزيج من الريف والحضر وقد أقمنا التحليلات على أساس ذلك بإعتبار أن الجانب الريفى يغلب على المحافظات أكثر من الجانب الحضرى * .

ويجب أن نكشف عن الأهمية البالغة للأم والدور الذى تلعبه بالنسبة للطفل وإلى أى مدى تؤثر الأم على الطفل وكلما كانت الأم واعية وعلى قدر من التعليم كان ذلك أفضل بالنسبة لأمور كثيرة فى عملية التنشئة الاجتماعية للطفل وهنا

* نأمل بإذن الله فى السنوات القادمة أن تهتم الإحصاءات بإبراز الفروق الريفية الحضرية حتى يمكننا أن نرى الصورة بطريقة أكثر وضوحاً وبالتالى نضع الحلول الملائمة .

نشير إلى حقيقة الوضع التعليمى للمرأة فى المجتمع المصرى فهو مترد للغاية والجدول التالى يوضح ذلك .

الحالة التعليمية	أميات	يقرأن ويكتبن	مؤهل أقل من الجامعى	مؤهل جامعى فأعلى	اجمالى النسبة
حضر	٤ر٤٤٪	٢٢٪	١ر٢٨٪	٤ر٥٪	١٠٠٪
ريف	٤ر٧٦٪	٦ر١٤٪	٣ر٨٪	٦ر٠٪	١٠٠٪

ويتضح من الجدول أن نسبة الأميات فى الريف من إجمالى النساء تكاد تبلغ ضعف النسبة فى الحضر . فى حين أن نسبة الحاصلات على درجات جامعية لاتصل إلا حوالى ٦ر٪ من الريفيات ويقابلها ٤ر٥٪ من إناث الحضر . كذلك يوضح الجدول أن أكثر من ٧٥٪ من الإناث فى الريف لايقرأن ولايكتبن فإذا أضيف إلى هؤلاء اللاتى يتسربن من المدرسة من الإناث واللاتى لم يلتحقن بالمدرسة أصلا منهن فإن الصورة تزداد قتامة بالنسبة لوضع المرأة التعليمى فى الريف [١٤] . وهناك العديد من المشروعات التى أعدت من أجل تخفيف حدة الأمية لأن تعليم المرأة الريفية على وجه الخصوص أصبح أمراً ضرورياً لأنه يؤدى إلى زيادة درجة وعيها وبالتالى تأثيرها على الطفل . ومن أهم هذه المشروعات المشروع التجريبى لمحو أمية الطفل من سن ٨-١٤ سنة ومحو أمية الإناث فى سن الإنجاب (١٦-٣٥) وهو المشروع الذى يقوم به المجلس القومى للطفولة والأمومة ويركز على المناطق الريفية فى ست محافظات [١٥] .

ولاشك أن مستوى تعليم الأبوين ينعكس على مدى إقبالهم على تعليم الأبناء ولذلك نجد أن احصاءات وزارة التربية والتعليم توضح صورة مفادها أن هناك ارتفاعا فى نسبة استيعاب التلاميذ فى المرحلة الابتدائية ذكوراً وإناثاً فى الحضر ولكن الوضع ليس كذلك بالنسبة للريف وخصوصاً للأطفال الإناث . والجدول التالى يوضح ذلك .

توزيع التلاميذ وفقا للنوع والمحافظات خلال عام عام ١٩٩٢/٩١ (١٦) *

البيان	البنـــــون		البنـــــات		الإجمالـــى	
المحافظات	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
القاهـــرة	٤٠٥٥٠٣	٥١٫٤	٣٨٣١١١	٤٨٫٦	٧٨٨٦١٤	١٢
الاسكندرية	٢١٤٩٧٦	٥٢٫٣	١٩٦٢٩١	٤٧٫٧	٤١١٢٦٧	٦٫٣
باقى محافظات الجمهورية	٢٩٣١٥٢٦	٥٥٫٧	٢٣٢٧٥٨٧	٤٤٫٣	٢٥٩١١٣	٨٠٫٤
محافظات الحدود	٤٦٩٦٥	٥٦٫٨	٣٥٧٦٦	٤٣٫٢	٨٢٧٣١	٣ر
إجمالى الجمهورية	٣٥٩٨٩٧٠	٥٥	٢٩٤٢٧٥٥	٤٥	٦٥٤١٧٢٥	١٠٠٪

* استخلص هذا الجدول من البيانات الأساسية لوزارة التربية والتعليم حيث اعتبرت القاهرة والاسكندرية عواصم حضرية وباقى المحافظات تمثل مزيجاً من الريف والحضر أما فى محافظات الحدود فلها وضع خاص لأن معظمها مناطق صحراوية . فحاولنا أن نوضح صورة لها دون ربطها بالمحافظات الريفية .

يتبين من هذا الجدول أن هناك حوالى ٥ر٦ مليون تلميذ فى المرحلة الابتدائية منهم ٣ر١٨٪ فى العواصم الحضرية الكبرى ، ٣ر١ فى محافظات الحدود والباقى موزعون على باقى محافظات الجمهورية (٢٠محافظة) .

ولابد أن نوضح أن باقى المحافظات هى مزيج من الريف والحضر ولكن الصفة الغالبة التريف ويتضح أيضا أن نسبة الإناث بصفة عامة فى التعليم الابتدائى أقل من نسب الذكور . وتزداد الفروق فى الريف عن المدينة . ولاشك أن التعليم يرتبط بالعمل حيث أن هناك نسبا من الأبناء لم يلتحقوا بالتعليم ، ومجموعة أخرى التحقت ولكن تسربت ولم تستكمل الدراسة فلابد أن هؤلاء يدخلوا أسواق العمل فى سن مبكرة ولذلك نجد على مستوى الجمهورية أن عدد الأطفال المشتغلين تحت ١٥ سنة يمثلون ٣ر١٠٪ من اجمالى قوة العمل ٦ سنوات فأكثر (١٧) .

وفى دراسة أخرى حديثة تبين أنه على مستوى عينة الجمهورية ككل يتضح أن أكبر نسبة من العاملين (٣٧٪) تدخل سوق العمل فى سن ١٢ سنة أو أقل وهو سن الدراسة الابتدائية وماقبلها . وبمقارنة عينة الحضر بعينة الريف يتضح أن أكبر نسبة من العاملين فى الريف تدخل سوق العمل فى سن ١٢ سنة أو أقل ٤٦٪ مقابل ٢٧٪ فى الحضر وعلى العكس من ذلك تزيد نسبة من يدخلون سوق العمل فى الحضر فى الفئات العمرية التالية (١٨) وهذا بلاشك يرتبط بعاملين

أساسيين :

١ - تدنى مستوى التعليم فى الريف عنه فى الحضر ، كذلك عدم الوعى بأهمية التعليم فى الريف عنه فى الحضر وهى قضايا ترتبط بالأمية للكبار أى الآباء والأمهات المسئولين عن تربية النشىء وتوجيههم مما ينعكس بلاشك على انخفاض الوعى بالتعليم .

٢ - إزدياد حاجة الأسر الفقيرة فى الريف إلى تشغيل أطفالها عما هو عليه الحال فى الحضر نتيجة لانخفاض مستوى الدخل فى المناطق الريفية عنه فى الحضرية .

أما عن مستوى الخدمة التعليمية فالحقيقة أن الوضع فى الريف بالنسبة للمبانى المدرسية "صلاحيتها" فهى أكثر سوءاً عنها فى المناطق الحضرية مما يدفعنا إلى الدعوة للاهتمام بتحسن أوضاع المبانى المدرسية فى المناطق الريفية والجدول التالى يوضح مدى صلاحية المبانى المدرسية [١٩] .

توزيع المدارس وفقاً لمدى صلاحية مبانى المدارس لعام ١٩٨٩

صلاحية المبانى	المدارس الصالحة		المدارس غير صالحة		المدارس تحتاج للإصلاح		الإجمالــى	
المحافظات	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
القاهرة والاسكندرية	١٠١٢	٧٩ر٥	٢٣	١ر٨	٣٨	١٨ر٧	١٢٧٣	١١ر٦
باقى محافظات الجمهورية	٦٠٣٢	٦٢ر٢	٨٨٢	٩ر١	٢٧٨٤	٢٨ر٧	٩٦٩٨	٨٨ر٤
إجمالى الجمهورية	٧٠٤٤	٦٤ر٢	٩٠٥	٨ر٣	٣٠٢٢	٢٧ر٥	١٠٩٧١	١٠٠٪

فإذا كانت المدارس الصالحة فى الحضر ٧٩ر٥٪ فإنها فى باقى المحافظات ٦٢ر٢٪ أما المدارس غير الصالحة فهى بنسبة ١ر٨٪ حضر ، ٩ر١ فى المناطق الأخرى ، أما المدارس التى تحتاج إلى إصلاح فهى ١٨ر٧٪ فى العواصم الحضرية ، ٢٨ر٧٪ فى باقى المحافظات وهذا يعتبر من الأسباب المعوقة للعملية التعليمية لأن المبانى المدرسية جزء هام من العملية التعليمية ومدى صلاحيتها وتوفير الأمان بها من الأسباب التى تدعو إلى الإقبال على التعليم ولذلك فإننا نرى أن هناك ضرورة ملحة فى عدالة توزيع الخدمة التعليمية والإهتمام بإعداد المدارس لتكون صالحة فى باقى المحافظات بنفس المستوى فى المناطق الحضرية

حتى لايشعر التلميذ فى الريف أنه أقل من زميله فى الحضر وأنه يأخذ نصيباً متكافئا من الحقوق الخاصة بالتعليم .

وإذا كنا نتحدث عن عدالة توزيع الخدمات بين الحضر وباقى المحافظات من ناحية التعليم فإننا نجد أيضا أن هناك مجموعة من المدارس غير مزودة بالكهرباء فإذا كان هناك نسبة ٩٥٪ من المدارس بالعواصم الحضرية فى القاهرة والاسكندرية مزودة بالكهرباء بينما هناك ٥٪ فقط غير مزود بالكهرباء ، فإننا نجد أن باقى المحافظات ٦٧٫٢٪ من المدارس مزودة بالكهرباء ، ٣٢٫٨٪ غير مزودة وهذا بالطبع يؤثر على نواح كثيرة تتعلق بصحة النظر للأبناء أثناء وجودهم فى الفصل لتلقى العملية التعليمية وعلى عدالة توزيع الخدمات وخاصة تلك التى تحتاج إلى التشغيل بالكهرباء سواء كانت وسائل تعليمية أو ألعابا مختلفة من حق الطفل فى الريف أن يتمتع بها مثل نظيره فى الحضر ، بجانب نواح أخرى متعددة ليس المجال هنا لسردها .

ومما يزيد من تفاقم الظلم الواقع على الطفل فى المدرسة بباقى المحافظات عنه لنظيره فى المحافظات الحضرية مدى توافر المياه الصالحة للشرب فى المدرسة [٢٠] فإذا كان هناك ٩٥٪ من المدارس فى القاهرة والاسكندرية تأخذ مايلزمها من المياه من مرفق المياه ، وأن ١٫٤٪ من المدارس يمكن اعتبار أنها تستمد المياه من مصادر صالحة فإن هناك فقط ٣٫٦ تستمد المياه من مصادر غير صالحة . ونجد أن الوضع فى باقى المحافظات أن هناك ٧٤٫٣٪ من المدارس تستمد المياه من مرفق المياه بينما ١٧٫٧٪ تستمد المياه من مصادر صالحة أخرى (غيرمحددة) فإن هناك ٨٪ من المدارس تستمد المياه من مصادر غير صالحة . ولن أدخل هنا فى التفاصيل الخاصة بالأضرار الصحية الجسيمة ، التى تترتب على أن يشرب الأطفال فى المدرسة مياها غير نقية ومايترتب على ذلك من أمراض ضارة جداً وفتاكة تزيد من نسبة الوافيات فى الريف المصرى فهى أمور معروفة ولها خطورتها الشديدة .

كذلك أيضا يوجد ناحية أخرى هامة ومكملة ، من الناحية الصحية والتعود على الأساليب الصحية ، والممارسات الصحية منذ الطفولة المبكرة وخاصة فى المدرسة حيث إنه من المفترض أن التلميذ يتربى ويتعلم أى يتلقى الممارسات الصحيحة فى المدرسة . ونجد أن دورات المياه غير كافية ففى القاهرة والاسكندرية صالحة وكافية بنسبة ٧٨٫٥٪ وغير كافية بنسبة ١٥٫٣٪ وغير

صالحة بنسبة ٢ر٥٪ ونجد أن النسب على التوالى فى باقى المحافظات ١ر٥٢٪ ، ٥ر٢٨٪ ، ٤ر١٤٪ .

كيف يتسنى للطفل فى الريف أن يعرف أبسط ممارسات العادات الصحية إذا كان المنزل لايوجد به مرافق صحية كافية والمدرسة أيضا كذلك ؟ .

هل يظل الوضع هكذا ويتفاقم إلى المزيد مع المشكلات التى تبدو فى مدى القدرة على توفير المبالغ اللازمة لتصليح وإعداد المبانى المدرسية فى صورة ملائمة ؟ .

هذا بالنسبة للمخاطر الصحية التى تترتب على عدم ملائمة الأبنية التعليمية ولكن الأمر يتعدى ذلك إلى القصور فى تنمية قدرات الأطفال العقلية والبدنية ، والمثال على ذلك المكتبات فى المدرسة [٢١] أصبحت حلماً فإذا كانت هناك ٤٢٪ من المدارس الابتدائية فى القاهرة والاسكندرية يوجد بها مكتبة فإن هناك ٥٨٪ لايوجد بها مكتبة والوضع أشد خطورة فى باقى المحافظات حيث إن هناك ٨ر١٣٪ من المدارس الابتدائية فقط يوجد بها مكتبات ولكن هناك ٢ر٨٦٪ لايوجد بها مكتبة . والبديل هو تكثيف الجهود من أجل إنشاء مكتبات فى الأندية الريفية ودور الحضانة وأندية الشباب وهذا يستلزم تكثيف الجهود بين الجهات المختلفة سواء كانت وزارات التربية والتعليم والثقافة أو المجلس الأعلى للشباب والرياضة والاستعلامات من أجل تقديم المكتبات فى الريف والمدينة على حد سواء ، ويمكن أيضاً تشجيع بعض الأفكار الجيدة مثل القراءة للجميع أثناء الأجازات .

كذلك أيضا بالنسبة لأماكن اللعب للطفل فى المدرسة أى فناء المدرسة [٢٢] لممارسة الرياضة البدنية من أجل جسم سليم وعقل سليم نجد أن هناك ٧٤٪ من المبانى المدرسية فى القاهرة والاسكندرية يوجد بها أبنية كافية بينما هناك ٨ر١٧٪ من المدارس يوجد بها أفنية ولكن غير كافية أى لاتتسع الاتساع الكافى لممارسة الألعاب المختلفة بها ، بينما هناك ٢ر٨٪ من المدارس الابتدائية لايوجد بها أفنية هذا عن الحضر أما عن باقى المحافظات فنجد أن النسب على الترتيب ٨ر٦١٪ ، ٢ر٢٥٪ ، ١٣ ٪ وهذا يعنى أن هناك فى الحضر حوالى ٢٦٪ من المدارس لاتصلح لممارسة الألعاب الرياضية بينما فى المحافظات الأخرى تزداد هذه النسبة فتصل إلى ٢ر٣٨٪ وهذا بالطبع لايتيح الفرصة للصغار للهو ، ولايساعد على اكتشاف المواهب المبكرة فى الرياضات المختلفة .

وفى الواقع فإن هذه الأوضاع التى عرضنا لها تؤكد على ضرورة توافر

حد أدنى من العدالة فى توزيع الخدمة التعليمية بين الريف والمدينة ، حتى لاتكون هناك فروق حضارية واسعة بينهم فإنخفاض مستوى التعليم فى الريف عنه فى المدينة يدفع الأسر الريفية إلى الإقبال نحو الدروس الخصوصية أكثر مما هو عليه الحال في الحضر فقد تبين من أحد الدراسات [٢٣] أن هذه الظاهرة منتشرة فى القاهرة بنسبة ٥ر٦٣٪ وفى الأقاليم بنسبة ٧ر٧١٪ ويعزى ذلك إلى إنخفاض مستوى التعليم للآباء والأمهات فى الأقاليم مما يجعلهم يلجأون إلى إرسال الأبناء إلى مدرس خصوصى كذلك يتبين أيضاً ضعف مستوى المعلم الريفى عنه فى الحضر ، ويعزى ذلك إلى أن العناصر الجيدة من المدرسين عادة ماتتركز فى المدارس الكبرى بالمدن .

كل هذه المشاكل التى تتعلق بالتعليم وأثر البيئة الاجتماعية سواء ريفية أو حضرية عليه سوف تزداد على مر السنوات القادمة مع ازدياد عدد السكان وزيادة حدة المشاكل دون حلول جذرية لها . لابد من الاستعداد لمواجهة القرن القادم بحلول جذرية وخطط تتسم بالشمول وليس بجزئيات معينة على حساب النواحى الأخرى .

ولاشك أن العنصر الثالث من العناصر التى سوف نتناولها فى هذا البحث له أهميته وتظهر فيه أثر البيئة الاجتماعية بشكل أكثر حدة من العناصر السابقة وهو عنصر الصحة والتغذية .

ثالثاً: الصحة والتغذية

جاء فى نص الوثيقة التى أعلنت لحماية الطفل المصرى خلال السنوات العشر القادمة (١٩٨٩-١٩٩٩) مجموعة من العناصر الهامة لحماية صحة الأم والطفل[٢٤] .

كيف يمكننا العمل من أجل إنجاز ماجاء فى هذه الوثيقة ؟ الإجابة على ذلك تستلزم النظر إلى المؤشرات الأساسية التى تتعلق بالمجتمع المصرى فى مجال الصحة حيث تعد مصر من الدول ذات المعدلات العالية لوفيات الأطفال دون الخامسة (٧١-١٤٠) فى الألف ، وتبين أيضا أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة فى مقارنة مابين عامى ١٩٦٠- ١٩٩٠ وجد أن هذا المعدل كان عام ١٩٦٠ ٢٠١ فى الألف وانخفض عام ١٩٩٠ نتيجة لبرامج الرعاية الصحية فأصبح ٨٥ فى الألف . أما عن معدل وفيات الرضع (دون السنة) فنجد أن المعدل

كان عام ١٩٦٠ (١٧٩في الألف) إنخفض فى عام ١٩٩٠ فأصبح (٦١ فى الألف)[٢٥] وهى نتائج طيبة كمؤشر على مستوى الارتفاع فى الخدمات الصحية فى المجتمع المصرى ، هذا مع الأخذ فى الإعتبار أن عدد السكان فى الجمهورية ازداد فى عام ١٩٩٠ وأصبح ٥٢٫٤ مليون نسمة . وللوصول إلى تفاصيل أكثر عمقاً حول الفروق الريفية الحضرية فى مستوى الخدمة الصحية ننظر إلى نتائج إحدى الدراسات الحديثة التى أجريت على المجتمع المصرى فتبين منها ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع التقديرى فى الريف عن الحضر بصورة ملحوظة ، فقد تراوح بين ٧٨-٨٨ فى الألف عام ١٩٨٥ فى الحضر وبلغ ١٠٣-١١٢ فى الألف فى الريف فى نفس العام . ولقد ظهر هذا التفاوت بين الريف والحضر بالنسبة لتوقعات الحياة حيث ارتفع توقع الحياة عند الميلاد فى الحضر إلى ٦١٫٤٪ ، ٥٨٫٣٪ ، ٥٧٫٦٪ على التوالى للأعوام ١٩٨٥-١٩٨٣ -١٩٨٢/٨١ مقابل ٥٥٫١٪ ، ٥١٫٧٪، ٥١٫٣٪ على التوالى فى الريف [٢٦] ومن هنا نرى أن اختلاف الظروف بين الريف والمدينة يؤثر على معدل الوافيات .

وقد جاء فى أحد التقارير أنه أصبح من المعروف أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة هو حصيلة سلسلة واسعة من الجزيئات مثل الصحة الغذائية والمعرفة الصحية للأمهات . ونسب التغطية التحصينية ومعدلات استخدام أملاح معالجة الجفاف وتوافر خدمة الأمومة والطفولة وتوافر الدخل والغذاء . ولكل هذه الأسباب اختارت "اليونيسيف" معدل وفيات الأطفال دون الخامسة كمؤشر وحيد بالغ الأهمية لقياس وضع أطفال العالم [٢٧] .

وإذا ماتناولنا وضع هذه العوامل التى تعرض لها هذا التقرير فى المجتمع المصرى على ضوء نتائج البحوث الميدانية نجد أن هناك ٣٧٫٥٪ من السيدات فى الحضر يحرصن على توفير غذاء مخصوص للأطفال الرضع بجانب الرضاعة الطبيعية التى تشكل نسبة كبيرة بينما بلغت نسبة الأمهات اللاتى يوفرن للأطفال الرضع غذاء مخصوصاً فى الريف ١٩٫٢٪ فقط ، وهذا بالطبع يدل على عدم الوعى الصحى حيث أن نسبة الأمية للإناث فى الريف مرتفعة ووصلت فى هذه الدراسة إلى ٧٥٫٦٪ . وهى نسبة لاشك عالية تنعكس على أسلوب رعاية الأم للطفل . وعلى أسلوب رعاية الأم لنفسها أثناء الحمل فإذا كان هناك ٦٨٫٥٪ من السيدات فى الحضر لايقوم أحد برعايتهن أثناء الحمل فإن هذه النسبة ترتفع إلى ٨٢٫٤٪ فى الريف وهذا بدوره يؤثر بالسلب على حالة الجنين وعلى مدى استعداد

الأم للولادة الطبيعية أو تعرض حياتها للخطر . وبالنسبة لتطعيم الأطفال فنجد أنه فى الوقت الذى يوجد فيه ٣ر١١٪ من الأمهات فى الحضر لم يحصن أطفالهن ضد شلل الأطفال ، ٨ر١٢٪ بالنسبة للمصل الثلاثى فإن هذه النسبة للأمهات فى الريف بلغت ٢ر٢٢٪ بالنسبة لشلل الأطفال ، ٨ر٢٨٪ بالنسبة للمصل الثلاثى الأمر الذى يعكس تخلف الوعى الصحى فى الريف . كذلك تبين أن ٧٢٪ من الأمهات فى الحضر حصّن أطفالهن ٣ مرات فى العام الأول من الولادة ضد شلل الأطفال مقابل ٦ر٥٥٪ فى الريف ، بينما بلغت نسبة الأمهات فى الحضر اللاتى حصّن أطفالهن ٣مرات فى العام الأول بالمصل الثلاثى ٧ر٦٢٪ مقابل ٥ر٤٤٪ فى الريف [٢٨] .

وتعليقاً عل ذلك نقول إن مختلف النسب المبينة تعد منخفضة سواء على مستوى الريف أو الحضر وذلك لأهمية وضرورة إعطاء الأطفال الرضع الجرعات الضرورية من التطعيمات ولكن فى الريف نجد أن النسب تدل على انخفاض أكثر وضوحاً ، مما يستلزم تكثيف حملات التوعية الصحية الخاصة بتطعيم الأطفال فى الريف على وجه الخصوص .

وبالنسبة لمضاعفات الحمل والولادة فإن إحصاءات وزارة الصحة تشير إلى أن هذه المضاعفات تعتبر بصفة عامة من أهم أسباب أمراض ووفيات الإناث فى مصر . فقد تبين أن كلاً من الولادة والاجهاض ومضاعفاتهما مثلت ٩ر١٦٪ من أسباب الوفاة بين الإناث فى الحضر وبلغت النسبة المقابلة ٦ر٢٦٪ فى الريف[٢٩] . ويستلزم الأمر رعاية أفضل للأم محافظة على صحتها وصحة الطفل وهذا بدوره يتطلب خطة لتكثيف تدريب المصادر المؤهلة التى تحصل من خلالها الأمهات على المعلومات الصحية الخاصة بهن حتى يمكن تجنب العديد من العوامل التى تؤدى إلى وفيات الإناث فى مصر نتيجة مضاعفات الحمل والولادة أو الإجهاض وعلى وجه الخصوص فى الريف المصرى ، ونلفت النظر إلى أن الوحدات التى تقوم بخدمات رعاية الأمومة والطفولة فى كل من الريف والحضر موجودة ومنتشرة ففى الحضر نجد مراكز رعاية الأمومة والطفولة بلغت عام ١٩٨٩- ٢٣٧ مركزاً . أما أقسام رعاية الأمومة والطفولة بالمجموعات الصحية والوحدات المجمعة وهى موزعة بين الريف والحضر فقد بلغت فى نفس العام ٥٧٩ وحدة وبالنسبة لأقسام رعاية الأمومة والطفولة بالمراكز الاجتماعية والوحدات الصحية الريفية فقد بلغت فى نفس العام أيضا ٢٠٨٣ قسما فى أنحاء الريف المصرى [٣٠] .

ومع ذلك فمن الواضح أن مستوى الخدمة والرعاية فى الريف أقل منه فى الحضر والدليل على ذلك البيانات التى عرضنا لها والتى تدل على ارتفاع نسبة وفيات الأمهات أثناء الولادة ومن جراء مضاعفات الولادة وكذلك ارتفاع نسبة الأطفال الرضع وضعف الخبرة فى المعلومات الصحية . ويقتضى الأمر الإهتمام بتدريب المصادر التى تحصل منها الأمهات الريفيات على المعلومات الصحيحة مثل الرائدات الريفيات . والمتخصصين العاملين فى مراكز تنمية المرأة الريفية والأندية النسائية . ويتبين المرء أهمية هذا الإعتبار إذا مالاحظ أن عدد السكان فى ازدياد مستمر ، فإذا كان الوضع كذلك فى عام ١٩٩٢ حيث عدد السكان التقديرى (٥٣٫٢٪) مليون نسمة فما هو الحال بعد عشر سنوات عندما يصبح عدد السكان التقديرى (٦٥) مليون نسمة ؟ هل نستطيع تطوير الخدمات الصحية من الآن حتى يمكننا أن نعد العدة للمستقبل بصورة واقعية يراعى فيها الأبعاد المختلفة لما نحن مقبلون عليه ؟ .

الخاتمة

وفى النهاية لابد أن نؤكد على أن هناك اختلافات بيئية حضارية واجتماعية بين الريف والمدينة فى مجالات المسكن والتعليم والصحة والتغذية . ولابد أن نسعى إلى العمل على تضييق الفجوة بين الريف والمدينة بأن نعطى للريف حقه من الرعاية وهذا لن يتأتى إلا عن طريق خطة طويلة الأمد تشمل كل العناصر المؤثرة على الطفل بترتيب يضع أولويات للعناصر الأكثر الحاحاً حتى نحاول أن تضيق الفجوة بين الريف والمدينة ، لأننا إذا لم نأخذ هذه الخطوة الأساسية الهامة فكيف يكون الحال ونحن نحاول أن نحسن من وضعنا العالمى بين مصاف الدول الكبرى ؟ لابد من أن نرتب البيت من الداخل قبل أن نرتب أنفسنا ضمن العالم الجديد المتغير حتى يكون لنا وضعنا فى النظام الدولى الجديد . أول سلاح نواجه به ذلك الموقف هو التعليم ومحو أمية المرأة والطفل وهناك فعلا مشروع تجريبى ينفذ فى ست محافظات سبق الإشارة إليه لابد من تقديم الدعم الكافى وإعداد دراسة تقويمية له حتى يتسنى لنا أن نعممه فى جميع أنحاء الجمهورية ، فالتعليم هو السلاح القوى الذى نواجه به المستقبل ويمكن عن طريقه تنمية الوعى للإنسان المصرى والقضاء على الجهل والتخلف بكل التبعات التى تترتب عليهما ونقدم أنفسنا للعالم بشكل جديد على أعتاب القرن القادم ونؤسس دعائم جيل جديد

يستطيع أن يتعايش مع المتغيرات العالمية المقبلة .

المـــراجـــع

١ - زكى بدوى ، معجم العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٧٨ .

٢ - حامد زهران ، علم نفس النمو ، الطفولة والمراهقة ، عالم الكتاب ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

٣ - مرجع سابق ، معجم العلوم الاجتماعية ص ٥٩ .

٤ - المرجع السابق .

٥ - المرجع السابق .

٦ - الجهاز المركزى للتعبئة والعامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ابريل ١٩٨٧ ، القاهرة .

٧ - المرجع السابق

٨ - ناهد صالح وآخرون ، بحث المؤشرات الاجتماعية للأسرة المصرية ، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية (يونسكو) ، القاهرة ، ١٩٩٠ مؤشر الصحة .

٩ - مرجع سابق التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت .

١٠ - مرجع سابق ، المؤشرات الاجتماعية للأسرة المصرية .

١١ - المرجع السابق .

١٢ - المرجع السابق .

١٣ - مجلس الشورى ، تقرير لجنة الخدمات عن موضوع نحو سياسة تعليمية مستقرة ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣١ .

١٤- نادية جمال الدين ، تعليم المرأة الريفية إلى أين ، من أوراق المؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ ، التعليم فى مصر ، ديسمبر ١٩٨٨ ص ٦ .

١٥- المشروع التجريبى لمحو أمية الطفل والمرأة فى سن الإنجاب ٩١/٩٢، ٩٢/٩٣ ، المجلس القومى للطفولة والأمومة ، يونيو ١٩٩١ .

١٦ - وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ، الإحصاء الاستقرائى للمرحلة الابتدائية لعام ٩١/٩٢ ، إحصاء التلاميذ ، إجمالى عام (إجمالى التبعات) ص٢.

١٧ - عادل عازر وآخرون ، ظاهرة عمالة الأطفال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ ص ٢ .

١٨ - مرجع سابق ، المؤشرات الاجتماعية للأسرة المصرية ، مؤشر العمل .

١٩ - مرجع سابق ، الإحصاء الاستقرائي للمرحلة الابتدائية ، وزارة التربية والتعليم .

٢٠- المرجع السابق .

٢١- المرجع السابق .

٢٢ - المرجع السابق .

٢٣ - محمد سلامة آدم ، بحث منشور ، ظاهرة الدروس الخصوصية فى تصور الجمهور المصرى مقدم فى ندوة الأبعاد الاجتماعية للتعليم فى مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالإشتراك مع المركز الفرنسى المصرى للتوثيق والدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، ١١ . ١٣ مايو ١٩٨٠ .

٢٤- الوثيقة التى أعلنها الرئيس حسنى مبارك لحماية الطفل المصرى خلال السنوات العشر القادمة (١٩٨٩ . ١٩٩٩) .

٢٥ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وضع الطفل المصرى خلال السنوات العشر القادمة (١٩٨٩ . ١٩٩٩) .

٢٦- مرجع سابق ، المؤشرات الاجتماعية للأسرة المصرية ، مؤشر الصحة .

٢٧ - مرجع سابق ، وضع الأطفال فى العالم ، اليونيسيف .

٢٨ - مرجع سابق ، المؤشرات الاجتماعية للأسرة المصرية .

٢٩ - المرجع السابق .

٣٠ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، ١٩٥٢، ١٩٨٩ ، القاهرة يونيو ١٩٩٠ ، الجزء الصحى .

قراءة فى بحوث الاتصال الجماهيرى والطفل المصرى
رؤية للحاضر والمستقبل *

نادية سالم **

تلعب وسائل الاتصال دورا كبيرا فى ثقافة الطفل ، فإذا كانت الأسرة تنقل إلى الطفل عامة المعارف والمهارات والإتجاهات والقيم التى تسود المجتمع بعد أن تترجمها إلى أساليب عملية التنشئة الاجتماعية فإن وسائل الاتصال تعتبر امتدادا لدور الأسرة فى التنشئة الاجتماعية فهى درب من دروب الثقافة .

وترجع أهمية الدراسة إلى الثورة التى يشهدها العالم الآن ، تلك الثورة التى أصبحت معروفة باسم "ثورة المعلومات" ليس من حيث تنوع أساليب الاتصال ويسر استخدامها فحسب ، ولكن من حيث الكم الهائل والتنوع الشديد فيما تقدمه من معلومات ، بالإضافة إلى التناقض والتضارب فى اتجاهات هذه المعلومات وما تتبناه من قيم ايجابية أو سلبية أو أيديولوچية متعارضة بل ومتناقضة أحيانا . ومن المعلوم أن بناء القيم وتكوين الإتجاهات لم يعد مقصورا على ما تبثه الجماعة أو الجماعات الصغيرة التى ينتمى إليها الفرد ، ولكن الأمر يتعدى ذلك الآن بحيث أصبح لأساليب الاتصال وما تحمله من معلومات تأثيرا قويا على قيم واتجاهات الفرد ويصبح ذلك التأثير أكثر وضوحا على الأطفال الذين مازالوا فى طور التكوين والتنشئة .

* أستقيت مادة هذه الدراسة من بحث "العلاقة بين السلوك الإبداعى والتعرض لوسائل الاتصال عند الأطفال "التقرير الثانى بقسم الاتصال الجماهيرى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بإشراف الدكتور مصرى حنورة ، الدكتورة نادية سالم وعضوية : الدكتورة مها الكردى ، الدكتور عاطف العبد والأساتذة حسن كاشف ، طريف شوقى ، عبد المنعم شحاته ، عبد اللطيف خليفة، محمد شلبى ، ماجدة عبد الغنى .

** رئيس قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ولقد شهد العقدان الماضيان تزايدا كبيرا فى عدد الدراسات والبحوث الإعلامية التى أجريت على وسائل الاتصال الجماهيرى والطفل المصرى ، مما يستلزم وقفة تقييمية لواقع هذه الدراسات ، لمعرفة مدى كفاءتها فى توفير قاعدة بيانات تساعد فى استشراف المستقبل بالنسبة لوسائل الاتصال والطفل .

ويمكن تحديد مبررات الدراسة فى التالى :

أولا : إجراء عملية حصر لأهم البحوث الاتصالية التى أجريت على وسائل الاتصال الجماهيرية والطفل المصرى والوقوف على الأساليب والأدوات التى اتبعتها تلك البحوث حتى يمكن تحديد الجوانب التى لاتتوافر حولها البيانات وتتطلب جهودا بحثية جديدة .

ثانيا : هناك دور هائل تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرية فى التأثير على جمهور المتلقين عموما والأطفال على وجه الخصوص ، وبالتالى فإن دراسة بعض خصائص هذا التأثير يعد أمرا هاما .

ثالثا : أن تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية ليس كله إيجابيا بل أن هناك آثارا سلبية وأخرى إيجابية ، فإن محاولة الكشف عن الأوجه السلبية والإيجابية له وجاهته من حيث إمكانية تدعيم الجوانب الإيجابية وتقليل أثر الجوانب السلبية .

رابعا : إن الآثار التى تمارسها الوسائل المتنوعة للاتصال الجماهيرى ليست متكافئة فى قوة التأثير الا من حيث الإتجاه ، وبالتالى فإن محاولة الكشف عن الفروق النوعية والآثار التى تمارسها هذه الأساليب أمر له قيمته ، وهو ما يساعد على رسم وتوجيه سياسة اتصالية مستمرة .

خامسا : إن تلمس الدور المستقبلى لوسائل الاتصال الجماهيرى على الطفل المصرى يستلزم استعراض البحوث التى أجريت عن تعرض الطفل المصرى لوسائل الاتصال المختلفة ، حتى يتسنى التنبؤ بالآثار المتوقع حدوثها فى ظل متغيرات وسائل الاتصال الجماهيرى وفى أوضاع الطفل المصرى .

وستتعرض الدراسة إلى النقاط التالية :

أ - تعرض الطفل المصرى لوسائل الاتصال المقروءة .

ب - تعرض الطفل المصرى لوسائل الاتصال المسموعة .

جـ - تعرض الطفل المصرى لوسائل الاتصال المرئية .

١ ـ تعرض الطفل المصرى لوسائل الاتصال المقروءة

أجريت العديد من الدراسات عن تعرض الطفل المصرى لوسائل الاتصال المقروءة . فلقد أجريت دراسة عام ١٩٨٧ على عينة قوامها ٤٠٠ طفل وطفلة بالقاهرة وريف الوجهين "بنايوس الزقازيق" ، وريف الوجه القبلى "قصير بخانسى" بالصفوف الرابع والخامس والسادس ابتدائى وتوصلت الدراسة إلى أن : من يقرأ الصحف من عينة الأطفال ٥ر٤٢٪ ويقرأها بانتظام ٤٪ وتساوى الذكور والإناث فى الاقبال على قراءة الصحف حيث أن الفارق بينهما غير دال إحصائيا ، بينما تبين زيادة معدل الاقبال على قراءة الصحف بين أطفال الصف السادس الابتدائى عن أطفال الصفين الرابع والخامس ، كما تبين ازدياد معدل قراءة الصحف بين أطفال الحضر عن أطفال الريف ، وتبين أن ٥ر٣٦٪ من أطفال عينة الدراسة يقرأون المجلات بصفة عامة ويقرأها بإنتظام ٧٥ر٣٪ ويزيد معدل قراءة المجلات بين الإناث عن الذكور وبين أطفال الحضر عن أطفال الريف ، وبين أطفال الصفوف الأعلى وتبين أن ٠١ر٦٣٪ من الذين يقرأون المجلات بصفة عامة يقرأون مجلات الأطفال ويتساوى فى الاقبال عليها الذكور والإناث بينما يزداد الاقبال على قراءتها بين أطفال الصفوف الأعلى عن أطفال الصفوف الأدنى وبين أطفال الحضر عن أطفال الريف [١] .

وأجريت دراسة أخرى عام ١٩٨٣ على عينة من ٣٤٠ طفلا وطفلة من ٩ ـ ١٢ سنة بمدينة سوهاج وتبين أن ٨٢ر٦٨٪ منهم يقرأون مجلات الأطفال وأهم المجلات التى يقبلون على قراءتها : ميكى ٣٧ر٢١٪ ، سمير ٣٨ر٢٨٪ ، والألغاز البوليسية ٩ر١٧٪ ، ميكى جيب ٢٤ر١٦٪ ، وماجد ٥٣ر١٤٪ ، وصندوق الدنيا ٥٦ر١٥٪ ، والمسلم الصغير ٢٧ر٤٪ ، والعربى الصغير ٥٦ر٢٪ ، وتبين أن ٤٠ر٥٩٪ من الأطفال يقرأون الصحف والمجلات وأهم الصحف الأهرام ٦٧ر٣٤٪ ، والأخبار ٦٧ر٣٨٪ ، الجمهورية ٣٧ر٧٣٪ ، وأهم المجلات ٣ر١١٪ ، المصور ٦٧ر١٨٪ ، وآخر ساعة ٣٣ر٣٪ [٢] .

وأجريت دراسة أخرى عام ١٩٨٧ على عينة حصصية ، عينة احتمالية مكونة من ٦٠ طفلا وطفلة موزعة على الحضر ٤٥ والريف ١٥ وتتوزع العينة على الصفوف الثانى والثالث والخامس والسادس الابتدائى والأول الاعدادى ، كما تتوزع العينة على المدارس الحكومية ٨٥٪ والمدارس الخاصة ١٥٪ .

وتبين من هذه الدراسة أن ٣ر٥٨٪ من الأطفال عينة الدراسة يقرأون

مجلات الأطفال ويزيد الإقبال على قراءتها بين أطفال الحضر عن أطفال الريف ، وتبين أن أهم المجلات التى يقبل عليها الأطفال عينة الدراسة هى سمير ٨ر٢٨٪ وميكى ١ر٢٤٪ وماجد ٤ر٢٨٪ وميكى جيب ٢ر٩٪ والعربى الصغير ٦ر٤٪ وسوبرمان ٦ر٣٪ والمزمار ٣ر٢٪ وصندوق الدنيا ٣ر٢٪ وسوبر ميكى ٣ر٢٪ [٣].

وأجرى قسم الاتصال الجماهيرى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٨٨ دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المدارس الابتدائية من الصف الأول حتى الصف السادس تكون ممثلة لجميع أحياء مدينة القاهرة وبلغت العينة المختارة ٦٩٠ تلميذا فيما بين السادسة والثانية عشرة .

واتضح من نتائج البحث أن الأطفال الذكور يملكون كتبا ومجلات بنسبة ٩٣ر٥٨٪ والإناث ٦٨ر٦٢٪ وتبين أنه كلما ارتفع السن زادت قدرته وميله إلى القراءة ، ولكن تبين أن حوالى ٨٠ر٥٧٪ من تلاميذ الصفين الأول والثانى الابتدائى لايقرأون كتبا أخرى غير الكتب المدرسية بينما أجاب ٤٥ر٧٢٪ من تلاميذ الصف الخامس والسادس الابتدائى بأنهم يقرأون كتبا أخرى . وفضلت عينة البحث مجلات الكبار ثم كتبا غير مدرسية ثم مجلات الصغار [٤] أما عن الدراسات التى أجريت على مضمون وسائل الاتصال المقروءة دراسة حول مضمون مجلات سمير وميكى فى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ حيث تبين من الدراسة أن فئات المضمون فى مجلتى سمير وميكى المضمون الاجتماعى ثم الترفيهى ثم المضمون الدينى ثم الرياضى ثم العلمى ثم السياسى ثم الفنى ثم السير والتراجم والتاريخى والاقتصادى .

وتتمثل القيم الايجابية فى المجال الاجتماعى فى المجلتين ، حب الوطن والعرفان بالجميل والعمل والانتاج وأداب السلوك وحب الآخرين والطاعة والاندماج مع الجماعة والصداقة واحترام المرأة وتقدير جهودها ، وتتمثل القيم السلبية فى المجلتين معا فى المجال الاجتماعى عدم اتباع آداب السلوك والجحود ونكران الجميل وعدم الوفاء بالتزامات الصداقة وعدم التسامح وعدم احترام المرأة والتواكل وكراهية الآخرين [٥] .

ودراسة قسم الاتصال الجماهيرى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تبين أن الموضوعات التى يفضل الطفل قراءتها كانت كالتالى : القصص ويفضل عينة الذكور المغامرات ١٩ر٢٦٪ ، الألغاز ٢٦ر١٤٪ ، الكتب الدينية ٥ر٩٪ ثم الفكاهة والنكت ٧١ر٥٪ أما ماتفضله عينة الإناث كالآتى : المغامرات

١٥ر١٥٪، الكتب الدينية ٢٥ر٣١٪ ثم الألغاز ٧٠ر٩٪ ثم الفكاهة والنكت ٦٤ر٣٪ (٦) .

وتعرضت دراسة أخرى إلى أهم الموضوعات التى يحرص الأطفال على قراءتها فى الصحف والمجلات هى برامج الإذاعة والتليفزيون ١٨ر٨٩٪ وأبواب الطفل ٥٠٪ والقصص والروايات ٣٣ر٤٤٪ والأخبار والمقالات ١١ر٣٧٪ والرياضة ٦٠ر٣٦٪ والحظ ٦٨ر٢٢٪ والرسوم والكاركاتير ٥٦ر١٨٪ والحوادث ٤٦ر١٥٪ والمواد العلمية ٨٩ر١٢٪ والاعلانات ٩٦ر١١٪ (٧) .

ودراسة أخرى توصلت إلى أن أهم الموضوعات التى يفضلها الأطفال فى مجلاتهم هى القصص ثم الفكاهات والطرائف ثم المسابقات ثم الهوايات (٨) .

ودراسة أخرى عن المعالجة الصحفية لمواد الأطفال فى الصحف والمجلات المصرية فى القرية من أول يناير إلى نهاية يونيو ١٩٨٥ وتبين من النتائج أن جريدة الأهرام هى الصحيفة الأولى ، التى تعطى للطفل مختلف المعلومات والمعارف التى تسهم فى تنمية مدارك الطفل حيث قدمت معلومات علمية ولغوية وجغرافية وهندسية وبحرية وتاريخية ، أما عن القيم الواردة فى باب ركن لطفلك بالأهرام أن أهم القيم الإيجابية هى قيم دينية والذكاء وحسن التصرف والعلاقات الودية والتعاون وقيم البطولة والتفاؤل (٩) .

وتبين لدراسة أخرى أن المواد والموضوعات التى تقبل عليها عينة الدراسة هى القصص والمعلومات العامة والمسابقات والفوازير والفكاهات وأسماء وصور الأطفال (١٠) .

ب- تعرض الطفل المصرى لوسائل الاتصال المسموعة

وتتناول تعرض الطفل للراديو وأفضليات الاستماع ومضمون البرامج الإذاعية والقائم بالاتصال وتعرض الطفل المصرى لأجهزة التسجيل (الكاسيت) .

تعرض الطفل للراديو

أجرى إتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى دراسة ميدانية عام ١٩٧٨ حول تقييم برامج الأطفال فى الإذاعة والتليفزيون على عينة عشوائية طبقية منتظمة قوامها ٤٠٠ طفل وطفلة تتراوح أعمارهم بين السنوات الثمانى تلاميذ الصف الثالث الابتدائى والاثنى عشرة سنة تلاميذ الصف السادس الابتدائى ، ومن مدارس

الأحياء الراقية ومدارس الأحياء الشعبية ، وتوصلت الدراسة إلى أن ٨ر٨٧٪ من أطفال عينة البحث يستمعون إلى الراديو وترتفع نسبة الاستماع الى الراديو بين أطفال المدارس الخاصة إلى ٨ر٩٥٪ فى مقابل ٣ر٨٤٪ بين أطفال المدارس الحكومية [١١] .

وأجريت دراسة ميدانية عن برامج الأطفال عام ١٩٨٤ وتبين أن ٤ر٢٤٪ فقط من الأطفال عينة الدراسة يستمعون إلى برامج الأطفال الإذاعية وتصل فى الزقازيق إلى ٣ر٢٣٪ وملوى ٥ر٢٤٪ ويزداد الاستماع إلى هذه البرامج فى المناطق الحضرية عن المناطق الريفية [١٢] .

ودراسة أخرى عام ١٩٨٧ حيث اتضح من النتائج أن الأطفال عينة الدراسة يستمعون إلى الراديو بنسبة ٥ر٣٢٪ ويزداد الاستماع إلى الراديو بصفة عامة بين الإناث عن الذكور إذ بلغت النسبة ٢٧ر٤٣٪ على التوالى وتشير الدراسة إلى ارتفاع معدل الاستماع إلى الراديو بين أطفال الصفوف الأعلى وبين أطفال الحضر عن أطفال الريف [١٣] .

أما عن دراسة قسم بحوث الاتصال الجماهيرى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٨٩ فتبين من نتائج التحليل الإحصائى لعينة الدراسة أن نسبة الأطفال الذين يستمعون إلى الراديو تتراوح بين ٣٢ر٧١٪ و ٣٠ر٥٤٪ . وظهرت فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الأطفال حسب متغير الصف الدراسى فقد كانت كا^{٢} تساوى ١٧ر١٨ وهى نسبة دالة إحصائيا عند مستوى ٥ر (٩٩ر٠) فكانت نسبة من يستمع إلى الراديو من تلاميذ الصفين الأول والثانى الابتدائى ٣٣ر٥٦٪ وبالنسبة لتلاميذ الصفين الثانى والرابع الابتدائى كانت ٣٠ر٥٤٪ وبالنسبة لمن يستمع من تلاميذ الصفين الخامس والسادس الابتدائى حوالى ٣٢ر٧١٪ . ولم تكن هناك فروق جوهرة دالة إحصائيا حسب متغير النوع [١٤] .

وأجرت الإدارة العامة لبحوث المشاهدين باتحاد الإذاعة والتليفزيون عام ١٩٩١ دراسة عن اتجاهات الأطفال نحو برامجهم المقدمة من التليفزيون والراديو ، وأجرى هذا البحث على مستوى الجمهورية فى الحضر والريف ، وقد اختيرت كلا من محافظتى القاهرة والاسكندرية اختيارا عمديا ، لتمثلا المحافظات الحضرية أما باقى العينة فقد اتبع معها الأسلوب العشوائى البسيط ، فكان الوجه البحرى يمثله محافظتان هما الشرقية والغربية حضر وريف والوجه القبلى ويمثله محافظتان هما أسيوط وقنا حضر وريف وحدود محافظة مطروح حضر ، أما

المجال البشرى فقد تحدد كالتالى : الأطفال البالغون عمر ٨ أى أقل من ١٥ سنة وطبق البحث على عينة قوامها ١٢٠٠ فرد .

وأوضحت نتائج هذا البحث أن الذين يستمعون من الأطفال إلى الراديو بلغت نسبتهم ٤٥ر٦٧٪ وارتفعت نسبة من يستمعون إلى الراديو من الأطفال إلى ٤٨ر٧٥٪ بين أفراد عينة الحضر مقابل ٤٢ر٧٣٪ بين أفراد عينة الريف .

ولم يثبت وجود علاقة فارقة بين الجنس والاستماع إلى الراديو ، فالذكور الذين يستمعون إلى الراديو ٤٣ر٣٣٪ والإناث ٤٧ر٣٣٪ ، أما من حيث السن فقد اتضح أن الذين يستمعون إلى الراديو منهم ترتفع نسبتهم مع ارتفاع أعمارهم حيث كانت النسبة ٣٨ر٠٧٪ بين الفئة ٨ ـ ١٠ سنة و ٣٩ر٩٤٪ بين الفئة ١٠ ـ ١٢ سنة و ٤٧ر٨٤٪ بين الفئة ١٢ ـ ٢٤ سنة وتبلغ أقصاها إلى ٥٣ر٩٤٪ بين الفئة ١٤ ـ ١٥ سنة وتبين أيضا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى ازداد الاستماع إلى الراديو .

وأوضحت نتائج البحث أن نسبة تقترب من نصف الذين يستمعون إلى الراديو بين الأطفال ٤٨ر٥٣٪ يستمعون إلى برامجهم المقدمة منه مقابل ٥١ر٤٧٪ لايستمعون إلى هذه البرامج ولم يثبت وجود علاقة إحصائية فارقة بين أطفال الحضر والريف والإناث والذكور والسن بينما اتضح وجود علاقة إحصائية فارقة بين المستوى التعليمى ، إذ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى ازداد الاستماع إلى برامج الأطفال بالراديو ، الصفين الثامن والتاسع ٥٠ر٨٥٪ ، الصف السابع ٥١ر٦٩٪ الصف الخامس ٣٨ر٦٤٪ بينما الأميون الذين يستمعون إلى برامج الأطفال فى الراديو بلغت ١١ر١١٪ [١٥] .

تفضيلات الاستماع إلى الراديو

تبين من دراسة اتحاد الإذاعة والتليفزيون عام ١٩٧٨ أن أهم برامج الأطفال التى يستمع إليها المبحوثون عينة الدراسة هى : غنوة وحدوتة ٧٧٪ ، حديث الأطفال ٣٢ر٤٪ ، للصغار فقط ١٦ر٧٪ ، برنامج أبطال الغد ٣٢ر٤٪ ، برنامج زقزقة العصافير ١ر٤٪ .

وأهم الفقرات التى يفضل الأطفال الاستماع إليها فى برامج الأطفال هى الغناء والموسيقى ٥٩ر٥٪ ، القصص والحواديت ٥٢ر٥٪ ، الأفلام والتمثيليات ١١ر١٪ ، المسابقات والفوازير ١٠ر٤٪ ، الأحاديث والارشادات ٤ر٪ المنوعات

الفكاهية ٩٪ ، الموضوعات الدينية ١ر٨٪ [١٦] .

واتفقت نتائج دراسة أخرى أجريت عام ١٩٨٤ مع نتائج الدراسة السابقة إذ أنه تبين أن أهم برامج الأطفال المفضلة لدى عينة الدراسة الذين يستمعون إلى برامج الأطفال هو غنوة وحدوتة ٣ر٤٨٪ ، حديث الأطفال ٨ر٤٣٪ للصغار فقط ٦ر٥٪ ، نادى الأطفال ٣ر٢٪ [١٧] .

أما دراسة قسم بحوث الاتصال الجماهيرى فقد تبين من النتائج أن الأطفال عينة البحث يفضلون برامج أبلة فضيلة بنسبة ٦ر٥٨٪ ، ثم الحدوتة ٢٦٪ ، ثم الحكايات ٢٧٪ [١٨] .

مضمون البرامج الإذاعية

أجريت عدة دراسات عن مضمون البرامج الإذاعية المقدمة للطفل ومنها دراسة عام ١٩٨٠ عن التحليل النفسى للرموز المستخدمة فى المادة القصصية المذاعة الموجهة لأطفال ما قبل المدرسة من خلال البرنامج اليومى غنوة وحدوته ، الذى يذاع من البرنامج العام خلال الفترة من أول أكتوبر إلى نهاية ديسمبر ١٩٨٠ ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن القيم التى تسعى برامج الأطفال إلى غرسها فى الطفل المصرى هى القيم التعليمية المدرسية ٧٦ر٢٣٪ والتروى وأعمال العقل ٨ر٪ ، الإحترام ومدى الاستخفاف بالأقل شأنا ٦٨ر١٣٪ الإعتراف بالخطأ ٦٨ر١٣٪ ، أثر التعاون ٦٤ر٨٪ ، الصدق والولاء والوطنية ٧٦ر٥٪ القيم الدينية ٠٤ر٥٪ ، العطاء ٣٢ر٤٪ ، والأمانة ٦ر٣٪ ، والنظافة ٦ر٢٪ [١٩] .

ودراسة أخرى حللت فيها الباحثة مضمون جميع برامج الأطفال المذاعة من البرنامج العام والشرق الأوسط والشعب خلال الفترة من أول يناير إلى نهاية يونيو عام ١٩٨٢ وعينة الدراسة شملت سبعة برامج ، غنوة وحدوتة وحديث الأطفال بالبرنامج العام ، للصغار فقط وروضة الأطفال بإذاعة الشرق الأوسط ، والمؤمن الصغير وزقزقة العصافير ونادى الأطفال بإذاعة الشعب ، وتبين من النتائج أن هذه البرامج تخاطب الفئات العمرية التالية ٣ ـ ٦ سنوات ٥ر٧٪ ، ٦ ـ ٩ سنوات ٧ر٢٩٪ ، ٩ ـ ١٢ سنة ٨ر٥٦٪ ، جميع الأعمار ٦٪ .

وأهم نوعيات المعلومات التى قدمتها برامج الأطفال هى : الكائنات الحية والمعلومات الدينية والشخصيات والظواهر الطبيعية والمعلومات التاريخية والمخترعات والمعلومات الجغرافية والمعلومات الصحية والمعلومات الاقتصادية .

وأهم القيم التى قدمتها برامج الأطفال عينة البحث ، المحبة والمبادرة والشجاعة والصداقة والعمل والوطنية والقناعة والتواضع ، وتتجه برامج الأطفال الإذاعية إلى استخدام اللهجة العامية عند تقديم مختلف المعلومات بنسبة ٨٢٪ واللغة الفصحى المبسطة ٦ر٩٪ والفصحى ٤ر٨٪ [٢٠] .

ودراسة أخرى عام ١٩٨٤ عن مضمون برامج الأطفال فى الراديو حيث قامت الباحثة باستخلاص صورة ذات الطفل من خلال برامج بابا شارو وأبلة فضيلة وعمو حسن وتبين عند دراسة برنامج بابا شارو وحديث الأطفال أن الحلقات المذاعة منه تتوزع على ثلاثة مصادر هى الحلقات المحلية ١٦ر٤٥٪ ، والحلقات المقتبسة ٩٣ر٤١٪ ، والحلقات المترجمة ٩١ر١٢٪ .

وأهم القيم المرغوبة التى تحث عنها الحلقات المذاعة هى الحب والعطف على الآخرين والتعاون ومساعدة المحتاج وعمل الخير والصدق والوفاء بالوعد والأخلاق الحميدة .

أما برنامج للصغار فقط فالقيم المرغوبة هى القيم الأخلاقية ومساعدة الآخرين والعمل وحب الوطن واحترام الكبير والقيم الثقافية والقيم الدينية .

أما برنامج غنوة وحدوتة فالقيم المرغوبة هى العمل والقيم العلمية والقيم الدينية وقيم تحمل المسئولية وقيم حب الوطن [٢١] .

ودراسة أخرى عام ١٩٨٣ عن تحليل اللغة المقدمة لطفل ماقبل المدرسة من خلال تحليل ١٩ حدوتة و١٩ غنوة من برنامج غنوة وحدوتة الذى يذاع صباح كل يوم لطفل ماقبل المدرسة عدا يوم الجمعة من البرنامج العام من أول يناير إلى نهاية مارس عام ١٩٨٣ ، وتبين أن موضوعات الحواديت تتوزع بين قصص الحيوان والخيال والقصص العلمية والقصص الواقعى والقصص الشعبى والتاريخى ، أما الأغنيات فتتحدث عن أشخاص وحيوانات وأغانى دينية واجتماعية وتبين ان تركيب جملة حواديت برنامج غنوة وحدوتة يغلب عليها الجمل البسيطة ولغة حواديت البرنامج تستخدم اللغة العامية [٢٢] .

القائم بالاتصال فى البرامج الإذاعية

تعرضت دراسة عن عينة قوامها ٢٠ شخصا تشمل جميع مقدمى برامج الأطفال فى المراقبات التابعة للإذاعات الثلاث ، البرنامج العام والشرق الأوسط والشعب ، وتبين من دراسة القائمين بالاتصال أن أهم الأهداف التى تسعى برامج الأطفال

فى الراديو إلى تحقيقها من وجهة نظر هؤلاء القائمين بالاتصال هى توجيه الطفل إلى الأنماط السلوكية المقبولة ١ر٣٠٪ وإمداد الطفل بالمعلومات ٢٧٪ والتسلية ٤ر٢٥٪ وتنمية الروح الوطنية لدى الطفل ٥ر٢٧٪ [٣٣] .

تعرض الطفل المصرى لأجهزة التسجيل (الكاسيت)

اتضح من دراسة قسم بحوث الاتصال الجماهيرى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٨٨ أن نسبة من يستمع لأجهزة التسجيل تتراوح بين ٥٩ر٥٧٪ - و ٤٤ر٧٧٪ وإن كانت النسبة الكبرى تعود على أطفال الصفين الخامس والسادس الابتدائى ويرجع هذا إلى عامل السن الذى يمكن الطفل من إدراك مايريد الاستماع اليه واختيار ماينا سبه ولذلك فقد دلت النتائج أن هناك فرقا دال إحصائيا بين الأطفال حسب متغير الصف الدراسى ، بينما لم تكن هناك فروق جوهرية دالة إحصائيا حسب متغير النوع ، فكانت نسبة من يستمع إلى الكاسيت من الذكور ٦٠ر٦٩٪ بينما نسبة من يستمع من الإناث ٤٨ر٧١٪ .

افضليات الاستماع إلى الكاسيت

وعن نوعية المواد التى يفضل الاستماع إليها من أجهزة التسجيل كان ترتيبها كالتالى : الأغانى وخاصة أغانى الكبار ٧٦ر٤١٪ بالنسبة لتلاميذ الصفين الخامس والسادس الابتدائى ، بينما نسبة من يستمع إلى الأغانى من تلاميذ الصفين الأول والثانى كانت حوالى ١٠ر٢٠٪ وقد كان الفرق دال إحصائيا بين عينة الأطفال (التى تسمع) حسب متغير الصف الدراسى بينما لم يكن هناك فرق دال بين الأطفال حسب متغير النوع .

أما عن المواد الأخرى التى يستمع إليها الأطفال فى أجهزة التسجيل فهى أغانى الصغار - القصص - الشرائط الدراسية - وأخيرا المسرحيات والقرآن [١٤] .

جـ - تعرض الطفل المصرى لوسائل الاتصال المرئية

تعرض الطفل للتليفزيون

أجريت العديد من الدراسات عن تعرض الأطفال للتليفزيون فى مصر ، فأجريت دراسة ميدانية حول أثر التليفزيون على تلاميذ المدارس الابتدائية بالقاهرة

باستخدام صحيفة بحث بالمقابلة وتبين أن الأطفال يشاهدون التليفزيون بانتظام بنسبة ٥ر٨٨٪ [٢٥] .

وأجريت دراسة أخرى عام ١٩٧٣ أيضا توصلت إلى أن الأطفال يشاهدون التليفزيون بنسبة ٩٠٪ ويشاهد التليفزيون ٦٠٪ من الأطفال مع جميع أفراد الأسرة و ١٩٪ مع الوالد والأخ و ٦ر٥٪ مع الوالد فقط و ٤ر٤٪ مع الأصدقاء ويخصص ٦ر٤٨٪ من الأطفال ساعتين يوميا لمشاهدة التليفزيون و ٨ر٥٤٪ ساعة واحدة و ٨ر١٥٪ ثلاث ساعات [٢٦] .

وأجريت المراقبة العامة للبحوث والإحصاء ، بإتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى دراسة ميدانية لتقييم برامج الأطفال بالإذاعة والتليفزيون باستخدام صحيفة بحث بالمقابلة مع عينة عشوائية طبيعية منتظمة قوامها ٤٠٠ مبحوث من أطفال المدارس الابتدائية الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ ـ ١٢ سنة فى بعض مدارس غرب القاهرة التعليمية وأسفرت هذه الدراسة عن عدة نتائج أهمها أنه يشاهد التليفزيون ٩٨٪ من المبحوثين ويزيد معدل المشاهدة بين الذكور عن الإناث (٥٠ر٪ و ٨ر٩٥٪) وبين أطفال المدارس الخاصة عن أطفال المدارس الرسمية ١٠٠٪ و ١ر٩٧٪ [٢٧] .

وأجرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية دراسة حول التليفزيون والصغار باستخدام صحيفة استبيان بالمقابلة مع عينة قوامها ١٢٣٦ مبحوثا من تلاميذ وتلميذات المدارس . وتبين أن ٢٥ر٩٤٪ من أسر الأطفال تمتلك أجهزة تليفزيون ، ويشاهد التليفزيون ٧٦ر٩٥٪ من الأطفال ، وأهم الأيام التى تزيد خلالها المشاهدة عند ٨٥٪ من الأطفال هى الجمعة (٥٨ر٨٥٪) الخميس (٧٥ر٧٥٪) والاحد (٨٥ر٤٧٪) [٢٨] . وأجريت دراسة أخرى فى المدارس الابتدائية والإعدادية فى محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية فأسفرت هذه الدراسة عن أن الأطفال يشاهدون التليفزيون أيام الدراسة أقل من ساعة يوميا إلى خمس ساعات أيام الأجازات ، ويشاهد ٣٤ر٩٩٪ من المبحوثين التليفزيون مع آخرين [٢٩] .

وأجريت المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط "ميج" دراسة ميدانية حول برامج واعلانات التليفزيون كما يراها صغار المشاهدين على عينة قوامها ٥٠٠ طفل من الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ ـ ١٢ سنة فى خمس مدن مصرية هى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وطنطا وأسيوط فتوصلت الدراسة إلى أن الأطفال

يشاهدون برامج التليفزيون بصفة منتظمة بنسبة ٤ر٩٨٪ كما يشاهده يوميا ٨ر٨٢٪ وفى بعض الأيام ٨ر١٣٪ من إجمالى المشاهدين [٣٠] .

وأجرت أيضا المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط "ميج" دراسة أخرى فى عام ١٩٨٣ على عينة قوامها ٦٠٠٠ طفل وطفلة . فتوصلت إلى النتائج التالية : يشاهد التليفزيون ٨ر٩٩٪ من المبحوثين ، وأيام المشاهدة هى السبت ٧ر٢٢٪ ، الاحد ٢ر٨٩٪ ، والاثنين ٤ر٢٦٪ ، والثلاثاء ١ر٢٦٪ ، والاربعاء ٧ر٢٣٪ ، والخميس ٩ر٧٨٪ ، والجمعة ٦ر٨٤٪ . ويشاهد الأطفال التليفزيون صباحا وليلا ٨٠٪ وليلا ٢ر١٤٪ وصباحا ٧ر٢٪ وحسب الظروف ١ر٣٪ [٣١] .

وأجرى قسم الاتصال الجماهيرى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية دراسة ميدانية ، ومن أهم نتائج البحث أن نسبة من يمتلكون جهاز التليفزيون نسبة عالية جدا ، فإن معظم أفراد العينة يمتلكون جهاز تليفزيون بنسبة ٩٩٪ و ٩٥٪ وتبين من نتائج التحليل الإحصائى أن نسبة الأطفال الذين يشاهدون التليفزيون دائما مرتفعة وتتراوح بين ٩٥٪ و ٨٧٪ وتدل النتائج أنه لاتوجد فروق جوهرية دالة احصائيا بين الأطفال سواء حسب متغير الصف الدراسى أو حسب متغير النوع . وأجاب معظم أفراد العينة أنهم يشاهدون التليفزيون فى المنزل . وعن الأوقات التى يشاهد فيها الطفل التليفزيون أثناء الدراسة تبين أن معظم الأطفال يشاهدونه كل يوم أثناء الدراسة بنسبة تتراوح بين ٣ر٨٩٥٪ ٧٠ر٧٤٪ . وأنه أثناء الأجازات يشاهد الأطفال التليفزيون كل يوم بنسبة ١٠ر٩٨٪ ، أما عن المدة أو عدد الساعات التى يشاهد فيها الطفل التليفزيون فقد تبين أنها قد تشمل كل ساعات الإرسال أى منذ بدايته حتى نهايته أثناء الأجازة . ويشاهد عدة ساعات متفرقة أثناء الدراسة [٣٢] .

ودراسة أخرى عام ١٩٩١ اتضح منها أن النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة من الأطفال يشاهدون بصفة عامة برامج التليفزيون ٦٧ر٩٩٪ ، فالقاهرة ١٠٠٪ والاسكندرية ٤٦ر٩٨٪ والوجه البحرى ٤ر٩٩٪ والوجه القبلى ١٠٠٪ ومرسى مطروح محافظة الحدود ١٠٠٪ وأظهرت نتائج البحث أن الفترة المسائية من ٦ - ٩ مساء تأتى فى مقدمة الفترات من حيث كثافة المشاهدة حيث بلغت نسبة من يشاهدون خلالها ٨٩ر٦٥٪ من مجمل الأطفال الذين يشاهدون التليفزيون ، وتأتى فى الترتيب الثانى الفترة الصباحية ١٠ صباحا إلى الواحدة ظهرا ويشاهد ٢٦ر٥٢٪ منهم خلال هذه الفترة ثم فى الترتيب الثالث جاءت الفترة

بعد الظهر من الثالث مساء إلى السادسة مساء بنسبة ٦٥ر٤٣٪ أما فترتي الظهيرة من الواحدة إلى الثالثة مساء والفترة من التاسعة مساء حتى نهاية السهرة فقد جاءتا فى ترتيب متأخره وبنسب أقل ٨١ر٤١٪ ، ٣٩ر١٧٪ على التوالى [٣٣] .

وتدل نتائج البحوث السابقة أن التليفزيون يشكل عاملا له أهميته فى جذب اهتمام الطفل وشغل معظم أوقات فراغه .

افضليات المشاهدة

تناولت العديد من الدراسات عن أفضليات المشاهدة فى التليفزيون ، ففى مصر توصلت دراسة إلى أن أهم المواد والبرامج التليفزيونية التى يفضلها الأطفال الذكور والإناث على التوالى هى حديث الأطفال ٩ر٢١٪ ، ٦ر٢٥٪ ، مباريات كرة القدم ٦ر١٧٪ ، ٥ر٢٪ التمثيليات ١ر١٧٪ ، ٧ر١٧٪ الأفلام العربية ١ر١٧٪ ، ٥ر١٧٪ والأغانى ١ر١٣٪ ، ٣ر١٨٪ والرقص ٦ر١١٪ ، ٧ر١٧٪ [٣٤] .

ودراسة أخرى فى عام ١٩٧٣ بينت أن أهم المواد والبرامج التليفزيونية التى يشاهدها الأطفال هى برامج الأطفال ٧ر٣٠٪ وبرامج المسابقات والفوازير ٢٢٪ والأفلام والحلقات الأجنبية ١٢٪ والمنوعات ٩٪ والتمثيليات والمسلسلات العربية ٧ر١٠٪ والأفلام العربية ٧٪ والبرامج الثقافية ٦٪ والبرامج العلمية والدينية ٤٪ لكل منهما والإعلانات والبرامج الرياضية ٣٪ لكل منهما [٣٥] .

أما إتحاد الإذاعة والتليفزيون فى عام ١٩٧٨ فأسفرت دراسته عن عدة نتائج فيما يتعلق بأفضليات المشاهدة ، إذ أن أهم البرامج التى يشاهدها الأطفال هى برامج الأطفال ٨ر٩٠٪ والفيلم العربى ٦ر٧٨٪ والمسلسلات العربية ٢ر٦١٪ وبرامج عالم الحيوان ٥ر٣٥٪ وأهم برامج الأطفال التى تشاهدها عينة البحث سينما الأطفال ٢ر٧٠٪ عصافير الجنة ٦٤٪ فتافيت السكر ٥ر٥٢٪ نادى العلم والايمان ٢٣٪ عالم الصغار ٦ر١٦٪ ميم ٧ (١٠١) كل أطفال العالم ٧ر٦٪ نادى الطيران الصغير ٢ر٢٪ [٣٦] .

وتوصل بحث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى أن من أهم البرامج التى يقبل عليها الأطفال عينة البحث الأفلام العربية والتمثيليات وبرامج الأطفال التى يعزف عن مشاهدتها ٥٠٪ من تلاميذ الاعدادى [٣٧] .

واتضح من نتائج بحث المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط "ميج" عام

١٩٨٠ [٣٨] نتائج تختلف عن نتائج بحث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إذ أن عينة البحث تفضل برامج الأطفال بنسبة ٦ر٨١٪ ثم مشاهدة الأفلام العربية ٤ر٨١٪ والمسلسلات العربية ٨ر٧٥٪ وعالم الحيوان ٦٨٪ ومباريات كرة القدم ٢ر٤٥٪ والمعارف الحرة ٣٩٪ . ويشاهد الإعلانات دائما ٢ر٩٠٪ وأحيانا ٤ر٨٪ . وأكد تلك النتائج بحث آخر لنفس المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط ميج عام ١٩٨٣[٣٩] . وتوصل باحث آخر إلى أن أهم المواد التى يقبل الأطفال على مشاهدتها هى برامج الأطفال ٣ر٩٤٪ والإعلانات ٨ر٧٧٪ والمسلسلات العربية ٢ر٧٤٪ والأفلام العربية ٦ر٦٦٪ والمباريات الرياضية ٣ر٦٦٪ والأغانى ٢ر٥٨٪ والأخبار ٥٣٪ [٤٠] .

أما بحث قسم الاتصال الجماهيرى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٨٨ فعرض لنوعية البرامج التى يفضل الأطفال مشاهدتها ، وهى برامج الأطفال ٤٦٪ ، ثم الأفلام العربية ٣٢٪ والمسلسلات والتمثيليات ٢٦٪ والإعلانات ٤٠٪ وقد تبين من نتائج التحليل الحصائى أنه لاتوجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الأطفال حسب متغير الصف الدراسى ، وفيما يتعلق بنوعية البرامج التى يفضل الأطفال مشاهدتها حسب متغير النوع تكن هناك فروق دالة إحصائيا بصورة واضحة ، فالفرق الوحيد بينهم ظهر فى نسبة المشاهدة بالنسبة للبرامج الرياضية ، فكانت نسبة الذكور الذين يشاهدونها ٦٤ر١٢٪ والإناث ٦٧ر١٪ ، وكذلك ظهر فرق آخر فى نسبة مشاهدة الأغانى العربية ، الإناث ١٧ر٩٪ والذكور ٠١ر٢٪ ، وعن برامج الأطفال التى يفضل الأطفال مشاهدتها دلت نتائج التحليل الإحصائى أن ترتيب أفضليتها كالتالى ، برنامج سينما الأطفال ، ماما نجوى ، صباح الخير ، ثم الكرتون والعرائس ومايطلبه الأطفال ، المغامرات والمسلسلات ، السندباد الصغير ثم برنامج بابا ماجد ، عالم السيرك وأخيرا النحلة زينة [٤١] .

ودراسة أخرى عام ١٩٩١ لإتحاد الإذاعة والتليفزيون توصلت إلى أن الأطفال عينة البحث يفضلون مشاهدة برامج الأطفال بنسبة ٧٤ر٧٩٪ ثم المسلسلات العربية ٦٥ر٩٥٪ ثم الأفلام العربية ٢٣ر٩٥٪ وأفلام الكارتون ٢٩ر٨٨٪ ثم الإعلانات ١٨ر٨٠٪ والمسرحيات ٤٩ر٧٢٪ وأخبار الأطفال ٥٥ر٦٤٪ والبرامج الدينية ٢٤ر٤٨٪ ، والمباريات الرياضية ٦٤ر٤٠٪ ، أما البرامج الثقافية والعلمية فتأتى فى الترتيبين الأخيرين بين الأطفال وعن برامج الأطفال التى تفضل

عينة البحث مشاهدتها فكانت فى القناة الأولى صباح الخير ٦٢ر٨٧٪ ، بوجى وطمطم ٤٣ر٨٥٪ سينما الأطفال ٨٠ر٨١٪ برنامج عروستى ١١ر٧٩٪ مساء الخير ٤٢ر٧٧٪ فنون وكارتون ٧٧ر٧٠٪ أخبار الأطفال ٨٦ر٦٣٪ ، مايطلبه الأطفال ٢٠ر٤١٪ والسندباد ١٤ر٣٦٪ نادى العلم والإيمان ٨٨ر٣٤٪ .

أما القناة الثانية فبرامج الأطفال المفضلة مايطلبه الأطفال ١٢ر٤٩٪ ، مع دنيا الأطفال ٥٧ر٤٤٪ ، المسرح الصغير ١٤ر٤٠٪ ، عالم كبير كبير ٤٧ر٣٥٪ ، هوايات ٨٧ر٢٦٪ ، مكتبة كريم وياسمين ٥٣ر٢٥٪ ، داتا داتا كمبيوتر ٧٧ر٢٤٪، مجلة الأصدقاء ٨٤ر٢٣٪ ، اللقاء المفتوح ٥١ر٢٣٪ ، الرياضى الصغير ٤ر٢٢٪ .
أما عن الفقرات التى تعجب الأطفال وبرامجهم فكانت كالتالى ، الكارتون ٧٨ر٨٧٪ ، الألعاب السحرية ٣٩ر٧٤٪ ، القصص والحكايات ٦٢ر٦٤٪ ، تمثيليات الأطفال ٩٩ر٦٠٪ ، فن العرائس ٣٢ر٦٠٪ ، المسابقات والفوازير ٨٩ر٥٨٪ الطرائف ٦٨ر٤٧٪ ، الغناء والرقص ٦٦ر٣٧٪ ، الفكاهة ٢٣ر٣٦٪ ، صور الأطفال ٨١ر٢٨٪ .

أما عن الموضوعات المفضلة فى برامج الأطفال المقدمة من التليفزيون فكانت المغامرات البوليسية ٩٤ر٧٨٪ ، موضوعات دينية كقصص الأنبياء ٩٩ر٦٠٪ ، موضوعات اجتماعية ٩٩ر٢٤٪ وموضوعات عن الخيال العلمى ٦٣ر٢٧٪ وموضوعات عن الفضاء ٣٨ر٢٧٪ وموضوعات تاريخية ٤٤ر٢٥٪ وموضوعات عن الإختراعات العلمية ٢٢ر٢٠٪ [٤٢] .

تدخل الآباء فى اختيار برامج التليفزيون التى يشاهدها الطفل المصرى

تعرضت دراسة فى مصر عام ١٩٦٦ إلى تدخل الآباء فى اختيار برامج التليفزيون التى يشاهدها الطفل بأن الأسرة تفرض قيودا على أطفالها فيما يتعلق بالأوقات والمواد التى يشاهدون التليفزيون خلالها وأهم الأسباب التى تفرض من أجلها القيود هى استذكار الدروس ٢ر٩٨٪ وعدم مشاهدة الأفلام الأجنبية المثيرة وبعض المسلسلات المصرية التى تحتوى على جريمة ورعب [٤٣] .

وقد لاحظت دراسة عام ١٩٦٧ أن أطفال الصفوف الأربعة الأولى من المرحلة الابتدائية يشاهدون التليفزيون بلاتوجيه أو ارشاد من الوالدين حيث يعتقدون أنهم يفضلون وقت الفراغ فى شئ مسل ويؤثر مستوى تعليم الوالدين فى تحديد ساعات مشاهدة الطفل للتليفزيون وفى تحديد وقت المشاهدة أيضا ،

ويشاهد التليفزيون عقب الانتهاء من الواجبات المدرسية ٤٤٪ ، وأهم الأشخاص الذين يحددون وقت المشاهدة للأطفال الوالد ٥٢٪ ، الوالدة ٤١٪ وآخرون كالأخ الأكبر والعمة والجدة ٧٪ [٤٤] .

ودراسة أخرى عام ١٩٧٣ اتضح منها أنه يمنع ٣٨٪ من الآباء وأولياء الأمور أطفالهم من مشاهدة بعض برامج التليفزيون ومنها الأفلام المثيرة ٣٣٪ ، أفلام الرعب ١٧٪ ، برامج السهرة التمثيليات المثيرة ٩٪ برامج الكبار بصفة عامة ٦٪ الحلقات الأجنبية ٤٪ برامج المصارعة ٢٪ [٤٥] .

وفى دراسة أخرى عام ١٩٧٨ تبين أن ٧٧٪ من الآباء أو الاطفال يلجأون إلى عدم تشغيل جهاز التليفزيون أثناء مذاكرة الأطفال ، بل أن ٨ر٦٦٪ من أرباب الأسر يمنعون أطفالهم من مشاهدة التليفزيون أثناء المذاكرة ، كما يمنع ٧٦ر٦١٪ من أرباب الأطفال من مشاهدة المناظر المخيفة [٤٦] .

وفى بحث آخر عام ١٩٧٩ اتضح أن الآباء يمنعون الأطفال من مشاهدة برنامج تليفزيونى حتى لو كان هذا البرنامج من برامجهم المفضلة أثناء المذاكرة بنسبة ٤ر٦٨٪ كما أن الآباء يمنعون الأطفال من السهر لمشاهدة برنامج معين بنسبة ٦٦٪ [٤٧] .

أما البحث الذى أجرى فى عام ١٩٨٨ فقد توصل إلى نتائج مخالفة للنتائج السابقة إذ تبين أن الطفل يشاهد التليفزيون فى أى وقت يحبه بنسبة تتراوح بين ٥٩٪ و ٦٦٪ بينما من يشاهده فى الوقت الذى يحدده الآباء كانت تتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ .

وتبين أيضا أن الأكبر سنا تلاميذ الصفين الخامس والسادس الابتدائى يشاهدون التليفزيون فى أى وقت يحبه بنسبة أكبر من تلاميذ بقية الصفوف [٤٨] .

تعرض الطفل للسينما

تبين من نتائج بحث قسم الاتصال الجماهيرى الذى أجرى عام ١٩٨٨ أن نسبة من لايشاهد الأفلام السينمائية تتراوح بين ٩٠ر٨٧٪ و ٢٦ر٦٣٪ وظهر من التحليل الإحصائى أن هناك فروقا بين الأطفال حسب متغير الصف الدراسى ، وهى نسبة دالة عند مستوى ٠٥ر (٤٩ر٩) ودالة عند مستوى ٠١ر (٣١ر١٢٪) إذ يتضح من النتائج أن الأطفال الأكبر سنا يذهبون إلى السينما أكثر من تلاميذ الصفوف الأولى والثانية الابتدائى بينما لاتوجد فروق دالة إحصائيا بين الأطفال

حسب متغير النوع .

وبالنسبة لأفراد العينة الذين يذهبون إلى السينما تبين من النتائج أنهم يذهبون لمشاهدة الأفلام السينمائية حسب الظروف أى لايوجد وقت محدد أسبوعيا أو شهريا تخصصه الأسرة لمشاهدة هذه الأفلام .

وحول كيفية ذهاب الطفل إلى السينما وهل يذهب مع الأسرة أو مع الأصدقاء فقد دلت النتائج أن معظم أفراد العينة الذين يذهبون إلى السينما مع الأسرة بنسبة تتراوح بين ١٠٠٪ و ٧١ر٨٥٪ ولاتوجد فروق دالة إحصائيا بين الأطفال حسب متغير الصف الدراسى بينما حسب متغير النوع تبين أن هناك فرقا ضئيلا بين الذكور والإناث حيث يمكن للأطفال الذكور الذهاب إلى السينما مع الأصدقاء ، ولكن بنسبة ٧٧ر٨٪ بينما ٣٢ر١٪ فقط من عينة الإناث أجابت بنعم ، وعن نوعية الأفلام السينمائية التى يفضل الأطفال مشاهدتها فقد تبين أن هناك فروقا بين الأطفال حسب متغير الصف الدراسى ، دلت النتائج أن أفلام الكاراتيه على سبيل المثال يفضلها أطفال الصفين الخامس والسادس الابتدائى بنسبة ٦٣ر٢٣٪ ، بينما يفضل الأطفال الأصغر سنا من تلاميذ الصفين الأول والثانى الابتدائى أفلام الأطفال والأفلام الضاحكة وأفلام المغامرات وأفلام الكاراتيه والأفلام العاطفية ، وبالنسبة للأفلام التاريخية والدينية فإنهم لايفضلون مشاهدتها وفيما يتعلق بالفروق بين الجنسين حسب متغير النوع تبين أن عينة الذكور تفضل مشاهدة الأفلام البوليسية وأفلام الكاراتية وأفلام المغامرات والأفلام الضاحكة والأفلام العاطفية وأفلام الأطفال ، وأخيرا الأفلام التاريخية والدينية ، أما عن ترتيب الأفلام التى تفضلها عينة الإناث فكانت كالتالى ، الأفلام العاطفية والأفلام الضاحكة وأفلام المغامرات البوليسية وأفلام الأطفال [٤٩] .

تعرض الطفل للفيديو

تبين من نتائج بحث قسم الاتصال الجماهيرى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٨٨ أن نسبة من يملكون فيديو نسبة ضئيلة ٨٧ر٢٪ و ٨٩ر١٪ . ولكن تبين أن حوالى ٣٪ من عينة البحث تشاهد الفيديو وهو نسبة غير عالية ، ربما لأن البحث طبق عام ١٩٨٨ حيث لم ينتشر الفيديو الإنتشار الواسع منذ عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٢ ولكن فيما يتعلق بأفراد العينة التى تشاهد الفيديو وهى نسبة ضئيلة فهى تشاهده حسب الظروف أو عدة مرات فى الأسبوع . وبالنسبة

لنوعية المواد التى يفضل الأطفال مشاهدتها فى الفيديو كانت كالتالى ، الأفلام العربية المسلسلات الأغانى والأفلام الهندية [٥٠] .

تعرض الطفل للمسرح

أجرى بحث عن آراء وخبرات العاملين بمسرح الأطفال بمصر عام ١٩٧٩ حيث طبق البحث على عينة من ١٢٩ من العاملين فى مجال مسرح الطفل ، سواء فى مسرح الأطفال بالثقافة الجماهيرية ومسرح العرائس والمسرح المدرسى والعاملين فى مجال الصحافة والسينما ممن يولون اهتمامات خاصة بمسرح الأطفال . وتبين من نتائج البحث أن العاملين بالمسرح المدرسى ينحازون فيما يرونه مفضلا لدى الأطفال وهو المسرح المدرسى بنسبة ٧٠٪ وأهم مبررات التفضيل لدى الأطفال للمسارح المدرسية أنها تعليمية ومفيدة فى الدراسة وملائمة لمستوياتهم العقلية والثقافية والاجتماعية وتقدم لهم فى أماكن قريبة ، أما المشتغلون بأعمال ثقافية لاتتصل اتصالا مباشرا بالعملية التعليمية فينحازون فى تصورهم عما يفضله الأطفال إلى مسارح وزارة الثقافة ٧١٪ لأنها من وجهة نظرهم تعتمد على جهود الأطفال ومشاركتهم فى تقديمها مما يشعر الأطفال بأنها تنتمى إليهم .

وترى عينة البحث من القائمين بالاتصال بأن توقعاتهم عن نوع المعرفة التى يجب أن يقدمها مسرح الطفل كانت كالتالى ، إبراز القيم الدينية والاجتماعية والوطنية والتعرف على العادات والتقاليد وإبراز معانى البطولة والوطنية والقومية والتعرف على معلومات تاريخية وعلى التراث القومى ، والتعرف على البيئة الطبيعية والاجتماعية وعالم الحيوان ، أما عن القيم المقترح تأكيدهم من خلال مسرح الأطفال فقيم اجتماعية كحب الجماعة والعمل والتعاون وتقديم العون للآخرين وقيم أخلاقية مثل الوفاء والصدق وحب الخير وبر الوالدين وقيم دينية وقيم بطولية ووطنية وقيم علمية وقيم سلوكية إيجابية مثل الاعتزاز بالنفس وقيم جمالية وإنسانية .

أما عن أهم العوامل التى تساعد على زيادة تفاعل الأطفال مع المسرحيات التى تقدم لهم اتفقت عينة البحث على أن الحوار التحليلى مع الحركة المعبرة أكثر ملاءمة بالنسبة للأطفال [٥١] .

وفى عام ١٩٨٨ أجريت دراسة قسم الاتصال الجماهيرى حيث أجاب معظم أفراد العينة بأنهم لايذهبون إلى المسرح ٩٨٪ ولكنهم يفضلون مشاهدة

مسرح العرائس ثم مسرح الكبار وأخيرا مسرح الأطفال وعن نوعية المسرحيات التى يفضلون مشاهدتها فهى المسرحيات الكوميدية والمسرحيات التى تحكى بطولات [٥٢] .

يتضح من استعراض البحوث التى تناولت وسائل الاتصال الجماهيرية والطفل المصرى مايلى :

أولا : من حيث تحديد مشكلة البحث

١ - يلاحظ قلة البحوث التى اهتمت بتعرض الطفل المصرى للإذاعة والصحف والسينما والفيديو والكاسيت على الطفل بالنسبة للبحوث التى تناولت تعرض الطفل للتليفزيون .

٢ - إهتمت البحوث بدراسة أفضليات المشاهدة والإستماع لدى الطفل ولم تتناول الآثار النفسية على سلوك الطفل .

ثانيا : من حيث المنهج

١ - إن معظم البحوث اعتمدت على الاستبيان ، علما بأن هناك أدوات بحثية أخرى مهمة كالملاحظة والمقابلة والإختبارات النفسية .

٢ - تفتقر هذه البحوث إلى البعد الطبقى إذ أن معظم البحوث تنظر للطفل بإعتباره طبقة واحدة دون أن تأخذ فى إعتبارها الشرائح الاجتماعية التى ينتمى إليها الطفل .

٣ - تفتقر هذه البحوث إلى دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر على مدى تلقى الطفل للرسالة المستهدفة من وسيلة الاتصال الجماهيرية .

٤ - تنظر البحوث السابقة إلى وسيلة الاتصال الجماهيرية خاصة التليفزيون بإعتبارها تزاول أثرا استاتيكيا لاديناميكيا على الطفل إذ أنها تنظر لوسيلة الاتصال الجماهيرية بإعتبارها السبب القوى والأساسى لإحداث التغير على إتجاه وسلوك الطفل ، فى حين أن هناك عوامل ديناميكية عديدة تؤثر على فاعلية الاتصال مثل السمات الشخصية والنفسية على المتلقى الطفل .

٥ - إهتمت البحوث السابقة بأثر وسائل الاتصال الجماهيرى على الطفل دون التفرقة بين ثلاثة مستويات من التأثير :

أ - التأثير على المعلومة .

ب ـ التأثير على الاتجاه .
جـ ـ التأثير على السلوك .

ثالثا : من حيث النتائج

١ ـ تبين من استعراض نتائج البحوث السابقة أن التليفزيون هو أكثر وسائل الاتصال الجماهيرى انتشارا بين الأطفال وأكثر الوسائل قدرة على التأثير على الطفل .
٢ ـ لم يتضح من نتائج البحوث السابقة دور وسائل الاتصال الجماهيرى فى التأثير على ذكاء الطفل وقدراته الابداعية .

وأخيرا تصل الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالى ، ما الذى سيكون عليه الاتصال الجماهيرى الموجه للطفل فى المستقبل لو استمرت أوضاعه على ماهى عليه وما الذى نرغب أن تكون عليه وسائل الاتصال الجماهيرى بالنسبة للطفل المصرى ؟ .

لقد أصبح البث المباشر لبرامج التليفزيون على المستوى الدولى ممكنا بفضل الأقمار الصناعية وبإمكان المشاهدين الآن فى كل منطقة من العالم التقاط برامج التليفزيون التى تبث من خلال الأقمار الصناعية بدون حاجة إلى المرور بالمحطات الأرضية وعن طريق الإستعانة فقط بهوائى معين أصبح متوافر من الناحية التقنية مما يثير العديد من المخاوف مثل بث أفلام ومسلسلات تتبنى قيما وأنماطا من السلوك الذى يتنافى مع قيم وتقاليد وعادات العديد من الشعوب فى الدول النامية .

فإذا كانت الأقمار الصناعية قد لعبت دورا فانها قد عززت وضع عدم التكافؤ فى التبادل التليفزيونى بين الدول المتقدمة مع الدول النامية [٥٣] .

ولقد أجريت دراسة عن أولياء الأمور والآباء فتبين أن الأطفال يكتسبون مجموعة معارف ومعلومات من مشاهدتهم للتليفزيون إلا أنها تكسب الطفل بعض العادات السيئة منها الألفاظ وإشارات غير مهذبة ٣٩٪ تقليد بعض الشخصيات ٢١٪ العنف ١٧٪ التأثير السيئ لمشاهدة الجنس ٢٪ [٥٤] .

ولاشك أن الاعتماد المطلق على استيراد الأفلام الأجنبية فى التليفزيون يعتبر مؤثرا خطيرا ، يدعو إلى ضرورة رسم السياسة اللازمة لإنتاج أفلام عربية تقيم نوعا من التوازن الذى يحمى أطفالنا ويحمى ثقافتهم الأصلية من ذوبانها فى

بوتقة الثقافات المستوردة أو الغزو الثقافى .

وهناك دراسة عن التليفزيون المصرى والسينما المصرية أوضحت أن حوالى ٨٤٪ من الأفلام التى عرضتها دور العرض السينمائية فى القاهرة خلال ١٩٧٩ واردة من الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن حوالى ٥٧٫٨٪ من الأفلام التليفزيونية واردة أيضا من الولايات المتحدة الأمريكية [٥٥] .

وتظهر العروض التليفزيونية يوميا لمشاهديها كيف يعيش الناس فى أوربا وأمريكا ويرى المشاهدون الملابس الغالية والسيارات وأثاث المنزل والبيوت مما لايحتمل أن يقتنى المشاهدون مثلها وهذا يوحى بأن التليفزيون يزيد من آمال المشاهدين بينما تظل فرصهم الفعلية على ماهى عليه مما يسفر عن وجود فجوة بين الطموحات وبين الفرص لتحقيقها تتزايد وتكبر وهى فجوة بين واقع الطفل وواقع وسيلة الإعلام [٥٦] .

ونموذج لهذا الاختراق للطفل المصرى دراسة رغم أنها قديمة نسبيا ١٩٨٤ إلا أنها تعطى مؤشرات على تغلغل الثقافة الغربية إلى عقل الطفل المصرى ، فهى دراسة عن دور صحافة الأطفال فى التنشئة الاجتماعية للطفل المصرى ، إذ تبين من تحليل مضمون عينة عشوائية من مجلتى سمير وميكى فى أول يناير إلى نهاية ديسمبر عام ١٩٨٤ تبين أن مجلة ميكى حرصت على أن تقدم شخصياتها وهم يرتدون الملابس الغربية ، حيث بلغ عدد المواد التى عكست هذا الجانب ٦٥٫٥٪ كما بلغ مجموع المادة عن الغرب الأمريكى بالنسبة للمبانى ٨٣٫٢٣٪ وبالنسبة للآلات والأدوات الغربية المميزة خاصة فى مجال الموسيقى والرياضة نحو ٤٣٪ وبوجه عام نسبة الموضوعات التى عكست رسوماتها الجانب المادى للثقافة الغربية فى مجلة ميكى ٨٢٫٧٪ ، أما فى مجلة سمير١٥٫٦٪ وتمثل قصصا وموضوعات مترجمة [٥٧] .

وللتخطيط لدور وسائل الاتصال فى الحقبة القادمة ، يمكن توظيف الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة والتى يمكن أن تتاح خلال سنوات الخطة من أجل تحقيق أهداف محددة فى إطار السياسة الإعلامية والاتصالية مع الاستخدام الأمثل لهذه الامكانيات .

وإذا كان التخطيط ضرورى لكثيرجدا من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فإنه أكثر من ضرورى بالنسبة لوسائل الاتصال الجماهيرية لأسباب عديدة لعل أهمها :

أن تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية أول ماينصب على ثقافة الطفل بمعناها

العام والتى تشمل القيم والمواقف والاتجاهات وأنماط السلوك وهذه لايمكن تغييرها أو تعديلها أو تأكيدها الا على فترات من الزمن تطول أو تقصر وفق طبيعتها ومدى تغلغلها فى نفس الفرد والجماعة ووفق قوى التأثير الأخرى فى هذا المجال [٥٨].

وفيما يلى نموذج يوضح دور وسائل الاتصال فى تنشئة الطفل المصرى فى الفترة القادمة .

القائم بالاتصال

إن القائم بالاتصال لكى يكون أكثر فاعلية فى اقناع الجمهور فلابد أن تكون لديه المهارات والخبرات التى تمكنه من بلوغ هدفه ولذلك نجد أن هذا النموذج يتعرض لبعض الخصائص الهامة بالنسبة للقائم بالاتصال وهى خبرته ومهارته وتخصصه، معرفته بمراحل النمو المختلفة للطفل وخصائصها ، معرفته بإحتياجات الطفل التى لابد من إشباعها عن طريق وسائل الإعلام .

الرسالة

نستطيع أن نصف الظروف التى يجب أن تتحقق لكى تنجح الرسالة الإعلامية فى تحقيق الهدف المطلوب منها وهنا يجب أن تستخدم الرسالة العلامات والاشارات والرموز التى تشير الى الخبرة المشتركة بين المرسل والمستقبل ونتيجة لذلك يمكن أن يتوافر عنصر الفهم والإدراك فى الرسالة الإعلامية ، كذلك يجب أن تثير الرسالة الإعلامية احتياجات متصلة بشخصية الجمهور والمستهدف ذاته وهنا يجب ان تقترح بعض الوسائل التى يتم بها تحقيق تلك الاحتياجات :

الوسيلة

تتعدد الوسائل التى يمكن أن تستخدم فى تنشئة الطفل مابين المواد المطبوعة والمواد المسموعة والمرئية وغيرها ولابد أن يختار القائم بالاتصال الوسيلة الملائمة لطبيعة الرسالة التى يقدمها والملائمة أيضا لطبيعة الجمهور الذى يخاطبه .

الجمهور المستهدف

لابد أن يعرف القائم بالاتصال جمهوره حتى يمكن من اختيار الطريقة الفعالة

للتأثير عليه وجمهور وسائل الإعلام هنا قد يكون الأطفال أنفسهم أو قد يكون جمهور الأمهات والآباء وغيرهم من المسئولين الآخرين عن تنشئة الطفل ، وهنا نلاحظ أن البيئات الجغرافية للجمهور واهتماماته واحتياجاته تؤثران الى حد كبير فى اقتناع الجمهور وتنبيهه لما سيتلقاه عن طريق وسائل الإعلام .

العوامل الوسيطة

هناك عدد من العوامل الوسيطة التى تقع بين عناصر العملية الاتصالية : المصدر الرسالة ، الوسيلة ، الجمهور ، وبين تأثير وسائل الإعلام وهذه العوامل هى : جذب الانتباه ، الفهم الادراك ومدى ملاءمة الوسيلة ، فإذا كانت الرسالة التى قدمها القائم بالاتصال تجذب الانتباه ويتوافر فيها عنصر الفهم والإدراك وكانت أيضا الوسيلة ملائمة للجمهور المستهدف ولطبيعة الرسالة الإعلامية هنا يمكن أن يحدث القبول أو التبنى من قبل الجمهور [٥٩] .

أهم التوصيات التى يجب أن تكون عليه وسائل الاتصال الجماهيرى الموجهة للطفل فى الفترة القادمة .

١ - ضرورة التعاون بين المتخصصين فى ثقافة الطفل وعلم النفس وتربية الطفل وبين المشرفين والقائمين على إعداد برامج الطفل فى الوسائل الإعلامية المختلفة .

٢ - لابد من الارتقاء بالمستوى اللغوى للأطفال عن طريق استخدام اللغة العربية الفصحى المبسطة .

٣ - ضرورة الإهتمام بمسارح الأطفال سواء كانت مدرسية أو عرائسية مع ضرورة إعداد المدربين والمخرجين الذين يعملون فى هذا الحقل .

٤ - لابد من العناية بتقويم البرامج التى تقدم للطفل من خلال وسائل الإعلام المختلفة .

٥ - لابد من تركيز الانتباه على طفل الريف والإهتمام به حيث أن وسائل الإعلام لابد أن تنتقل إلى جماهير الأطفال فى مواقعهم أينما كانوا ، وتعبر عن بيئاتهم وهذا يتطلب التوسع فى البرامج الإعلامية السمعية والبصرية الموجهة لأهل الريف .

٦ - ضرورة الإهتمام بالأفلام والبرامج التسجيلية التى تعكس وتصور الواقع والتى يمكنها أن تلعب دورا هاما فى تنشئة الطفل حيث أنه يمكنها ان

تصور واقع حياة الأطفال وتصور نشاطاتهم فى مؤسساتهم وأنديتهم .

٧ ـ ضرورة إعداد برامج الأطفال بحيث تكون هناك مواءمة بين طبيعة الوسيلة وطبيعة الطفل المتلقى من جهة أخرى [٦٠] .

المراجـــع

١ ـ عاطف عدلى العبد ، دليل بحوث الاتصال فى الوطن العربى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٦ .

٢ ـ سحر محمد وهبى ، "دور صحافة الأطفال فى التنشئة الاجتماعية للطفل المصرى" دراسة لتحليل مضمون مجلتى سمير وميكى ودراسة ميدانية على جمهور الأطفال وأولياء الأمور والمعلمين بمدينة سوهاج "رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، سوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٨٤ .

٣ ـ منى الحديدى وسلوى إمام وسامية رزق وعاطف العبد ، مجلة الأطفال من خلال رغباتهم ودراسة ميدانية فى الندوة الدولية لمجلة الطفل العربى بالقاهرة ، إبريل ١٩٨٧ .

٤ ـ نادية سالم ، مصرى حنورة ، العلاقة بين السلوك الابداعى والتعرض لوسائل الاتصال عند الأطفال ، التقرير الثانى ، قسم الاتصال الجماهيرى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٨ .

٥ ـ إيمـان السعيد محمد ، دراسة مقارنة تطبيقية لمجلتى سمير وميكى فى الفترة مابين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير ، القاهرة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

٦ ـ نادية سالم ، ومصرى حنورة ، مرجع سابق .

٧ ـ عاطف العبد ، علاقة الطفل المصرى بوسائل الاتصال ، دراسة ميدانية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

٨ ـ سحر محمد وهبى ، مرجع سابق .

٩ ـ سلوى عبد الباقى ، المعالجة الصحفية لمواد الأطفال ومايتصل بها من قضايا وموضوعات من أول يناير إلى نهاية يونيو ١٩٨٥ ، فى مجلة ثقافة الطفل ، العدد الأول عام ١٩٨٦ ، ص ص ٦٩ ـ ٨٥ .

١٠ ـ منى الحديدى وآخرون ، مرجع سابق .

١١ ـ إتحاد الإذاعة والتليفزيون تقييم برامج الأطفال فى الإذاعة والتليفزيون ، القاهرة ، إتحاد الإذاعة والتليفزيون ، ١٩٧٨ .

١٢ ـ سامية سليمان رزق ، ترشيد برامج الأطفال فى الإذاعة المسموعة كأداة لتثقيف الطفل المصرى ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٣ ـ عاطف عدلى العبد ، علاقة الطفل المصرى بوسائل الاتصال ، مرجع سابق .

١٤ ـ نادية سالم ومصرى حنورة ، مرجع سابق .

١٥ ـ الإدارة العامة لبحوث المشاهدين بإتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى ، اتجاهات الأطفال نحو برامجهم المقدمة من التليفزيون والراديو ، القاهرة ، الأمانة العامة لإتحاد الإذاعة والتليفزيون ، نوفمبر ١٩٩١ .

١٦ ـ إتحاد الإذاعة والتليفزيون ، تقييم برامج الأطفال فى الإذاعة والتليفزيون ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق .

١٧ ـ سامية سليمان رزق ، مرجع سابق .

١٨ ـ نادية سالم ومصرى حنورة ، مرجع سابق .

١٩ ـ مها محمد الكردى ، الطفل فى أجهزة الإعلام ، دراسة نفسية استطلاعية لبرامج الأطفال رسالة ماجستير ، القاهرة ، قسم علم النفس ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ .

٢٠ ـ سامية سليمان رزق ، مرجع سابق .

٢١ ـ سلوى عبد الباقى ، الطفل فى برامج الأطفال الإذاعية فى مهرجان بابا شارو ، ندوة برامج الأطفال بالإذاعة ، القاهرة ، المركز القومى لثقافة الطفل ، ١٩٨٤ .

٢٢ ـ منى أحمد مصطفى ، تحليل اللغة المقدمة لطفل ماقبل المدرسة من خلال بعض برامج الأطفال الإذاعية ، رساله ماچستير ، القاهرة ، قسم الإعلام وثقافة الطفل بمعهد الدراسات العليا للطفولة بجامعة عين شمس ، ١٩٨٥ .

٢٣ ـ سامية سليمان رزق ، مرجع سابق .

٢٤ ـ نادية سالم ومصرى حنورة ، مرجع سابق .

٢٥ ـ نادية شكرى يعقوب ، أثر التليفزيون فى مدارس تلاميذ المدارس الابتدائية ، رسالة اجتماعية ميدانية بين تلاميذ المدارس الابتدائية في القاهرة ، رسالة ماجستير القاهرة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٦٧ .

٢٦ ـ منى محمد عبد الفتاح جبر ، دور التليفزيون فى تثقيف الطفل ، رسالة ماجيستير ، القاهرة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ .

٢٧ ـ مصر ، إتحاد الإذاعة والتليفزيون ، تقييم برامج الأطفال فى الإذاعة والتليفزيون القاهرة ، الإتحاد ١٩٧٨ .

٢٨ ـ عاطف عدلى العبد ، برامج الأطفال التليفزيونية ، دراسة تحليلية وميدانية ، القاهرة دار الفكر العربى ١٩٨٦ .

٢٩ ـ Egypt, The National Center for Social and Criminological Research Television and Youngsters, Cairo, 1973.

٣٠ ـ المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط (ميج) برامج وإعلانات التليفزيون كما يراها المشاهدون والمعلنون ، القاهرة ، المجموعة ، ١٩٨٠ .

٣١ ـ المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط (ميج) برامج وإعلانات التليفزيون ، القاهرة المجموعة ، ١٩٨٣ .

٣٢ ـ نادية سالم ومصرى حنورة ، مرجع سابق .

٣٣ - إتحاد الإذاعة والتليفزيون ، اتجاهات الأطفال نحو برامجهم المقدمة من التليفزيون والراديو ، مرجع سابق .

٣٤- نادية شكرى ، مرجع سابق .

٣٥- منى جبر ، مرجع سابق .

٣٦ - إتحاد الإذاعة والتليفزيون ، مرجع سابق ، عام ١٩٧٨ .

٣٧ - Television and Youngesters, op. cit. p. 10.

٣٨- المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط (ميج) عام ١٩٨٠ ، مرجع سابق .

٣٩- المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط ١٩٨٣ ، مرجع سابق .

٤٠ - عاطف العبد ، مرجع سابق .

٤١ - نادية سالم ، مصرى حنورة ، مرجع سابق .

٤٢ - إتحاد الإذاعة والتليفزيون ، اتجاهات الأطفال نحو برامجهم المقدمة من التليفزيون ، مرجع سابق .

٤٣ - مصر هيئة التليفزيون المصرى ، التليفزيون والطفل ، بحيث ميدانى ، القاهرة ، هيئة التليفزيون المصرى ، ١٩٦٦ .

٤٤ - نادية شكرى يعقوب ، مرجع سابق .

٤٥ - منى جبر - مرجع سابق .

٤٦ - Television and Youngesters, op. cit. p. 32.

٤٧ - المرجع سابق .

٤٨ - نادية سالم ، مصرى حنورة ، مرجع سابق .

٤٩ - نادية سالم ، مصرى حنورة ، المرجع سابق .

٥٠ - المرجع السابق .

٥١ - عبد الحليم محمود ، آراء وخبرات العاملين بمسرح الأطفال بمصر ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الثقافة الجماهيرية ، مركز ثقافة الطفل ، ١٩٧٩ .

٥٢ - نادية سالم ، مصرى حنورة ، مرجع سابق .

٥٣ - فاروق أبو زيد ، انهيار النظام الإعلامى الدولى ، القاهرة ، مطابع الأخبار ، ١٩٩١ ، ص ص ١١٨- ١٢٠ .

٥٤ - منى جبر ، مرجع سابق .

٥٥ - حسن عبد المنعم ، تدفق الأفلام الأجنبية فى السينما والتليفزيون ، القاهرة ، كلية الاعلام ، رسالة ماجيستير بجامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .

٥٦ ـ هانز ماتياس كلينجر ، تأثير التليفزيون على الأفكار والقيم فى تونس فى ندوة وسائل الإعلام والهوية الثقافية فى العالم العربى ، ص ٥٠ .

٥٧ ـ سحر محمد وهبى ، مرجع سابق .

٥٨ ـ سعد لبيب ، منهجية تقديم السياسات الإذاعية فى أعمال ندوة منهيجة تقويم السياسات الاجتماعية فى مصر ، أعمال الندوة الأولى للبرنامج ١٣ ـ ١٥ إبريل ١٩٨٨ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ص ٣٢ .

٥٩ ـ سلوى إمام على ، دور وسائل الإعلام فى تنشئة الطفل فى دراسات إعلامية ، عدد ٥٠ ، يناير مارس ١٩٨٨ ، ص ص ٣٨ ـ ٥٧ .

٦٠ ـ المرجع السابق .

نحو صيغة لمجلة أطفال عربية

تتوجة للطفل العربى فى المستقبل المتوسط

(من ٥ - ٢٠ سنة قادمة)

ليلى عبد المجيد *

تلعب وسائل الإتصال الجماهيرى دوراً حيويا فى حياة الطفل نظرا لطول المدة الزمنية التى يتعرض فيها الطفل لما تقدمه هذه الوسائل سواء ما هو مخصص أصلا للأطفال من صحف أو برامج إذاعية أو تليفزيونية أو أفلام أو ما هو موجه للكبار ويتعرض له الطفل أيضا .

وتتمتع هذه الوسائل بدرجة أو بأخرى بتأثيرها المباشر أو غير المباشر على الأطفال الذين يتعرضون لها سواء أكان هذا التعرض إنتقائيا إذ يهيئ الإتصال عبر الوسائل المختلفة الأطفال للمشاركة ويمكنهم من إشراك أنفسهم - إلى درجة ما - فى موقف وخبرات قد لا يمرون بها فى حياتهم العادية ويمنحهم الفرصة للتحليق فى آفاق عوالم أخرى غير عالمهم الخاص المحدود بطبيعته وتقمص أدوار ذاتية وأخرى اجتماعية فى العديد من الجماعات قد لا يتاح لهم فى واقع الحياة أداؤها .

وعلى هذا يمكن القول أن للإتصال الجماهيرى دورا ما فى التأثير على مدارك الأطفال ودوافعهم وإتجاهاتهم ومستويات فهمهم وإهتماماتهم وأذواقهم ووجهات نظرهم وقيمهم وأنماط سلوكهم بصرف النظر عن مدى هذا التأثير .

ووسائل الإتصال الجماهيرى التى يتعرض لها الطفل تشمل صحافة الأطفال سواء الأجزاء الخاصة بالطفل فى الجرائد والمجلات العامة أو الصحف الخاصة بالأطفال وكذلك الإذاعة المسموعة والمرئية (البرامج الإذاعية والتليفزيونية

* أستاذ مساعد بكلية الإعلام جامعة القاهرة .

التى تتوجه للطفل) فضلا عن الأفلام التسجيلية والروائية والرسوم المتحركة (سينما الأطفال) التى تقدم من خلال التليفزيون أو السينما ، فضلا عن مسرح الطفل .

ولهذه الوسائل جميعها إضافة إلى الأسرة والمدرسة دورها فى تنشئة الطفل وتربيته وتعليمه وتثقيفه وإعدادها للمستقبل ، ومن الأهمية بمكان أن تكون النظرة إليها متكاملة كلية وليست بشكل جزئى إذ أنه من المفترض نظريا - على الأقل - أن هذه الوسائل تعمل بأسلوب يعتمد على التنسيق .

غير أنه نظرا لمتطلبات بحثنا تقتصر دراستنا على وسيلة واحدة من هذه الوسائل وهى مجلات الأطفال ، نظرا لما أثبتته العديد من الدراسات والبحوث العلمية من أنها أداة لإعلام الأطفال وإمتاعهم وتكوين عاداتهم ونقل المعلومات والأفكار والقيم لهم والإجابة على تساؤلاتهم .

أهداف البحث

١ - تحليل الأوضاع الراهنة لمجلات الأطفال فى الوطن العربى .

٢ - تقييم مجلات الأطفال فى الوطن العربى فى ضوء الأهداف المتوقعة منها والوظائف المفترض أن تؤديها فى ظل الظروف التى يمر بها المجتمع العربى لتحديد مدى نجاحها فى ذلك .

٣ - محاولة طرح تصور مستقبلى لمجلة أطفال عربية تتوجه للطفل العربى فى المستقبل المتوسط يضع فى إعتباره - قدر الإمكان - المطروح فى صور المستقبل العربى .

مجتمع البحث

أخضعت الباحثة للتحليل مجلات الأطفال التى تصدر فى الوطن العربى أى المطبوعات الدورية التى تتوجه أساسا للأطفال وهى وإن كانت موجهة إلى الأطفال إلا أنها يحررها الكبار وهى تقترب من أربعين مجلة تصدر فى معظم الدول العربية وفقا للإحصائيات المتوافرة [١] . وإن كان الكثير منها غير منتظم فى الصدور كما أن هناك بعض الدول لا تصدر فيها أيه مجلة للأطفال مثل الصومال وجيبوتى[٢] .

أما مجتمع الأطفال الذين يتناول هذا البحث المجلات الموجهة إليهم فيشمل مرحلة الطفولة ككل والتى تمتد منذ الميلاد وحتى سن ١٥ أو ١٦ سنة كما تشير

إلى ذلك بعض الدراسات وهذه المراحل تنقسم بدورها إلى تقسيمات فرعية يختلف الباحثون فيما بينهم حولها وحول خصائص كل مرحلة منها* (٣) .

وحددت الباحثة كحد زمنى لطرح تصورها المستقبلى الفترة الممتدة من خمس سنوات إلى ٢٠ سنة قادمة وهى ما يسميها الباحثون فى الدراسات المستقبلية بالمستقبل المتوسط ** (٤) .

الجوانب المنهجية والإجرائية للبحث

ينتمى هذا البحث إلى البحوث التطبيقية التى تستهدف دراسة مشكلة عملية معينة والمشكلة التى يتناولها هذا البحث هى :

(لماذا لم تستطع مجلات الأطفال فى الوطن العربى حتى الأن أن تحقق الأهداف والأدوار المنوطة بها ولماذا ظلت – فى أغلبها – بعيدة عن الطابع العربى متأثرة بالنماذج الأجنبية ، ولماذا ظلت عملية إصدار مجلة أطفال عربية متعثرة غير منتظمة فى الصدور بالدورية التى حددتها لنفسها مهددة بالتوقف ، وما هى السبل

* رغم أن الطفولة تشكل عالما قائما بذاته إلا أن ما يصدق على الأطفال فى عمر معين لايصدق على أطفال آخرين فى عمر آخر ، ومن هنا قسمت الطفولة البشرية إلى مراحل لكل منها حاجاتها البيولوجية والنفسية التى تتناسب مع النمو الجسمى والعقلى والنفسى والاجتماعى واللغوى للطفل . وهى تقسيمات تختلف من بيئة لأخرى والحدود الفاصلة بينها تقريبية فهى متداخلة بشكل جزئى ومن هذه التقسيمات حسب المستوى التعليمى (أطفال ماقبل المدرسة ، أطفال المرحلة الابتدائية ، أطفال المرحلة المتوسطة ، أطفال المرحلة الثانوية) . وهناك تقسيم آخر إلى الطفولة المبكرة (من السنة الأولى وحتى الخامسة أو السادسة) ومرحلة الطفولة المتوسطة (من ٦ ـ ٨ سنوات) ، مرحلة الطفولة المتأخرة (التى تستمر حتى سن البلوغ) مرحلة الطفولة المتقدمة أو مرحلة المراهقة (وهى مرحلة مهملة رغم خطورتها) . وتصنيف ثالث يقسمها إلى : مرحلة الواقعية والخيال المحدود بالبيئة (٣ ـ ٥ سنوات) ومرحلة الخيال المنطلق (٦ ـ ٨ سنوات) ، مرحلة البطولة (٨ ـ ١٢ سنة) مرحلة المثالية (١٢ ـ ١٥ سنة) . وتقسيم آخر يقسمها إلى : ٢ ـ ٤ سنوات (الميل للحديث عن الذات) ، ٥ ـ ٧ سنوات (حب المعرفة والاطلاع والتقليد والمحاكاة) ، ٧ ـ ٩ سنوات (تحرر الخيال من الواقع والميل إلى القصص الخيالية) ، ٩ ـ ١٢ سنة (الميل للقصص الواقعية والرحلات والمغامرة) ، ١٢ ـ ١٤ سنة (الميل لدراسة العلوم والمهن والاعتماد على النفس) ، ١٤ ـ ١٦ سنة (العاطفة والوجدان والشعور بالشخصية المستقلة عن الكبار) .

** يتم تقسيم المستقبل إلى خمس فترات هى : المستقبل المباشر ويمتد من عام إلى عامين . المستقبل القريب ويمتد إلى خمسة أعوام . المستقبل المتوسط ويمتد من خمسة أعوام إلى عشرين عاما . المستقبل البعيد ويمتد من عشرين عاما إلى خمسين عاما . المستقبل غير المنظور ويمتد من الآن إلى ما بعد خمسين عاما أو أكثر . وأكثر الدراسات المستقبلية العربية لاتتعدى حدود المستقبل المتوسط .

التى يمكن بها علاج هذه الأوضاع والنهوض بمجلات الأطفال العربية لتصبح عربية الطابع فعلا قادرة على أداء المتوقع منها بفعالية ؟) .

وهذا البحث من البحوث الوصفية أو التشخيصية يسعى لوصف وتحليل وتقييم الحقائق الراهنة ، المتصلة بمجلات الأطفال فى الوطن العربى وإستخراج بعض النتائج والدلالات ، غير أنه فى جانب منه يسعى لطرح بعض التصورات المستقبلية .

نتائج البحث

يتكون عرض النتائج من الأجزاء التالية :

الأول : خصائص مجلات الأطفال وأهدافها ووظائفها .

الثانى : الواقع الراهن لمجلات الأطفال فى الوطن العربى .

الثالث : صيغة مستقبلية لمجلة أطفال عربية خلال المستقبل المتوسط (من ٥ إلى ٢٠ سنة قادمة) .

خصائص مجلات الأطفال

١ - إنها تعتمد على تصوير المعانى وتجسيدها من خلال الكلمة المطبوعة الجذابة ، عن طريق تحويل الصفحات إلى لوحات فنية ذات جمال ومعنى تناسب قدرات الأطفال على إستخدام عيونهم وتيسر لهم القراءة .

٢ - الإعتماد بشكل أساسى على الصور باختلاف أنواعها (فوتوغرافية ، مرسومة ، ساخرة ، توضيحية) مع ما تتميز به الصورة كلغة يستطيع الأطفال فهمها مهما إختلفت مستويات ذكائهم وتعليمهم .

٣ - إنها تتمتع بجميع ميزات وسائل الإتصال المطبوعة إذ تيسر للطفل فرص الأختيار من بين المجلات المتاحة فى مجتمعه أو بيئته ، وتتيح له إمكانيات التحكم فى ظروف التعرض إذ يتاح له قراءتها فى أى وقت وتحت أى ظرف يشاء ، كما يمكن أن يستغرق الوقت الذى يناسبه فى القراءة حسب مقدرته اللغوية وقدرته على الفهم وأن يعود إلى قراءة المجلة أو موضوعات معينة منها متى يشاء .

٤ - إنه - وبمرور الوقت - تتحول مجلة الطفل إلى صديق له إذ تنشأ بينه وبين شخصيات المجلة وأبطالها وكتابها علاقة شخصية حميمة ويرسم لهم صورا

فى خياله ويثق بهم إلى حد كبير ويتفاعل معهم بل قد يصل ذلك إلى درجة التوحد مما يؤدى إلى نتائج مختلفة قد تكون إيجابية أو سلبية (٥) .

اهداف مجلات الاطفال ووظائفها

١ - لمجلات الأطفال دور فى النمو العقلى والوجدانى والإنفعالى والاجتماعى للطفل وما يتصل بذلك من قدراته على التفكير والنقد والتعليق واصدار الأحكام والإختيار بين البدائل مما يتوقع معه مستقبلا أن تصبح للطفل رؤيته الخاصة للعالم من حوله كما أن لها دور كذلك فى إطلاق خيال الطفل وتوسيع مداركه وأفاقه .

٢ - تمد الطفل بمختلف أنواع المعلومات فى شتى مجالات المعرفة (فنون ، علوم . تاريخ ، جغرافيا ، أدب ، دين) سواء إتصلت بالطبيعة أو بالبشر مما يعينه على فهم الواقع وإدراك ما يحكمه من قوانين ، كما يمكن أن تلعب دورا فى تثقيف الطفل وتدعيم ذاتيته الثقافية القومية .

٣ - لهذه المجلات وظائف تربوية متوقعة إذ أنها من المفروض أن تمد الطفل بأنماط السلوك الاجتماعى المقبول فى مجتمعه ، والعادات والتقاليد والقيم والإتجاهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة ، وتقدم له نماذج السلوك الذى يستحق الاثابة فى مجتمعه والنماذج الأخرى غير المرغوبه التى يترتب عليها العقاب وينتظر منها أن تساعد الأطفال على إدراك الأدوار الاجتماعية المختلفة وتنمية إحساسهم بالجماعة والرغبة فى مشاركة الآخرين وأن تساعدهم فى الوقت نفسه على فهم أن لكل إنسان شخصية تميزه وله دوره فى الحياة .

٤ - يمكنها تدريب الطفل على القراءة ومهاراتها وتغرس فى داخله حب القراءة وتساعد على نمو قاموسه اللغوى .

٥ - تنمية الذوق الجمالى عند الطفل وتذوق مظاهر الجمال من حوله .

٦ - المجلة وسيلة ترفيه للطفل تساعده على شغل وقت فراغه ، وإن كانت هذه الوظيفة قد تطغى - فى أغلب الأحيان على غيرها من الوظائف ، كما أن الترفية فى معظم الأحيان قد لايكون هادفا ولايحمل أيه قيمة حقيقية رغم أنه من الممكن أن تقدم مجلات الأطفال من خلال الترفيه مضمونا مفيدا للطفل دون أن يتعارض مع ما يتوقعه من متعة .

٧ – يمكن أن تلعب دورا فى تشجيع مواهب الأطفال وإبداعاتهم وتشجعهم على التفرد والأصالة للإسهام فى تطوير بيئاتهم [٦] .

الواقع الراهن لمجلات الأطفال العالم العربى

يصدر فى العالم العربى العديد من مجلات الأطفال ، ففى مصر تصدر مجلة "سمير" الأسبوعية التى بدأت فى الصدور منذ سنة ١٩٥٦ ، وتعتمد فيما تقدمه من مواد على مواد مصرية مؤلفة وليست مترجمة ، ومجلة "ميكى" التى صدرت شهرية منذ سنة ١٩٥٩ وأصبحت أسبوعية منذ سنة ١٩٦٢ وتعتمد على المواد المترجمة المأخوذة من سلسلة مجلات ميكى الأمريكية بتصريح خاص من مؤسسة والت ديزنى ، والمجلتان تصدران عن مؤسسة دار الهلال .

إلى جانب مجلة "صندوق الدنيا" الشهرى وتصدر عن الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ومجلة الشباب وعلوم المستقبل بمؤسسة الأهرام منذ سنة ١٩٧٨ ، ومجلة المسلم الصغير وتصدر شهرية عن جمعية الأسرة المسلمة ونادى المسلم الصغير منذ سنة ١٩٨٣ .

وفى السودان تصدر منذ سنة ١٩٤٦ مجلة "الصبيان" عن وزارة التربية والتعليم وهى نصف شهرية ، وفى تونس تصدر مجلة "عرفان" وبدأت تصدر منذ سنة ١٩٦٦ عن الحزب الإشتراكى الدستورى التونسى ، ومجلة "شهلول" وتصدر شهرية منذ سنة ١٩٨٤ وفى العام نفسة صدرت مجلة "قوس قزح" شهرية .

وتصدر فى الجزائر صحيفة شهرية للأطفال بين العاشرة والرابعة عشرة باسم "امقيدش" منذ سنة ١٩٦٩ وهى ذات صبغة عربية وقصصها ورسومها جزائرية غير أنها تعانى عدم الإنتظام فى الصدور ، كما أن مجلات الأطفال التى تصدر فى المغرب غير منتظمة وهى "أزهار" منذ سنة ١٩٧٦ و"مناهل الأطفال" فى العام نفسة و"براعم" منذ سنة ١٩٨٢ وفى ليبيا تصدر مجلة نصف شهرية باسم الأمل .

وتصدر فى العراق عدة مجلات للأطفال منها : مجلة "مجلتى" وتصدر منذ سنة ١٩٦٩ عن وزارة الثقافة والإعلام وتوجه للأطفال من سن ٩ إلى ١٢ سنة ، ومجلة "المزمار" وتخاطب المرحلة العمرية من ١٢ – ١٧ سنة وتصدر عن الوزارة أيضا .

وهناك مجلة "تموز" وهى ملحق لجريدة "الجمهورية" العراقية وتصدر

أسبوعية وتوزع مجانا مع العدد اليومى المعتاد للجريدة .

أما فى دولة الامارات العربية المتحدة فتصدر مجلة "ماجد" الأسبوعية عن مؤسسة الإتحاد منذ فبراير سنة ١٩٧٩ وتتسم بالطابع العربى فى المواد التى تتضمنها .

وكانت تصدر فى السعودية مجلة "حسن" أسبوعية عن مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر منذ سنة ١٩٧٤ وتهتم بنشر القصص المصورة الكاملة المسلسلة وبعضها من قصص القرآن الكريم وكل شخصياتها ترتدى الزى العربى المعروف ، غير أنها توقفت عن الصدور فى أوائل الثمانينيات .

كما تصدر مجلة "باسم" الأسبوعية عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق المحدودة (محمد وهشام على حافظ) منذ سنة ١٩٨٧ .

وفى قطر تصدر مجلة "حمد وسحر" شهرية منذ سنة ١٩٨٧ عن وزارة التربية والتعليم ومجلة "مشاعل" شهرية منذ العام نفسه ، وتصدر مجلة "الجوهرة"- وهى مجلة تعنى أساسا بشئون المرأة - منذ سنة ١٩٧٨ ملحقا للأطفال بعنوان "زهرات وزهور"

وتصدر فى الكويت مجلة "إفتح ياسمسم" شهرية عن المجموعة المتحدة للإنتاج بالإشتراك مع مؤسسة الإنتاج البرامجى المشترك فى الخليج العربى منذ سنة ١٩٨٠ والعربى الصغير "شهرية كملحق لمجلة "العربى"

كما كانت دار "الرأى العام" الكويتية تصدر مجلة للأطفال أسبوعية منذ سنة ١٩٦٩ باسم "سعد" ولكنها توقفت عن الصدور .

وفى سلطنة عمان تصدر مجلة "الأسرة" ملحقا للأطفال نصف شهرية منذ سنة ١٩٧٤ باسم "البراعم" . وفى سوريا مجلة "أسامة" نصف شهرية ، وفى الأردن جريدة "فارس" وهى جريدة يومية تصدر منذ سنة ١٩٧٥ (وإن لم تتوافر لنا معلومات عن مدى إستمراريتها فى الصدور) ومجلة "سامر" أسبوعية تصدر منذ سنة ١٩٧٧ .

كما تصدر عن منظمة التحرير الفلسطينية مجلة "الأشبال الجديدة" شهرية منذ سنة ١٩٨٥ وتصدر فى تونس .

وفى لبنان يصدر العديد من مجلات الأطفال تعتمد على المغامرات المصورة وتصدر عن شركة المطبوعات المصورة التى تأسست سنة ١٩٦٤ وهى "سوبرمان" أسبوعيا ، و"طرزان" و"لولو الصغيرة" وتعتمد على القصص المصورة المستوردة

والمترجمة إلى العربية .

وتشير عملية تحليل عينة من هذه المجلات إلى المؤشرات التالية :

أولا : قلة عدد المجلات الصادرة للأطفال فى الوطن العربى[٧] بالقياس لعدد الأطفال العرب (٩٠ مليون طفل عربى سيصل عددهم عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٣٠ مليون طفل عربى)[٨] .

وعلى الرغم من ذلك فهذه المجلات القليلة تتعرض لعدم الانتظام فى الصدور بل إن بعضها يتوقف نهائيا عن الصدور .

ثانيا : غلبة طابع مجلات القصص المسلسلة المصورة أو ما يسمى الكوميك إستربيس Comic Strips * على مجلات الأطفال فى العالم العربى وإقبال الأطفال عليها نظرا لأنها سهلة القراءة إذ يمكن فهم القصة من الصور والرسوم ، كما أنها تلبى رغبة الطفل فى الحركة والمغامرة ، رغم الإنتقادات الكثيرة التى توجه لهذا النوع من الهزليات أو القصص المصورة التى تنتشر فى أمريكا وأوروبا وغيرها من دول العالم واتهامها بأنها تفسد عادات الطفل القرائية وتعوده على القراءة السريعة العابرة لا القراءات الجادة ، كما أنها غالبا ما تركز على المغامرات التى قد تكون بعيدة فى حالات كثيرة عن الواقع ، وقد تعتمد على أبطال خارقين للعادة مما قد يعرض الطفل لتأثيرات سلبية وغير مرغوبة فيها[٩] .

وعدم وجود مجلات للأطفال متخصصة من حيث الموضوع مثل الصحف الرياضية ، صحف ذات طابع دينى (لكنها تعنى أيضا بجوانب أدبية أو فنية) كما أن هناك نقصا فى مجلات الأطفال العلمية[١٠] .

ثالثا : الإعتماد بشكل كبير فى بعض مجلات الأطفال فى العالم العربى على القصص المصورة المترجمة ** مع عدم مراعاة خصوصية واقع الطفل العربى، كما أن المجلات التى تحاول أن تتسم بالطابع العربى من حيث المادة المنشورة بها والقصص والرسوم تتعثر ، وكثيرا مالا تنتظم فى الصدور أو تتوقف بعد فترة لارتفاع تكلفة الإعتماد على كتاب وفنانين وطنيين لإنتاج هذه المجلات فى

* يقصد بها شريط الصور المتتابعة التى تكون مع بعض الكلمات القليلة السريعة أو الحوارية قصة متكاملة ويكون كل رسم متتابع مشهدا كاملا يصاحبه فى الغالب تعليق مطبوع .

** هناك بعض المجلات العربية تعتمد كلية على القصص المصورة المترجمة منها مجلة ميكى المصرية التى تعتمد على المواد المترجمة المأخوذة من سلسلة مجلات ميكى الأمريكية بتصريح خاص من مؤسسة والت ديزنى ، ومجلات سوبرمان وطرزان ولولو الصغيرة اللبنانية التى تصدر عن شركة المطبوعات المصورة .

حين أن الإعتماد على القصص المسلسلة المصورة المترجمة عن لغات أجنبية يعتبر عملية اقتصادية ، لأن حقوقها تباع إلى بلدان كثيرة وتنشر بلغات عدة ومن ثم يمكن شراء موادها بأسعار رخيصة مع تميزها بالجمال والإتقان والتشويق .

كما يرجع هذا أيضا إلى ندرة الكتاب المتخصصين فى الكتابة للطفل عن دراسة ووعى وفهم ، وندرة الرسامين وعدم قدرتهم على تحقيق الإستمرارية لمسلسلاتهم [١١] .

رابعا : إن معظم مجلات الأطفال فى العالم العربى تركز على مخاطبة مرحلة عمرية معينة عند الأطفال ، وهى فى الغالب من سن ٩ حتى ١٢ أو ١٥ سنة على الأكثر ، فى حين أنه لا توجد مجلات أطفال لفترة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال من ٣ - ٦ سنوات) وكذلك لاتوجد مجلات للفتيان والفتيات فى مرحلة الانتقال من الطفولة إلى الشباب (مرحلة المراهقة) رغم خطورة هذه المرحلة وحاجة الأطفال فى هذا السن الحرج إلى مجلة تخاطبهم بأسلوب علمى تربوى مدروس ، حتى لا يلجأ بعضهم إلى قراءات أجنبية قد لاتتناسب مع قيم مجتمعنا وعاداته وتقاليده ، مما يؤدى بهم إلى الارتباك .

كما يظهر أن هناك سيادة لشخصية الطفل الذكر كشخصية محورية فى هذه المجلات وقلة ظهور شخصية الطفلة كشخصية محورية إيجابية فى الأحداث .

خامسا : سيطرة وظيفة الترفيه أو التسلية - على ما تقدمه هذه المجلات فى أغلب الأحيان وطغيانها على غيرها من الوظائف التربوية والتثقيفية التى ينبغى أن تقوم بها مجلات الأطفال ، وسعيا وراء الرغبة فى الإرضاء السريع للأطفال وزيادة التوزيع ، مما يدفع بعضها إلى معالجة الموضوعات بسطحية وإثارة وعدم الحرص على تضمينها أيه قيم تربوية واجتماعية والإكتفاء بالمغامرات والمواقف الضاحكة .

سادسا : عدم إهتمام معظم هذه المجلات بإعلام الطفل بما يجرى حوله من أحداث أو ربطه بمشاكل مجتمعه ، وواقعه ، وضعف مسايرتها للتطورات العلمية والتكنولوجية ، مما قد يدفع الأطفال إلى الإحساس بأن ما يحدث لا يمسهم من قريب أو بعيد ولا شأن لهم به .

سابعا : ندرة مشاركة الأطفال فى تحرير مجلاتهم والتعامل معهم كمجرد متلقين سلبيين ، وليس هناك إهتمام - فى أغلب الأحيان - بالتعرف على صدى ما

يقدم للأطفال عندهم ومدى تقبلهم له وتفاعلهم معه ، لفهم كيف يفكر الأطفال وكيف يتصرفون وماذا يريدون للوصول إلى فهم علمى دقيق للطفل العربى [١٢] .

وقد ظهر من البحث أيضا أن المشكلات التى تواجه مجلات الأطفال فى العالم العربى [١٣] تكاد تتشابه وتتمثل فيما يلى :

أولا : ضعف الإمكانيات المادية والمالية ، فى الوقت الذى تتطلب عملية إنتاج مجلة للطفل جذابة ومشوقة ومدروسة تكاليف باهظة .

ثانيا : ضعف الإمكانيات الطباعية فى بعض الدول العربية مثل السودان ، خاصة أن مجلات الأطفال تتطلب طباعة جيدة وصورا ملونة وغلافا جذابا ، ويرتبط بهذا أن اللون لا يستخدم بشكل واسع رغم أهميته البالغة فى التجسيد الفنى .

ثالثا : ندرة المحررين الأكفاء المؤهلين للتحرير للطفل تربويا ونفسيا وفنيا وكذلك ندرة الرسامين المتخصصين الخبراء بنفسية الطفل ، وقلة المتخصصين فى كتابة السيناريو الصحفى للأطفال الذى يعد شكلا صحفيا جذابا بالنسبة للأطفال.

رابعا : صعوبات توزيع هذه المجلات ، فهناك مناطق عربية محرومة كلية من مجلات الأطفال خاصة فى الريف والمناطق النائية ، إذ كشفت دراسة أجريت على جمهور الأطفال فى الريف المصرى أن هؤلاء الأطفال لا يقرأون أيه مجلة للأطفال لأنها لاتصل إليهم أصلا [١٤] .

كما أن شراء مجلة للطفل يتطلب قدرة شرائية لا تتوافر إلا لنوعية معينة من الأطفال الذين ينتمون لطبقات اجتماعية معينة يعيشون فى مناخ ثقافى معين يشجع على القراءة .

ولعل هذا يثير ضرورة إهتمام الصحف العامة (الجرائد والمجلات) بتخصيص جزء ثابت للطفل ، إذ أنه يصبح متوفرا بشكل أكبر ، نظرا لأن الكبار قد يشترون جريدة يومية عامة غالبا ، فضلا عن أنه أوفر اقتصاديا [١٥] .

خامسا : ارتفاع أسعار مجلات الأطفال بالقياس لإمكانيات الأطفال ، خاصة فى بعض البلاد العربية مثل مصر والجزائر والسودان ، وصعوبة تخفيض هذا السعر نظرا لارتفاع تكاليف إنتاج المجلة سواء فى تحريرها أو ضرورة طباعتها جيدة وبالألوان التى تجذب الطفل .

وربما يكون هذا من بين الأسباب التى تدفع البعض إلى المطالبة بأن تدعم الحكومات والأجهزة العاملة فى مجال الطفل رسمية وشعبية مثل هذه

المجلات [16] .

سادسا : كما أن عملية إصدار مجلات الأطفال ينظر إليها فى بعض البلاد العربية كمشروع تجارى استثمارى - لابد أن تحقق ربحا - كما هو الحال بالنسبة لبعض المجلات التى تصدر فى لبنان .

سابعا : عدم الإنتظام فى الصدور بالنسبة للعديد من مجلات الأطفال التى تصدر فى العالم العربى مثل المغرب والجزائر ، مما يفقد المجلة جانبا كبيرا من فاعليتها نظرا لافتقادها العلاقة المستمرة التى تنشأ بينهما وبين الطفل نظرا لتعوده على قراءتها واستمراريته فى ذلك .

ثامنا : تعرض هذه المجلات فى كثير من الأحيان للمنافسة غير المتكافئة مع بعض مجلات الأطفال الأجنبية المنتشرة ، التى يتم تداولها فى بعض البلاد العربية ، مثل المجلات الفرنسية فى بعض بلدان المغرب العربى .

كما أن نسبة كبيرة من مجلات الأطفال العربية تعتمد على الموضوعات الأجنبية المترجمة بدرجة أو بأخرى بل أن بعضها يعتمد على هذه المادة الأجنبية كلية مثل ميكى المصرية والرجل الخارق [17] .

تاسعا : استخدام بعض هذه المجلات - فى بعض ما تنشر من موضوعات - اللهجات المحلية لا اللغة العربية الفصحى مما يقلل من فرص انتشارها بين أرجاء الوطن العربى ويظهر هذا فى بعض الأحيان كما أوضحت بعض الدراسات التحليلية [18] فى بعض ما تقدمه مجلة "سمير" المصرية ومجلة "مجلتى" العراقية خاصة فى إعدادها الأولى .

عاشرا : إن أكثر القائمين على توجيه الرسائل الثقافية والإعلامية للطفل العربى لا يعرفون ماذا يريدون منه أو له ولا كيف يؤثرون فيه ، فهناك غياب - إلى حد كبير - لرؤية ثقافية تربوية واضحة - فى هذا المجال - تنسجم مع أصول الثقافة العربية الإسلامية وتتفق مع معطيات العصر[19] . كما أن العاملين فى مجال صحافة الأطفال فى العالم العربى يعملون فى أغلب الأحيان فى غياب معرفة شبه كاملة لخصائص جمهور الأطفال الذين يخاطبونه وسماته وإحتياجاته ومتطلباته[20] . وحتى فى البلاد التى تنبهت لأهمية إجراء بحوث ودراسات لجمهور الأطفال فإن هذه العملية لا تتسم بالاستمرارية ، خاصة مع التغيرات السريعة والمتلاحقة التى تطرأ على خصائص الأطفال وسماتهم ، نظرا للتطورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية الكبيرة التى يشهدها العالم المعاصر .

صيغة مستقبلية لمجلة أطفال عربية

قبل أن نطرح متطلبات وملامح مجلة أطفال عربية مستقبلية وفى ضوء فهم علمى لواقع صحافة الأطفال فى الوطن العربى يجب أن نعرض أولا للتحديات التى تواجه العالم عامة ، والوطن العربى خاصة خلال المستقبل المتوسط (من ٥ إلى ٢٠سنة) والتى سيكون على هذه المجلة المقترحة أن تواجهها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مجموعة من المتغيرات التى يشهدها العالم المعاصر[٢١] ولابد أن توضع فى الإعتبار عند إستشراف المستقبل ومن أهمها :

١ - إتساع نطاق العلم إلى حد هائل ، والانفجار التقنى الضخم الذى يتجلى فى التحول السريع من البحوث العلمية النظرية إلى تطبيقاتها الإنتاجية التقنية .

٢ - الانفجار الديموجرافى المتزايد ، فمن المتوقع أن يقترب عدد سكان الأرض عام ٢٠٠٠ إلى ٧ بلايين نسمة أى ضعف عددهم فى بداية الستينات .

٣ - ثورة الإتصالات التى حولت العالم إلى قرية إتصالية صغيرة ، فأصبحت عملية تبادل المعلومات والمعارف سهلة ميسورة ، وحدث تدفق هائل فى المعلومات والأخبار والمعارف والبحوث يعجز الإنسان بقدراته العادية عن متابعتها والالمام بها فى عمره القصير .

ويرتبط بذلك انتشار بنوك المعلومات واستخدام الأقمار الصناعية وقنوات البث المباشر بما تحمله من أخبار وقيم وثقافات .

٤ - التطور الكبير الذى يشهده الكومبيوتر والتوسع فى استخداماته فى كل مناحى الحياة حتى أصبح - كما يردد البعض - لغة العصر ، يمثل الجهل به وبإستخدامه أمية من نوع جديد .

كما هناك مجموعة من التحديات التى تواجه العالم العربى ، والتى يطرحها الباحثون عند استشرافهم لصور المستقبل العربى [٢٢] من ذلك .

١ - الحلم العربى فى نهضة شاملة ووحدة متكاملة قوية ، تفرض احترام الوطن العربى على الأمم الأخرى .

٢ - الحاجة إلى إعداد الإنسان العربى أساس التنمية حتى يرتقى إلى مستوى التحدى الحضارى الذى يستهدف وجوده ومستقبله .

٣ - الأمية بكل صورها التى يعانى منها العالم العربى وخاصة الأمية الوظيفية والحضارية والجهل بتطورات العلم والتكنولوجيا وإستخدام وسائلها .

٤ - الهدر المستمر للطاقات العربية من خلال استمرار ظاهرة هجرة العقول

العربية التى تهدد الموارد البشرية العربية لا سيما أنها تشمل كفاءات مهمة.

٥ - إفتقاد الموارد البشرية العربية إلى تنظيم إجتماعى فعال ، يعبئ طاقاتها الكامنة ، فالتنظيم الإجتماعى للبلاد العربية على تباين توجهاتها الاجتماعية السياسية يتسم بضعف المشاركة الشعبية - فى تسيير شئون المجتمع وعزوف الجماهير عن العمل السياسى وأشكال النشاط العام الأخرى وتدنى الإحساس بالإنتماء ومعاناه الاغتراب داخل الوطن ، مما يعنى غياب الحافز للإنتاجية الاجتماعية الاقتصادية فى دفع مشروع قومى للتنمية إن وجد .

٦ - اتساع الفجوة العلمية والتكنولوچية والإتصالية بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث ، ومن بينها الدول العربية ، إذ أنه لا يكفى نقل أدوات الإنتاج التقنية وإستثمارها ، بل لابد من إستيعاب الثورة العلمية التقنية ومناهجها وأساليبها والمساهمة فى عملياتها الإبداعية .

٧ - إنخفاض إنتاجية العمل فى الدول العربية لأسباب عدة من بينها ضعف مؤهلات القوى البشرية ومهاراتها ، كما يرجع هذا فى جانب منه إلى القيم والعادات المتعلقة بسلوكيات العمل ، والإحساس بالإنتماء والمشاركة ومدى كفاءة إدارة النشاط الاقتصادى . ويرى البعض أن النظام التربوى العربى يتحمل جانبا كبيراً من مسئولية تخلف قوى العمل العربية وانخفاض إنتاجيتها إذ يفتقر التخطيط التربوى إلى الإطار الاجتماعى الاقتصادى الذى يسنده ويوجهه .

٨ - تزايد النمو السكانى وزيادة المطالب المادية والاجتماعية وازدياد الفجوة الغذائية اتساعا ، مما يتطلب تربية خاصة للمواطن العربى لرفع انتاجيته وترشيد استهلاكه وحثه على التفكير فى إيجاد طرق علمية ناجحة لتحسين الإنتاج الغذائى ، مستفيدا من المحاولات والخبرات العالمية .

٩ - تلوث البيئة الذى يهدد الإنسان والحيوان وينذر بإفساد مصادر الغذاء والماء اللازمة للحياة ، وهى مشكلة عالمية تمتد آثارها إلى العالم العربى وإبراز مظاهر التلوث فى الوطن العربى تلوث الأرض والتلوث الكيميائى والمعدنى والإشعاعى .

١٠- على الرغم من توافر مصادر الطاقة حاليا فى الوطن العربى فإن توفير مصادر الطاقة اللازمة له فى الأجل الطويل يعد من أهم القضايا والتحديات

التى يتعين العمل لمواجهتها من الآن .

وبناء على ما سبق يتصور أن تكون متطلبات وملامح مجلة أطفال عربية مستقبلية [٢٣] تتمثل فى :

أولا : الإهتمام بإعداد الكوادر التحريرية والفنية المؤهلة والقادرة على القيام بمهمة تقديم مجلة للأطفال ، تحقق وظائفها التربوية والتثقيفية والترفيهية المنشودة مستقبلا وتحتاج هذه الكوادر إلى :

١ - الإدراك الواضح والمحدد لتحديات المستقبل العربى وترجمته فيما يقدمونه للطفل العربى من موضوعات وما يطرحونه من قيم وإتجاهات ورؤى .

٢ - أن تعمل هذه الكوادر فى إطار التنسيق والتكامل مع المصادر الأخرى لتربية الطفل العربى وتثقيفه (وهى الأسرة والمدرسة ووسائل الإتصال الأخرى) بحيث لا يكون هناك تناقض بين ما يطرحونه وما تطرحه الوسائل الأخرى .

٣ - الإحاطة بالإتجاهات التربوية المعاصرة بحيث تصبح مجلة الطفل معينا لوسائل التربية الأخرى ، فى تنمية قدرات الطفل وإعداده لمتطلبات عصره .

٤ - الوعى الكامل بخصائص مرحلة الطفولة كمرحلة من مراحل النمو العقلى واللغوى ومراعاة قدرات الطفل القارئ فيما يكتبون أو يرسمون .

٥ - الإلمام الكامل بالمهارات الإتصالية والصحفية الضرورية لممارستهم هذا العمل .

ثانيا : العمل على الحفاظ على الهوية الثقافية العربية ، وهذا يتطلب أن ينبع عملهم عن رؤية ثقافية عربية شاملة واضحة أصيلة عصرية مستقبلية قادرة على مواجهة الثقافات الأخرى وتملك موقف واضح منها .

ثالثا : حفز الأطفال على المشاركة الإيجابية فى الحياة العامة وإتاحة الحرية لهم للتعبير عن أفكارهم وتنمية قدراتهم على النقد والحكم وإكسابهم العادات التى تبعدهم عن التسرع فى إطلاق الأحكام وتشجيعهم على المناقشة .

كذلك حفزهم على التفكير وتدريبهم على الطرق الصحيحة والمنظمة له ، وإكسابهم القدرة على التحليل والإستنتاج ومساعدتهم على تكوين جوانب شخصيتهم المستقلة المبدعة القادرة على مواجهة المشكلات وإعدادهم للمستقبل بسماته المتمثلة فى المرونة والسرعة والقابلية للتغيير .

رابعا : الإهتمام بإعداد الطفل لاستيعاب العلم والتكنولوجيا ومواكبة

التطورات السريعة والمتلاحقة فى هذا المجال والتعامل مع المتغيرات التى تطرحها .

خامسا : مراعاة التدقيق فى رسم الملامح الجسمية والنفسية والسلوكية للشخصيات المحورية فى المجلة بحيث تقدم نموذجا للطفل (والطفلة) النابه النشيط المتحمس للعمل وللمشاركة فى الحياة العامة والذى يفخر بانتمائه العربى .

ويراعى كذلك أن تكون سلوك هذه الشخصيات المحورية من بداية أى قصة أو مغامرة وحتى نهايتها سلوكا سويا إذ لا يكفى تربويا أن تنتهى القصة فقط بعقاب الشرير أو المجرم .

سادسا : التنويع فى الأشكال الصحفية والأدبية المستخدمة فى مجلات الأطفال ، بحيث لا تقتصر فقط على القصص المسلسلة المصورة أو المسابقات ، بل تشمل أيضا الأشكال الإخبارية التى تغطى إحداثا تهم الطفل وتثير اهتمامه وتربطه بالعالم المحيط به والتى تتضمن شرحا وخلفية مبسطة ، والتحقيقات الصحفية المصورة التى تصاغ فى شكل درامى لتوضح حدثا ما أو تفسر ظاهرة معينة . إلى جانب أجزاء للرياضة (وخاصة الألعاب الجماعية) والعلوم والكومبيوتر والبيئة وكيفية صيانتها والحفاظ عليها من التلوث والأدب ، وأن تخصص مساحات كافية لرسائل الأطفال وأفكارهم ومقترحاتهم والجيد من إنتاجهم وابداعاتهم الأدبية والفنية والعلمية وللإجابة عن أسئلتهم بطريقة علمية وأن تكون هناك أجزاء خاصة بترشيد الإستهلاك وترشيد استخدام الطاقة . فضلا عن الأجزاء التى قد تخصص للتعارف ، وإن كان من المطلوب أن تتغير الصورة الحالية للتعارف لتصبح أكثر عمقا وتعطى الفرصة لكل طفل ليقدم نفسه بطريقته الخاصة وقد تكون هناك أجزاء للهوايات (جمع الطوابع ، الشعر ، التصوير ، الشطرنج) ولأساليب إختيار اللعبة أو صناعتها (كيف تصنعها بنفسك ؟) .

من المفيد أيضا أن تهتم مجلة الطفل بنشر ما يشبه دائرة المعارف أو الموسوعة المتسلسلة - والتى ينبغى أن يراعى فى إخراجها فنيا أن يكون باستطاعة الطفل أن يجمعها ويرتبها وينسقها ليحتفظ بها فيما بعد ، وتكون نواة لمكتبته الخاصة .

كما أن قيام المجلة بين حين وآخر بعقد ندوة يدعى إليها مجموعة من الأطفال وبعض الشخصيات من المسئولين أو المتخصصين أو الفنانين أو الرياضيين أو شخصية يرغب الطفل فى إثارة حوار معها - أمر مفيد .

سابعا : لما كانت القصص المسلسلة المصورة كشكل غالب فى مجلات الأطفال تلاقى إستحسانا وإقبالا من الأطفال فإنه قد لايكون من المفيد الإنصراف عنها كلية أو فجائيا ، وإنما ينبغى أن ترشد عملية الاستفادة منها بحيث تقلل عددها ولا تكون هى المسيطرة أو الشكل الصحفى الوحيد - كما يظهر فى بعض المجلات . على أن نقلل قدر الإمكان من الاعتماد على القصص المسلسلة المترجمة وترشيد عملية الإختيار لمراعاة قيم المجتمع العربى ، وأن تكون هناك مساحة أكبر للقصص المؤلفة النابعة من البيئة العربية ويمكن استغلالها أيضا لنقل التراث العربى والإسلامى من خلال مجموعة قصص مستوحاة من هذا التراث .

مع مراعاة عامل الجذب والتشويق اللذين تتمتع بهما القصص المصورة المسلسلة الأجنبية . وفى هذا المجال لا يمكن إنكار أهمية الإعتماد على الصورة فى مجلات الأطفال ، فالرسم هو أحد أشكال التعبير التى يفهمها الطفل ، والصورة أكثر تأثيرا فى الطفل ، ويمكن للذاكرة الاحتفاظ بها لفترة أطول وهى أقل تجريدا من الكتابة وبالتالى أقرب إلى طبيعة إدراك الطفل .

كما أن للرسم وظائف أخرى إذ أنه ينمى الحس الجمالى لدى الطفل ويحسن قدرته على التعبير وطريقة عرضه لأفكاره وآرائه .

ثامنا : الحرص على أن تكون لغة الكتابة والتحرير للطفل العربى هى اللغة العربية السليمة ، مع مراعاة الأسلوب البسيط والجمل القصيرة ، ومراعاة مفردات قاموس الطفل اللغوى حسب سن عمره ، مع الحرص على العمل على زيادة ثروة الطفل اللغوية من خلال تقديم مزيد من الكلمات الجديدة .

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات العلمية قد أثبت أن معظم مجلات الأطفال العربية تراعى ذلك فى معظم الأحيان عدا استثناءات محدودة .

تاسعا : الاعتماد على التواصل مع الأطفال وتوسيع دائرة الإتصال المستمر معهم وتشجيعهم على أن يصبحوا مشاركين إيجابيين فى تحرير مجلاتهم عن طريق إختيار مراسلين للمجلة من بينهم ، يقومون بتغطية بعض الأحداث التى تقع فى مدارسهم أو بيئتهم المحلية ويجرون تحقيقات عن نشاط زملائهم ومشكلاتهم وقضاياهم ، ونشير هنا إلى تجربة مجلة "ماجد" التى تصدر فى دولة الامارات العربية المتحدة عن مؤسسة الإتحاد .

والاهتمام بالتعرف على رجع صدى الأطفال لما يقدم لهم من خلال بحوث تقييمية مستمرة تستهدف التقويم والتطوير .

عاشرا : تجويد عملية إنتاج مجلات الأطفال العربية من حيث الاعتماد على الطباعة الأنيقة ، وإستخدام بنط كبير نسبيا فى جمع مادتها حتى يتيسر للأطفال حديثى العهد بالقراءة عملية قراءتها والاهتمام بالألوان الجيدة ، مع الحرص فى الوقت نفسه على تحديد سعر لها يسمح للقارئ متوسط الإمكانيات المادية أن يستمر فى شرائها .

مع العمل على ترشيد ما يقدم حاليا فى هذه المجلات من مضمون ترفيهى وزيادة المساحة المخصصة للمضامين الأخرى ، خاصة المضمون السياسى ، المضمون العلمى والتكنولوجى ، تخصيص مساحات للمضامين الخاصة بالبيئة والاقتصاد .

المراجع

١ ـ جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة التوثيق والإعلام ، الدوريات العربية . *دليل عام للصحف والمجلات العربية الجارية فى الوطن العربى ـ ١٩٨٨* .

مركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج العربى الدوريات الخليجية والصحف والمجلات الصادرة فى أقطار الخليج العربى بغداد ١٩٨٢ .

جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة التوثيق والمعلومات ، دليل عام *للصحف والمجلات العربية الجارية فى الوطن العربى* ، تونس ، ١٩٨١ .

جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة التوثيق والمعلومات دليل الدوريات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

٢ ـ عاطف العبد وعبد التواب يوسف ، الطفل العربى ووسائل الإعلام وأجهزة الثقافة ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، اكتوبر ١٩٨٨ .

٣ ـ محمد عماد زكى تحضير الطفل العربى لعام ٢٠٠٠ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٠ .

عبد الفتاح أبو معال أثر وسائل الإعلام على الطفل ، دار الشروق طبعة أولى د . ت .

إيمان السندوبى دور مجلات الأطفال فى تنمية القيم الاجتماعية لدى الأطفال المصريين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٨٣ . نجوى فهمى دور مجلات الأطفال فى إمداد الطفل المصرى بالمعلومات دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة *القاهرة* ١٩٨٨ . هادى نعمان *الهيتى* ، أدب الأطفال . فلسفته وفنونه ووسائله ، بغداد ، الدار الوطنية للنشر ، سلسلة دراسات وزارة الإعلام ، ١٩٧٧

هادى نعمان الهيتى ثقافة الأطفال ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٨ .

٤ ـ عواطف عبد الرحمن ، الدراسات المستقبلية . الإشكاليات والآفاق ، مجلة عالم *الفكر* ، الكويت ، المجلد ١٨ ، العدد الرابع ، ١٩٨٨ .

٥ ـ بالتفصيل فى : ثروت فتحى كامل ، فنون الكتابة فى مجلات الأطفال ، دراسة تطبيقية لمجلتى سمير وميكى عام ١٩٨٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد دراسات الطفولة بجامعة عين شمس ، ١٩٨٩ . إيمان السندوبى ، مرجع سابق . نجوى كامل ، مرجع سابق . سامى عزيز ، صحافة الأطفال ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٠ . هادى نعمان الهيتى ، صحافة الأطفال فى العراق ، بغداد ، وزارة الإعلام ، ١٩٧٨ . نتيلة راشد مجلة الطفل وكتابه فى : الحلقة الدراسية الثالثة لبحوث الإعلام فى مصر (الإعلام والثقافة) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٢٨ ـ ٣١ مايو ١٩٨٣

٦ ـ بالتفصيل فى : إيمان السندوبى ، مرجع سابق . نجوى فهمى ، مرجع سابق . يعقوب الشارونى التطور الإعلامى وثقافة الطفل فى : الحلقة الدراسية الثالثة لبحوث الإعلام فى مصر (الإعلام والثقافة) ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٨ ـ ٣١ مايو ١٩٨٣ .
Meadowcroft, M. Jeanne and Mc Donald, G. Daniel Meta-analysis of research on childern and the Media: A typical developement., journalism Qvarterly, Vol. 63, Autumn 1986. Smith, M. David; "Explaining everyday life: some aspects of childern's use of Mass media for information", Gazette, Vol. 30, 1982. عفاف أحمد عويس ثقافة الطفل بمصر بين الواقع والطموحات فى : الحلقة الدراسية الثالثة لبحوث الإعلام فى مصر (الإعلام والثقافة ٢٨ ـ ٣١ مايو ١٩٨٣) . زين العابدين درويش تنمية التفكير الخلاق ، رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة لقسم علم النفس جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ عبد الفتاح أبو معال مرجع سابق

٧ ـ عاطف العبد وعبد التواب يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢ ـ ٤٥ ، عماد زكى ، مرجع سابق .

٨ـ مجموعة من الخبراء ، الوطن العربى عام ٢٠٠٠ ، مؤسسة المشاريع والإنماء العربية لبنان ، ١٩٧٥ .

٩ ـ بالتفصيل فى : يعقوب الشارونى ، مرجع سابق . نجوى فهمى ، مرجع سابق . نتيلة راشد ، مرجع سابق .

١٠ـ محمد عماد زكى ، مرجع سابق .

١١ ـ بالتفصيل فى : يعقوب الشارونى ، مرجع سابق . محمد عماد زكى ، مرجع سابق . عاطف العبد وعبد التواب يوسف ، مرجع سابق . المركز العربى للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير ، ندوة صحافة الأطفال فى الوطن العربى (من أجل تأكيد الخصائص الوطنية والقومية لصحافة الأطفال ، بغداد من ٢١ ـ ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧ . نجوى فهمى ، مرجع سابق . هادى نعمان الهيتى ، ثقافة الأطفال ، مرجع سابق .

١٢ ـ محمد عماد زكى . مرجع سابق .

١٣ ـ بالتفصيل فى : عاطف العبد وعبد التواب يوسف ، مرجع سابق . اليونسكو ، اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال فى الوطن العربى ، التقرير النهائى ، ديسمبر ١٩٨٥ . نجوى فهمى ، مرجع سابق . يعقوب الشارونى ، مرجع سابق . نتيلة راشد ، مرجع سابق . هادى نعمان الهيتى ، صحافة الأطفال فى العراق ، نشأتها وتطورها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٤ ـ نجوى فهمى ، مرجع سابق .

١٥ ـ إنشراح الشال ، علاقة الطفل بالوسائل المطبوعة والالكترونية ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٧ .

١٦ ـ عاطف العبد وعبد التواب يوسف ، مرجع سابق .

١٧ ـ المرجع السابق نفسه .

١٨ ـ نجوى فهمي ، مرجع سابق .

١٩ ـ محمد عماد زكي ، مرجع سابق .

٢٠ ـ هادي نعمان الهيتي ، ثقافة الأطفال ، مرجع سابق اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي ، مرجع سابق .

٢١ ـ بالتفصيل في : محمد عماد زكي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ ـ ٣١

٢٢ ـ بالتفصيل في : سعد الدين إبراهيم وآخرون : صور المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة . عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط ٢ ، ١٩٨٧ . نادر فرجاني ، هدر الإمكانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٠ . مجموعة من الخبراء العرب ، الوطن العربي عام ٢٠٠٠ ، مرجع سابق .

٢٣ ـ استفادت الباحثة في صياغة هذا التصور من المراجع التالية : نجوى فهمي ، مرجع سابق . يعقوب الشاروني ، مرجع سابق . عفاف عويس ، مرجع سابق . عفاف عويس ، تنمية القدرات الإبداعية للأطفال عن طريق النشاط الدرامي الخلاق رسالة ماجيستير غير منشورة ، كلية البنات جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ . غسان خالد بادي ، تحديد عوامل السهولة والصعوبة في المادة المقروءة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ . ثروت كامل ، مرجع سابق . فاروق أبو زيد ، فن الكتابة الصحفية ، القاهرة ، دار المأمون للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ . ليلى عبد المجيد ، سياسات الاتصال في العالم الثالث ، القاهرة ، الطباعي العربي ، ١٩٨٦ . زين العابدين درويش ، مرجع سابق . هادي نعمان الهيتي ، ثقافة الأطفال ، مرجع سابق . محمد عماد زكي ، مرجع سابق . عبد الفتاح أبو معال ، مرجع سابق . چيهان رشتي ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط ٢ ، ١٩٧٨ . سمر روحي الفيصل ، ثقافة الطفل العربي ، منشورات إتحاد الكتاب العربي ، ١٩٨٧ .

Levin, J. R. and Berry, Y. K., "Childern's learning of all news that's fit to picture" Educational Communication and technology, 1980.

Rivers, L. William; Magazine editing in the 80's, Califorvia Wadvworth publishing Compang, 1983.

Zuckerwan, M. Diana, Singer, G. Doroth, Singer, L. Jerone; "Television viewing, Childern's reading and related Classroom behavior." Journal of comm-unication, Vol. 30, Winter 1980.



سلوك الوالدين الإيذائى والحماية القانونية للأبناء

عــزة كــريم *

مقدمــة

الأسرة كوحدة أولى للمجتمع هي مصدر العطاء والحب والحنان ، فضلا عن كونها مصدرا لإشباع الحاجات المادية والنفسية للأبناء . ومن هنا فإن أى سلوك إيذائي يصدر عنها تجاه الأبناء يبدو غير متسق مع وظيفتها الطبيعية [١] . وبرغم ما للأسرة من أهمية فى هذا المجال ، إلا أن الوقائع تدل على خروج بعض الأسر على مقتضيات هذا الدور ، والوصول إلى حد الإيذاء على اختلاف صوره مما يؤثر تأثيرا سلبيا على التكوين الجسماني والنفسى والاجتماعى للأبناء .

ويأخذ هذا الإيذاء صورا متعددة ، فقد يحدث دون عمد نتيجة جهل الأسرة بالأساليب التربوية السليمة ، أو نتيجة لتعرض الأسرة لضغوط اقتصادية قد تضطرها إلى حرمان الأبناء من تلبية احتياجاتهم الضرورية ، أو نتيجة لضغوط نفسية تعانى منها الأسرة ، أو نتيجة لانفصال الوالدين . وقد يكون هذا الإيذاء متعمدا ، وقد يصل إلى حد الاعتداء الإجرامى بصورة أو بأخرى . وفى كل الحالات يكون الطفل الضحية [٢]

والأطفال هم المصدر الحقيقى لثروة المجتمع ، فهم الجيل الذى ترتكز عليه عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وبذلك يصبح الاهتمام برعاية الطفولة هدفا من أهم الأهداف التى تسعى إليها المجتمعات ، منها بطبيعة الحال المجتمع المصرى الذى يمثل فيه الأطفال دون سن ١٥ عاما ** نسبة ٤٠٪ من مجموع سكانه [٣]

* خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** التعريف الإجرائى للطفل

وتعتبر مرحلة الطفولة من أهم المراحل فى تكوين شخصية الفرد وتوجيه سلوكه وتكوين عاداته وقيمه ومعاييره واتجاهاته ، كما تتحدد فيها الكثير من قدراته الذهنية والبدنية والنفسية والاجتماعية عند الكبر[٤] . لذلك قد اهتم التشريع المصرى بالطفولة فى عديد من المجالات بهدف رعاية الطفل وحمايته داخل وخارج الأسرة .

ولقد أكد رئيس الجمهورية على أهمية رعاية الطفل بإعلان عقد الطفل المصرى الذى بدأ فى عام ١٩٨٩ ، نادى فيه بتلبية احتياجات الطفولة باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق التنمية البشرية والقومية . وأكد على أن يكون للأطفال مكان الصدارة فى الخطط القومية للتنمية ، وناشد كافة الأفراد والهيئات الرسمية والأهلية بالتركيز بجهودهم على رعاية الطفولة ، وقد حدد لتحقيق هذا عدة نقاط تتفق مع وثيقة حقوق الطفل التى حددتها الأمم المتحدة والتى لا يتسع المجال لعرضها [٥] .

كما اهتمت الشريعة الإسلامية بالطفل فى العديد من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة من قبل بداية تكوينه فى بطن أمه ، حيث أمر رسول الله ﷺ المسلمين عند الزواج بأن يحسنوا الاختيار حفاظا على إنجاب الذرية الصالحة . إذا يقول ﷺ : "تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس" [٦] . كما اهتم الإسلام بالطفل وهو جنين إذ اعتبره كائنا حيا له حقه فى الحياة ، لذلك فقد أقر تأجيل إقامة الحد علي الأم الحامل حتى تضع حملها . كما يرى الإسلام أن من حق الأبناء على الآباء تنشئتهم التنشئة السليمة ، إذ يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من حق الولد على الوالدين أن يحسنا أدبه ويحسنا اسمه" . وبذلك نرى أن الاسلام قد اهتم بأبسط الأشياء التى يمكن أن تؤثر على نفسية الطفل وهى اختيار اسمه حتى لايحاط بالسخرية من أقرانه ، إذا ماكان اسمه قبيحا . فهذه السخرية قد تؤذيه نفسيا وانفعاليا [٧]

كما اهتم المجتمع الدولى منذ أكثر من نصف قرن بالطفولة وحقوقها كجزء من حقوق الإنسان ، ففى عام ١٩٢٤ جاء إعلان جنيف لحقوق الطفل ، وفى عام ١٩٥٩ كونت جمعية الطفل الدولية وأطلق على هذا العام : "العام الدولى للطفل" ، وفى عام ١٩٧٩ أعلنت الأمم المتحدة حقوق الطفل ، وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩ وبمناسبة مرور ١٠ سنوات على إعلان حقوق الطفل أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل . واعتبر يوم ٢٠ نوفمبر من كل عام "يوم الطفل

العالمي"[٨]

وللطفل احتياجات أساسية متعددة منها ماهو نفسي مثل : حاجته إلى الأمن والحب والتقدير والنجاح والسلطة الضابطة الموجهة ، ومنها ماهو مادي مثل حاجته إلى الملبس والغذاء والمسكن والعلاج ، ومنها ماهو اجتماعي مثل : الرعاية التعليمية والترويحية والصحية ، وتشكيل عاداته وقيمه ومعتقداته واتجاهاته ونظرته للحياة[٩] . وتلبى هذه الحاجات من خلال الرعاية التي تقدم إلى الطفل ، وتحتل الأسرة ، بطبيعة الحال مكان الصدارة ضمن مؤسسات الرعاية داخل المجتمع ، فمن خلالها يمنح الأبناء المكانة الاجتماعية داخل المجتمع ، علاوة على أنها تشكل سلوك الطفل وتكوين اتجاهاته وشخصيته وتحدد علاقاته بالمجتمع الخارجي[١٠] ، وفي إطار قدرة الأسرة وظروف البيئة والمجتمع يواجه الطفل مشكلاته التي تختلف في الريف عنها في الحضر ، وفي الأسر الفقيرة عنها في الغنية ، لذلك تعتبر رعاية الأسرة لأبنائها عملية طبيعية تؤديها كافة الأسر على اختلاف انتماءاتها الطبيعية داخل المجتمع . وبذلك نجد أن الاختلاف في الرعاية الأسرية بين الثقافات المتعددة يعني اختلافا في الدرجة وليس في النوع ، فهناك متصل بين مختلف الثقافات باختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية . وإن كان غالبا مايصاحب المستوى المنخفض مشكلات تفوق في حدتها ماقد تواجهه الطبقات الأخرى مثل : الأمية ، وانخفاض الوعي ، وسوء الظروف الصحية ، وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام ... إلخ[١١] . وليس هناك مايؤكد ارتباط أسلوب إيذاء الوالدين للأبناء بمستوى اقتصادي - اجتماعي معين إذ يلاحظ ظهور صورة أو أخرى من صور الإيذاء في كافة طبقات المجتمع . وإن كان هناك من الدراسات مايشير إلى ارتفاع نسبتها لدي الأسر ذات المستوى الاقتصادي التعليمي المنخفض . وتمثل هذه النوعيةُ من الأسر نسبة كبيرة داخل المجتمع المصري . فقد أشارت إحدى الدراسات أن نسبة الأسر التي تقع عند خط الفقر وتحته تمثل في سنة ١٩٨٤ ١ر٤٩٪ على مستوى الجمهورية[١٢] . وأن نسبة الأميين مضافا إليهم من يقرءون ويكتبون بلغت ٨ر٧٣٪ [١٣] .

لذلك اهتمت هذه الورقة بإلقاء الضوء على بعض صور ونماذج السلوك الإيذائي لأحد الأبوين أو كليهما سواء كان هذا الإيذاء عن عمد أو غير عمد ، والتي تمثل خطرا ليس على الطفل فقط بل على المجتمع ككل ، إذ يعد هذا الإيذاء انتهاكاً للعديد من حقوق الطفل التي وفرها له القانون المصري والدولي على حد

سواء . وتصنف بعض صور الإساءة أو انتهاك الحقوق إلى ثلاثة أنواع .

١ - الإيذاء الجسدى .

٢ - الإيذاء النفسى والاجتماعى .

٣ - الإيذاء المزدوج (النفسى والجسدى) الذى قد يصل إلى حد ارتكاب الجريمة أو التحريض عليها .

ونصل فى النهاية إلى التعرض للأسباب الدافعة لعدم احترام وتنفيذ التشريعات والقوانين التى قد يكون أهمها تعارضها مع المصلحة الحقيقية للأفراد أو انفصالها عن الواقع الحقيقى داخل المجتمع .

عرض لبعض الدراسات المفسرة للسلوك الإيذائى من الوالدين للأبناء

أجريت العديد من الدراسات للتعرف على العوامل الدافعة إلى إيذاء الوالدين للأبناء . وقد حاول البعض منها معرفة مدى الارتباط بين المستوى الاجتماعى والاقتصادى للوالدين وأثره على إيذاء الأبناء ، فأشارت بعضها إلى أن الغالبية من الآباء الذين يسيئون معاملة أبنائهم ينتمون إلى الطبقات الدنيا ، اجتماعيا واقتصاديا ، إلا أن هناك من الدراسات الأخرى التى انتهت إلى نفى هذه الرابطة .

كما أرجع بعض الباحثين سبب الإيذاء إلى وجود مشاكل عاطفية لدى الأمهات والآباء نتيجة لإحباطات سابقة عاشها الوالدن قبل الزواج . وربط البعض بين قتل أحد الوالدين لأبنائهما وبين محاولات أحدهما السابقة للانتحار ، سواء كانت تلك المحاولات ناجحة أم لا [١٤] .

وتشير بعض البحوث إلى أهمية العلاقة بين إساءة المعاملة بين الوالدين وظهور بعض الأمراض النفسية لديهما أو أحدهما مثل مرض الذهان Psychose الذى يظهر إما فى صورة اكتئاب شديد أو الفصام Schizophrenic . كما تشير إحدى الدراسات إلى أن الإيذاء مرتهن ببعض المشاكل الاجتماعية أو النفسية لدى الوالدين مثل الإدمان بأنواعه أو تأصل بعض المشاكل بين الآباء والأمهات قد تدفعهم إلى إسقاط عدوانيتهم على الأبناء .

كذلك تونر الربط بين إيذاء الوالدين وضغوط الأمومة Stress of Mothering فعادة ماتتعرض الأم إلى مجموعة من الضغوط والمسئوليات داخل الأسرة ، وخاصة الأم التى تنتمى لأسرة ذات مستوى اجتماعى واقتصادى متدنى ،

كالضغوط الناتجة من كثرة الأبناء والضغوط الاقتصادية الناتجة من تعدد المسئوليات ، كما تزداد ضغوط الأمهات لدى الأسر التى تفتقد الأب ، مما يجعل الأم تعيش تحت ضغوط مستمرة لمدة أربع وعشرين ساعة فى اليوم مع افتقاد سبل الترفيه أو التخفيف من حدتها ، مما يدفع الأم إلى الانفجار الذى قد يأخذ أحد صور الإيذاء .

ويشير بعض الباحثين إلى مشكلة أخرى تقودهم إلى الإساءه للأبناء وهى عدم الوعي الأبوى . فكثير من الأباء لايستطيعون إدراك سلوك الأطفال المرتبط بمرحلتهم العمرية فيفسرون سلوكهم المعارض على أنه نوع من التمرد عليهم .

كما أن بعض الباحثين قد انتهوا إلى وجود نماذج متوارثة من الإساءة إلى الأطفال . فالطفل ذو الاتجاهات الهدامة كثيرا مايصبح فى المستقبل أبا هداما . ويذكر بعض علماء الأنثروبولوجيا أن نماذج تثقيف الطفل فى كثير من الأحيان سواء كان هذا التثقيف فى اتجاه سلبى أو إيجابى ينتقل من جيل إلى آخر فى شكل يكاد يكون متطابقا . ويفسر علماء النفس هذا السلوك الموروث على أنه نوع من التوحد مع الأب (١٥) .

نماذج من السلوك الإيذائى للوالدين تجاه الابناء

يقصد بالإيذاء بعض النقائص أو الثغرات التى تؤدى إلى حرمان الأطفال من حقوقهم الطبيعية والنفسية والاجتماعية بغض النظر عن مصدر هذه النقائص أو المتسبب فيها ، وبصرف النظر أيضا عن الفروق الفردية أو التماثل بين الأطفال ، فالطفل باختلاف قدراته وإمكانياته يعتبر ذا قيمة فى حد ذاته وله الحق فى التمتع بحقوق متساوية مع أقرانه سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو مدنية أو سياسية بما تسمح له هذه الحقوق من التمتع بقدر مماثل من الحرية والسعادة والأمان . وبالتالى فإن أى سلوك سلبى من الآباء يترتب عليه حرمان أى طفل من حقوقه وحريته المتساوية أو الحد من نمائه السوى ، سواء تحقق ذلك عن عمد أو عن غير عمد ، أو ناتج من ضغط أى ظروف ما ، فهو يعتبر نوعا من أنواع الإيذاء أو الإساءة للطفل .

ومن أكثر المستويات خطورة فى إيذاء الطفل مستوى الإيذاء داخل الأسرة، سواء كان ذلك من خلال الإهمال من الذين يقومون برعايته أو من خلال فعل أو موقف يحد من نمائه نماء طبيعيا . ويعتبر الوالدان فى هذه الحالة جناة فى حق

الطفل . ويتساوى فى هذا ما إذا كان الإهمال أو الإيذاء عن عمد ووعى أو غير ذلك أو ناتج بتأثير من اتجاهات أو معايير معينة تسود داخل الأسرة ، أو بتأثير لمشاعر سلبية أو عدوانية تجاه الطفل . ولا يختلف الموقف أيضا إذا ما كانت هذه الأفعال أحداثا عرضية أو نماذج دائمة . كل هذه المستويات تعتبر نوعا من أنواع السلوك الإيذائى للوالدين تجاه الأبناء . وتوجد أنواع متعددة من صور الإيذاء مثل الإيذاء الجسدى والإيذاء النفسى والاجتماعى .

اولا : الإيذاء الجسدى للطفل

يشتمل الإيذاء الجسدى للطفل على نوعين : الأول ، الإيذاء المباشر الذى يستخدم فيه القوة الفيزيقية مثل ، الضرب . الثانى ، الإيذاء غير المباشر ويتمثل فى أى فعل يسبب حدوث ضرر جسمانى للطفل مثل ، سوء الرعاية الصحية ... إلخ .

ويتمثل النوع الأول من الإيذاء المباشر فى الأفعال التى تتسم بالعنف الذى تتفاوت درجة جسامته مابين الضرب الخفيف والقتل ، ويختلف العنف أو الإيذاء الجسدى المباشر باختلاف الغرض منه ، فهو يستخدم أحيانا كوسيلة للسيطرة على سلوك الطفل ، وأحيانا أخرى يستخدم كتعبير عن نوع من العدوانية . لذلك يختلف الموقف تجاهه باختلاف المجتمعات ، فعلى سبيل المثال فإن القتل يعتبر دائما عمل غير مشروع ، بينما تختلف النظرة إلى الضرب الخفيف أو الشديد فى بعض المجتمعات باعتباره وسيلة فى عملية التنشئة الاجتماعية [١٦] .

كما يعتبر ختان الإناث الذى ينتشر فى عديد من المجتمعات أحد أنواع الإيذاء المباشر للطفلة . أما الإيذاء غير المباشر فهو ينتج عن فعل مباشر من الوالدين تجاه الطفل يؤدى إلى الحاق الضرر الجسدى به ، مثال لذلك : سوء الرعاية الصحية أو ماتسببه من تعرض الطفل للأمراض والضعف العضوى ، أو تعرض الطفل للحوادث والإصابات العضوية بسب الإهمال الشديد فى أسلوب الرعاية .

١ - الإيذاء الجسدى المباشر

أ - العقاب

يعتبر العقاب البدنى الذى يوقعه الوالدان على الطفل أحد أنواع الإيذاء الجسدى المباشر فى المجتمع المصرى بجميع فئاته الطبقية .

إذ أشارت العديد من الدراسات أن جميع طبقات المجتمع تستخدم أساليب العقاب المختلفة ، بدرجات متفاوته . فالأسرة الفقيرة والريفية فى الغالب تستخدم أسلوب العقاب البدنى بمعدلات أكبر من غيرها من الأسر فى الفئات الأخرى . ويمارس العقاب البدنى فى كثير من الأسر ممارسة خاطئة ، قد يصل العنف فيها إلى حد تعرض الطفل لإصابات خطيرة (١٧) ، (كالنزيف أو كدمات فى الرأس والأحشاء) يمكن أن تؤدى به إلى الوفاة .

ومن الأمثلة على ذلك مانشر فى جريدة الأخبار الصادرة فى ١٩٩١/١١/١٠ من أنه قد ألقى القبض على أم وابنها الأكبر فى قنا اشتركا فى تعذيب الابن الأصغر حتى الموت ، ولقد أثبتت التحريات أن الأم اكتشفت أن الابن مصاب بشذوذ فأرادت تأديبه فقيدته فى جزع نخله وظلت تضربه بالعصا حتى مات متأثرا بجراحه .

كما نشر فى جريدة الأهرام يوم ١٩٩١/١٢/٣١ أن صاحب ورشة علم أن ابنه البالغ من العمر ١٤ عاما قد سرق منه ٢٠ جنيها لشراء الأفيون ، فعاقب الأب ابنه بأن ألقى فى وجهه بموقد كيروسين فاشتعلت فيه النيران حتى فارق الحياة . وتعتبر هاتان الجريمتان مثالين لما يحدث للأطفال من شدة الإيذاء عن طريق الوالدين فى صورة عقاب عن الخطأ .

ب - الاعتداء الجنسى

ويوجد شكل آخر للإيذاء الجسدى المباشر هو الاعتداء الجنسى ، ويقصد به الاتصال الجنسى بين أحد الآباء والأبناء ، أو تسهيل هذا الاتصال بين الطفل وآخرين بمايلحق به الضرر الجسمانى والنفسى . ورغم أن هذا النوع من الإيذاء غير محدد إحصائيا نظرا لتنافيه مع القيم الأخلاقية والدينية لذا فهو يتم فى الخفاء ونادرا مايبلغ عنه أو يعترف به . إلا أنه فى إحدى الدراسات التى أجراها أحد الأطباء فى مصر ، أشار بأن هذا الشكل من الإيذاء يوجد داخل المجتمع المصرى بكثرة (١٨) .

ولخطورة هذا النوع من الإيذاء فقد حرمه القانون ، واعتبره جريمة هتك عرض الطفل ، وذلك فى المادة ٢٦٩ عقوبات ، ونظرا لضعف الطفل بدنيا ونفسيا بما يصعب عليه منع مقاومة الاعتداء من ناحية ، كما أنه قد يسهل التأثير عليه ويخضع لعوامل الإغراء من ناحية أخرى ، كما أنه أيضا غالبا ماينصاع للكبار

وخاصة إذا ماكانوا من أفراد أسرته . لذلك شدد القانون العقوبة إذا ماكان هذا الفعل ناتجا من أحد أصول الطفل ، فنصت المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات على معاقبة من هتك عرض إنسان بالأشغال الشاقة من ثلاث إلى سبع سنوات . أما إذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبوها من أصول المجنى عليه أو من المسئولين عن تربيته تصل مدة العقوبة إلى خمس عشرة سنة ، وإذا اجتمع الشرطان معا (سن الجانى وصفته) حكم بالأشغال الشاقة المؤبدة [١٩] .

ورغم هذه الأحكام المشددة للعقوبة إلا أنه كثيرا ماتحدث مثل هذه الاعتداءات الخطيرة داخل الأسرة سواء كان هذا الاعتداء عن طريق أحد الوالدين أو تسهيل إجرائه من خلالهم ، ومثال لذلك مانشر فى جريدة الأخبار يوم ١٩٩١/١٢/٤ فى جريمة هتك عرض . فلقد زوجت أم طفلتها وتبلغ من العمر ٧ سنوات لجارها النجار ٣٧ سنة بمساعدة زوجها الجديد حتى تتخلص من الطفلة، وقد انتحلت الأم اسم ابنتها فى عقد الزواج ، وفى منزل الزوجية قامت الأم بتقييد طفلتها حتى يتمكن الزوج من مباشرة حقوقه وسط صراخ الطفلة وتألمها ، فحكم على الأم بالمؤبد وعلى الزوج بخمسة عشر عاما .

ويوضح هذا المثال أنه فى كثير من الأحيان ماتتغلب ضغوط الظروف الاجتماعية ليس فقط على القانون ولكن أيضا على أسمى المشاعر الغريزية وهى عاطفة الأمومة ، فقد ارتكبت الأم هذا الفعل من أجل أن تظل مع زوجها لتحقق استقرارها الأسرى .

جـ – ختان الإناث

يعتبر ختان الإناث أحد مظاهر إيذاء الوالدين للطفل لما يسببه من ضرر عضوى ، ونفسى قد يستمر طوال عمر الفتاة . ولقد بدأ الإهتمام بهذا الموضوع بجدية منذ عام ١٩٧٨ بمناسبة السنة العالمية للمرأة فى مناقشات القيادات النسائية العالمية اللاتى طالبن من الهيئات والقيادات فى جميع أنحاء العالم بالتصدى لهذا النوع من الإيذاء لحماية المرأة من الانتهاك البدنى فى الصغر .

وبمناسبة العام العالمى للطفل ١٩٧٩ تبين أن موضوع ختان الإناث يعتبر من الموضوعات الخطيرة الجديرة بالبحث كأحد موضوعات الإيذاء البدنى للطفل التى تقوم به الأسرة . إذ يتم الختان فى المرحلة من ٤ – ١٠ سنوات بقطع جزء

من جسم الفتاة دون وضع أى مخدر يحد من الألم الجسمانى الناتج من هذه العملية . وقد أجريت عدة حلقات دراسية فى مصر حضرها العديد من ممثلى الهيئات الحكومية والأهلية والدولية المهتمة بالموضوع [٢٠] .

كما أجريت عدة دراسات بخصوص هذا الموضوع أشارت إلى وجود عادة ختان الإناث منذ قرون فى بعض الدول الافريقية وإن اختلفت درجة انتشارها من دولة لأخرى . وينتشر ختان الإناث إلى وقتنا هذا فى أواسط أفريقيا والصومال والسودان ومصر وبعض أجزاء اليمن . كما أشارت الدراسات بأن هذه العادة المنتشرة فى الدول الافريقية لاعلاقة لها بالعقيدة الدينية ، فهى تمارس فى مصر بين المسلمين والمسيحيين على السواء . وقد أوضحت أيضا أن الدافع من إجراء الأسر لهذه العملية فى مصر يرجع الى عدة أسباب :

١ - التقاليد الأسرية فى بعض الفئات الاجتماعية وخاصة الريفية والشعبية .
٢ - الاعتقاد بأن الختان يؤدى إلى خفض الرغبة الجنسية التى تساعد فى الحفاظ على أخلاقيات الفتاة .
٣ - الاعتقاد فى أن الختان مستحب دينيا ، ولعل هذا السبب الأصلى فى تسميته بالطهارة مع أنه لايوجد نص صريح فى القرآن والسنة يوجبه أو يمنعه . ولكن ورد فى شأنه جملة من الأقوال فقط ، وعلى هذا يعتبر ختان الإناث ليس خروجا عن الشريعة الإسلامية . وينطبق هذا أيضا على الدين المسيحى ، حيث أنه لم يرد فى الكتاب المقدس ذكر لختان الإناث . ولذلك فهذه العادة لاتمارس بين المسيحيين فى أوربا أو أمريكا ومعظم آسيا .

وفى نفس الوقت قد أشارت بعض الدراسات الطبية إلى أن ختان الإناث يؤدى إلى حدوث أضرار صحية تؤثر على حياة الفتاة تتحدد تبعا لنوع الختان والظروف التى تجرى فيها هذه العملية ومن يقوم بها . وتؤدى هذه الأضرار إلى مضاعفات مباشرة تحدث أثناء إجراء العملية وبعدها مباشرة مثل :

١ - الآلام الحادة التى تتعرض لها الطفلة وقد تستمر عدة أيام .
٢ - النزيف بسبب الطرق البدائية التى تجرى بها هذه العملية .
٣ - الالتهابات الحادة التى قد تمتد إلى التهاب الجهاز البولى نتيجة لتلوث الجرح .
٤ - التشويه الظاهرى لأعضاء معينة لها وظائف طبيعية خاصة .

كما تؤدى هذه العملية إلى أضرار بعيدة المدى تتلخص فى :

١ - ضعف التجاوب الجنسى بعد الزواج مما يؤدى إلى حدوث مشاكل أسرية قد تنتهى بالطلاق .

٢ - صعوبة حدوث الحمل أو التسبب في العقم نتيجة لانسداد الأبواق بسبب الالتهابات التى قد تحدث بعد العملية [٢١] .

وحيث أنه لايوجد إجماع طبى وعلمي ولاديني شرعى يؤيد ختان الإناث اعتبر التشريع بمقتضى التكييف القانونى ، أن ختان الإناث جرح عمد ويعاقب عليه القانون الجنائى بنص المادة ٢٤١ أو ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ويعتبر ولى الأمر شريكا بالإتفاق والتحريض والمساعدة وتقع المسئولية الجنائية والمدنية عليه. كما تشمل العقوبة الطبيب الذى يمارسها وتزداد إذا كان غير طبيب كأن يكون داية أو تمرجى أو حكيمة أو غير ذلك ، لتوافر جريمتين جرح عمد ، وممارسة مهنة الطب بدون ترخيص ويعاقب بأشد العقوبتين [٢٢] .

نخرج من هذا أنه رغم هذا التشريع الذى يعاقب عليه القانون للفاعل ولولى الأمر إلا أن هذه العادة تنتشر فى المناطق الريفية والشعبية . ومايزيد من خطورتها ، أنها عادة ماتجرى دون طبيب مما يزيد من الأضرار التى تتعرض لها الطفلة . ويعنى هذا أن قوة العادات والتقاليد لدى بعض فئات المجتمع تكون أرسخ وأقوى من قوة القانون .

٢ - الإيذاء الجسدى غير المباشر

أ - سوء الرعاية الصحية

فيما سبق تبين أن الأسرة هى المنظمة الأولى التى ترعى الطفل عضويا ونفسيا ، وتعتبر الأم هى المحور الأساسى في هذا المجال ، لذلك فإن درجة تعليمها وثقافتها وخبرتها من العوامل الهامة المحددة لنوعية هذه الرعاية من الناحية الغذائية والعلاجية والرياضية ، وكذلك الجوانب المتعلقة بالنظافة الخاصة والعامة ، والعادات الصحية فى المأكل والمشرب واللعب .

كما يقع على عاتقها مسئولية وقاية الطفل من الإصابة بالأمراض . ويعتبر إهمال الأم لرعاية الطفل الصحية نوعا من الإيذاء الجسدى .

وقد أشار العديد من الدراسات إلى أن الكثير من الأطفال يتعرضون إلى سوء الرعاية الصحية داخل الأسرة فى الطبقات الاجتماعية المختلفة لانخفاض

الوعى الصحى للوالدين . وتزداد سوء الرعاية خاصة لدى الأسر ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المنخفض التى ينتشر فيها إهمال المبادئ الصحية فى كم ونوع الغذاء المتوافر للطفل كما ينتشر بها عدم النظافة الشخصية أو العامة (مثل نظافة السكن، الملبس ، الغذاء) وأيضا ينتشر لديها الاعتقاد فى العلاج بالوصفات الشعبية ، إما لعدم الوعى بأهمية العلاج الطبى وإما لقصور الإمكانيات المادية . وينتج عن هذا الامر تعرض الأطفال لكثير من الأمراض والضعف العام [٢٣] .

كما يؤدى الإهمال فى أساليب الوقاية من الأمراض فى الأسرة إلى تعرض الأطفال لعديد من المخاطر الصحية . ومن أهم هذه الأساليب الوقائية . التطعيم ، والنظام الغذائى السليم للطفل منذ الميلاد[٢٤] .

التطعيم

إن الطفل بعد الولادة يتعرض لميكروبات الأمراض المعدية فى وقت لا يكون جهازه المناعى قد استعد بالقدر الكافى لمقاومتها فيصبح معرضا بسهولة للمرض . ومن هنا جاءت أهمية الالتزام بالتطعيم الذى يؤدى الإهمال فيه إلى إيذاء الطفل وتعرضه للأمراض الخطيرة .

ولأهمية التطعيم لحماية صحة الطفل شرعت القوانين التى تجعله إجباريا وخاصة للأمراض الخطيرة التى تفتك بحياته وتقضى على مستقبله مثل : شلل الأطفال ، الدفتريا ، التيتانوس ، السعال الديكى ، الدرن ، ولقد صدر القانون المعدل بإجبارية التحصين برقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩. كما فرض القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ فى مواده (٢) ، (٥) ، (٨) ، عقوبة لمن يخالف أحكام القانون بغرامة لا تقل عن ٢٥ قرشا ولا تتجاوز مائة قرش للوالد أو الشخص الذى يكون الطفل فى حضانته لو لم يقدم الطفل للتطعيم فى مواعيده المقررة [٢٥] .

ورغم انتشار الوعى بأهمية التطعيم على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصرى من خلال وسائل الإعلام المختلفة وانتشار الوحدات الصحية ومجانية التطعيم ، إلا أنه مازال حوالى ٢٠٪ من الأطفال لم يتم تطعيمهم حسب الإحصائية التى أجريت فى عام ١٩٨٧.

ومما سبق يتضح خطورة عدم التطعيم على صحة الطفل بوجه خاص والمجتمع ككل بوجه عام . ورغم وجود تشريع يفرض التطعيم الإجبارى إلا أن العقوبة التى تفرض على ولى الأمر الذى يخالف القانون أقل بقليل من الخطورة الناتجة من عدم التطعيم . لذلك لايعتد به لدى بعض الأسر وخاصة ذات المستوى

الاقتصادى والاجتماعى المنخفض الذين يفتقدون إلى الثقافة الصحية السليمة .

الغذاء

يعتبر الغذاء غير الصحى نوعا من الإيذاء الذى يتعرض له الطفل ، نظرا لما يسببه له من ضرر عضوى . فالغذاء هو العنصر الأول الذى يبنى جسم الإنسان ويمده بالطاقة اللازمة التى تجعله يمارس حياته ونشاطه بقوة وحيوية ، لذلك لابد أن تبدأ رعاية الأسرة بالطفل من الناحية الغذائية منذ فترة الحمل والرضاعة [٢٦] .

فالرضاعة هى العنصر الغذائى الأوحد فى بداية حياة الطفل . فلقد أشارت بعض الدراسات إلى أن رضاعة الأم لوليدها لاتقتصر على عملية التغذية فحسب ، ولكنها تعتبر عملية عطاء كاملة فيها الغذاء والدفء والأمان والحنان أى أنها عملية إشباع بيولوجى ونفسى له ، لذلك فهى لها انعكاسات بعيدة المدى على شخصية الطفل فى المستقبل من حيث إشباعه العاطفى وعلاقته بالآخرين [٢٧] .

ولأهمية الرضاعة فى بناء شخصية الطفل وكيانه البيولوجى فقد أوجبها الله سبحانه وتعالى على الأم لمدة عامين كاملين ، فقد قال تعالى "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة" (سورة البقرة آية ٢٣٣) . ونظرا لعدم وجود قانون يوجب رضاعة الأم فقد صدر قرار وزير الصحة رقم ٥١٤ لسنة ١٩٨٥ مادة (١) بحظر الإعلان داخل دور العلاج والولادة والوحدات الصحية عن التغذية باللبن الصناعى . واعتبر مخالفة ذلك إخلالا بالشروط الواجب توافرها لاستمرار نشاط المؤسسة العلاجية وموجبا للجزاءات الواردة فى القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ لتنظيم إدارة المؤسسات العلاجية غير الحكومية . مادة (٣) .

كما أتاح القانون للأمهات العاملات فرصة إرضاع أطفالهن بمنحهن الحق فى فترتى راحة لهذا الغرض لاتقل كل منهما عن نصف ساعة ، وتحسب هاتان الفترتان من ساعات العمل ولايترتب عليهما أى تخفيض فى الأجر . وذلك خلال الثمانية عشر شهرا التالية لتاريخ الوضع (قانون العمل مادة ١٥٥) [٢٨] .

ورغم أهمية فترة الرضاعة كما سبق أن ذكرنا فى حياة الأطفال إلا أن العديد من الدراسات فى هذا المجال أشارت إلى أن الأسر ذات المستوى المرتفع والمتوسط فى الغالب لايرضعن أطفالهن طوال عامين كاملين ، بل تتراوح المدة مابين ١٢ شهرا إلى ١٨ شهرا فقط . ويرجع هذا لقيود الرضاعة الطبيعية التى تفرض على الأم الالتزام المستمر تجاه وليدها فى عملية التغذية . كما أشارت

هذه الدراسات إلى أن الأسرة الفقيرة ترضع أطفالها مدة أطول نظرا لعدم قدرتها المالية فى الإنفاق على التغذية الصناعية . ورغم هذه المدة الطويلة فى الرضاعة إلا أن ضعف الأم لعدم تغذيتها التغذية الصحية فى فترة الحمل والولادة يؤثر على نوعية اللبن أو التغذية المصاحبة له فى هذه المرحلة مما تنعكس على صحة الطفل [٢٩] .

أما عن غذاء الطفل فى مراحله التالية ، فقد أشار العديد من الدراسات إلى عدم قدرة الأسرة ، وخاصة الفقيرة ، على توفير الغذاء الصحى المتكامل فى مقداره ونوعه . مما يعرض الطفل للمرض وضعف المناعة . كما يؤدى عدم إدراك الأسرة فى جميع المستويات الطبقية بالمبادئ الأولية لحاجات الأطفال الغذائية ولا للقيمة الغذائية للمأكولات إلى [٣٠] تعرض الأطفال لأمراض سوء التغذية ، فقد توفر الأسرة طعاما كافيا من حيث الكمية ، ولكنه ناقص من ناحية المكونات الغذائية [٣١] . فيؤدى هذا أيضا إلى الإيذاء الجسدى للطفل بتعرضه للأمراض والضعف العام .

ب - إهمال الطفل وتعرضه للخطر والحوادث

من أهم ملامح الطفل أنه يتميز بقدرات حسية وحركية وعقلية تختلف عن الكبار، كما تختلف من طفل لآخر حسب المرحلة العمرية التى يمر بها ، كما يتميز طفل عن آخر فى نفس العمر نتيجة لاختلاف طباعه ودوافعه وقدراته ، ولعل هذه القدرات تعتبر من أهم العوامل التى تؤدى إلى تعرض الطفل للخطر فى حالة عدم الرعاية الكاملة ، أو الإهمال ، أو عدم إدراك الوالدين لهذه القدرات والانفعالات [٣٢] ، لذلك يرجع العديد من الحوادث التى يتعرض لها الطفل لظروف معيشية غير ملائمة فى الأسرة ، وغالبا ماتزداد هذه الظروف لدى الأسر ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المنخفض أكثر من غيرها ، حيث يؤدى جهل الوالدين بطرق الوقاية من الحوادث أو سبل الإسعاف الصحيحة إلى تعرض الطفل للخطر [٣٣] ، قد يصل إلى حد فقدان الحياة . وقد حدد أحد الأطباء فى مصر أنواع وأسباب الحوادث الناتجة عن إهمال الوالدين بأحد المستشفيات فى قسم الطوارئ ، كما يلى .

أ - حوادث الحروق

ومن أسبابها : اشتعال النار ، السوائل الساخنة ، التيار الكهربائى ، البوتاس ، البمب . وقد تبين أن وفيات الأطفال بسب الحروق تعد السبب الثانى للوفيات بعد وفيات حوادث الطرق . ومعظم هذه الوفيات تحدث نتيجة للحرائق المنزلية وغالبا مايكون ضحاياها من الأطفال تحت سن خمس سنوات .

ب - حوادث التسمم

الناتجة من الأدوية المنومة أو المهدئات أو الأدوية الطبية ومواد مستخدمة فى المنازل ، والإصابة بالتسمم تمثل السبب الثالث فى إصابات الأطفال الذين يعالجون فى أقسام الطوارئ بالمستشفيات .

جـ - حوادث السقوط

ويعتبر السقوط من أماكن مختلفة الارتفاع ، السبب الرابع فى وفيات الأطفال ، وهو يمثل أحد أنواع الإصابات التى لابد أن تعالج فى المستشفيات . ويكثر السقوط لدى الأطفال من سن سنة حتى سبع سنوات ، وقد يكون السقوط من أسطح المنازل أو الشرفات ، أو السلالم أو الأسرة أو المناضد ، وتزداد حوادث السقوط فى المدن ، وخاصة فى الأحياء الفقيرة ذات المنازل القديمة التى لايراعى فيها إجراءات الأمان ، وتقل فى القرى الريفية والضواحى الهادئة ، كما تزداد هذه الإصابات فى الربيع والصيف .

د - حوادث الاختناق

وتحدث عندما يبتلع الطفل جسما غريبا فيتسبب فى عدم قدرته على التنفس . وتعتبر هذه الإصابة من أهم الأسباب لموت الأطفال فى المرحلة الأولى من العمر . ومن أكثر ما يؤدى إلى اختناق الطفل بلعه لأحد دبابيس المشبك ، لعملات معدنية، حبات الفول ، الحلوى ، البالونات غير المنفوخة ، أقراص الأسبرين ، بطاريات الساعات ، وتكثر حوادث اختناق الأطفال غالبا فى منزل الأسرة ، إذ تبلغ نسبتها حوالى نصف الإصابات القاتلة تحت سن خمس سنوات ، وتزداد هذه الحوادث فى المنازل التى لا تهتم بعزل الأدوات المسببة للاختناق بعيدا عن متناول الأطفال، كما لا تهتم باختيار اللعبة التى تعرض الطفل للخطر (كالبلى)[٣٤]

كما أجريت عدة دراسات على عينة من الأطفال فى أقسام الطوارئ والحوادث ببعض المستشفيات ، فأشارت إلى عدة نقاط هى :
- أن أغلب أمهات وآباء الأطفال المصابين من الأميين .
- أن أغلب الأطفال فى قسم الطوارئ ينتمون إلى أسر ذات مستوى اقتصادى واجتماعى منخفض .
- أن أسلوب المعيشة فى الأسر الريفية كثيرا مايعرض الطفل لحوادث الحروق [٣٥] .

ويتعرض الطفل أيضا إلى الحوادث بسبب تركه منفردا فى المنزل فى فترات طويلة أو قصيرة . كما يتعرض الأطفال للعديد من الحوادث نتيجة للعبهم فى الشارع دون رقابة كلعبهم بالكرة أو لركوبهم الدراجات ... الخ .

ولقد شرعت بعض القوانين لحماية الطفل من إهمال أحد الوالدين أو كليهما مما ينتج عنه تعرضه للخطر . فقد نص قانون العقوبات فى المادة ٢٨٥ على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عرض طفلا للخطر لم يبلغ عمره سبع سنوات بتركه فى محل خال من الآدميين . وتتحقق الجريمة بمجرد ترك الطفل عن عمد فى مكان خال ، وبالتكييف القانونى يمكن أن ينطبق هذا على الأم أو ولى الأمر الذى يترك طفله داخل المنزل بمفرده من أجل قضاء بعض حاجاته .

ونصت المادة (٥٠) من قانون المرور على أنه لا يجوز قيادة دراجات الركوب فى الطريق العام لمن تقل سنه عن ثمانى سنوات ويكون متولى شئون الطفل مسئولا عما يحدث عن ذلك [٣٦] .

ورغم وجود التشريع والعقاب إلا أن شوارع مصر تمتلئ بالأطفال الصغار وراكبى الدراجات ولاعبى الكرة وانفراد الأطفال فى منازل مغلقة دون رقابة مما يعرضهم للخطر .

ثانيا : الإيذاء النفسى والاجتماعى للطفل

يتحقق الإيذاء النفسى والاجتماعى للطفل عندما يحرم من إشباع حاجاته النفسية أو الاجتماعية عن طريق والديه سواء بإرادتهما أو بدونها ، أو بدافع الظروف المادية أو الاجتماعية التى يعانى منها الوالدان ، فحق الطفل أن يشبع كل احتياجاته فى ظل كل الظروف ، وهذا ماتم توضيحه فيما سبق .

وبذلك يتحقق الإيذاء النفسى بمجرد حرمان الطفل من الحصول على القدر الكافى من الحب والحنان والرعاية أو فقدانه الإحساس بالأمن والطمأنية داخل الأسرة ، كذلك يحدث الإيذاء النفسى إذا ماشعر الطفل بقدر من الإهمال واللامبالاة من الأبوين أو شعر بالخوف والاضطراب من سلوكياتهما .

أما الإيذاء الاجتماعى فهو يحدث إذا حرم الطفل من أحد حقوقه الاجتماعية مثل حقه فى التعليم أو حقه فى اللعب مع الرفاق ... الخ ، ويؤدى هذا النوع من الإيذاء (النفسى والاجتماعى) إلى تعرض الطفل لقصور فى نمو شخصيته ، كما يعرضه إلى انخفاض مستواه الاجتماعى والاقتصادى داخل المجتمع .

ومن نماذج الإيذاء الاجتماعى والنفسى للطفل من الوالدين مايلى :

أ- الفطام المفاجئ

يعتبر الفطام المفاجئ أحد أنواع الإيذاء النفسى للطفل ، فلقد أجريت عدة دراسات عن مدى تأثير الفطام على نفسية الطفل فى الريف والحضر ، أشارت إلى أن أسلوب الفطام يعتبر المحاولة الأولى ذات الفاعلية فى بناء الشخصية المستقلة للطفل ففيه يحدث الانفصال الأول عن الأم . وتؤثر طريقة هذا الانفصال (أى الفطام) على نضجه النفسى السوى . إذ يشعر الطفل فى فطامه بتهديد لأمنه ولطمأنينته التى كان يستمتع بها أثناء الرضاع . لذلك فالفطام المفاجئ أو الفطام بإحدى الطرق التى تؤلم الطفل (الصبار- الشطة ... الخ) كثيرا مايؤدى إلى إصابته بالإحباط والتوتر النفسى الذى قد يستمر معه فترات طويلة من العمر . ولقد أشارت هذه الدراسات إلى أنه غالبا ماتتبع الأسر الفقيرة فى الريف والحضر أسلوب الفطام المفاجئ أو المؤلم للطفل ، لذلك فغالبا مايصاب الطفل بالإحباط والتوتر النفسى أثناء هذه العملية [٣٧] .

ب - الحرمان من التعليم

يعتبر التعليم حقا من حقوق الطفل على أسرته بوجه خاص وعلى الدولة بوجه عام، لذلك فحرمان الطفل من التعليم يعتبر أحد أنواع الإيذاء الاجتماعى . فالتعليم يحمى الطفل فى حاضره ومستقبله . ولا تقتصر أهمية التعليم على حماية الطفل فقط بل تتعداها إلى حماية المجتمع ككل ، فالتعليم عماد الرقى والتقدم للمجتمع .

فالمعيار الأول لتقدم الأمم يقاس بمدى انتشار التعليم فيها . ولذلك تكمن خطورة حرمان الطفل من التعليم ، فهى لاتحرمه فقط من الحصول على حقوقه الطبيعية بل وتحرم المجتمع ككل من النمو والتقدم فى جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وللأهمية البالغة للتعليم أكدت الدساتير المصرية من دستور ١٩٢٣ حتى الدستور الحالى الصادر فى ١٩٧١ على أن التعليم إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، ثم صدر القانون الحالى رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٢ بضم المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الابتدائية تحت اسم التعليم الأساسى وجعلها إلزامية . كما أصبح التعليم بالمجان فى كافة مراحله بعد ثورة يوليو ، ولقد أكد الدستور الحالى فى المادة ١٨ منه على أن التعليم حق تكفله الدولة للجميع ، ولكى يلتزم الآباء بالزامية التعليم وضع المشرع بعض العقوبات على والد الطفل أو المتولى أمره إذا ماتخلف الطفل دون عذر مقبول عن الالتحاق والاستمرار فى التعليم الإلزامى ، إذ يعاقب ولى الأمر طبقا للمادة (١) من قانون التعليم بغرامة قدرها عشرة جنيهات وتتكرر المخالفة وتتعدد العقوبات باستمرار تخلف الطفل عن الحضور بعد إنذار والده [٣٨] . ومع وجود هذا الإلزام على والد الطفل أو المتولى أمره وتعرضه للعقوبة فإن ظاهرة التخلف عن تقديم الأبناء للمدارس وظاهرة التسرب مازالا قائمتين ، بل إنهما تزدادان عاما بعد عام ، كما أنه مازالت نسبة الأمية مرتفعة بشكل واضح وملموس .

ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أنه يوجد ارتباط واضح بين الفقر والتعليم. فالأسرة منخفضة الدخل لاتعطى العناية أو الرعاية الكافية لتعليم أبنائها ، بل فى كثير من الأحيان يفضلون إرسالهم للعمل عن استمرارهم فى المدرسة [٣٩]. وذلك ليس لعدم رغبة هذه الأسر فى تعليم أبنائها بصورة مجردة ولكنه نظرا لعدة أسباب وظروف تفرض عليها مثل :

أ - ارتفاع تكاليف العملية التعليمية رغم مجانيتها .

ب - سوء النظام التعليمى من ناحية الكم والكيف .

جـ - طول فترة التعليم الإلزامى مما يمثل عبئا شديدا على الأسرة لفترة زمنية طـويلة .

د - أمية الوالدين مما يجعلهما عاجزين عن متابعة الأبناء فى الدراسة .

هـ - الفشل الدراسى للأبناء .

و - عدم جدوى مايتعلمه الطفل فى المرحلة الإلزامية في تحقيق مصالح الأسرة خصوصا المادية .

ز - حاجة الأسر المادية لعمل الطفل [٤٠] .

ومن الأسباب السابق ذكرها نجد أنه يتحتم على الدولة التدخل للحفاظ على حق الطفل فى التعليم من خلال مايلى :

١ - إصلاح العملية التعليمية كما وكيفا .

٢ - إصلاح المستوى الاقتصادى للأسر منخفضة الدخل .

ويمكن أن نستنتج مماسبق أنه إذا لم يحدث هذا الإصلاح ، فمن المتوقع تفاقم مشكلة الحرمان من حق التعليم للطفل بزيادة نسبة التسرب أو عدم التحاقهم بالمدارس .

ويتضح من كل هذا أن تعارض النصوص القانونية الملزمة للتعليم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة قد أدى إلى انتهاكه رغم مافرضه من غرامات لمخالفيه .

جـ - كبر حجم الأسرة

لحجم الأسرة تأثير مباشر على مستوى الرعاية المتوافرة لكل طفل فيها ، فالطفل في الأسرة الكبيرة يحرم من العديد من أنواع الرعاية ، سواء الصحية أو النفسية أو الاجتماعية . وبذلك يتعرض الطفل فى الأسرة ذات الحجم الكبير لأنواع متعددة من الإيذاء الاجتماعى ، حيث قد يحرم الطفل من العديد من حقوقه الاجتماعية ، مثل حق الرعاية الكاملة للوالدين ، وحق التعليم الشامل ، وحق العلاج السليم ، وحق اللعب ، وخاصة فى الأسر الفقيرة .

ومما يزيد هذه المشكلة خطورة هى أنها - كما أشارت بعض الدراسات - تزداد فى الأسر ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المنخفض ، إذ يعتبر كثرة عدد الأبناء سمة من سماتها . فلقد أجريت دراسة عن عمالة الطفل أشارت إلى أن متوسط حجم الأسرة بلغ (١ر٧) فى حين أن حجمها على مستوى الجمهورية [٤١] ٩ر٤ . ويتضح من هذا ارتفاع نسبة الإنجاب فى الأسر ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المنخفض ومنها أسر الأطفال العاملين .

وتؤدى زيادة عدد الأبناء مع الفقر وانخفاض مستوى التعليم إلى عدم توافر الإمكانيات الكافية لإشباع الحاجات الاجتماعية لأطفالها . وكثيرا ماتضطر هذه

الأسر من أجل شدة الحاجة إلى إرسال أبنائها لسوق العمل مبكرا ، مما يسبب نوعا من الحرمان من ممارسة الكثير من حقوقه فى مرحلة الطفولة أو يتحمل الطفل أثناء العمل قدرا كبيرا من المشاق الجسمانية والنفسية والاجتماعية التى تفوق قدراته .

ورغم خطورة هذه المشكلة على المستوى الشخصى للطفل والمستوى الجماعى للمجتمع إلا أنه لايوجد من التشريعات ماقد يحد من التمادى من كثرة الإنجاب وزيادة عدد الأطفال فى الأسرة .

ثالثا الإيذاء المزدوج (النفسى والجسمانى) : تعريض الاطفال للانحراف

يعتبر تعريض الأطفال للانحراف وارتكاب الجرائم أخطر أنواع الإيذاء الأسرى ، إذ قد يصل هذا الإيذاء إلى تعرض الطفل للحرمان من كل الحقوق حتى حق الحرية لتعرضه إلى عقوبة السجن .

ولقد أفاد العديد من الدراسات أن العوامل الأسرية من أهم أسباب انحراف الأطفال .

فلقد أشارت إحدى الدراسات المقارنة التى قام بها أحد الباحثين جلوك Cluck على خمسمائة طفل منحرف وخمسمائة طفل سوى من بين سكان منطقة واحدة ، أن الأطفال المنحرفين فى الغالب ينحدرون من أسر مفككة ، إما بسبب الوفاة أو الانفصال . كما أكدت على أن بعض هؤلاء الأطفال أيضا ينتمون إلى أسر يمارس فيها الآباء بعض العادات السيئة ، كالإدمان ... إلخ . وقد أكد الباحث أنه على الرغم من انتشار الجناح فى هذه المنطقة إلا أنه لم ينحرف إلا الأطفال المنحدرون من أسر لها تاريخ فى الانحراف ، حيث يكتسب هؤلاء الأطفال السلوك الانحرافى من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وسوء التوجيه والإشراف الأسرى [٤٢] .

كما أيد هذا الرأى دراسة أجريت على البغايا وأصولهم الاجتماعية والاقتصادية التى أشارت أيضا إلى أنه من الأسباب الهامة لإنحراف الفتاة ، وخاصة فى السن المبكرة ، هو انحدارها من أسرة تتصف بسوء العلاقات بين الآباء والأبناء كما تزداد فيها نسبة المشكلات الأسرية ، وأهمها فقدان الحنان والحب والألفة بين أفرادها . كما ينتشر البغاء أيضا لدى الفتيات اللاتى ينتسبن إلى أسر يسود فيها السلوك الانحرافى للوالدين ، ومن أسباب البغاء كذلك تعرض

الفتاة لخبرات جنسية فى مرحلة الطفولة [٤٣] .

ولقد شرعت عدة قوانين لحماية الطفل من الانحراف ، وفرضت العقوبات على من يعرضه له فنصت المادة (٢٣) من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على أنه يعاقب بالحبس من عرض حدثا للانحراف أو أعده لذلك أو ساعده أو حرضه على هذا السلوك أو سهله له بأى وجه ولولم تتحقق حالة التعرض للانحراف ، وتكون العقوبة الحبس لمدة لاتقل عن ثلاثة أشهر إذ استعمل الجانى مع الحدث وسائل إكراه أو تهديد أو كان من أصوله أو من المسئولين عن تربيته أو ملاحظته . وتقع الجريمة بأى فعل يعرض الحدث للانحراف كتدريبه على السرقة أو التسول مثل عرض سلع أو خدمات تافهة أو مارس جمع أعقاب السجاير أو اصطحابه لمخالطة المشتبه فيهم ومن اشتهر بسوء السيرة أو دفعه إلى الهروب من معاهد التعليم أو التدريب أو اصطحابه إلى دور اللهو وتقديم الخمور له وقد ورد فى النص ثلاثة ظروف مشددة للعقوبة منها : إذا كان الجانى من أصول الحدث أو من المسئولين عن تربيته .

كما نصت المادة (٤) من قانون مكافحة الدعارة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ إلى تشديد العقوبة الخاصة بالحبس إذا كان المجنى عليه وهو من جرى تحريضه أو اغواؤه أو استخدامه بغرض التشغيل أو الفجور مالم يتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية ، أو إذا كان الجانى من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه [٤٤] .

وتزداد خطورة انحراف الأطفال إذا كان بتحريض من الوالدين لارتكاب أحد الجرائم بغرض معاونتهم من أجل الحصول على منفعة مادية أو معنوية لهم . ومن أمثلة هذه الأنواع مانشر فى صفحة الحوادث بجريدة الأخبار يوم ١٩٩١/١١/٢٤ على أنه حكم على أم بالأشغال الشاقة المؤبدة هى وابنتها واثنين من أبنائها لاتجارهم فى المخدرات ، وقد تم القبض عليهم متلبسين بالجريمة فى منزل الأسرة وكانت الأم هى المعلم الأول لأبنائها على كيفية اقتراف هذه الجريمة منذ مرحلة الطفولة المبكرة إلى أن احترفوها فى مرحلة المراهقة ، وانتهى بهم الأمر إلى السجن وحرمانهم من كل أنواع الحقوق الطبيعية والنفسية والاجتماعية والبيولوجية.

ويوجد نوع آخر من الجريمة كتب فى جريدة الأخبار فى ١٩٩١/١٢/٢٧ وهى أن جدة قادت ابنتها وحفيدتها إلى الانحراف ، إذ كونت الجدة عصابة

للنصب على السائحين العرب عن طريق تزويج ابنتها لهم بتحرير عقود وهمية لأسماء وهمية مقابل مبالغ كبيرة ، وقد تبين بعد ذلك أن الابنة متزوجة بالفعل برجل مصرى يعمل بالكويت .

وتعتبر هاتان الجريمتان من الأمثلة القليلة التى نشرت فى الصحف فى فترة زمنية وجيزة للغاية ، والواقع أن المجتمع يزداد فيه مثل هذه الحوادث أو الجرائم التى تشجع فيها الأسرة أبناءها على الانحراف لتحقيق مصالح خاصة بها .

نظرة نقدية لتشريعات حماية الطفولة

القانون هو أحد أهم دعائم الضبط الاجتماعى ، فهو يلعب الدور الأساسى فى تحقيق النظام والاستقرار داخل المجتمع ، ذلك أنه الأداة الأولى للمحافظة على حقوق الإنسان وحمايته من التعرض للإيذاء أو المخاطر . ومن ثم فلابد من أن يعبر عن المصالح الحقيقية لكافة فئات المجتمع الاجتماعية والاقصادية ... إلخ .

وبذلك ينبغى ألا يكون بمعزل عن مختلف الأوضاع المجتمعية ، وعلى المشرع أن يضع فى اعتباره كافة الظروف السائدة فى المجتمع لكى يمتثل له الأفراد دون خروج على قواعده (٤٥) .

وإذا ما استعرضنا القواعد التشريعية التى تتناول موضوع الدراسة . فإننا ننتهى إلى أن التشريع المصرى لم يتهاون فى حماية حقوق الطفل وفرض العقوبات المتعددة على من ينتهكها أو من يعرض الطفل للمخاطر أو الإيذاء .

ولقد راعى المشرع أن الأسرة هى الوحدة الأولى التى تتلقى الطفل منذ لحظة ميلاده ويحصل من خلالها على جميع حقوقه العضوية والنفسية والاجتماعية . فهى البوتقة التى تحتوى الطفل وتوجه إمكاناته وقدراته وتشكل ظروف حياته من خلال ظروفها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية . ورغم ماتمتاز به الأسرة عادة من علاقات عاطفية قوية تجعلها تحافظ على مصالح أفرادها إلا أن المشرع قد أحاطها بعدة قوانين لحماية حقوق الطفل إذا ماتعرض لإهدار هذه الحقوق من قبل القائمين على رعايته داخل الأسرة . فقد شرعت القوانين المختلفة التى تحافظ على حقوق الطفل المختلفة ، مثل الحق فى التعليم ، الحق فى الغذاء ، الحق فى الحماية من المخاطر ، الحق فى التمتع برعاية الوالدين ، الحق فى الحماية من الأمراض كما نظم حقوق الولاية

والحضانة ... إلخ ، وفرض القانون أيضا العقوبات المتدرجة فى شدتها إذا ماأهدرت حقوقه من قبل القائمين على رعايته . كما شدد العقوبات فى حالة ما إذا تعرض الطفل للمخاطر أو الانحراف إذا كان المتسبب فى ذلك أحد الوالدين أو من يتولى رعايته .

ورغم هذا الموقف التشريعى الإيجابى إلا أنه قد اتضح فى هذه الورقة أن كثيرا ما لايلتزم العديد من الوالدين بالامتثال لأحكام القانون ، كما أوضحت الورقة أن الكثير منهم وبصرف النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية والاقتصادية قد يقومون بما يعرض أبناءهم للإيذاء سواء كان هذا بقصد أو بغير قصد أو نتيجة لظروف معينة قد تقع الأسرة والطفل فريسة لها . وبناء عليه فلابد من التعرف على بعض الأسباب التى تؤثر فى عدم امتثال الأسرة لعديد من القوانين تجاه أبنائها التى تتلخص فيما يلى :

١ – صدور بعض القوانين التى لاتتفق مع الظروف الواقعية المجتمعية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية مما يضطر الأسرة إلى الخروج عن هذه الأحكام تفاديا لما يمكن أن يقع عليها من أضرار فى حالة امتثالها للقانون ومثال ذلك عدم امتثال بعض الأسر المتدنية اقتصاديا واجتماعيا لقانون حماية الطفل ، [٤٦] الذى يمنع تشغيل الأطفال تحت سن ١٢ سنة ويحدد نوعية عمل معينة حتى سن ١٥ سنة .

وقد لوحظ أن هذا القانون قد أغفل الواقع الاجتماعى والاقتصادى للأسرة الذى يحتم اشتغال الأطفال فى هذه السن المبكرة سواء كان بسبب الفشل الدراسى أو الحاجة المادية .

٢ – عدم اتساق القانون مع بعض العادات والتقاليد المتوارثة داخل الأسرة التى قد يكون مالها من قوة الإلزام مايفوق إلزام القانون . ومثال ذلك عادة ختان الإناث المنتشرة فى البيئات الريفية والشعبية .

٣ – انخفاض مستوى الوعى لدى العديد من الآباء بالأهداف التى يتوخاها التشريع فى حماية الطفل ، وماتمثله هذه الحماية من عون لها على تخطى الكثير من المشكلات التى يتعرض إليها الأطفال ، مثال ذلك عدم الامتثال لقوانين إلزامية التطعيم والتعليم .

٤ – عدم التشدد فى بعض العقوبات المنصوص عليها فى القانون لردع من يخالف أحكامه ، ومثال لذلك العقوبة المقررة على من لم يلتزم بتعليم أبنائه

التعليم الإلزامى أو تطعيمهم .

ولانقصد بما قلناه الآن أن على القانون أن يستسلم لبعض سلبيات المجتمع دون أن يتعرض لها بالتجريم مثل : عادة ختان الإناث أو منع عمالة الطفل ، ولانقصد أيضا أننا نعلق على القانون كل الأخطاء التى تدفع الناس لعدم الامتثال له ، وإنما نقصد أن هناك من الظروف المجتمعية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية التى تحول بين تطبيق القانون رغم أهدافه السامية . فالتشريع وإن كان يحاول أن يحقق مصالح الأفراد والمجتمع إلا أن اختلال التوازن الاقتصادى والاجتماعى هما من أهم العوامل التى تؤدى إلى عدم الامتثال للعديد من التشريعات الإيجابية مما ينتج عنه انتشار الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل العديد من الأسر فى مختلف فئات المجتمع المصرى، مثل : البطالة ، انخفاض الدخل ، ارتفاع الأسعار ، أزمة الإسكان ، سوء النظام التعليمى ... إلخ .

ويتضح من هذا وجود عوامل كثيرة تسبق القانون تمثل ضغوطا فى اتجاه عدم الامتثال للتشريع أهمها الظروف المجتمعية التى قد تفرض على الأسرة عدم استجابتها لأحكامه بدافع توفير الحاجات الضرورية لاستمرار الحياة حتى إذا ماكان توفيرها يسبب بعض الضرر أو الإيذاء للأبناء .

وبناء عليه وحتى نتجنب انتهاك الكثير من الأسر للقانون ، فعلى الدولة أن تسعى إلى تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح للأسر بإشباع حاجاتها الضرورية من خلال الأساليب التى ينص عليها القانون . كما يجب عند وضع القانون ألا يكون المشرع منعزلا عما يفرضه الواقع الاجتماعى والظروف المجتمعية فى المجتمع .

المراجع

١ – Joanne Vahant Cook, Roy Tyler Bowles, Child Abuse Commission and Ommission, Butterworths Toranto, 1980, p.15.

٢ – عبد المنعم شوقى ، العناية بالطفل فى الأسرة الفقيرة ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، المقدمة .

٣ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ – ١٩٩٠ ، يونيو ١٩٩١ ، ج . م . ع . ص ٣٠ .

٤ - عبد الباسط محمد حسن ، بناء الإنساء العصرى فى مرحلة السلام ، مؤتمر التنمية الاجتماعية فى مرحلة السلام ، نقابة المهن الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بدون تاريخ نشر ، القاهرة ، ص ٤٤ .

٥ - محاسن عبد الفتاح ، الحقوق الاجتماعية للطفل ، المؤتمر العلمى الثامن ، انتهاك الطفل ، مركز التعليم الطبى ، جامعة القاهرة ، كلية الطب ، ١٩٩١ ، دون رقم صفحة .

٦ - عبد الصبور مرزوق ، إشارات موجزة عن حقوق الطفل فى الإسلام ، المؤتمر العلمى الثامن ، انتهاك الطفل ، مركز التعليم الطبى ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، بدون رقم صفحة .

٧ - نعمات محمد على الهناس ، عناية الإسلام بالطفولة ، مركز دراسات المرأة والتنمية ، جامعه الأزهر ، كلية البنات الإسلامية ، الكتاب الثالث ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢١ ، ص٤٢ .

٨ - محاسن عبد الفتاح ، مرجع سابق ، دون رقم صفحة .

٩ - عبد المنعم شوقى ، مرجع سابق ، المقدمة .

١٠ - عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

١١ - عبد المنعم شوقى ، مرجع سابق ، المقدمة .

١٢ - كريمة كريم ، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على الأسر محدودة الدخل والأطفال بمصر ، منتدى العالم الثالث ، ومنظمة الأمم المتحدة اليونيسف ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢ .

١٣ - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨١ ، جدول ١ ، ص ١١ .

١٤ - Joanne Vahant, op. cit. p. 15.

١٥ - Joanne Vahant, op. cit . p. 20,22.

١٦ - Joanne Vahant, op. cit. p. 119.

١٧ - عبد المنعم شوقى ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

١٨ - صالح بدير ، إصابات الأطفال الوقاية والعلاج ، مؤسسة أمون للطبع والنشر ، القاهرة ، بلا تاريخ نشر ، ص ٣٤

١٩ - عادل قورة ، تشريعات الطفولة فى مصر ، منظمة الأمم المتحدة اليونيسيف ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٣٧ .

٢٠ - ساميه عبد الرازق ، نعمت أبو السعود ، الممارسات التقليدية الضارة لصحة المرأة والطفل ، جمعية تنظيم الأسرة بالقاهرة ، لايوجد سنة نشر ، ص ٥ .

٢١ - المرجع نفسه ، ص ١٧ - ٢٢.

٢٢ - صلاح محمود عويس ، ختان الأنثى فى ضوء قواعد المسئولية الجنائية والمدنية فى القانون المصرى ، جمعية تنظيم الأسرة ، تشريع صحة المرأة والطفل ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٢ .

٢٣ - عبد المنعم شوقى ، مرجع سابق ، ص ٧٣ ، ٨٣ .

٢٤ - كريمة كريم ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

٢٥ - عادل قورة ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٢٦ - عبد المنعم شوقى ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

٢٧ - المرجع نفسه ، ص ٩ .

٢٨ - عادل قورة ، مرجع سابق ، ص١٠ .

٢٩ - عبد المنعم شوقى ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

٣٠ - فوزية دياب ، نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة ، الطبعة الثانية ، النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

٣١ - كريمة كريم ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

٣٢ - صالح بدير ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

٣٣ - عبد المنعم شوقى ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

٣٤ - صالح بدير ، مرجع سابق ص ٥٦ ، ٧٣ .

٣٥ - عبد المنعم شوقى ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ ، ١٤٩ .

٣٦ - عادل قورة ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

٣٧ - عبد المنعم شوقى ، مرجع سابق ، ص ١٨ ، ٢٣ .

٣٨ - عادل قورة ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ٥٦ ، ٥٧ .

٣٩ - عبد المنعم شوقى ، مرجع سابق . ص ٦٢ .

٤٠ - عادل عازر ، ناهد رمزى ، عزة كريم ، علا مصطفى ، ظاهرة عمالة الأطفال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، منظمة الأمم المتحدة (اليونيسيف) القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٠٠ .

٤١ - المرجع نفسه ، ص ١٤ .

٤٢ - محمد توفيق السمالوطى ، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامى ، دار الشروق ، جدة ، ١٩٨٣ . ص٧٣ .

٤٣ - محمد عارف ، طريق الانحراف ، بحث ميدانى عن احتراف البغاء ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٢ ، ص ١٤٩ .

٤٤ - عادل قورة ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

٤٥ - عاطف أحمد فؤاد ، الانحراف عن القاعدة القانونية بين المسئولية الأسرية والرؤية الاجتماعية ، مركز دراسات المرأة والتنمية ، الكتاب السادس ، ١٩٧٧ . ص ١١.

٤٦ - المرجع نفسه ، ص ١٤ .



بعض المشاكل المتعلقة بجنسية الاطفال
(أبناء الأم المصرية)

سـيد تمام*

عرض المشكلة

تعتبر مشكلة عدم منح الجنسية المصرية لأبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى من المشاكل الهامة التى تعانى منها كثير من الأسر فى الوقت الحالى ، ذلك أن قانون الجنسية المصرى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ لم يعتد إلا بجنسية الأب عند منح الجنسية للابن ، ولم يعول على جنسية الأم فى منح جنسيتها للابن إلا فى حالات استثنائية بهدف وقاية الفرد من انعدام الجنسية . وطبقا لأحكام قانون الجنسية الحالى ، ووفقا للمادة الأولى من القرار بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ يعتبر أجنبيا كل فرد لايتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية .

وقد برزت هذه المشكلة بشكل واضح فى السنوات الأخيرة التى زادت فيها حالات زواج المصريات من أجانب وخصوصا زواجهن من عرب[1] . وقد لاتستطيع الزوجة أن تدرك هذه المشكلة إلا عندما تقيم فى مصر مع زوجها ، أو عندما تنتهى علاقة الزوجية بالطلاق أو بوفاة الزوج وعودتها إلى مصر للإقامة فيها مع أولادها. ويعتبر الأبناء فى نظر قانون الجنسية المصرى أجانب طالما كان الأب يحمل جنسية أخرى غير الجنسية المصرية . وتتفاقم المشاكل المترتبة على اعتبار أبناء الأم المصرية أجانب كلما تقدم الأبناء فى السن ، ولكل مرحلة من المراحل العمرية للأبناء مشاكلها الخاصة . وتبدأ المشاكل مع دخول الأبناء المدارس حيث تختلف مصاريف الأجنبى بالمقارنة بالوطنى ، وتزيد المصاريف زيادة باهظة فى المرحلة الجامعية ، إذ تصل إلى حوالى ثلاثة آلاف جنيه استرلينى بالنسبة للسنة الأولى فى الكليات العملية وألف وخمسمائة جنيه استرلينى فى السنوات التالية .

* خبير بقسم بحوث المعاملة الجنائية ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

كما يطبق على أبناء الأم مايطبق على أجنبى من قيود على حق العمل وحق الملكية وحرية التنقل داخل الجمهورية وخارجها . كما تكون إقامتهم بمصر رهنا بموافقة جهة الإدارة ، لأن القانون اشترط على الأجنبى الحصول على ترخيص فى الإقامة ، وألزمه بتجديده كل فترة وإلا سقط حقه فيها . وقد يمثل المقابل المالى اللازم للحصول على ترخيص الإقامة عقبة أمام كثير من الأسر مما يعرض أبناءها لمخاطر إلغاء الترخيص والإبعاد عن مصر . ومن الحقوق الأخرى التى يحرم منها الأجنبى حق مباشرة الحقوق السياسية ، بالإضافة إلى مشاكل أخرى عديدة يعانيها الأبناء وتكابدها الأم المصرية طوال حياتها ، أبسطها حرمان أبنائها من الاشتراك فى المسابقات الثقافية والرياضية والفنية التى تقام فى مصر .

ومما يدعو إلى ضرورة حل هذه المشكلة ماتتميز به العلاقات العربية من عدم ثبات واستقرار ، نظراً لعدم قيامها على أسس موضوعية وأهداف استراتيجية واضحة . والسمة الغالبة لتلك العلاقات تأرجحها بين الصداقة الحميمة والعداوة البغيضه ، الأمر الذى ينعكس على مواطنى تلك الدول فى الدخول والخروج والإقامة . وقد يمسى المواطن العربى المقيم على إقليم دولة عربية شخصا مرغوبا فيه ثم يصبح فجأة غير مرغوب فيه ومطالبا بمغادرة البلاد فوراً دون ذنب اقترفه أوجريمة ارتكبها فى حق الدولة التى يقيم على إقليمها ، ويكون ذلك التحول المفاجئ راجعا إلى تدهور العلاقة بين حكومة دولته وحكومة الدولة المقيم فيها . وقد يكون انعكاس العلاقات بين الحكومات العربية على مواطنيها أمراً مؤسفا يتعين علاجه ، ولكنه يصبح وضعا خطيراً بالنسبة لأبناء الأم المصرية مما يتعين تلافيه ابتداءً بمنحهم الجنسية المصرية ، فقد تسوء العلاقة بين مصر ودولة جنسية أبناء الأم المصرية ، وتصدر السلطات المصرية قرارا بإبعاد الأبناء إلى دولة جنسيتهم ، وقد لاتستطيع الأم المصرية السفر مع أبنائها إلى دولتهم لصدور قرار بالمثل يمنع دخولها ، كما قد لاتستطيع السفر لأسباب أخرى عديدة تختلف من حالة لأخرى ، الأمر الذى يهدد استقرارها لأن بقاء أبنائها معها مشروط بتحسن العلاقة بين مصر ودولة جنسية أبنائها .

تقسيم

وتقتضى دراسة هذا الموضوع تحليل مبدأ حرية الدولة فى مادة الجنسية لتحديد نطاق هذا المبدأ ، وما ينبغى أن يرد عليه من قيود . وبعد ذلك نتناول موقف

المشرع الحالى الذى يفرق مابين الأب والأم فيما يتعلق بنقل الجنسية إلى الأبناء ، ومايرد على هذه التفرقة من تحفظات أساسها مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكام الدستور وقواعد القانون الدولى العام المتمثلة فى الإعلانات العالمية والاتفاقات الدولية وغيرها ، وكذلك فى ضوء ماتتجه إليه التشريعات الحديثة من قواعد تستهدف القضاء على التفرقة مابين الرجل والمرأة فى نقل الجنسية للأبناء وتحقيق مصالح الأبناء .

مفهوم مبدأ حرية الدولة فى مادة الجنسية ونطاقه

يعتبر مبدأ حرية الدولة فى مادة الجنسية من المبادئ الأساسية فى القانون الدولى الخاص . ويقضى هذا المبدأ بأن كل دولة تنفرد بتنظيم جنسيتها بما يحقق مصالحها وبصرف النظر عن مصالح الدول الأخرى ، ولايسمح لأية دولة أوجهة بالتدخل فى هذا المجال ، ومن ثم أصبحت مسائل الجنسية تدخل فيما يعرف بالمجال الخاص بالدولة ، والذى يحظر على الدول الأخرى المساس به . وتتمتع الدولة بسلطة سيادية مطلقة فى مادة الجنسية [٢] . وقد أقرت هذا المبدأ المحافل والهيئات الدولية المشتغلة بدراسة القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص [٣].

وتسعى كل دولة عند تنظيم جنسيتها إلى تحقيق مصالحها من خلال تحديدها لعنصر السكان فيها ، وتصبح مادة الجنسية هى الوسيلة اللازمة لذلك[٤]. وقد ترتب على تباين الدول من حيث الكثافة السكانية إلى اختلاف أسس منح الجنسية بما يؤدى إلى تحقيق مصالحها[٥] ، فالدول التى تعانى من قلة الموارد البشرية ، وهى الدول الجديدة عادة مثل أمريكا وكندا تؤسس جنسيتها على حق الإقليم لتشجيع الأفراد على الهجرة إليها والإقامة فيها لتعميرها . كما لاتبقى جنسيتها لمن هجرها أمداً طويلاً ، ولاتمنحها إذا طالت غربتهم فى الخارج . أما الدول التى تعانى من كثافة سكانية مرتفعة ، وهى الدول القديمة ، كمصر وإيطاليا، فهى تقيم جنسيتها على حق الدم بهدف الحد من الهجرة إليها ولتشجيع رعاياها على الهجرة منها مع احتفاظهم بجنسيتها أينما ذهبوا ومهما طالت غربتهم [٦] .

إلا أن حرية المشرع فى مادة الجنسية ليست مطلقة من كل قيد ، بل يحد من تلك الحرية نوعان من القيود ، قيود خارجية وقيود داخلية وذلك على النحو التالى.

قيود خارجية

فيحد من تلك الحرية ماتكون الدولة قد أبرمته من اتفاقيات مع الدول الأخرى ، وفى هذه الحالة يجب على الدولة عند تنظيم جنسيتها أن تحترم ماعقدته من اتفاقيات وفى هذا الصدد نصت المادة ٢٦ من قانون الجنسية المصرى على أنه "يعمل بأحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بالجنسية التى أبرمت بين مصر والدول الأجنبية ، ولوخالفت أحكام هذا القانون" وإذا خالف نص تشريعى لاحق حكم معاهدة دولية ثنائية أوجماعية فإنه يجب تفسير التشريع بما لايتعارض مع تطبيق المعاهدة [٧] .

كما تلتزم الدولة عند تنظيم جنسيتها بما قد يفرضه القانون الدولى الطبيعى والوضعى من قيود والتزامات ، وبما أرسته محكمة العدل الدولية من مبادئ وأحكام فى المنازعات المتعلقة بالجنسية ، وقد ثار خلاف حول مدى اعتبار الإعلانات والقرارات والمواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ، مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١٩٤٨ ، وإعلان القضاء على التمييز ضد المرأة سنة ١٩٦٧ ، والمكمل بالاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فى ٣ سبتمبر ١٩٨١ ، قيودا على سلطة الدولة فى مادة الجنسية . والواقع أن هذه الأعمال ليست لها قوة إلزام قانونية ، ويترك لكل دولة سلطة تقدير مدى الأخذ بها فى تشريعاتها الداخلية ، ولكن تتضمن هذه الأعمال إلزاما أدبيا يتعين على الدول احترامه ، لأنها صادرة عن ضمير المجتمع العالمى ، الذى يصعب على أية دولة مخالفته جهاراً [٨] .

قيود داخلية

والقيود الداخلية تلزم المشرع العادى ذلك لكونها مستمدة من الدستور باعتباره القانون الأساسى للدولة . ويجب على المشرع عند تنظيمه للجنسية أن يحترم نصوص الدستور القائم بأعمالها وعدم إهمالها ، فإذا نص الدستور على كفالة حق التقاضى وحق التعليم ومساواة المرأة بالرجل فلا يجوز للتشريع الذى هو أدنى ، مصادرة هذه الحقوق أو إهدار مبدأ المساواة وإلاكان غير دستورى يجوز الطعن عليه بعدم الدستورية . وإنما يخول للتشريع العادى فقط تنظيم تلك الحقوق وإعمال مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى كافة المجالات .

إنه مع أخذ قانون الجنسية الحالى بمعيار حق الدم بصفة أساسية فى تأسيس الجنسية المصرية إلا أنه لم يطبقه على أساس منطقى سليم أو بناء على نظرة اجتماعية صحيحة ، لأنه لم يعتد إلابحق الدم المستمد من الأب فى منح الجنسية للطفل والتطبيق السليم لمعيار حق الدم هو مساواة المرأة بالرجل فى منح الجنسية، ولايكفى اعتداد المشرع بجنسية الأم كاداة احتياطية ، ولايصح تطلب شرط إضافى ، كواقعة الميلاد فى مصر بالنسبة للأم . كما أن الحالات التى اعتد فيها المشرع بحق الدم المستمد من الأم الهدف منها هو وقاية الطفل من انعدام الجنسية .

والواقع أن سلب المرأة المصرية حقها فى منح جنسيتها لأبنائها يمثل ظلما فاضحا لها وإهمالا لدورها فى المجتمع ، وإنكاراً لتأثيرها على أبنائها مع أنها هى التى تتولى تربيتهم وتنمى لديهم الشعور القومى فى سن مبكرة . كما أن حرمان أبناء الأم المصرية من جنسية أمهم تصيبهم بأذى بالغ ينمى الشعور بالمرارة والإحساس بالظلم لعدم اعتراف الدولة بهم كمواطنين ومعاملتها لهم كأجانب .

كما أن موقف المشرع المصرى من عدم مساواته بين الرجل والمرأة فى مادة الجنسية يخالف المفهوم الاجتماعى للجنسية باعتبارها علاقة تقوم على الشعور القومى الذى يدركه الفرد منذ ميلاده وإحساسه بوجود جماعة مرتبطه ورغبته فى الانضمام لتلك الجماعة . كما يتوافر هذا الشعور القومى عن طريق تربية الفرد ونشأته وسط الجماعة (الدولة) أو من خلال الإقامة الممتدة بإقليم تلك الدولة [٩] . والدول تمنح جنسيتها عادة للأفراد استجابة لتوافر هذا الشعور القومى لديهم .

وقد وردت أسباب الحصول على الجنسية المصرية الأصلية فى المادة الثانية من قانون الجنسية الحالى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ وطبقا لتلك المادة يكون مصرياً .

١ - من ولد لأب مصرى .
٢ - من ولد فى مصر من أم مصرية ومن أب مجهول الجنسية أو لاجنسية له .
٣ - من ولد فى مصر من أم مصرية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانونا .
٤ - من ولد فى مصر من أبوين مجهولين ، ويعتبر اللقيط فى مصر مولودا فيها . مالم يثبت العكس .

وقبل بيان موقف قانون الجنسية المصرى على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والدستور الحالى والاتفاقيات والمواثيق الدولية والقانون المقارن ، سنتناول أولاً حالات منح الجنسية المصرية بناء على حق الدم من جهة الأم فى القانون المصرى لأن ذلك من شأنه أن يظهر التناقض الوارد فى قانون الجنسية الحالى .

حالات منح الجنسية المصرية الاصلية المبنية على حق الدم من الام المقترن بحق الإقليم

لم يجعل المشرع المصرى للنسب من الأم نفس الأثر الذى رتبه على النسب من الأب فى منح الجنسية الأصلية ، «لأن المشرع قدر أن تأثير الأم على المولود قد يضعفه وقوع الميلاد خارج مصر ، كما قد يضعفه كذلك انتماء الأب إلى جنسية دولة أجنبية ، لذلك اشترط المشرع لإمكان ثبوت الجنسية للابن عن طريق النسب من الأم انعدام هذين المؤثرين اللذين من شأنهما أن يحولا دون اندماج المولود فى الجماعة الوطنية [١٠] »

وطبقا للمادة الثانية من قانون الجنسية الحالى تستطيع الأم أن تنقل للابن جنسيتها فى حالتين ، أولاهما حالة المولود لأب مجهول الجنسية أو معدومها . وثانيتهما حالة المولود لأب مجهول قانونا . وأن المشرع اشترط اقتران حق الدم المستمد من الأم بحق الإقليم وذلك على التفصيل التالى .

الحالة الاولى : المولود فى مصر لام مصرية واب مجهول الجنسية اومعدومها

ويشترط لحصول الابن على جنسية الأم طبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية أن تتحقق واقعة الميلاد على الإقليم المصرى لضمان ارتباط المولود بالمجتمع الوطنى[١٢] ، ويشترط ثانيا أن تكون الأم مصرية ، ولايهم إن كانت جنسيتها أصلية أم مكتسبة . كما يشترط ثالثا أن يكون الأب مجهول الجنسية أو عديمها . والفرق بين الأب مجهول الجنسية والأب عديم الجنسية أن الأب الأول يكون له جنسية دولة معينة ولكنها غير معروفة ، أما الثانى فهو لايتمتع بأية جنسية [١٣] . ويستوى أن يكون انعدام الجنسية معاصرا لميلاد الطفل أولاحقاً عليه [١٤] وإذا تبين أن الأب المجهول الجنسية كان يحمل جنسية دولة أجنبية ولم يتم الكشف عنها إلافى تاريخ لاحق على ميلاد الطفل ، فإن ذلك يؤدى إلى زوال الجنسية المصرية عن الابن منذ ميلاده . غير أن زوال الجنسية المصرية بأثر رجعى يجب ألايضر بحقوق الغير حسنى النية .

الحالة الثانية : المولود فى مصر لأم مصرية وأب مجهول قانونا

وهى حالة الولد غير الشرعى الذى لم تثبت نسبته إلى أبيه قانونا . وقد نص المشرع المصرى على منحه جنسية الأم بقصد تلافى انعدام جنسيته . وقد وردت هذه الحالة فى الفقرة الثالثة من المادة الثانية .

وإذا اعترف الأب أو ثبتت نسبة الطفل إليه فى تاريخ لاحق على الميلاد وبعد اكتساب الطفل الجنسية الوطنية بناء على حق الدم المستمد من الأم المقترن بالميلاد فى مصر ، وتبين أن الأب يحمل الجنسية المصرية فإن الابن يظل مصريا ولكن بناء على حق الدم المستمد من الأب ، أما إذا كان الأب يحمل جنسية أجنبية فإن الجنسية المصرية تزول عن الابن بأثر رجعى كما تزول عنه كذلك إذا كان الأب يحمل جنسية أجنبية ولكن قانونه لايمنح جنسيته للابن ، لأنه يأخذ بحق الإقليم فقط [١٥] .

ونرى ضرورة تعديل قانون الجنسية الحالى لتلافى وقوع الطفل من أم مصرية فى مشكلة انعدام الجنسية ، بالنص على منح الجنسية المصرية لكل من يولد لأم مصرية سواء وقع الميلاد فى مصر أو فى الخارج [١٦] .

وقد أخذ بهذا الحل قانون الجنسية التونسى حيث نص على منح الجنسية التونسية لكل من ولد لأم تونسية وأب لاجنسية له أو لأب مجهول قانونا أو مجهول الجنسية ، وكذلك قانون الجنسية الجزائرى [١٧] .

مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى الإسلام

كفل الإسلام للمرأة مساواة تامة مع الرجل فى كافة النواحى ومختلف المجالات ، ولم يميز الإسلام الرجل على المرأة فى شئ ، وإنما منح كلا منهما حقوقا متساوية وحريات متكافئة بصرف النظر عن جنسه . كما ساوى بينهما فى التكليفات وأداء الفرائض الدينية والواجبات الدنيوية [١٨] .

ويتسق مبدأ المساواة فى الإسلام مع نظريته فى وحدة الخلق «ياأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها» (أول سورة النساء) كما يتفق هذا المبدأ مع نظرة المشرع الإسلامى للمرأة كشريك للرجل فى الأصل الذى تفرع منه الإنسان « إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج» (سورة الإنسان٢) أى من جملة أخلاط من أب وأم . وقوله تعالى «فلينظر الإنسان مم خلق ، خلق من ماء دافق ، يخرج من بين الصلب والترائب» (سورة الطارق٧) أى من صلب

الرجل وترائب المرأة [19]. وقد سما القرآن بالمرأة حتى جعلها بعضا من الرجل ، كما حد من طغيان الرجل فجعله بعضا من المرأة [20] . وذلك بتأمل التعبير الآلهى «بعضكم من بعض» فى قوله تعالى «فاستجاب لهم ربهم أنى لاأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض» (سورة آل عمران١٩) .

كما ساوت الشريعة الإسلامية بين البشر جميعا «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» (سورة الحجرات ١٣) . ويقول فضيلة الشيخ محمـود شلتـوت [20] إنـه ليس فى الإمكان مما يؤدى به معنى المساواة أوضح ولاأسهل من هذه الكلمة التى تفيض بها طبيعة الرجل والمرأة والتى تتجلى فى حياتهما المشتركة دون تفاضـل فى سلطان «للرجال نصيب مماأكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن» (سورة النساء٣٢) وشدد الرسول ﷺ علـى مبـدأ المساواة فـى خطبـة الوداع «ياأيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم وآدم من تراب ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، وليس لعربى على عجمى ولالعجمى على عربى ، ولاأحمر على أبيض ، ولاأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى ، ألاهل بلغت ، اللهم فاشهد ، ألافيبلغ الشاهد منكم الغائب» كما ساوى ﷺ بين الرجل والمرأة فى المسئولية وشئون التربية « كلكم راع وكلكم مسئول الرجل راع ومسئول ، والمرأة راعية ومسئولة والنساء شقائق الرجال» .

ولايتسع المقام هنا لاستعراض تفصيلى لموقف الشريعة الإسلامية من مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة . وهناك كثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة تدعو إلى هذا المبدأ . كما طبقه الخلفاء الراشدون فى صدر الإسلام فى مختلف الميادين . وأن ماجاء به قانون الجنسية الحالى من تمييز الرجل على المرأة وتفضيله عليها فى نقل جنسيته إلى أبنائه دون أية شروط يمثل مخالفة صريحة للإسلام الذى ساوى بينهما ، بل وجعل الأم هى المربية الأولى للطفل والمسئولة عن تعليمه مبادئ الإسلام ، بينما اعتبر الرجل المربى الثانى [21] ولهذا حثت كثير من الأحاديث النبوية الشباب على اختيار الزوجة المتدينة لانعكاس هذا الاختيار فيما بعد على الأبناء (فاظفر بذات الدين تربت يداك) (تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس) .

مبدأ المساواة فى الدستور الحالى

حرص الدستور الحالى الصادر فى سنة ١٩٧١ على مبدأ مساواة المرأة بالرجل

فى عبارة واضحة ، وذلك فى المادة (١١) التى تنص على "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية ، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية" .

ونظراً لأهمية مبدأ المساواة أمام القانون فقد نص عليه الدستور صراحة فى المادة (٤٠) التى تنص على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لاتمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

كما نص الدستور على مسئولية المجتمع نحو الأطفال وذلك فى المادة ١٠ التى جاء فيها " تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم" وحماية الطفولة توجب على المشرع العادى فى الجنسية أن يعطى الطفل جنسية الأم ، وهذا الحق يعتبر أهم الحقوق بالنسبة للطفل وعليه تترتب الحقوق الأخرى .

وجاء فى المادة التاسعة أن "الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية ومايتمثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى" وقريب من هذا المعنى ماجاء فى المادة ١٢ التى تنص على أن "يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها والتمكن للتقاليد المصرية الأصيلة ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية" ولاشك أن الأم هى التى تنهض أساسا وتقع عليها مباشرة مهمة الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية باعتبارها الوعاء الثقافى للمجتمع . وأن الخطاب الوارد فى هاتين المادتين موجه أساساً إلى الأم المسئولة عن تربية الأبناء وتنمية الشعور القومى لديهم وغرس الولاء للوطن فيهم .

وقد جاء كذلك فى المادة الثانية أن "الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية . ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع" .

وهذه المادة تلزم المشرع العادى بمراعاة أحكام الشريعة الإسلامية فيما يسنه من تشريعات ومايضعه من قوانين بأن تكون متسقة مع الإسلام متفقة مع مبادئه .

نهضت الأمم المتحدة فى الفترة الأخيرة على تأكيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك للرد على الممارسات التعسفية التى تتعرض لها المرأة فى بعض البلدان . ويندرج مبدأ المساواة ضمن تطبيقات حقوق الإنسان ، فقد جاء بديباجة الميثاق" نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ، وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء ، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية" كما يعتبر هدف القضاء على التفرقة بين الرجل والمرأة من الأهداف التى تسعى إليها الأمم المتحدة ، وذلك طبقا لما هو وارد فى المادة الأولى من الميثاق . كما عبرت المادة الخامسة والخمسون عن الرغبة فى أن يشيع فى العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولاتفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً" .

ومن أهم الجهود الدولية فى هذا المجال الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، الصادر عن الجمعية للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ . وتنص المادة الأولى من الإعلان على أنه "يولد جميع الناس أحراراً متساويين فى الكرامة والحقوق" كما تقطع مادته الثانية على أن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى هذا الإعلان دون أى تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة . ودون أية تفرقة بين الرجال والنساء"

وفيما يتعلق بنشاط الأمم المتحدة بمسائل الجنسية نجد أن اهتمامها ينصب أساسا على محاربة ظاهرة انعدام الجنسية والعمل على تخفيف الآثار الناجمة عن تلك المشكلة . وقد سعت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ إلى تخفيف محنة عديمى الجنسية من خلال ثلاث مراحل ، الأولى تتناول دراسة المشكلة وآثارها . والثانية باتخاذ تدابير مؤقته لحماية عديمى الجنسية والثالثة اتخاذ إجراء أوسع نطاقا يشمل صدور اتفاقيات دولية لضمان أن يتمتع كل شخص بالحق فى الجنسية [٢٢] وقد نصت المادة ١٥ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على "حق كل فرد فى التمتع بجنسية ما" كما نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه "لايجوز تعسفا، حرمان أى شخص من جنسيته ولامن حقه فى تغيير جنسيته" .

وقد أكدت مبدأ مساواة المرأة بالرجل فى موضوع الجنسية اتفاقية الأمم المتحدة ، الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التى اعتمدتها

الجمعية العامة فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٩ . وتنص المادة التاسعة من تلك الاتفاقية على مايلى .

١ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل فى اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها . وتضمن بوجه خاص ألايترتب على الزواج من أجنبى أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج ، أن تتغير تلقائيا جنسية الزوجة ، وأن تصبح بلاجنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج .

٢ - *تمنح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها .*

وتنص كذلك المادة الخامسة من إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة الصادر فى ٧ نوفمبر ١٩٦٧ على أنه"تكون للمرأة ذات الحقوق التى للرجل فيما يتعلق باكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها . ولايترتب على الزواج من أجنبى أى مساس آلى بجنسية الزوجة بجعلها بلا جنسية أو يفرض عليها جنسية زوجها .

ودون خوض فى تفاصيل الخلاف الفقهى حول القيمة القانونية لهذه الإعلانات وتلك الأعمال فإنه من المقطوع به أن تلك الأعمال تتمتع بقيمة أدبية[٢٣] ، وتحمل دعوة كافة الدول إلى احترام حقوق الإنسان وتطبيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى كافة الميادين .

موقف القانون المقارن

تختلف التشريعات الأجنبية التى تأخذ بمعيار حق الدم كأساس للجنسية الأصلية ، فى تحديد الجنس (الأصل) الذى ينتمى إليه المولود ويحصل منه على جنسيته . فبعض التشريعات لاتعتد إلابحق الدم المستمد من الأب ولاتسمح للأم بنقل جنسيتها لأبنائها إلابصفة احتياطية فى حين أن بعض التشريعات لاتعطى للمولود جنسية الأم إلا إذا لم يتيسر له الحصول على جنسية أخرى بناء على حق الدم المستمد من الأب أو بمقتضى حق الإقليم ، كالتشريع السويسرى [٢٤] إلا أن معظم التشريعات الحديثة تأخذ بمبدأ المساواة التامة بين الرجل والمرأة فى مادة الجنسية وتجعل للأم دوراً مساويا للرجل فى نقل الجنسية للأبناء كالتشريع الفرنسى وتشريعات بعض الدول الأفريقية ، وكذلك قانون الجنسية التركى الذى

ينص فى مادته الأولى على أنه يعتبر تركيا من ولد لأب أو لأم تركية سواء ولد بتركيا أو بالخارج[٢٥] . وقد ورد نفس هذا النص فى تعديل سنة ١٩٨١ .

وسنقتصر فى دراستنا للتشريعات المقارنة على التشريع الفرنسى أساسا وتشريعات بعض الدول الأفريقية التى تساوى بين الأب والأم فى نقل جنسيتها للأبناء .

١ - قانون الجنسية الفرنسى

طبق قانون الجنسية الفرنسى الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٧٣ مبدأ المساواة التامة بين الرجل والمرأة فى منح الجنسية للأبناء ، ويكفى طبقا لهذا القانون أن يكون أحد الوالدين فرنسيا ليحصل الابن على الجنسية الفرنسية دون تفرقة بين الأب والأم [٢٦] وعلى ذلك تنص المادة ١٧ من قانون الجنسية الحالى على أنه "يكون فرنسيا الطفل الشرعى أو الطبيعى إذا كان أحد والديه على الأقل فرنسيا" كما تنص المادة ١٩ على أنه" ومع ذلك إذا كان أحد الوالدين فرنسيا ، فإن الطفل الذى لم يولد فى فرنسا يكون له رخصة رد الجنسية الفرنسية خلال ستة أشهر سابقة على بلوغه سن الرشد" .

ويفقد هذه الرخصة إذا كان والده الأجنبى أو عديم الجنسية قد اكتسب الجنسية الفرنسية خلال قصر الطفل [٢٧] .

وتعتبر هذه الحلول جديدة عما كان عليه الوضع فى ظل قانون ١٩٢٧ ، الذى كان يشترط لحصول ابن الأم الفرنسية على جنسيتها ، أن تكون واقعة الميلاد فى فرنسا[٢٨] وذلك تغليبا لدور الأب وتأثيره على الأبناء[٢٩] وكان قانون ١٩٢٧ يأخذ أغلب أحكامه من قانون نابليون الصادر فى ١٨٠٤ ، وكانت الحلول الواردة فى كل من القانونين تتلاءم مع الوضع الاجتماعى والسياسى للمرأة والرجل فى ذلك الوقت [٣٠] .

ويرى بعض الفقه الفرنسى أنه من الأسباب التى أدت بالمشرع الفرنسى فى قانون الجنسية الحالى إلى منح أبناء الأم الفرنسية جنسيتها هو تزايد زواج الفرنسيات من أجانب وإقامتهن فى فرنسا مع أزواجهن وأولادهن ، فأراد المشرع أن يترجم الجنسية الواقعية إلى جنسية قانونية [٣١] كما قدر أن الأم الفرنسية المتزوجة من أجنبى فى الخارج قد ترجع إلى فرنسا للإقامه فيها مع أولادها بعد انقضاء علاقة الزوجية بوفاة الزوج أو بالانفصال الجسدى أو الطلاق ، وأن رخصة

رد الجنسية الفرنسية الممنوحة للأولاد يمكن أن تقلل من الآثار الضارة المترتبة على ازدواج الجنسية ، وذلك فى ظل غياب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنظمة لهذا الموضوع [٣٢] .

وإذا كان المشرع الفرنسى فى قانون ١٩٧٣ قد انحاز إلى جانب المرأة وجعلها على قدم المساواة مع الرجل فى نقل الجنسية إلى الأبناء ، فإنه كذلك قد راعى مصالح الأطفال بعدم تفرقته بين البنوة الشرعية Filiation légitime والبنوة الطبيعية (غيرالشرعية) Filiation naturelle كما جعل للتبنى التام Adopition Plénièr نفس آثار البنوة عموماً من حيث منح الجنسية الفرنسية ، فيكفى أن يعترف أحد الوالدين الفرنسى بالطفل غير الشرعى كما يستوى أن يكون المتبنى رجلا أم أمرأة لحصول الطفل على الجنسية الفرنسية . كما لم يغفل المشرع حرية الأطفال أو يصادر اختيارهم ، لأنه منح الطفل المولود بالخارج لوالد فرنسى رخصة رد الجنسية الفرنسية فى خلال ٦ "ستة" أشهر سابقة على بلوغه سن الرشد ، وإذا لم يردها خلال هذه المدة يظل فرنسيا فى نظر القانون ، كما يسقط حقه فى الرد كذلك إذا اكتسب الوالد الأجنبى الجنسية الفرنسية قبل بلوغ الابن سن الرشد .

ومن المميزات الواردة فى قانون الجنسية الفرنسى الحالى علاجه لعيوب انحدار الجنسية الأصلية إلى مالانهاية وذلك فى حالة استقرار عدة أجيال خارج فرنسا ، وأنه قدر أن بقاء الابن مع الأسرة فى دولة أجنبية مدة طويلة يؤدى إلى إضعاف صلته بفرنسا ويجعل الجنسية الفرنسية غير فعالة خصوصا إذا كان أحد الوالدين أجنبيا . وقد حاول قانون ١٩٤٥ معالجة الآثار السلبية المترتبة على هذا الوضع بالنص فى المادة ٩٥ على فقد الجنسية الفرنسية إذا طالت الإقامة فى الخارج ، ولكن وجدت صعوبات حالت دون تطبيق هذا النص ، ولكن قانون ١٩٧٣ أنهى هذا الوضع الشاذ بالنص على اعتبار الفرنسى فاقدا جنسيته إذا كان يقيم بالخارج وكان أسلافه الذين انتقلت منهم جنسيته الفرنسية قد استقروا هم أيضا فى الخارج منذ أكثر من نصف قرن [٣٣] .

٢ - قوانين اخرى تسمح للام بنقل جنسيتها لابنائها

سنعرض لتشريعات بعض الدول الأفريقية التى تسمح للأم بنقل جنسيتها إلى أبنائها دون أن تشترط أن يكون الميلاد على إقليمها .

فيمنح قانون الجنسية الكنغولى الابن الجنسية الوطنية إذا كا أحد الوالدين كنغوليا ، دون تفرقة بين الأب والأم ، كما لم يفرق بين البنوة الطبيعية والبنوة الشرعية ، ولكنه يشترط فى حالة البنوة الطبيعية أن يكون نسب الطفل إلى الوالد الوطنى قد تم قبل بلوغه سن الرشد وذلك طبقا (م٩/١) [٣٤] ، وكذلك قانون الجنسية لأفريقيا الوسطى حيث يعتبر وطنيا كل من ولد لاب أو لأم وطنى إذا كان الميلاد حدث فى أفريقيا الوسطى [٣٥] .

ويشترط قانون الجنسية لساحل العاج أن يكون الطفل قد ولد فى الإقليم الوطنى ليحصل على جنسية الأم عندما يكون الأب أجنبيا حسب المادة السابعة من قانون الجنسية [٣٦] كما ينص قانون دولة مالى بحصول الابن لأب أجنبى وأم وطنية على الجنسية المالية عدم حصول الابن على جنسية الأب طبقا لقانون جنسيته (م ٥/٨) وعندما يكون هناك تنازع بين جنسية الأم الوطنية وجنسية الأب الأجنبى فالقانون المالى يغلب جنسية الأم ويمنح الابن جنسيتها [٣٧] (م ٦/٨) .

أما قانون الجنسية النيجيرى فإنه يشترط لحصول الابن على جنسية الأم المطالبة بها ، سواء وقع الميلاد فى نيجيريا أو خارجها (م١/١١) وقريبا من هذا النص (م ١/٨) من قانون الجنسية السنغالى [٣٨] .

راينا فى الموضوع

يمثل موقف المشرع المصرى فى قانون الجسية الحالى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الذى لم يسمح فيه للأم المصرية بنقل جنسيتها إلى أبنائها أسوة بالرجل ، ظلما لها ، وإنكاراً لدورها فى التربية ، وتجاهلاً لتأثيرها على الأبناء وتنمية الشعور القومى لديهم نحو دولتهم ، بالإضافة إلى أضراره بمصالح الأبناء وعدم احترامه لارادتهم فى اختيار الجنسية الفعالة . وفى المقابل نجد أن المشرع يمنح الجنسية المصرية لكل من يولد لأب مصرى ولو كان مهاجراً للخارج منذ سنوات طويلة وانقطعت صلته بمصر تماما وحصوله على جنسية الدولة المهاجر إليها . وأن هذه التفرقة بين الأب والأم فى نقل الجنسية للأبناء لاتبررها مصلحة حقيقية للدولة ، كما لاتستند على أى أساس دينى أو دستورى ، بالإضافة إلى مخالفتها للمفهوم الاجتماعى لرابطة الجنسية ومعارضتها للمنطق السليم ، وأن المواثيق والإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الدولية فى الموضوعات المتعلقة بالمرأة ومسائل الجنسية نادت بمساواة الرجل والمرأة فى كافة المجالات وإزالة كل أشكال التمييز ضد

المرأة ، وقد استجابت معظم الدول لهذه المبادئ وعدلت تشريعاتها وجعلت للمرأة نفس دور الرجل فى نقل الجنسية للأبناء بعد أن كانت تأخذ بنفس الحلول الواردة فى قانون الجنسية المصرى المعمول به الآن .

ومن ناحية أخرى يجب عدم إهمال مبدأ حرية الدولة فى مادة الجنسية ، وأن يكون لكل دولة الحرية الكافية فى تحديد عنصر السكان بها حسب ماتتميز به من كثافة سكانية ، وأن يكون لها السلطة اللازمة لتحقيق التجانس بين أفراد شعبها ، وحقها فى حجب جنسيتها عن الشخص الذى تخشى منه الإضرار بمصالحها أولا تتوقع منه نفعاً ، أو الذى يصعب عليه الاندماج فى الجماعة الوطنية ، وإذا كانت الجنسية تنضح عن سيادة الدولة فإنه يكون من المقبول أن يترك لكل دولة أن تتخير الأساس المناسب لجنسيتها ووضع الشروط اللازمة للحصول عليها .

وأن التعديل التشريعى الذى يحظى بالقبول لدينا هو الذى يوازن بين مصلحة الأفراد فى الحصول على جنسية الدولة التى ينتمون إليها فعلا ويشعرون بالولاء نحوها ، ومصالح الدولة وحريتها فى مادة الجنسية وسلطتها فى تحديد مواطنيها . ولذلك فإننا نقترح تعديل المادة الثانية من قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ على النحو التالى . المادة الثانية ـ يكون مصريا .

١ – من ولد لأب مصرى

٢ – من ولد لأم مصرية بشرط أن تكون إقامته العادية فى مصر .

٣ – مـن ولد فى مصر أوفى الخارج من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أولاجنسية له .

٤ – من ولـد فى مصر أو فى الخارج من أم مصرية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانونا .

٥ – من ولد فى مصر من أبوين مجهولين ، ويعتبر اللقيط فى مصر مولودا فيها مالم يثبت العكس .

ولحين إجراء هذا التعديل التشريعى فإننا نأمل فى إتخاذ إجراء عاجل يحمى أبناء الأم المصرية المقيمين فى مصر ويضمن معاملتهم كمصريين من كافة الوجوه .

ويلاحظ على هذا التعديل التشريعى المقترح .

– أنـه يحقق التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، فنظراً لأن مصر

دولة مصدرة للسكان تعمل على تشجيع مواطنيها على الهجرة منها وتحرص على الحد من الهجرة إليها ، فقد اشترطنا لحصول أبناء الأم المصرية على جنسيتها أن يكون إقامتهم العادية فى مصر . ويبرر هذا الشرط أن الأبناء لاتواجههم المشاكل الناشئة عن اعتبارهم أجانب إلاعندما يستقرون فى مصر ، أما فى حالة إقامتهم فى دولة جنسية الزوج فإنهم لايكونون فى حاجة إلى الجنسية المصرية .

- وقد يأخذ البعض على هذا التعديل أنه لايحقق المساواة التامة بين الرجل والمرأة فى مادة الجنسية ، لأنه اشترط لحصول أبناء الأم المصرية على جنسيتها إقامتهم فى مصر ولم يشترط الإقامة بالنسبة لأبناء الأب . ويمكن الرد على هذا الاعتراض بأن أبناء الأم المصرية يحملون فى الغالب جنسية أبيهم الأجنبى فى حين أن أبناء الأب قد لاتكون لهم جنسية أخرى غير الجنسية المصرية . وقد يكون للمساواة التامة مايبررها حينما يكون هناك اتفاق دولى يلزم جميع الدول باختيار معيار واحد للجنسية الأصلية وفى ظل غياب هذا الأمر فلامفر من استقلال كل دولة فى اختيار أساس جنسيتها بما يحقق مصالحها وبصرف النظر عن مصالح الدول الأخرى .
- يتفق هذا التعديل مع مفهوم الجنسية الفعلية والمضمون الاجتماعى لرابطة الجنسية ، لأنه اشترط بالنسبة لأبناء الأم المصرية للحصول على جنسيتها أن تكون إقامتهم العادية فى مصر حتى تقوم الجنسية على أساس ارتباط حقيقى وواقعى بين الأبناء ومصر . والجنسية القانونية يجب أن تكون تعبيرا عن الجنسية الواقعية . وقد أكدت محكمة العدل الدولية هذه الفكرة فى حكمها الصادر فى ٦ أبريل سنة ١٩٥٥ بقولها "الجنسية علاقة قانونية ترتكز على رابطة اجتماعية وعلى تضامن فعلى فى المعيشة والمصالح والمشاعر" . وفى هذا الصدد أيضا يقول بعض الفقه أن الجنسية الواقعية هى الأساس الضرورى للجنسية القانونية [٣٨] .

La nationalité de fait est le souliassement nécessaire de la nationalité de droit.

وأن المصرى الفعلى يجب أن يكون مصريا قانونا ، ومما يؤخذ على التشريع الحالى أنه انفصل عن الواقع بعدم منح الجنسية المصرية لأبناء الأم المصرية بالرغم من أنهم مصريون فعلا وينتمون إليها حقيقة من خلال الإقامة فيها

ويدينون بالولاء لها ، فى حين أن هناك بعض الأشخاص يعتبرون فى نظر القانون مصريين بالرغم من انقطاع صلتهم بمصر بسبب هجرتهم للخارج منذ سنوات طويلة وحصولهم على الجنسية الأجنبية ومباشرتهم للحياة السياسية فى دولة المهجر ، الأمر الذى يجعل من الجنسية المصرية جنسية صورية فى مواجهة الجنسية الحقيقية لهم . ويتعين أن تعبر الجنسية عن ارتباط وجدانى وعاطفى بين الفرد والدولة يتيح للفرد أداء التزاماته تجاه دولة الجنسية والتمتع بحمايتها .

- يأخذ هذا التعديل بنتائج البحوث والدراسات النفسية والاجتماعية التى أشارت إلى أن الخبرات الأولى للطفل يستمدها من الأم وليس من الأب (٣٩) كما يتوافر الشعور القومى والانتماء لمصر من خلال الإقامة فيها .
- كما يتلافى هذا التعديل الوضع الشاذ فى قانون الجنسية الحالى الذى جعل الابن غير الشرعى واللقيط فى وضع أفضل من الابن الشرعى لأم مصرية وأب أجنبى معلوم الجنسية . والتعديل المقترح يمنح الجنسية المصرية لكل من يولد لأم مصرية دون اشتراط أن يكون الميلاد فى مصر، كما أنه يقضى على ظاهرة انعدام الجنسية فى الحالات التى لايحصل فيها الطفل على جنسية الدولة المولود على إقليمها لقيام جنسيتها على حق الدم من جهة الأب ، ولايحصل على جنسية الأب لقيام جنسيته على حق الإقليم . ويعتبر ابن الأم المصرية عديم الجنسية من الناحية الفعلية بالرغم من حمله جنسية أبيه قانونا إلا أنه لايستفيد منها ، ومن ناحية أخرى فهو يعتبر أجنبيا فى مصر ولوكان يقيم فيها .
- وقد يؤخذ على هذا التعديل أنه يؤدى إلى ازدواج الجنسية . ويمكن الرد على هذا النقد بأن قانون الجنسية الحالى أجاز ازدواج الجنسية وذلك فى المادة العاشرة التى رخصت للمصرى الاحتفاظ بجنسيته المصرية بعد اكتسابه الجنسية الأجنبية .
- وأخيراً نقترح أن تتولى لجنة قضائية برئاسة أحد مستشارى مجلس الدولة حل المنازعات الناشئة عن تطبيق المادة الثانية خصوصاً فيما يتعلق بمدى توافر شرط الإقامة ، على أن يكون من أعضائها مندوب أو أكثر من وزارة الداخلية .

المراجـــع

١ - لايوجد إحصاء بعدد أبناء الأم المصرية وأب أجنبي ، ولكن يوجد إحصاء بعدد حالات زواج المصريات من أجانب فتبلغ ٣٢٩٨ في عام ١٩٨٩ ، وفي عام ١٩٩٠ وصلت حالات زواج المصريات من أجانب ٣٠٨٨ . وذلك طبقا لإحصائيات وزارة العدل . ولكن تبين لنا أن هناك بابا خلفيا لزواج المصريات من أجانب وذلك بالتحايل على القانون للهروب من التوثيق والشروط القانونية المنظمة لهذا الزواج ، عن طريق قيام الزوجة برفع دعوى إثبات علاقة الزوجية ، وإقرار الزوج الأجنبي بهذا الزواج أمام المحكمة ، ولايوجد بيان إحصائي يبين حجم هذه الحالات .

٢ - فؤاد رياض وسامية راشد ، الموجز في القانون الدولي الخاص ، دار النهضة العربية ١٩٧٤ بند ٤٣ ص ٤٢ .

٣ - جابر جاد عبدالرحمن ، القانون الدولي الخاص العربي ، الجزء الأول ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ بند ١١ ص٣٣ .

٤ - عز الدين عبدالله ، القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، الطبعة الثامنة ، دار النهضة العربية ١٩٦٨ ، بند ٦٠ ص ١١٩ .

٥ - Batiffol et Legarde .. Droit international Privé - tome 1 . L. G. D. J - 1973 - no 91 p 104 .

٦ - أحمد مسلم ، القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٦ ، بند ١٠٥ ص ١٠٢ .

٧ - محمد عبدالخالق عمر ، القانون الدولي الليبي الخاص ، دار النهضة العربية ١٩٧١ ، بند ٢٢ ص ٢٤.

٨ - فؤاد رياض ، وسامية راشد ، المرجع السابق ، بند ٥٥ ص ٥٠ .

٩ - شمس الدين الوكيل ، الجنسية ومركز الأجانب ، منشأة المعارف ١٩٦١ ، بند ٧٧١ ص ٨٨ .

١٠ - هشام صادق ، الجنسية المصرية ، منشأة المعارف ١٩٧٧ ، بند ١٥٠ ص ١١.

١١ - فؤاد رياض وسامية راشد ، المرجع السابق ، بند ٧٢ ص ٥٩ .

١٢ - فؤاد رياض وسامية راشد ، المرجع السابق ، بند ٧٣ ص ٤٣٧٠ .

١٣ - عز الدين عبدالله ، المرجع السابق ، بند ١٠٧ ص ٣٧٠

١٤ - هشام صادق ، المرجع السابق ، بند١٥١ ص ١٢ .

١٥ - عز الدين عبدالله ، المرجع السابق ، بند ١٠٧ ص ٣٧١ .

١٦ - فؤاد رياض ، الوجيز في قانون الجنسية ومركز الأجانب في القانون المصري والمقارن ، دار النهضة المصرية ١٩٨٧ ، بند ١٣٧ ص ١١٦ . ومن المطالبين بهذا التعديل المستشار محمد عبدالعزيز الجندي ، أساليب الرقابة على تطبيق القوانين المتعلقة بالأطفال - ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي حول مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في الفترة من ٢١ - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٨ الاسكندرية ص ٥٧ .

١٧ - إبراهيم عبداليات ، الجنسية فى قوانين دول المغرب العربى الكبير ، دراسة مقارنة ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١ ص ٢٠٠ ومابعدها .

١٨ - أحمد خيرت ، مركز المرأة فى الإسلام ، ط٣ دار المعارف ١٩٨٣ ص ٢١ ومابعدها .

١٩ - محمد سلام مدكور ، الجنين والأحكام المتعلقة به فى الفقه الإسلامى ، بحث مقارن ط ١ دار النهضة العربية ١٩٦٩ ص ٣١١ ومابعدها .

٢٠ - محمود شلتوت ، الإسلام عقيدة وشريعة ، دار الشروق ص ٢١٧ .

٢١ - محمود شلتوت ، المرجع السابق ص ١٢٢ .

٢٢ - أعمال الأمم المتحدة فى ميدان حقوق الإنسان ، ١٩٨٣ ص ٢١٨ .

٢٣ - صلاح عامر ، الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، مجلة القانون والاقتصاد عدد خاص عن حقوق الإنسان ، السنة الخمسون ١٩٨٠ بند ١٣ ص ٢٩٤ .

٢٤ - شمس الدين الوكيل ، المرجع السابق ، بند ٧٧ ص ٨٨ .

٢٥ - شمس الدين الوكيل ، الإشارة السابقة .

٢٦ - Loussouarn (Yvon) et Bourel (Pierre): Droit International Privé - Dalloz 1984, N° 558, p. 680.

٢٧ - أنظر النص فى أصله الفرنسى .
Art 17: Noveaux C. not de France:
L'enfant légitime ou naturel dont l'un des parents au moins est français".

Art. 19: "Toutefais si un seul des parents est français, l'enfant qui n'est pas né en France aura la faculté de répudier la qualité de Français dans les six mois précédant sa majorité.

Cette faculté se perd si le parent étranger ou apatride acquiert la nationalité française durant la minorité de l'enfant".

٢٨ - Réperatoire de droit civil - III - Nationalité. N° 140, p. 507.

٢٩ - Charles (Lois): Traité pratique de la nationalité Belge, Bruxelles 1970, N° 98, p. 59.

٣٠ - باتيفول ولاجارد ، المرجع السابق ، بند ٩٥ ص ١٠٨ .

٣١ - باتيفول ولاجارد ، الإشارة السابقة .

٣٢ - باتيفول ولاجارد ، المرجع السابق ، بند ٩٥ ص ١٠٧ .

٣٣ - أحمد قسمت الجداوى ، نظرية الجنسية فى القانون المصرى والمقارن ، ١٩٨١ ، بند ٩٥ - ص ١٠٥ .

٣٤ - Decottignie et Breveille: Les Nationalités Africanes, Paris 1963, N° 78,p. 100.

٣٥ - Decottignies et Brevelle, op. cit., N° 115, p. 179.

٣٦ - Decottignies et Brevelle, op. cit., N° 137, p. 232.

٣٧ - Decottignies et Brevelle, op. cit., N° 160, p. 272.

٣٨ - Holleaux, Foyer et Pradelle: Droit International Privé, Paris 1987, N° 1, p. 24.

٣٩ - فيوليت فؤاد ، دور التنشئة الاجتماعية فى ثقافة الطفل ونموه الخلقى ، مجلة ثقافة الطفل ، العدد ١ سنة ١٩٨٦ ، ص ٥٣ .

تقييم موقف القانون من صغر سن المجنى عليه

ماجدة فؤاد *

إن من دواعى التفاؤل أن تهتم جمهوريتنا ، بمستقبل الطفل ، فقد أعلن رئيس الجمهورية فى العاشر من أكتوبر ١٩٨٨ ، اعتبار فترة السنوات العشر القادمة عقدا لحماية الطفل ورعايته ، وناشد الجميع بمتابعة الجهود التى تهدف إلى كفالة أكبر قدر من الرعاية والحماية للطفولة فى المستقبل .

وما أعلنه رئيس الجمهورية يتفق مع ما أوصى به الإعلان العالمى لحقوق الطفل الذى صدر فى ١٩٥٩/١١/٢٠، والذى شملت نصوصه جميع أوجه رعاية الطفل وحمايته ، وقد تمشى هذا الإعلان مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى صدر عام ١٩٤٨ ، هذا وقد حرصت كثير من الدساتير الوضعية على إدراج نصوص تتمشى مع مضمون وروح الإعلان ، فضلا عن اهتمام الدول بعقد المؤتمرات والندوات التى لاتهدف إلا إلى تأكيد رعاية وحماية حقوق الطفل .

ومؤدى هذا القول وكنتيجة منطقية له أن يسعى الجميع كل فى موقعه لتحقيق هذه الحماية ، ولما كان مضمون الوظيفة الاجتماعية للقانون هو معالجته للمصالح الإجتماعية عن طريق إضفاء الحماية القانونية لما يراه محققا للمصلحة العامة [1] . فكان لزاماً علينا أن نتلمس ذلك بين ثنايا القوانين التى تحكم العلاقات بين الأفراد وبصفة خاصة قانوننا العقابى . فما مدى مايكفله من حماية للطفل المصرى ؟ هل هى حماية كافية ؟ أم لا ؟ . ولكن مانشاهده اليوم يدفعنا إلى الإجابة بالنفى على هذا التساؤل ، حيث تطالعنا الصحف يوميا عن وقوع جريمة أو أكثر يكون الطفل محلاً لها، فمما لاشك فيه أن ارتكاب الجرائم على الطفل يدلنا على بشاعة مرتكبها ، فهو قد أحكم اصطياد فريسته ، التى لن تستطيع بأى حال مقاومته نظراً لضعفه الجسمانى ، وقلة خبرته بأمور الحياة ، ومن ثم يسهل

* خبير بقسم بحوث المعاملة الجنائية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقوعه ضحية[٢] لارتكاب الكثير من الجرائم ، ولذا كان لزاماً علينا أن نكفل له أكبر قدر من الحماية ، ولن يكون ذلك إلا بتخويف الجانى وردع غيره الأمر الذى يتحقق حين نضع عقوبات تتناسب مع خطورة الجرائم التى ترتكب على صغار السن .

وإذا أردنا معرفة دقيقة لحجم الجرائم التى ترتكب ضد صغار السن فلن نستطيع ، لأنه حتى وقتنا هذا لم نهتم برصد البيانات الخاصة بالمجنى عليهم ، ومن ثم لن نجد أمامنا من سبيل إلى المعرفة إلا ما تطالعنا به الصحف أو وسائل الإعلام بصفة عامة من أخبار عن هذه الجرائم .

فى الوقت الذى نجد فيه كثيراً من الدول قد حرصت على ذلك منذ فترة طويلة ، فعلى سبيل المثال ، أعلنت الجمعية الإنسانية الأمريكية[٣] أن عدد الاعتداءات التى وقعت على الأطفال قد وصل إلى١٠ آلاف حالة ، وذلك فى عام ١٩٦٩ ، منها ماتقرب من ٢٦٠٠ حالة وقعت فى مدينة نيويورك وحدها .

وكذلك أعلن مكتب الإحصاء المركزى بمدينة نيويورك أن حالات الاعتداءات على الأطفال زادت فى الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٩ بنسبة ٥٤٩٪ .

كما صدرت إحصائية عن مدينتى كولورادو وكاليفورنيا اتضح منها أن عدد الأطفال المحتاجين إلى الحماية فى الولايات المتحده الأمريكية يصل عددهم مابين ٢٠٠ر٠٠٠ إلى ٢٥٠ر٠٠٠ طفل على وجه التقريب . كما وصل عدد الأطفال الذين أصيبوا نتيجة للاعتداء عليهم مابين ٣٠ر٠٠٠ إلى ٣٧ر٠٠٠ طفل وعند القيام بعمل دراسة حالة لهم اتضح مايلى : متوسط عمر هؤلاء الأطفال يقع مابين سنتين وأربع سنوات ، وأن معدل الوفيات منهم كان يتروح مابين ٥٪ و ٢٥٪ من عددهم ، وأن متوسط عمر الطفل عند الوفاة كان يقل قليلا عن ثلاث سنوات، كما أنه لم يكن هناك تمييز بين الإناث والذكور ، فالاعتداء كان يقع على الاثنين بصورة متماثلة[٤] .

والإحصاءات السابقة وإن كانت قديمة بعض الشئ ، إلا أنى حرصت على عرضها ، فهى تعطينا من غير شك مؤشرا يبين لنا حجم المشكلة .

وأنتقل الآن ، لمعرفة أوجه حماية الطفل المصرى ، التى يكفلها له قانوننا العقابى ، من خلال استعراض معالجات المشرع للجرائم التى يكون الطفل محلاً لها ، حتى يمكننا تقييمها ، ولأن المقام لن يتسع لعرض جميع الجرائم التى يتعرض لها الطفل ، فقد تخيرت أهمها وهى :

١ - جريمة الاعتداء على حق الجنين فى الحياة .

٢ - جريمة الجرح أو الضرب العمدى .
٣ - بعض الجرائم الخلقية .
٤ - جريمة تعريض صغار السن للخطر .

أولا : الاعتداء على حق الجنين فى الحياة

يجدر بنا فى هذا المقام ، التنويه إلى أن الحماية الجنائية للطفل ، لم تبدأ فقط منذ لحظة ميلاده ، وإنما امتدت إليه وهو مازال جنينا فى بطن أمه ، فقد اتفقت جميع التشريعات على تجريم فعل الإجهاض ، فعاقبت المتسبب فى حدوثه ولو كانت الأم ذاتها .

هذا وقد اتجه غالبية علماء نفس النمو ، إلى تقسيم حياة الإنسان ، إلى أطوار ، وأعمار ثلاثة ، العمر الأول هو مرحلة الطفولة ، ويبدأ بتكوين الجنين فى رحم أمه ، حتى بداية البلوغ [٥] . ويعرف الجنين فى اللغة بأنه الولد المستور فى بطن أمه أى المختفى عن الأبصار[٦] .

وتجريم فعل الإجهاض ليس حديثا ، بل يمتد إلى قديم الزمن ، فقد اعتبرته قوانين حمورابى جريمة (١٣٠٠ قبل الميلاد) ، وفى الشريعة اليهودية كان يسرى عليه قاعدة القصاص ، وكذلك فى الديانة المسيحية يعد قتلاً عمدياً ، إذ أنها كانت تطبق أمراً سماوياً " لاتقتل" [٧] .

كما اتفقت آراء فقهاء الشريعة الإسلامية على حرمة الإجهاض بعد نفخ الروح ، وميقاته قبل نهاية الشهر الرابع ، إلا إذا كانت حياة الأم فى خطر .

وكذلك تجمع التشريعات الوضعية الحديثة ، على تجريم فعل الإجهاض ، ولكن بعضها يعفى الفاعل من العقاب ، فى بعض الأحوال ، وفيما يلى تفصيل ذلك .

ينص قانون العقوبات الفرنسى* على تجريم فعل الإجهاض فى المادة ١/٣١٧ ومن ثم يعاقب الشخص ، الذى يعطى المرأة أدوية أو يستخدم بعض الحيل أو أية وسيلة تؤدى إلى إجهاضها ، أو يحاول ذلك سواء استخدم العنف أم لا ، وسواء أكانت المرأة حاملاً أم كان يعتقد أنها كذلك ، وسواء وقع ذلك برضائها أم لا ، والعقوبة المقررة هى الحبس الذى لاتقل مدته عن سنة ولاتزيد على

* قديماً ، وحتى القرن الثامن عشر ، كان قانون العقوبات الفرنسى يعاقب مرتكب جريمة الإجهاض بالإعدام .

خمس سنوات ، فضلا عن الغرامة التى لايقل مقدارها عن ١٨٠٠ فرنك ،ولايزيد على ١٠٠,٠٠٠ فرنك ، وكذلك تعاقب بالحبس ... الخ المرأة التى تجهض نفسها أو تشرع فى ذلك أو تسمح باستعمال الوسائل التى تؤدى إلى ذلك .

وكذلك قانون العقوبات الألمانى ، نص على عقاب كل من يجهض امرأة حاملا ، بالعقوبة السالبة للحرية ، التى لاتزيد مدتها على ثلاث سنوات أو الغرامة (م ١/٢١٨) كما عاقب (المرأة التى تجهض نفسها. بالعقوبة السالبة للحرية التى لاتزيد على سنة أو الغرامة (م ٣/٢١٨) .

كما أجمعت التشريعات العربية ، على تجريم فعل الإجهاض سواء ارتكبه شخص أجنبى عن المرأة أم ارتكبته المرأة نفسها . ومنها التشريع التونسى (م٢١٤) ، الليبى (المواد ٣٩٠ إلى ٣٩٢) ، السورى (المواد من ٥٢٦ إلى ٥٢٩) ، المغربى(المواد من ٤٤٩ إلى ٤٥٥) ، والسودانى (المواد من ٢٦٢ إلى ٢٦٧) ، والأردنى (المواد من ٣٢١ إلى ٣٢٥) ، العراقى (المواد من ٤١٧ إلى٤١٩) .

كما نص تشريعنا المصرى على تجريم فعل الإجهاض وذلك فى المواد من ٢٦٠ إلى ٢٦٤ .

وجدير بالذكر أن كل فعل من شأنه أن يؤدى إلى موت الجنين أو خروجه من الرحم قبل موعده المحدد، يكون الركن المادى للجريمة ، وعلى ذلك لا وجود لجريمة الإجهاض ، إذا لم يتوافر هذا الركن ، بمعنى أنه إذا ثبت بعد وقوع الفعل، أن المرأة لم تكن حاملا ومن ثم لم يترتب على الفعل مساس بجنين ، فلا وجود للجريمة ، هذا بالنسبة لنص التشريع المصرى ، ولكن بعض التشريعات الأخرى تعاقب على مجرد وقوع الفعل حتى لو اتضح بعد ذلك أن المرأة ليست حاملا ومنها على سبيل المثال ، التشريع الفرنسى (م ٣١٧) ، والسورى (م ٥٣٠) .

وفى تعريف جريمة الإجهاض ، يرى بعض رجال الفقه الفرنسى ، أنها "تفريغ لنتائج الحمل قبل الموعد الطبيعى بواسطة ممارسة أعمال إجرامية" ، ويرى آخرون أنها "تفريغ مبكر وتعد على الحمل" ، وغير هؤلاء وأولئك يرى أنها "تفريغ مبكر يقع إراديا على متحصل الحمل"[8] .

وعرفها الفقيه الإنجليزى جلانفيل وليام فقال أنها "قتل متعمد للجنين فى الرحم أو أى وضع سابق لأوانه بقصد إماتة الجنين" [9] .

أما الفقه المصرى ، فيرى أنها "إخراج الجنين عمداً من الرحم قبل موعده الطبيعى المحدد لولادته ، أو قتله عمداً فى الرحم ، وقيل كذلك أنها " إخراج الحمل

من الرحم فى غير موعده الطبيعى عمداً وبلا ضرورة وبأية وسيلة من الوسائل"[١٠] .

كما قضت ، محكمة النقض المصرية ، فى تعريف جريمة الإجهاض فقالت إنها "تعمد إنهاء حالة الحمل قبل الأوان ، ومتى تم ذلك فإن أركان هذه الجريمة تتوافر ولو ظل الحمل فى رحم الأم بسبب وفاتها وليس فى استعمال القانون لفظ " الإسقاط" – استعمل المشرع المصرى لفظ الإسقاط فى جميع المواد الخاصة بجريمة الإجهاض – مايفيد ضرورة خروج الحمل من الرحم[١١] .

وعن تقييم خطة المشرع المصرى ، فى حمايته لحق الطفل فى الحياة ، وهو جنين أود أن أشير إلى أنه جرم فعل الإجهاض فى جميع الأحوال ، فجاء النص خاليا من وجود أية حالة يمكن إباحة الإجهاض فيها ، فلا فرق بين حمل دبت فيه الروح وحمل لم تدب فيه الروح ، وكذلك استقرت محكمتنا العليا على ذلك . وبذلك رفضت الاتجاه الذى كان يبيح الإجهاض قبل نهاية الشهور الأربعة الأولى للحمل ، استنادا إلى أن الشريعة الإسلامية الغراء أباحته ، فى تلك الفترة ، وعللت قضاءها بأن الرأى السابق ، لايعدو أن يكون اتجاهاً فقهياً ليس له أصل من الأدلة المتفق عليها وقد صدر هذا الحكم فى ١٩٥٩/١/٢٣ .

وماقيل لايمنع بطبيعة الحال من أن نطبق على جريمة الإجهاض أسباب الإباحة وموانع المسئولية التى تطبق على الجرائم عموماً . فقد تدعو إلى الإجهاض ظروف طبية ، تمر بها الحامل ، وقد تدعو إليه حالة الضرورة المنصوص عليها فى المادة ٦١ع . فعلى سبيل المثال قد يكون الإجهاض ضرورياً لإنقاذ الأم الحامل من الموت المحقق أو يكون ضروريا لإنقاذ الأم حين تكون صغيرة السن لاتقوى بحكم صغرها على احتمال آلام الحمل .

أما التشريعات التى أباحت الإجهاض فى فترة الحمل الأولى فمنها التشريع الفرنسى ، فلا عقاب على جريمة الإجهاض إذا وقع قبل تمام الأسابيع العشرة الأولى (م ٦/٣١٧) ولكن بشرط توافر أمور منها أن يجريه طبيب متخصص ، وأن يكون ذلك فى مستشفى عام ... الخ . كما اعتبرت بعض التشريعات العربية أن الإجهاض للمحافظة على الشرف أو اتقاء للعار ظرف قضائى مخفف مثال التشريع السورى(م ٥٣١) ، والعراقى(م ٤/٤١٧) .

إلا أننى أرجح الاتجاه الذى سلكه مشرعنا المصرى ، فهو اتجاه محمود، لسببين : الأول : خلو النص من أى حالة يمكن إباحة الإجهاض فيها لايمنع من

تطبيق أسباب الإباحة وموانع المسئولية كما سبق أن أشرنا ، وبذلك يمكن إباحته إذا إقتضت حالة الضرورة ذلك وتوافرت شروطها . والثانى : استنادا إلى مبادئنا وقيمنا الخلقية فإن إباحة الإجهاض فى فترة معينة من الحمل إذا لم تتوافر حالة الضرورة السابقة ، يخشى منه أن يساء استعماله فيمكن أن ينتج الحمل من علاقات جنسية غير مشروعة رضيت بها المرأة ، ولذا فإنها تجد فى إباحته فى الشهور الأولى ، ذريعة تسمح لها بالتخلص منه كلما حدث ، ولذا فتجريم الإجهاض فى جميع مراحله اتجاه يقى إلى حد كبير من الوقوع فى براثن الانحراف .

ثانيا : جريمة الجرح أو الضرب العمدى لصغار السن

لم يهتم تشريعنا المصرى بإفراد نص خاص لجريمة جرح أو ضرب صغار السن، ولكنه أخضعها للنص العام الوارد لجريمة جرح أو ضرب الأشخاص بصفة عامة، وبذلك سوى فى المعاملة العقابية بين الاعتداء الذى يكون محله صغير السن والآخر الذى يكون محله شخص بالغ (المواد من ٢٤٠ إلى ٢٤٣) .

ويدعو نص التشريع المصرى إلى الغرابة وخصوصاً إذا ماعقدنا المقارنة بينه وبين نصوص التشريعات المقارنة ، سواء الأجنبية أم العربية .

فعلى سبيل المثال عالج قانون العقوبات الفرنسى فى المواد من ٣٠٩ إلى ٣١١ جرائم الجرح أو الضرب العمدى الذى يقع على آحاد الناس ، وأفرد نصُ المادة ٣١٢ لجريمة الجرح أو الضرب العمدى الذى يقع على صغير السن الذى لم يبلغ من العمر ١٥ سنة وشدد المشرع العقوبة فى حالة وقوع الجريمة الأخيرة وشددها أكثر إذا كان الفاعل أحد والدى الصغير ، أو كان شخصا له سلطة عليه أو كان متوليا أمر حراسته .

وعلى ذلك ، يكون المشرع الفرنسى قد قيد سلطة التأديب المخولة للآباء أوالمعلمين ، بحدود لايجوز لهم تجاوزها مفادها ألا يعرض التأديب صحة الصغار أو حياتهم للخطر .

كما اعتبر المشرع الإيطالى أن إساءة استخدام علاقة القرابة أو إساءة استخدام السلطة أو علاقات المساكنة ... الخ ظرف مشدد عام لعقوبة أى جريمة (م ٦١ع إيطالى) ، فضلا عن اعتباره فعل إساءة استخدام أساليب التربية والتأديب إضراراً بشخص موضوع تحت سلطته أو معهود به إليه من أجل

التهذيب أو التعليم أو العناية أو الرقابة أو الحراسة ، جريمة ، إذا نشأ عنه خطر الإصابة بمرض عقلى أو جسمانى (م ٥٧١ ع إيطالى) [١٣] .

وكذلك نص قانون عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار وقوع الجرائم على القاصر ظرفاً مشدداً موجباً لتشديد العقوبة[١٤] .

ويعاقب قانون العقوبات الألمانى كل من يسئ معاملة من يكونوا أقل من ١٨ سنة ، أو يعذبهم سواء أكانوا موضوعين تحت رعايته أم كانوا ينتمون إلى أسرته ، أم كان عليه التزام قانونى برعايتهم ، أم كان وجودهم عنده بسبب عقد عمل أوخدمة (م ٢٢٣/ ب/م) .

وكذلك حرصت بعض التشريعات العربية على إفراد نص فى قوانينها العقابية يعاقب بمقتضاه من يرتكب فعل جرح أو ضرب الصغير ولم تحل ذلك للنص العام ، الخاص بجريمة ضرب أو جرح أى من آحاد الناس وعلى سبيل المثال قانون العقوبات المغربى (نص الفصل ٤٠٨) ، السورى (المادتان ٥٣٤ ، ٥٣٥) والعقوبة المقررة دائما فى حالة الاعتداء على الصغير تكون أشد من الأخرى التى تقع على أى من آحاد الناس .

وحرصت الشريعة الإسلامية على وضع حدود لممارسة الأبوين الحق فى تأديب أولادهم ، فقررت أنه لايجوز ضرب من لم يتم عشر سنوات وكذلك سمحت بعقوبة الضرب بعد استنفاد جميع طرق التقويم والإصلاح ، ووضعت شروطا عند استخدامها منها أنه لايجوز الضرب على المواضع المؤذية كالرأس والوجه والصدر والبطن[١٥] .

وأخيرا أود أن يراعى مشرعنا ما أغفله بخصوص جريمة جرح أو ضرب الصغير أسوة بالتشريعات التى أشرت إليها وحرصاً على مصلحة الصغير من الاعتداء عليه بصفة عامة ، ولكى لايساء استخدام الحق فى التأديب المخول لأبويه أو معلميه فى المدرسة أو فى الحرفة ، وخصوصا أن ممارسة هذا الحق على الإطلاق قد يؤدى إلى إساءة استعماله ، فقد أدينت معلمة فى إحدى القضايا لقيامها بضرب تلميذ فى المرحلة الابتدائية ، لأنه أثناء الضرب تطاير من آلة الاعتداء جزء أصاب عين الصغير [١٦] .

ثالثا : بعض الجرائم الخلقية التى ترتكب ضد صغار السن

لايستطيع أحد أن ينكر مدى بشاعة هذه النوعية من الجرائم ، تلك التى وردت فى

قانون العقوبات تحت عنوان ، جرائم "إفساد الأخلاق" ، فإفساد الأخلاق يؤثر تأثيراً جسيماً على كيان المجتمع بأكمله ، فبالأخلاق تستقيم النفوس وتقام المجتمعات وتتقدم الشعوب وتزدهر الحضارات ، كما أن إفساد الأخلاق لا يخلف من ورائه إلا نفوساً خربة لاتقوى على البناء ، وجرائم إفساد الأخلاق هذه تعرف باسم الجرائم الجنسية أو جرائم العرض .

ولذا فمن الأهمية بمكان مكافحة هذه النوعية من الجرائم ، لكى يلتزم الجميع بالممارسة الجنسية المشروعة ، ويتجنبوا الممارسات غير المشروعة .

ومن الجدير بالذكر ، أن أنظار العالم تتجه الآن إلى مكافحة الجرائم الجنسية بصفة عامة ، وتلك التى تقع على الأطفال أو صغار السن بصفة خاصة، حيث ازدادت فى الآونة الأخيرة – خصوصا فى دول العالم الثالث – حوادث اختطاف الأطفال وبيعهم بعد ذلك فى أسواق تعرف باسم "Marché du Sex" ، حيث انتشرت فى أوربـاوأمريكا ظاهـرة إباحـية الطفـولة " La Pornographie Infantiles" ، وكـذلك فى بعض دول شــرق أوربـا ، ودول أمـريكا اللاتينية وأفريقيا [١٧] .

وقد نوقشت هذه الموضوعات ، فى مؤتمر حضرته مجموعة كبيرة من الدول ، وكانت مصر ممثلة فيه ، وقد عقد بساحل العاج فى الفترة من ٤ إلى ٧ نوفمبر ١٩٩١ ، وقد أوصى المؤتمر بضرورة مراعاة اتفاقيات حقوق الإنسان ، وكذلك الإعلان العالمى لحقوق الطفل الموقع عليه عام ١٩٨٩ ، والذى صدقت عليه ١٣٩ دولة فى ٢٥ يولية ١٩٩١ ، ذلك الإعلان الذى وضع لحماية الأطفال من وقوع الاعتداءات عليهم ، أو استغلالهم جنسيا ، فقد حظر فى المادة (٣٤) منه إباحية الأطفال ، وفى المادة (٣٥) منه حظر بيع الأطفال أو خطفهم [١٨] .

ونظرا لعدم اهتمام أجهزتنا المختصة بتتبع الجرائم ، بعمل الإحصاءات الخاصة بالمجنى عليهم ، لكى يمكننا الوقوف على حجم الاعتداءات الجنسية على الأطفال ، فيمكننا أن نستطلع الوضع فى الدول التى سبقتنا إلى الاهتمام بعمل هذه الإحصاءات وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فما تيسر لنا الحصول عليه هو إحصاءات تبين حجم الاعتداءات الجنسية التى وقعت على صغار السن فى الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩٧٤ .

أجرى أحد الإحصاءات[١٩] فى الولايات المتحدة الأمريكية تبين منه أن نسبة الاعتداءات الجنسية على الأطفال لم تتعد واحدا فى المليون وذلك فى الفترة

من ١٩١٠ وحتى ١٩٣٠ .

إلا أن هذه النسبة تزايدت ووصلت إلى ٥ آلاف فى المليون فى الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٥ (ويرجح كثير من العلماء أن الواقع العلمى يتجاوز هذه الأرقام) .

وعن نسبة وقوع الاعتداءات الجنسية على صغار السن من جانب القائمين على رعايتهم ، فقد أجريت إحصائية عام ١٩٦٩ فى مدينة نيويورك ، اتضح منها وقوع ثلاثة آلاف حالة اعتداء جنسى على صغار السن ، كانت نسبة الاعتداءات التى وقعت على الصغار من جانب آبائهم على وجه التقريب ٧٢٪ ، من هذا العدد .

وفى سنة ١٩٧٤ وبالتحديد فى ولاية Connecticut كانت نسبة الاعتداءات الجنسية على الأطفال من مجموع الاعتداءات الجنسية بصفة عامة هى ٨ر٨٪، وقع ٨٠٪ من هذه الاعتداءات من جانب آباء هؤلاء الصغار [٢٠] .

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نتعرف على خطة المشرع المصرى فى معالجته لمثل هذه الجرائم لكى نقف على مدى حمايته لصغار السن من أن يتعرضوا لها وبخاصة فيما يتعلق بجريمتى الاغتصاب وهتك العرض حيث تلمست بعض أوجه القصور فى نصوصهما ، ومن ثم حرصت على إبرازها أملاً فى تعديلها بما يحقق أقصى حماية لصغير السن .

١- جريمة الاغتصاب

يعاقب قانوننا على ارتكاب جريمة اغتصاب أنثى بغير رضاها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة (م٢٦٧/١) ، وتصير العقوبة أشد ، إذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها ، أو المسئولين عن تربيتها أو ملاحظتها ، أو ممن لهم سلطة عليها ، أو كان خادماً بالأجرة عندها ... الخ . والاغتصاب ، يعنى الاتصال الجنسى الطبيعى والكامل من رجل على أمرأة [٢١] .

ومايعنينا فى النص السابق هو تسوية المشرع ، فى المعاملة العقابية بين مرتكب جريمة اغتصاب الأنثى البالغة ، ومرتكب جريمة اغتصاب صغيرة السن ، فالفاعل يعاقب فى الحالتين بعقوبة واحدة ، هذا فى رأيى موقف يدعو إلى الغرابة فخطورة شخصية الفاعل تختلف فى حالة ارتكابه الفعل على أنثى بالغة عنها حين يقع الفعل على طفله صغيرة السن .

في حين نجد المشرع الفرنسى قد فرق فى المعاملة العقابية بين الحالتين ، فقرر عقوبة لمرتكب جريمة اغتصاب أنثى بالغة تقل فى شدتها عن تلك التى قررهالمرتكب الجريمة على من لم تتجاوز ١٥ سنة (م ٣٣٢ المعدلة بالقانون رقم ٨٠-١٠٤١ الصادر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠) .

وكذلك المشرع الألمانى ، أفرد نصا لمعاقبة مرتكب الأعمال الجنسية مع الأطفال ، الذين يقل عمرهم عن ١٤ سنة (م ١/١٧٦) وشدد العقاب إذا صاحب الفعل اعتداء بدنيا على صغير السن أو إذا ترتب على الفعل موته .

وكذلك التشريعات العربية أغلبها يشدد العقوبة على ارتكاب هذه الجريمة حين تقع على صغار السن ومنها السورى (م ٤٨٩ ع) ، التونسى (الفصل٢٢٧ ع)، الأردنى(م ١/٢٩٢ ع) ، المغربى (الفصل ٤٨٦ ع) .

ومما يزيد من خطورة تسوية مشرعنا فى المعاملة العقابية ، بين الذى يرتكب جريمته على الصغيرة ، والآخر الذى يرتكبها على الأنثى البالغة ، أن الجريمة لاتقع إذا رضيت المجنى عليها بوقوعها ، وذلك وفقا لنص المادة (١/٢٦٧ عقوبات) ، التى عرفت الاغتصاب بأنه "مواقعة أنثى بغير رضاها" فعدم الرضا ركن من أركان جريمة الاغتصاب ، فإذا لم يتوافر هذا الركن ، فلا تقع الجريمة ، أى أن الرضا الصحيح (أى الذى يعتد به القانون) ينفى وقوع هذه الجريمة .

ويمكننا الإشارة إلى أنه ، إذا ارتكب الاغتصاب على الصغيرة التى لم تتجاوز السبع سنوات برضائها ، فلا يمنع ذلك من قيام الجريمة ، استنادا إلى قواعد الأهلية للمسئولية الجنائية ، فقد اعتبر الشارع السابقة هى سن التمييز ، ولذا لايعتد برضا من لم تتجاوز سن السابعة ، أما إذا جاوزت الصغيرة هذه السن ورضيت بوقوع الفعل فلا تقع الجريمة وإنما تقع جريمة أخرى أقل خطورة بكثير وهى جريمة هتك العرض بدون قوة ، وذلك وفقا لاتجاه الرأى الغالب فى الفقه ، فاغتصاب الصغيرة التى بلغت ثمانى سنوات (على سبيل المثال) لايعتبر اغتصابا وإنما هو هتك عرض بدون قوة استنادا إلى حرفية نص (م ١/٢٦٧ السابق الإشارة إليها .

وإنى أرى فى هذا الرأى غرابة شديدة ، فهناك فارق كبير بين الفعلين ، من حيث الجسامة وخطورة الفاعل ، فالأول أى فعل الاغتصاب هو وقاع الأنثى ، أما الثانى فهو فعل من شأنه أن يستطيل إلى جسم المجنى عليه بصورة تخل بحيائه على نحو جسيم ، أى لايصل إلى درجة الوقاع ، ومن ثم لايكون سائغا أن تعتبر

فعل الوقاع مجرد هتك عرض بدون قوة الذى يقرر له القانون عقوبة الحبس جزاء له ، وعقوبة الحبس هذه لا تنقص قانونا عن ٢٤ ساعة ولاتزيد عن ثلاث سنوات ، فى حين يكون القانون قد قرر لجريمة الاغتصاب ، عقوبة أشد بكثير وهى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، هذا يقع لمجرد أن المجنى عليها الصغيرة قد جاوزت السابعة من عمرها ورضيت بوقوع الفعل فهل رضاؤها يمكن الاعتداد به على نحو مطلق وهى فى هذه السن ؟ .

ولذا أناشد مشرعنا ببذل بعض الجهد لإعادة صياغة هذه المادة لكى لايفهم منها أن الجريمة لاتقوم كلما كانت الأنثى التى وقع عليها الوقاع راضية أيا ما كان سنها . فرضا الصغيرة التى جاوزت السابعة ليس له إلا بعض القيمة نظرا لقلة خبرتها وسهولة إغرائها ، فليس فى وسعها أن تقدر خطورة الفعل ، ولذا أرى من الضرورى أن يراعى المشرع الاعتبارين الآتيين عند إعادته لصياغة نص المادة المشار إليها .

أولا : التمييز فى المعاملة العقابية ، بين مرتكب جريمة اغتصاب أنثى بالغة ، وجريمة اغتصاب صغيرة السن ، فالفعل فى الحالة الأخيرة من غير شك أشد خطورة .

ثانيا : أن ينص المشرع على صورة مخففة للاغتصاب ، تقوم فى حالة ما إذا وقع الفعل على الصغيرة المميزة التى ترضى بوقوع الفعل[٢٢] .

٢- جريمة هتك العرض

عالج قانوننا العقابى ، جريمة هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد ، فعاقب مرتكبها بالأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات ، وأجاز للقاضى تشديد العقوبة ، إذا كان المجنى عليه لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة (م ٢٦٨) ، بحيث تصل إلى أقصى حد للأشغال الشاقة المؤقتة ، كما عاقب على وقوع جريمة هتك العرض بدون قوة إذا وقع على صبى أوصبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة ، بالحبس وشدد العقوبة ، إذا كان المجنى عليه أقل من سبع سنوات ، ومن ثم صارت الأشغال الشاقة المؤقتة (م ٢٦٩) ، وهتك العرض هو أقل فحشا من الاغتصاب ، فهو فعل يمس بصورة ما جسم المجنى عليه ، وينطوى على إخلال جسيم بحيائه[٢٣] .

وبتحليل النصين السابقين يتضح أولاً أن مشرعنا أجاز للقاضى تشديد

العقوبة إذا وقع فعل هتك العرض بالقوة على شخص لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة ، فما الحكمة التى دعته إلى اعتبار تشديد العقوبة جوازيا للقاضى فى مثل هذه الحالة . وثانيا : اتجه المشرع إلى التخفيف فى معاقبة الجانى حين يرتكب جريمته على صبى أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة حين تقع بغير قوة أو تهديد (م ٢٦٩) مقرراً عقوبة الحبس الذى تتراوح مدته بين ٢٤ ساعة وثلاث سنوات (م ١٨ع) . فإذا بحثنا عن تفسير لموقف المشرع هذا لن نجد إلا أنه اعتبر الصبى أو الصبية الذى بلغ سبع سنوات ولم يبلغ ثمانى عشرة سنة كامل الإدراك والنضج العقلى والنفسى . وهذا أمر محل نظر من جانبنا ، فالمشرع رفع سن الحدث وهو جان إلى ثمانى عشرة سنة بغرض تحقيق أقصى حماية له . فمن رأى أن صغير السن المجنى عليه أولى بالرعاية من الجانى الحدث ومن ثم كان يجب على المشرع ألا يتخفف فى معاقبة مرتكب هذه الجريمة طالما المجنى عليه لم يتجاوز الثمانى عشرة سنة ، ولنا عودة إلى هذا الموضوع بعد قليل.

رابعا: جريمة تعريض صغار السن للخطر

راعى المشرع المصرى ، جريمة تعريض صغير السن ، الذى لم يتجاوز سبع سنين كاملة ، للخطر وتركه فى مكان خال من الآدميين ، فعاقب من يفعل ذلك أو يحمل غيره على فعله ، بالحبس مدة لاتزيد على سنتين ، (م ٢٨٥) وكذلك من يفعل ذلك ، فى مكان معمور ، ولكن العقوبة فى هذه الحالة لاتزيد على ستة شهور ، أو الغرامة التى لاتتجاوز مائتى جنيه مصرى (م ٢٨٧) ، وشدد العقوبات المقررة فى حالة ما إذا تسبيب الفعل فى حدوث أضرار للصغير (م ٢٨٦) .

وإذا حللنا النصوص السابقة وقارنا بينها وبين النصوص التى عالجت هذه الجريمة فى التشريع المقارن لألفنا هنات المشرع المصرى فى ثلاث حالات أولا : تخليه عن حماية الصغير الذى تجاوز سنه سبع سنوات ، فهل اعتبر مشرعنا أن الطفل الذى بلغ ثمانى سنوات أو تسع سنوات وحتى السن الذى اعتبره فيه قانون الأحداث الجديد وهو الثمانى عشرة حدثاً، غير مستحق حماية القانون ، وإذا كان الأمر غير ذلك فلماذا اقتصر على حماية من لم يبلغ السابعة فقط ؟ . ثانيا : أحال المشرع المصرى إلى نصوص جريمتى الجرح العمدى والقتل العمدى ، إذا ماترتب عن فعل التعريض للخطر حدوث جرح أو وفاة الصغير ، فإذا كان ذلك جائزاً ، فى الحالة الأخيرة حيث يطبق على الفاعل أقصى عقوبة ، فهل يجوز أن

تطبق ذات العقوبة المقررة لجريمة جرح أو ضرب أى من آحاد الناس على مرتكب جريمة تعريض طفل للخطر، إذا ماترتب على الفعل حدوث إصابات للصغير ، فهل صغر سن المجنى عليه ومايستتبعه من ضعفه الجسمانى وقلة خبرته بأمور الحياة أمور لاتستأهل من المشرع أن يراعيها ؟ ! . ثالثا : سوى المشرع فى المعاملة العقابية بين مرتكبى جريمة تعريض الصغير للخطر ، فسواء ارتكبها شخص أجنبى عن الصغير أم ارتكبها أحد أصوله ، أم أحد القائمين على رعايته أو حراسته ، أو أى شخص له سلطة عليه ، فالعقوبة واحدة ، وفى رأيى أنه كان يجب على المشرع أن يراعى مصلحة الصغير أكثر ، وخصوصا إذا كان المتسبب فى الإضرار به شخصا مسئولا بحكم القانون والواقع على رعايته .

وعن معالجة التشريع المقارن لهذه الجريمة ، فسنجد أن المشرع الفرنسى شمل كل صغير بالحماية أياً كان عمره وكذلك كل عديم للأهلية ، متى كان هذا أم ذاك ، عاجزاً عن حماية نفسه ، لأسباب تتعلق بحالته الجسمانية أو العقلية (المواد٣٤٩ إلى ٣٥٣) .

ولم يختلف موقف التشريع الإيطالى ، كثيرا عن التشريع الفرنسى ، فى حمايته لمصلحة الصغير من تعريضه للخطر (المادتان ٥٩١ ، ٥٩٢)[٢٤] .

أما التشريع السوفيتى فقد اعتبر صغر سن المجنى عليه من الظروف العامة[٢٥] المشددة أى التى تستوجب تشديد العقوبة فى جميع الجرائم (نص المادة ٣٩) .

وكذلك التشريعات العربية فعلى سبيل المثال ، التشريع المغربى راعى جميع الاعتبارات التى سبق أن أشرت إليها ، وذلك فى الفصول من (٤٥٩ إلى٤٦٣)، أما التشريع العراقى فقد اعتبر ارتكاب الجريمة بانتهاز فرصة ضعف إدراك المجنى عليه أو عجزه عن المقاومة ، ظرفا مشددا عاما ، أى إذا توافر ترتفع العقوبة (م ١٣٥) ، وقد حدد القواعد الخاصة برفع العقوبة فى المادة (١٣٦) .

الخاتمة والتوصيات

استعرضنا فيما سبق ، بعض نماذج من الجرائم ، التى يكون الصغير ضحية لها، بغرض تقييم مدى الحماية التى يسبغها مشرعنا المصرى عليه عندما يكون مجنياً عليه ، وقد اتضح لنا ، أنه فى بعض الجرائم أسبغ حماية كافية للصغير، فعلى سبيل المثال ، حماه ، وهو جنين فى بطن أمه ، فعاقب على ارتكاب جريمة

الإجهاض فى جميع الأحوال ، لافرق بين حمل دبت فيه الروح أو حمل لم تدب فيه الروح ، كما إعتبر الأم فاعلة متى رضيت بتعاطى أدوية مع علمها بما تسببه لها ، وكذلك إذا رضيت باستعمال وسائل أو مكنت غيرها من استعمالها .

كما اتضح لنا قصور المشرع المصرى عن تحقيق حماية كافية لصغير السن فى بعض الجرائم ، ولأن المقام لم يتسع لعرضها جميعها فقد اكتفيت بعرض بعض أمثلة منها وهى : جريمة الجرح أو الضرب العمدى ، جريمتى الاغتصاب وهتك العرض ، وجريمة تعريض الصغير للخطر .

وقد ناشدت مشرعنا بضرورة مراعاة أوجه القصور هذه ، وأخيراً أود التأكيد على أن المشرع كان حريصاً على رعاية مصلحة الحدث إذا ارتكب أحد الجرائم وسارع بمد مظلة حمايته ، وبذلك صدر قانون الأحداث الأخير ورفع سن الحداثة إلى ثمانى عشرة سنة ، وذلك لعلة وحيدة ، هى إمكان تحقيق أقصى حماية للحدث بإبعاده عن الخضوع للعقوبات المقررة فى قانون العقوبات ومن ثم يخضع للتدابير العلاجية والتهذيبية التى ورد النص عليها فى قانون الأحداث .

أما كان أولى بالمشرع أن يراعى مصلحة الصغير حين يكون مجنيا عليه فى أى من الجرائم ، فالجانى حين يعتدى على صغير السن فهو يقوم بذلك منتهزاً فرصة صغر سنه ومايستتبعه من عدم قدرته على المقاومة ، ولذا أقترح أن يكون الاعتداء على من هم دون الثامنة عشرة ظرفا مشددا عاما لجميع الجرائم ، وإذا كان فى هذا الاقتراح مبالغة فعلى الأقل أناشد المشرع أن يرفع سن المجنى عليه الصغير التى عندها يستحق الفاعل عقوبة أشد، وإذا وحدنا سن الحدث بين قانون العقوبات وقانون الأحداث ، فيستفيد من ذلك من هم دون الثمانى عشرة ، واختيار سن الثمانى عشرة يعد حلا وسطا بين التشريعات التى بالغت فى رفع سن الحدث فيصل فيها إلى ٢٠ سنة (التشريع السودانى واليابانى)[٣٦] وبين تلك التشريعات التى اعتبرت الحدث من لم يبلغ الخامسة عشرة سنة ، فضلا عن اتفاق الاتجاه الذى نؤيده مع مقررات المؤتمرات الدولية[٣٧] .

المراجـــع

١ - راجع : Edwin W. Pallerson: Jurisprudence men and ideas of the law, Brooklyn, p. 459, 1953. المشار إليه فى عادل عازر محدودية دور القانون فى إطار خطة متكاملة لمعالجة ظاهرة عمالة الأطفال ، مقال منشور بمجلة الطفل العربى ، السنة الثانية ، العدد الرابع ، ١٩٩١ ، ص ٤٨ ومابعدها .

٢ - اتجه العلماء حديثا إلى وضع تصنيفات لدور الضحية فى ارتكاب الجريمة ، فقيل بوجود الضحية الحريص ، والضحية الذى يسهل ارتكاب الجريمة ، والضحية الداعى ، أى الذى يضع نفسه باختياره فى مواقف خطرة ، والضحية المستفز ...الخ ، وإنى أرجح ، أن يدرج الطفل كمجنى عليه ، فى طائفة الضحية الذى يسهل ارتكاب الجريمة ، لأن ضعفه الجسمانى وقلة خبرته بأمور الحياة ، يدعوان لاعتباره فريسة سهلة للجانى . راجع : أحمد عصام مليجى ، المسنون كضحايا للجريمة ، دراسة فى علم الضحايا والسياسة الجنائية ، ورقة مقدمة لندوة بعنوان ، نحو رعاية متكاملة للمسنين ، التى عقدت فى الفترة من ٣ إلى ٥ مارس ١٩٩١ ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٩١ ص ١٢٧ إلى ١٣٠ .

٣ ، ٤ راجع Zheo Salomon, History and demography of child abuse, in, Child Abuse: Commission and omission, edited by Joanne and Roy Tyler Bowler, 1990, Butterwarth, pp. 66-67.

٥ - أما العمر الثانى ويعرف بمرحلة الرشد الإنسانى والقوة البشرية ويمتد إلى بداية الشيخوخة ، والعمر الثالث وهو مرحلة الشيخوخة ذاتها . راجع : أمال صادق وفؤاد أبو حطب ، نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين ، المشار إليه فى هلال عبدالله ، الحماية الجنائية لحق الطفل فى الحياة بين القانون الوضعى والشريعة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ ، ص ١ .

٦ - راجع : لسان العرب لابن منظور ، ج ١٣، ص ٩٣ .

٧ - يقول آثينا غورا س وهو من آباء القرن الثانى الميلادى " أن أولئك النسوة اللاتى يستعملن العقاقير لإسقاط الجنين ، يرتكبن جريمة القتل ، ولسوف يحاسبن أمام الله عن هذا الأمر لأنه يجب على الإنسان أن ينظر إلى الجنين على أنه مخلوق . راجع : نيافه الانبا ، غريغوريوس ، المسيحية والاجهاض المشار إليه فى هلال عبدالله ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

٨ - راجع : Veron, Droit pénal spécial, Paris, 1976, p. 24, et suiv., Mme Dumolin du Fraisse, These citée, p. 6- Garraud, La repression de la propagande contre la nationalité Aix, 1921. المشار إليه فى هلال عبدالله ، المرجع السابق ، ص ٨٣ ، ٨٤ .

٩ - راجع : William, Glanville: Textbook of Criminal Law, London, 1978 المشار إليه فى هلال عبدالله ، المرجع السابق ص ٨٤ .

١٠ - راجع : محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات القسم الخاص ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ص ٢٩٨- حسن صادق المرصفاوى الإجهاض فى نظر المشرع الجنائى ، مقالة مشار إليها فى هلال عبدالله ، المرجع السابق ص ٨٤ .

١١ - نقض ١٩٧٠/١٢/٢٧ طعن رقم ١١٢٧ سنة ٤٠ ق السنة ٢١ ص ١٢٥ والطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٦ السنة ٢٧ ص ٢٥٩٦ .

١٢ - راجع : Albert Chauvanne, Les circonstances aggravantes en Droit Français, dans Revue International de Droit Pénal, 3-4 trimestre, 1965, N° 3-4. p. 531.

١٣ - راجع : Pietro Nuvolone, Les circonstances aggravantes en Droit Italien, dans Revue International de Droit Pénal, op.cit., p. 618.

١٤ - راجع : B.J. George, jr., Les circnstances aggravantes autres que le Concours d'infraction etc., dans Revue International de Droit Pénal, op. cit. p. 473.

١٥ - راجع أحمد فؤاد الأهواني - التربية في الإسلام ، المشار إليه في فادية أبو شهبة ، موقف الشريعة الإسلامية من علاقات الأفراد داخل الأسرة ، بحث غير منشور ، ١٩٨٩ ، ص ٢٩ .

١٦ - مجموعة أحكام النقض السنة ٢١ ص ١١٥٧ .

١٧ ، ١٨- Jean-Bernard Gicquel, Conférence Régionale "Culture, Sex et Argent", Effet sur les femmes et les enfants- du 4 au 7 novembre 1991, Abidjan, Côte d'Ivoire, p. 77 et suiv.

١٩ - راجع ida I.Nakashima, M.D., and Gloria, E. Zakus, M.S.W "Incest: Review and Clinical Experience, in Child Abuse, op. cit. p. 109 et suiv.

٢٠ - Defrancis, V: Protecting the child victim of sex crimes committed by adults, Denver, American Human Association, 1969- sgroi, s. m: "Sexual molestation of children", Child Today 18:19, 1975.

٢١ - راجع : محمد زكي أبو عامر ، الحماية الجنائية للعرض في التشريع المعاصر ، ١٩٨٥ ، الفتية للطباعة ، ص ١٤٢ .

٢٢ - من المؤيدين لهذا الرأى ، دكتور محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ص ٣٥٤ ، ودكتور أدوارد غالى الذهبى ، الجرائم الجنسية ، الطبعة الأولى ، مكتبة غريب ١٩٨٨ ، ص ١١١ فقرة ٥٦ .

٢٣ - راجع : محمود نجيب حسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩ ، ومابعدها ، دكتور محمد زكى أبو عامر ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ ومابعدها .

٢٤ - راجع : رمسيس بهنام ، وقاية الصغير من انحراف والديه - ورقة قدمت لمؤتمر حقوق الطفل الذى عقد بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية فى الفترة من ١٤ إلى ١٥ يوليه ، ١٩٨٨ ، ص ٥ .

٢٥ - راجع : Harold J. Berman, Soviet Criminal Law and Procedure, Second Edition, Cambridge, 1972, p. 139. F.J. Feldbrugge, Soviek Criminal Law, Sythoff, Leyden, 1964, p. 230.

٢٦ ، ٢٧- راجع : أحمد محمد يوسف وهدان ، الحماية الجنائية للأحداث ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٥٠٨ .

التخلف العقلى

الوضع الراهن وآفاق المستقبل

صفوت فرج *

يقترن التخلف العقلى عادة بالأطفال ، وإن كان يمتد أحيانا لأبعد من الطفولة بكثير ، ومع ذلك فإذا كانت اهتماماتنا منصبة على الأداء العقلى ، والمسئولية الاجتماعية وارتقاء أساليب التوافق ، فسيظل التخلف مقترنا بالطفولة وخصائصها .

ويؤرخ لأول مصدر مكتوب عن التخلف العقلى بعام ١٥٥٢ قبل الميلاد ، وهو "بردية طيبة العلاجية" Therapeutic papyrus of Thebes فى مصر القديمة . وإن كان علماء الأنثروبولوجيا يشيرون لتوافر دلائل على وجود التخلف العقلى – وربما دون تمييز بينه وبين المرض العقلى – منذ ماقبل التاريخ ، إذ كانت الإصابات الخطيرة بالرأس والجروح الغائرة شائعة فى هذه الفترات السحيقة ، وهى إصابات وجروح يؤدى أغلبها إلى درجات مختلفة الشدة من التخلف العقلى .

وتشير الشواهد المستخلصة من الجروح والكسور فى الجماجم البشرية التى ترجع إلى العصر الحجرى لوجود آثار لجراحات غير ماهرة ، من الواضح أنها كانت تهدف لعلاج أصحابها مما كان يعتقد أنه سلوك غير سوى . وتوضح الطرق المتبعة فى هذه الجراحات وجود افتراض تقوم عليه يتلخص فى أن السلوك الملاحظ لأصحابها ناتج عن أرواح شريرة تسكن عقل المريض ، وأن فتح ثقب فى الجمجمة سيسمح لهذه الأرواح الشريرة والشياطين الحبيسة بالهرب ، مما يؤدى إلى شفاء المريض (Draw, et al., 1984, p. 51).

وقدظلت هذه الأفكار والتفسيرات ملازمة للفكر الإنسانى على مدى عصور طويلة ، فقد ظل التخلف العقلى موضوعا للتأمل والنظر منذ هذه الحقب السحيقة ، وهو تأمل ونظر حكمه الخوف أحيانا ، وحكمته التطلعات والنظر العلمى أحيانا

• أستاذ علم النفس بكلية الآداب جامعة القاهرة .

أخرى ، وظلت المشكلة قائمة تكشف دائما عن جوانبها المتعددة الطبية والأسرية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية .

ومع التغير الاجتماعي الجذري ، ونمو المعلومات وطرائق التفكير أخذ النظر إلى مشكلة التخلف العقلي يرتقي بادئا من أسوأ مراحل النظر إليه في العصور الوسطى ، من مرحلة قتل الطفل المتخلف ، أو قيده بالأغلال لمحاربة الشياطين التي تسكن جسده وعقله (Dutton, 1975, p. 8) إلى مراحل أخرى تتسم بمزيد من الرعاية ، والحنو على المتخلف العقلي .

وقد شهد العهد الفيكتوري في انجلترا تطورا هاما في تناول مشكلة التخلف العقلي ، وتغيرت النظرة إليها ، لتصبح مشكلة إنسانية يستحق أصحابها العطف والعناية ، وسنت بعض القوانين في هذا الشأن .

تلا ذلك ظهور أول عناية تشريعية ذات قيمة لحماية المتخلفين عقليا وهي صدور قانون التخلف العقلي Mental Deficiency عام ١٩١٣ ، والذي تأخر تطبيقه حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وكان هذا القانون بمثابة الإشارة لبداية الحركة الاجتماعية الضخمة التي تهدف لإنشاء مؤسسات الإقامة للمتخلفين عقليا (Kirman, et al., 1975, p. 5) . غير أن واقع الأمر اختلف كثيرا عن الواقع التشريعي ، إذ لم يؤد صدور قانون عام ١٩١٣ إلى حصول المعاقين عقليا على ماكان يرجى لهم ، فالقانون قُدم بصورة غير مناسبة ، سمحت بتفسيره بطريقة خطيرة أدت إلى الحد من الحريات المدنية لأولئك الذين اعتبروا متخلفين عقليين ، وبذلك ظهر التناقض الذي طالما يتكرر ، فبينما كان هناك إدراك تشريعي للمشكلة – رغم أنه جاء متأخرا – كان سوء التطبيق مؤديا إلى تأخر – لا إلى تقدم – في توفير التسهيلات المناسبة للمتخلفين . (Kirman ,et al., 1975, p. 5) .

وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة سريعة في كم المعلومات البحثية والطبية المؤدية إلى فهم أفضل لمشكلة التخلف العقلي ، وقد حفزت هذه المعلومات الجديدة التطور في هذا المجال بعدة طرق ، بما في ذلك امتداد البحث إلى الأسباب وطرق الوقاية والعلاج – المحدود لحالات معينة – والتعريف والتصنيف ، وتقييم الأداء وأساليب القياس ، والتدريب على المهارات الجديدة ، يضاف إلى ذلك تطوير أنماط جديدة للرعاية مرتبطة باحتياجات الشخص المعاق عقليا ، سواء في مؤسسات الرعاية أو في المجتمع ، ومع الزيادة في المعلومات نما الوعي العام بالمشكلة (Clarke, 1982, Pix) .

تعريف التخلف العقلى

لا يُتوقع حدوث تطور وتقدم حقيقى فى مشكلة مادون أن يتوافر التعريف المناسب والإجرائى للظاهرة المحورية فى هذه المشكلة . وقد أصبح التعريف الأكثر قبولا الآن فى الأوساط العلمية للتخلف العقلى هو تعريف جمعية التخلف العقلى الأمريكية [١] ، والذى ينص على أن "التخلف العقلى هو أداء عقلى عام دون المتوسط بفرق جوهرى ، مصحوب بآفات فى السلوك التوافقى [٢] ، يظهر خلال المرحلة الارتقائية من العمر" . (Grosman, et al., 1983, p. 5) ولا يختلف هذا التعريف فى مضمونه الجوهرى عن تعريف منظمة الصحة العالمية [٣] ، كما ورد فى دليلها الدولى وتصنيفها [٤] ، كما لا يختلف إلا فى جزئيات محدودة – وإن كانت جوهرية – عن تعريف الدليل التشخيصى والإحصائى الثالث [٥] لجمعية الطب النفسى الأمريكية [٦] ، فالتعريف الأخير يذكر أن التخلف العقلى قد يكون نتيجة لآفات فى السلوك التوافقى ، بينما لا يذكر تعريف جمعية التخلف العقلى الأمريكية هذه العلاقة السببية ، يضاف إلى ذلك أن تعريف جمعية الطب النفسي يضيف للآفات فكرة العجز [٧] فى السلوك التوافقى ، فى حين أن جمعية التخلف العقلى لا تشير إلى مفهوم العجز بل إلى مفهوم الآفة [٨] وهناك فارق جوهرى بين الاثنين ، أما فيما عدا ذلك فالتعريفان متفقان .

ويمكن فى هذا السياق تحليل العناصر والمفاهيم الاصطلاحية المختلفة الواردة فى تعريف جمعية التخلف العقلى ، والذى نميل إلى قبوله لما يتسم به من شمول ودقة ، إلا أن هذه المهمة لن تكون مجدية نتيجة لأن الجمعية المذكورة ، وهى أكبر سلطة علمية فى المجال ، اقترحت تعريفا جديدا فى ديسمبر ١٩٩٠ يعد أكثر تفصيلا ، ويتضمن عناصر أخرى إيجابية ، نتجت عن الجحم الضخم من البحوث التطبيقية والأكاديمية ، ويستطيع حتى القارئ العادى – غير المتخصص –

(١) American Association on Mental Retardation (AAMR)
(٢) Adaptive Behavior
(٣) World Health Organization (WHO)
(٤) International Code of Deases (TCD-9-CM)
(٥) Diagnostic and Statistical Manual (DSM-III)
(٦) American Psychiatric Associan(APA)
(٧) Impairment
(٨) Deffect

الإحاطة به ، ويذكر هذا التعريف الآتى :

"يشير التخلف العقلى إلى آفات أساسية فى جوانب معينة من الكفاءة الشخصية ، تظهر من خلال أداء دون المتوسط للقدرات العقلية، مصحوب بآفات فى المهارات التوافقية فى واحد أو أكثر من المجالات الآتية : الاتصال ، العناية بالنفس ، المهارات الاجتماعية ، الأداء الأكاديمى ، المهارات العملية ، قضاء وقت الفراغ ، الإفادة من المجتمع ، التوجه الذاتى ، العمل ، المعيشة الاستقلالية . وغالبا ماتكون بعض الآفات التوافقية مصحوبة بمهارات توافقية أخرى قوية ، أو مجالات أخرى للكفاءة الشخصية . ويتعين أن تكون آفات المهارات التوافقية محددة فى سياق بيئة اجتماعية كتلك التى يعيش فيها أقران الفرد ممن هم فى عمره ، بحيث تكون مؤشرا لاحتياجات الشخص الضرورية للعون . ويبدأ التخلف العقلى قبل الثامنة عشرة من العمر ، غير أنه قد لا يظل على امتداد الحياة ، ومن خلال توافر الخدمات المناسبة على مدى زمنى كافى ، يتحسن الأداء الشامل للشخص ذى التخلف العقلى بصفة عامة" (AAMR, 1990) .

ويتضمن هذا التعريف كما هو واضح تطورا ملحوظا ، فمن ناحية أصبحت الأولوية فى الاهتمام للسلوك التوافقى لا للذكاء ، سواء كان السلوك التوافقى– أو الكفاءة الشخصية – محكوما بمستوى الذكاء أم لا . وبينما تؤكد التعريفات السابقة على الذكاء – ونسبة الذكاء – بمعناه الاصطلاحى ، فإن التعريف الجديد يتسع ليشمل القدرات المعرفية بعامة ، فى إشارة إلى اتساع المدى العقلى الذى يمكن أن تتأثر به قدرات الشخص المتخلف عقليا ، وبالمثل تعدد احتمالات الأداء التعويضى الذى يمكن أن يحدث فى قدرة أو أخرى مقابل الآفات التى تحدث فى البعض الآخر من القدرات . يضاف إلى كل ذلك نبرة التفاؤل المآلية [٩] التى تظهر للمرة الأولى فى هذا المضمار ، والتى نتجت عن الحجم الضخم من البحوث فى مجالات التدريب والتأهيل إيجابية النتائج .

وفى إطار ماتحقق عبر هذا التاريخ الطويل ، من فهم أعمق لمشكلة التخلف العقلى ، وتعريف دقيق للمصطلح ، وتجارب ونجاحات فى مجال التدريب والتأهيل يمكننا القول أن التخلف العقلى عبر عدة مراحل هامة انتهت به إلى الوضع الراهن، فمن كونه شرا إلى كونه مرضا ، ومن كونه حالة ذات استقرار دائم إلى كونه حالة ذات مآل إيجابى ، ومن مرحلة الخوف والعقاب والإهمال إلى مرحلة

(٩) Prognostic

الرعاية والحماية ، ومن العزل ومجرد الرعاية إلى التدريب والتأهيل ، وأخيرا نجد أنفسنا على مشارف مرحلة جديدة ينطلق فيها المتخلف عقليا من العزل إلى الاندماج فى المجتمع وتأكيد الحقوق المدنية ، والتحول من تمركز الخدمات إلى مرحلة انتشارها وسعيها للوصول إلى الطفل المتخلف فى مجتمعه وبيئته ومشاركة الأسرة والمجتمع مشاركة إيجابية فى التعلم الاجتماعى الأساسى المطلوب ، وأخيرا من مرحلة التأهيل والتدريب إلى مرحلة الوقاية والاكتشاف المبكر واستخدام حقائق الوراثة ونشر الإرشاد الوراثى والطبى . وبهذا نتفق مع النظرة الثاقبة المبكرة لترييدجولد الذى ذكر منذ عام ١٩٠٩ إن الداء الأعظم الذى يتعين علينا أن نمنعه هو دون شك الانتشار (Kirman, et. al, 1975, p. 6)

حقوق المتخلف عقليا

تفرض طبيعة المشكلات التى يعانى منها أفراد هذه الفئة أن نستخدم تعبير الحقوق ، لا تعبير الحقوق والواجبات ، ويقر المجتمع الإنسانى أن تعبير الواجبات ينطبق بالكاد على أولئك الذين يعانون من تخلف عقلى ، وإذا استخدم تعبير الواجبات فى هذا السياق فإنه لا يخرج عن حدود الالتزام بالأعراف الاجتماعية السائدة التى تظل موضوعا للتعليم المستمر دون الوصول إلى مرحلة المسئولية الكاملة فى أى وقت .

ويمثل الإعلان العالمى الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٧٥ خطوة أساسية فى تأكيد حقوق المعاقين ، ويندرج المتخلفون عقليا فى الفئة العريضة للإعاقة ، وتشير المادة الثالثة من هذا الإعلان إلى حق المعاق فى أن يتمتع باحترام كرامته الإنسانية ، وحقوقه الأساسية التى يتمتع بها مواطنوه ممن فى مثل عمره ، مهما كان سبب وطبيعة وخطورة العجز أو العائق الذى يعانى منه وأن من أولى هذه الحقوق حق التمتع بحياة كريمة عادية وكاملة بقدر الإمكان * (فرج ، ١٩٩٠) .

فى هذا المناخ العام ، العلمى والاجتماعى والتشريعى ، واكبت مصر التطورات المختلفة فى مجال رعاية المتخلفين عقليا ، وإن كان الحماس الوطنى

* من الطبيعى أن ترجمة هذه الحقوق إلى أمور عيانية محددة يتضمن بالضرورة حق المتخلف عقليا فى الزواج والإنجاب وتكوين أسرة ، وحقه فى العمل ، والاندماج فى المجتمع والمشاركة الكاملة ، وأحيانا حقه فى رعاية نفسه ، وهى أمور يتعلق بعضها ببعض ، وحيث تصبح حماية الشخص المتخلف شاملة لهذه الأمور، ولاتتعارض مع جملة حقوقه التى ينص عليها الإعلان .

لايستطيع أن يجعلنا ننفى أن هذه المواكبة كانت محدودة ومتأخرة إلى حد ما ، فقد كانت مشكلة الإعاقة ، ومن بينها التخلف العقلى ، بصفة عامة موضوعا لاهتمام اجتماعى وتشريعى منذ منتصف القرن الحالى ، ففى عام ١٩٥٠ صدر أول قانون حول المشكلة يحمل رقم ١١٦ وأطلق عليه اسم "قانون الضمان الاجتماعى" ، وقد وردت فى هذا القانون إشارة واضحة للمرة الأولى للمعاقين وذلك فى الفقرة ٤٢ منه والتى تذكر الآتى "تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع الوزارات والهيئات الأخرى بإتخاذ التدابير الضرورية لإنشاء المعاهد والمدارس اللازمة لتوفير الخدمات الخاصة بعلاج العجزة وتدريبهم وإعدادهم للعمل" . وكما هو واضح من نص هذه الفقرة أن التوجه الأساسى كان نحو المعاقين حسيا وحركيا ، وأن مفهوم العلاج والإعداد للعمل لم يفصل بمراعاة مفاهيم التخلف العقلى واحتياجات أبناء هذه الفئة ، أو بفهم صحيح لها .

ومع ذلك فقد وفرت تشريعات الإعاقة منذ ذلك التاريخ عددا من الحقوق للمعاقين بصفة عامة كان منها على سبيل المثال الآتى :

١ - تعريف المعاق من منظور مهنى .

٢ - التزام المؤسسات التى تستخدم عمالة تزيد على ٥٠ فردا بتشغيل ٢٪ من عمالها من المعاقين .

٣ - تحديد اختصاص إنشاء المعاهد والمؤسسات التأهيلية لوزارة الشئون الاجتماعية .

٤ - تأكيد أهمية توافر شروط السلامة للمعاقين داخل مكان العمل ، ونتيجة لتوجه المشرع الذهنى نحو المعاقين حسيا وحركيا ، لم يتسع مجال الإفادة من هذا القانون للمتخلفين عقليا إلا بالنسبة للبند الثالث والذى وضع موضع التطبيق متأخرا .

وفى عام ١٩٧٥ صدر القانون رقم ٣٩ الخاص بتأهيل المعاقين مواكبا لتوصية منظمة العمل الدولية (١٠) رقم ١٥٠ الخاص بتنمية الموارد البشرية .

وقد جمع هذا القانون فى إطار واحد المزايا المتعددة التى تضمنتها القوانين السابقة ، ومن بين البنود الهامة فى هذا القانون الآتى :

١ - بيان الخدمات التى تقدم للمعاق .

٢ - حق المعاق فى الحصول على خدمات التأهيل .

(١٠) ILO.

٣ – رفع نسبة عمالة المعاقين إلى ٥٪ فى المؤسسات التى تقوم بتشغيل أكثر من٥٠ عاملا .

٤ – تخصيص مهن وأعمال تقتصر على المعاقين .

وقد استمر التطور التشريعى فى مجال الإعاقة حيث صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٥ وكانت أهم إضافاته الآتى :

١ – شمول نسبة الـ ٥٪ من المعاقين فى أى مؤسسة أو وحدة انتاجية كافة فروع هذه المؤسسة أو الوحدة وليس مركزها الرئيسى فقط .

٢ – تخصيص النسبة نفسها (٥٪) من الوظائف والأعمال فى الجهاز الإدارى للدولة ووحداته . (عبده ، ١٩٩٠) .

يضاف إلى ذلك أن مصر كانت هى الدولة العربية الأولى من بين أول ٥٠ دولة صدقت على الاتفاقية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٣ التى صدرت عن مؤتمر العمل الدولى ، وهى الاتفاقية الخاصة بالتأهيل المهنى وتشغيل المعاقين (الشعرانى ، ١٩٩٠) .

يتضح من ذلك أن الاهتمام بالمعاقين بما فيهم المتخلفين عقليا – كان موضوعا للاهتمام التشريعى فى بداية الأمر ، أما الجهود الفعلية لرعاية المعاقين عقليا وتأهيلهم فكانت متأخرة عن ذلك ، وربما يعزى الاهتمام الحقيقى بالمعاقين – أو القدر الأكبر والأهم منه – الذى أخذ شكلا واقعيا من إنشاء جمعيات ومؤسسات إلى صلاح الحمصانى ، وهو طبيب عيون تدرج فى العمل بوزارة الشئون الاجتماعية إلى أن أصبح مستشارا لها لشئون التأهيل ، وقام بتكريس جهوده لمشكلات المعاقين ، وتأهيل العاملين فى هذا المجال ، بل والعمل على توفير مصادر تمويل مختلفة للبحث العلمى بهدف تقديم خدمات ذات قيمة فى هذا المجال .

وكانت جهود الدكتور الحمصانى هى أبرز الجهود على امتداد عقدى الستينيات والسبعينيات .

ورغم أن هذه الجهود كانت هى الأبرز والأهم وربما الأوحد إلا أن قيامها على أسس نصف حكومية مثّل عجزا واضحا فى المستوى الكيفى للخدمة التى تقدمها المؤسسات القائمة ، لم تتمكن من تطويره على مدى الفترة الزمنية الطويلة الممتدة منذ رحيل الحمصانى وحتى وقتنا الراهن .

ومع بداية العقد التاسع بدأت الاهتمامات الأهلية تظهر بصورة ملحوظة فى

شكل جمعيات أهلية مُشهرة بوزارة الشئون الاجتماعية مهمتها الرئيسية العمل فى مجال رعاية المتخلفين عقليا وتأهيلهم ، أو فى شكل جمعيات متعددة الأغراض ، تعمل أساسًا فى حقل التنمية الشاملة ، ويمتد نشاطها إلى مجال الإعاقة العقلية ، وكانت الميزات الرئيسية فى هذه الجمعيات تتمثل فى النقاط الآتية : –

الأولى : وجود قدر كبير من التعاون بينها وإفادة بعضها من خبرات البعض الآخر.

الثانية : قدرة بعضها على تجميع موارد مناسبة لرفع المستوى الكيفى لخدماتها والاتفاق على أنشطتها ، سواء أكانت موارد محلية أم خارجية .

الثالثة : استعانة بعضها بعدد من الخبراء الأجانب ممن حملوا معهم عددا من الأفكار الحديثة فى مجالات الرعاية والتأهيل .

الرابعة : اهتمام بعض هذه الجمعيات بتوفير التدريب الملائم للكوادر العاملة فيها سواء لسد احتياجاتها أو احتياجات الجمعيات الأخرى .

الخامسة : وضوح ظاهرة أن عددا كبيرا من هذه الجمعيات أقامتها أسر أو أمهات لأطفال متخلفين عقليا ، مما يعنى أن هذه الأسر أو الأمهات أخذن زمام المبادرة لحل مشكلات أبنائهن وعدم انتظار الجهود الحكومية .

وقد ولدّت الحاجة لكوادر مدربة للعمل فى مجال التأهيل توفير ترتيبات مستقلة أو ترتيبات فى إطار المشروعات القائمة تهدف إلى توفير هذه الكوادر ، فى غيبة دراسة نظامية سواء جامعية أو تربوية ، فقام مركز سيتى للتدريب والدراسات فى مجال الإعاقة العقلية ، وأنشأت جمعية الحق فى الحياة معهدا مستقلا للتدريب لتغطية احتياجاتها واحتياجات المراكز الأخرى من الكوادر الفنية ، وطورت جمعية الهلال الأحمر الفلسطينى ومركز عين شمس التابع لها برنامجا تدريبيا على امتداد ثلاث سنوات لتخريج متدربين مؤهلين ، وقامت جامعة الأزهر بإنشاء مركز لإعاقات الطفولة ، وهو مركز تدريبى وبحثى على مستوى جامعى ، ونتيجة لكل هذا أصبح العمل المتخصص مع المتخلفين عقليا يتقدم نحو قفزة جديدة من حيث الكيف ، كما تقدم بقفزة سابقة نحو إسهام الجهود الأهلية ، لا الحكومية فقط ، للعمل .

وقد امتدت بعض هذه المراكز التدريبية ، التى لا تعتمد على مبدأ تحقيق

ربح ، بأنشطتها التطوعية إلى مجالات فى حاجة جوهرية لخدماتها وتختلف فى طبيعتها عن مجرد تدريب كوادر مراكز التخلف العقلى ، من ذلك تدريب معلمى التربية الخاصة ، وهم المدرسون العاملون فى فصول التربية الخاصة الحكومية بوزارة التربية والتعليم والمخصصة للأطفال المتخلفين عقليا ، وكذلك أطباء وممرضات مراكز رعاية الأمومة والطفولة ، ممن يكونون دائما أول من يتلقى الطفل المتخلف عقليا ويتعرف عليه ، ويفترض أنه يوفر له التدخل المبكر للحد من إعاقته . وبهذا اتسع مجال العناية بالمتخلفين ورعايتهم فى اتجاهين أساسيين هما :

الأول : اتجاه تدريب وتعليم الأطفال الذين يعانون من مستوى بسيط [١١] أو متوسط [١٢] من التخلف العقلى وتتاح لهم فرص الالتحاق بمدارس التربية الخاصة التابعة لوزارة التربية والتعليم أو بعض المراكز النهارية [١٣] المناظرة .

الثانى : اتجاه الوقاية [١٤] ، والتدخل المبكر [١٥] وحيث تتاح لوحدات رعاية الأمومة والطفولة الدراسة المبكرة لاحتمالات إنجاب طفل متخلف ، والقيام بتوعية الأمهات المُقدمات على الإنجاب من طالبات خدمة هذه المراكز بالقواعد الصحية والطبية ومشكلات الحمل والوضع التى يمكن أن تؤدى إلى تخلف المولود ، بالإضافة إلى التدخل المبكر بالنسبة للأطفال حديثى الولادة ، مما يساعد على التبكير بالرعاية أو العلاج أو التدريب .

بالإضافة إلى كل هذا ، فقد بدأت تتبلور فى الفترة الأخيرة ، وبصورة مواكبة ، لأول مرة ، ومتزامنة مع التقدم العلمى المعاصر ، ونوعية الخدمات ، المفاهيم الخاصة "بالتأهيل فى المجتمع" [١٦] . والواقع أن مفهوم التأهيل فى المجتمع يمثل معادلة جديدة للعمل مع المتخلفين عقليا ، فى الدول النامية على وجه الخصوص ، بالإضافة إلى توفيره لصيغة جديدة من صيغ التقدم فى المجال ، وهى الخروج من مجال التعليم والتدريب النظامى فى المؤسسات أو المراكز إلى

(١١) Mild Retardation
(١٢) Moderate
(١٣) Day Care Centers
(١٤) Prevention
(١٥) Early Intervention
(١٦) Community Base Rehabilitation

الإدماج فى المجتمع ، حيث التعلم الاجتماعى والتعلم بالممارسة بأوسع صوره ، أو بمعنى آخر تنمية الكفاءة الشخصية فى ممارسة الدور الاجتماعى والإنسانى ، وهو الأمر الذى رأينا كيف أن التعريف الجديد الذى قدمته جمعية التخلف العقلى الأمريكية يشير إليه بأكثر من طريقة .

وتبرز القيمة الهامة "للتأهيل فى المجتمع" فى مصر من جانبين :

الأول : أنه أصبح من الواضح من استقراء التاريخ القصير للعمل مع المتخلفين عقليا فى مصر ، أن قدرة المؤسسات والمراكز المختلفة على استيعاب العدد المطلق للمتخلفين تتناقص حتى مع ثبات معدلات الإنجاب ، وبافتراض ثبات نسبة المتخلفين فى المجتمع ، بينما تتزايد نسبتهم بالفعل فى ظروف الفقر ونقص الرعاية الصحية وانخفاض الوعى ، ومعدلات الزيادة السكانية ، وهى حالة تختلف مثلا مع مايحدث فى مجتمع كالمجتمع الأمريكى الذى يوفر أفضل الخدمات للمتخلفين عقليا وحيث يتناقص العدد المطلق للمتخلفين عقليا نتيجة لجهود الرعاية والاكتشاف المبكر وإجراءات الوقاية ، والأهم من ذلك ثبات - بل وأحيانا تناقص- معدلات المواليد واستمرار هذا التناقص فى الأعوام الأخيرة . (Rowitz, 1989)

ويؤدى هذا الجانب من المشكلة إلى تفاقمها لسببين هما :

أ - عدم إمكان تجميع وتسخير قدر أكبر من الموارد والمصادر لمواجهة الأعداد المتزايدة من المتخلفين ، وإنشاء مؤسسات ومراكز فى كل مكان نتيجة للاعتبارات التى سبق ذكرها .

ب - عدم جدوى حصول الطفل المتخلف عقليا على خدمات التدريب والتأهيل من خلال مركز أو مؤسسة ، يُتطلّب بقاؤه فيه أو فيها أغلب الوقت ، وحيث يؤدى ذلك إلى نمو الدور السلبى الواضح من جانب الأسرة والمجتمع الخارجى فى تنمية الطفل ومهاراته فى ظروف طبيعية ، وهو مايؤدى أيضا إلى الإقلال من دور التعليم الاجتماعى .

وعلى ذلك فإن الاستمرار فى سياسة إنشاء مراكز جديدة ، وقيام جمعيات جديدة حكومية أو أهلية مهمتها توفير تطور كيفى ، وتسعى إلى الإسهام فى الحد من المشكلة لن يكون مجديا على الإطلاق ، رغم فائدته الواضحة والمحدودة وربما يقبل كحل مرحلى محدود المدة .

الثانى : أن إتاحة الفرص للخروج من صيغة التعلم والتدريب خلف الجدران لفئات المتخلفين القابلين للتدريب - وهم فئة تتسع الآن بكثير عما كانت عليه فى

الماضى – إلى التدريب فى السياق الاجتماعى الذى يعيشون فيه يحقق لهم ميزة الاندماج فى المجتمع وعدم الرهبة منه ، ويساعد المجتمع على تقبلهم . ولا تقتصر أهمية هذه الصيغة على استمرار إدماج الطفل فى المجتمع فقط ، بل تمتد أهميتها إلى حقيقة جوهرية ، فى المجتمع المصرى على وجه الخصوص ، وهى أن أغلب المراكز القائمة توجد فى العاصمة وبعض المدن الكبرى ، ومازال المجتمع الريفى ونصف الحضرى والمناطق النائية محرومة من الاهتمام أو الخدمات أو الإفادة من أى قدر من الجهود الموجهة نحو علاج المشكلة ، ووفقا للصيغة الجديدة "التأهيل فى المجتمع" يتحول الجهد إلى تجميع جهود مجموعات محدودة من الأمهات والمتطوعين فى كل مكان سواء أكان قرية أم حيا سكنيا ، حضريا أو نصف حضرى أو ريفيا ، وحيث تزود هذه المجموعات العاملة فى مواقعها بالخبرات والتدريب وأساليب التأهيل لتعمل فى أماكنها تحت إشراف غير منتظم من خبراء يترددون عليهم لتزويدهم بالأساليب الجديدة أو الإرشاد اللازم أو لحل المشكلات الطارئة ، وحيث يعود هؤلاء الخبراء لمراكز مصدرية (١٧) تزودهم بالجديد وبالمواد اللازمة . ومن خلال هذا التنظيم المتدرج تنتقل الخبرة وقواعد التدريب والتأهيل إلى الأمهات والمتطوعين فى مجتمعهم ، ليعملوا مع أطفال المجتمع مباشرة لرفع كفاءتهم الشخصية وتنمية عناصر تعلمهم الاجتماعى ، ودمجهم فى السياق البيئى الذى يعيشون فيه .

وقد نجحت هذه الصيغة فى مناطق العمرانية وكفر السيسى بالجيزة وبعض الأحياء الأخرى الفقيرة فى القاهرة وبعض القرى الصغيرة فى محافظة المنيا . ويبدو هذا الطراز من العمل مناسبا تماما للمجتمع المصرى ، وحجم المشكلة فيه، ومستوى الإنفاق المتاح ، وتوافر الإخصائيين والخبراء الذين يمكنهم تكريس جهودهم المهنية لتقديم الخدمة . وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الصيغة تؤدى وبشكل مباشر إلى تنمية الروح التطوعية بين الشباب والمواطنين بفئاتهم المختلفة . ويعد نجاح هذا الأسلوب لتدريب وتأهيل المتخلفين فى مصر امتداداً لنجاحه فى أماكن أخرى قامت فى بعض الأحيان بنقلهم من مؤسسات الإقامة مباشرة إلى المجتمع (Lord & Pedlar, 1991, Braddock, et al., 1991) وحققت من خلال هذا الانتقال مزايا أخرى اقتصادية واجتماعية كبيرة ، يعد المجتمع المصرى أكثر

(١٧) Resource Centers

احتياجا لها عند المقارنة بينه وبين هذه المجتمعات ذات الثراء والاهتمام الأقدم بالمشكلة .

والأمر الجوهرى فى مثل هذه السياسات ، لا مجرد إغلاق المؤسسات وعودة الأشخاص المتخلفين إلى مجتمعهم الأصلى لمواصلة التدريب والتأهيل فيه وتحقيق هذه المزايا الاقتصادية والاجتماعية ، بل للحصول على أنواع جديدة من المهارات لا يستطيع المتخلف عقليا تحقيقها مالم يصبح أكثر احتكاكا بعوامل السياق الاجتماعى والتفاعل مع هذه العوامل (Oetting & Rice, 1991) .

آفاق المستقبل

حتى يمكننا الإطلال على آفاق المستقبل ، وفى وقت مبكر ، وفى مصر ، علينا أن نناقش عددا من القضايا الهامة التى تتطلب اهتماما جاداً .

القضية الأولى : هى مشكلة الإرشاد الوراثى [١٨] والمشكلات الأخلاقية والتشريعية للإجهاض عند التثبت من وجود تلف عقلى مؤكد أو حالة تخلف لدى الجنين ، ولا يمكن هنا الفصل بين الإرشاد الوراثى بوصفه موضوعا طبيا تطبيقيا وبين المشكلات الأخلاقية بوصفها موضوعا اجتماعيا ودينيا وبين التشريعات القانونية ، فالرباط وثيق بين هذه المناحى المختلفة فى القضية . ويقصد بالإرشاد الوراثى هنا استخدام الحقائق الخاصة بعلم الوراثة ، وآفات المورثات أو الجينات والانفصال والاندماج الكروموزومى وتدخلها فى تشكيل الجنين وإكسابه خصائص أو آفات معينة ، ومايترتب على كل ذلك من توافر حقائق علمية مبكرة يمكن الإفادة منها فى الحد من مشكلات التخلف العقلى سواء من خلال الاكتشاف المبكر أو الإجهاض المبكر بمجرد ظهور علامات التخلف فى الجنين .

وتتضمن هذه القضية شقين أساسيين :

الشق الأول : هو تطور بحوث الوراثة والذى وفر الأساليب العلمية المناسبة للتعرف على حالة الجنين ، وبالأخص فى حالة وجود ظروف مهيأة لمخاطر معينة مثل إصابة الأم ببعض الأمراض أو تعرضها لحوادث مؤثرة فى الجنين ، أو حدوث الحمل فى المراحل العمرية التى تتزايد فيها احتمالات إنجاب طفل متخلف. أو نتيجة لحدوث تعقيدات معينة أثناء الحمل أو وجود حالات تخلف سابقة فى

Genatic Counceling (١٨)

الأسرة القرابية (Farag , T,UD) فى ظل وجود إحدى هذه الحالات ، أو غيرها ، مما يرفع من احتمالية إنجاب طفل متخلف .

وقد أصبح التقدم الطبى فى هذا المجال والأساليب المستخدمة فيه من التسهيلات المتوافرة فى المجتمع المصرى الآن ، وغالبا مايكون فى مقدور الأمهـات ، الآن سواء من خلال تيسيرات خاصة أو عامة التعرف على حالة الجنين من منظور التخلف أو اللا تخلف ، وهو مايوفر معلومة مبكرة عن المولود . ورغم أن هذه المعلومة المبكرة أو الاكتشاف المبكر له أهميته من منظور أكاديمى ، إلا أنه لا يوفر إمكانية جيدة للتدخل المبكر بالإجهاض نتيجة للاعتبارات الأخلاقية والتشريعية التى تمثل الشق الثانى من المشكلة .

الشق الثانى : يتمثل فى أن المجتمع المصرى لا يبيح من منظور أخلاقى وتمسكا بالشرائع السماوية عملية الاجهاض ، ولا تعد مصر فريدة بين الدول المختلفة فى هذا الأمر ، بل تشاركها فيه الكثير من المجتمعات ، التى وإن كانت لا تنظر إلى المشكلة هذه النظرة الصارمة ، إلا أنها مازالت فى مرحلة الحوار الواسع حولها بهدف الوصول إلى حلول مناسبة يمكن أن تسهم فى الحد من مشكلة التخلف العقلى (Pueschel , 1991) ، ونتيجة لأن التشريع فى مصر يرتبط إلى حد كبير بالمفاهيم الدينية السائدة ويعكسها ، فإننا نجد أن التشريع المصرى لايبيح عملية الإجهاض ، ولا يعطى الأم الحق فى أن تلجأ إليه ، وهو يحرم هذه العملية ويعتبر الأم والطبيب اللذين يقومان بها شركاء فى الجريمة تنطبق عليهما قواعد المساءلة القانونية والجنائية .

وعلى هذا ، ونتيجة للفزع الذى تثيره فكرة ولادة الأم لطفل متخلف ، وفى غيبة وعى كاف بمعنى التخلف ونظرة سلبية من المجتمع ، يصبح الوضع الراهن بمثابة مأزق خطير يتزايد تعقيده من الجانبين ، جانب تزايد المعلومات والأساليب الخاصة بالاكتشاف الجينتى المبكر للتخلف ، وجانب المنع الحازم والصارم لرغبة الأم فى الإجهاض .

القضية الثانية : تتعلق بتحديد حالات التخلف والتعرف عليها والمعايير المستخدمة فى هذه العملية ، فوفقا للتعريفات التى تعرضنا لها ، يبدو من الضرورى الاستخدام الجيد لأدوات وأساليب مناسبة تحدد من هو المتخلف عقليا ، والذى يتعين حصوله على الخدمات المختلفة سواء خدمات الرعاية والعناية الطبية

(لحالات التخلف التام [١٩] أو حالات التخلف الحاد [٢٠] ، متعددة الإعاقات [٢١]) أو الذى يحتاج لبرامج التدريب والتأهيل أو التعليم ، ومن الواضح أن عدم توافر محكات مناسبة ومقبولة لتحديد فئات المتخلفين بمستويات التخلف المتعددة يمثل قدراً من الفوضى العلمية التى لا تؤدى إلى نتائج إيجابية للجهود المبذولة فى الميدان .

والملاحظ أنه حتى منتصف الثمانينيات كان المحك المباشر لتحديد من هو المتخلف عقليا فى مصر ، ودرجة تخلفه هو مقاييس الذكاء الكبرى : ستانفورد – بينيه ووكسلر للأطفال ، أما المحك الضمنى فكان التحصيل الدراسى ، يضاف إلى ذلك التشخيص الطبى للحالات حادة التخلف وتامة التخلف ، ولا تمثل الحالتان الأخيرتان مشكلة فى هذا الشأن ، ذلك أن الأعراض الطبية المباشرة تجعل التشخيص أداة كافية ، أما فى غير هذه الحالات فإن الاعتماد على مقاييس الذكاء المذكورة يمثل مشكلة جوهرية ، يبدو أنه من غير المنتظر الوصول إلى حل قريب لها . فهذان المقياسان أعدا فى مصر فى منتصف الخمسينيات عن النسخ الأمريكية الصادرة لهما فى أعوام ١٩٣٧ لستانفورد بينيه و١٩٤٩ لوكسلر للأطفال (فرج ١٩٨٩ ، ص ٣٦٠، ص ٤٠٨) ولم تستخرج لهما معايير عامة ممثلة للمجتمع المصرى بالصورة التى تسمح باعتبار نسب الذكاء المستخرجة منهما ممثلة للمواقع الحقيقية للأفراد على المتصل المعيارى للمجتمع الذى يعيش فيه هؤلاء الأفراد ، يضاف إلى ذلك أن هذه الاختبارات التى صممت فى مجتمع مختلف ، ومنذ فترة طويلة ، صدرت لكل منها أكثر من صورة جديدة معدلة تناسب التغيرات الحضارية والاجتماعية والتعليمية فيها ، وهى تغيرات تعرض المجتمع المصرى لمثلها وربما بدرجة أكبر نتيجة للفارق الواسع بين مسافةالتخلف التى كان فيها والتقدم الذى أصبح عليه ، وهى مساحة تغير حضارى كانت متاحة لديه للتطورلا تضاهى المساحة التى تتوافر للدول المتقدمة . وعلى هذا فإن استخدام اختبارات الذكاء هذه كمحك لتحديد التخلف العقلى لا يعد مناسبا أو مقبولا لما يشوبها من عيوب منهجية ، ويتطلب الأمر الاهتمام بمشكلة تقنين اختبارات للذكاء على المستوى القومى ، وهى مهمة يفترض أن تكون موضوعا

(١٩) Profound
(٢٠) Severe
(٢١) Multiple Handicap

لعناية مراكز البحوث ، لا الأفراد أو الجهات الواعية ذات الاهتمام الأكاديمى والاجتماعى التى لديها الرؤية الصائبة لأهمية وجود مثل هذه الأدوات ، لا من أجل تحديد التخلف العقلى فقط ، ولكن لتحقيق العدد الكبير من الخدمات التى يعتمد فيها على اختبارات ذكاء ذات مصداقية عالية .

أما المحك الضمنى لتحديد التخلف العقلى وهو الفشل الدراسى أو التحصيل الدراسى ، فرغم أنه مازال يستخدم حتى الآن على نطاق واسع إلى جانب غيره من المحكات (Frankenberger, et. al., 1991) إلا أن المحاذير التى تحوطه تتعاظم فى مصرعلى وجه الخصوص ، فبالإضافة إلى المحاذير التاريخية التى حدت بالحكومة الفرنسية إلى تشكيل لجنة بينية وسيمون فى بداية القرن لإيجاد الإجراءات المناسبة للتحوط بشأنها ، والتى أدت إلى نشر أول اختبار للذكاء عام ١٩٠٥ (فرج ١٩٨٩، ص ٢١) توافر الآن قدر كبير من العوامل الأخرى المفسرة للفشل الدراسى يتعلق بأسباب غير التخلف العقلى .

ومع ذلك فإن إهمال الفشل الدراسى بوصفه محكا للتخلف العقلى من بين محكات أخرى لا يعد من حسن السياسة .

وقد أوضحت دراسة فرانكنبرجر (Op. cit.,) أن عددا كبيرا من الولايات الأمريكية يستخدم ثلاثة محكات فى وقت واحد وهى : نسبة الذكاء وقياس السلوك التوافقى والتحصيل الدراسى ، ويوفر تعدد المحكات ضمانات أكبر لصحة تشخيص التخلف ، فى الحالات البينية على وجه الخصوص والتى يتعذر فيها الاعتماد على محك واحد .

وإذا رجعنا للتعريف الجديد الذى اقترحته جمعية التخلف العقلى الأمريكية فى أغسطس ١٩٩٠ فسنجد أن الأولوية فيه كانت للسلوك التوافقى يليها القدرات العقلية ، والتى يمكن أن تكون نسبة الذكاء مؤشرا لها ، وإن كان الأمر يتطلب التوسع فى قياس القدرات العقلية بهدف إجراء مسح شامل لهذه القدرات وتحديد مصادر القوة والضعف فيها .

بهذا نواجه مشكلة قياس السلوك التوافقى ، وقد ترجم مقياس السلوك التوافقى[٢٢] ، الذى أعدته لجنة من جمعية التخلف العقلى الأمريكية (فرج ، رمزى، ١٩٩٠) إلى العربية منذ مايزيد على عشرة أعوام ، ورغم أنه أصبح متداولا على

(٢٢) Adaptive Behavior Scale (ABS).

نطاق واسع كأداة تشخيصية مناسبة ، إلا أنه فى حاجة ، مثله فى ذلك مثل مقاييس الذكاء ، إلى معايير استرشادية لأداء فئات ومستويات للتخلف ، وهى خطوة لن تكون مجدية فى الوقت الراهن مالم يكن هناك اختبار ذكاء جيد التقنين يساند هذا العمل بصورة منهجية .

القضية الثالثة : تتعلق بالمناخ الاجتماعى متعدد الأبعاد لمشكلة التخلف ، إذ يمكن الجزم دونما كثير من الحرج أن أية قضية اجتماعية تثار فى إطار مناخ اجتماعى غير موات ، لا يكتب لها حلول مناسبة ، وإذا كانت مثل هذه القضية تمثل حساسية خاصة لأبناء المجتمع ، فإن الأمر يتطلب فى هذه الحالة معالجتها من جوانب متعددة بحيث تستقيم الأمور ، وقضية التخلف العقلى من هذا النوع من القضايا التى يمكن أن تصنف مشكلاتها المجتمعية فى عناصر هامة :

العنصر الأول : هو التخلف العقلى ذاته والذى ينظر إليه باعتباره وصمة ارتبطت بالأسرة ولا فكاك منها ، تحد من حركتها ، ومن تلقائية تعاملها مع الآخرين ، وتفرض عليها إجراءات محدة من الحرية ، وتلقى بآثارها على بقية أفراد المجتمع المقدمين أو المقدمات منهم على الزواج والخزى الذى يصيب الأسرة فى تعاملها مع الأسر الأخرى ، كل ذلك فى مناخ اجتماعى تختفى فيه المفاهيم العلمية الصحيحة ، وتلك المتعلقة بالنصيب المحدود من المسئولية الذى يمكن أن يقع على الأم أو الأب ونتيجة لذلك يعمل العنصر الثانى بنشاط وهو الأسرة .

العنصر الثانى : إزاء ماتجد الأسرة نفسها فيه فإنها تعانى من اليأس والاكتئاب والإحساس بسوء الطالع ونمو مشاعر الدونية ، ويترتب على ذلك إخفاء الطفل المعاق إخفاء تاماً وعدم إتاحة رؤيته للآخرين ، بمعنى آخر إنكار وجوده تماماً بل والتعامل مع مشكلة التخلف (بوصفها مشكلة تهم الآخرين) تعاملا سلبيا وبسيادة هذا النمط من التفكير وهذا الأسلوب من السلوك تتراجع قضية حقوق المتخلفين ، كما تتراجع كل فرص تنميتهم وتطوير أدائهم ومهاراتهم .

العنصرالثالث : هو المجتمع الذى يواجه المشكلة ، فى غيبة المعلومات أيضا، بنوع من عدم الفهم والتعامل الهامشى معها ، وتجنب الأفراد المتخلفين سواء فى الطرق أو الأماكن العامة ، وإبعاد الأطفال عنهم ، وبمعنى آخر عدم المشاركة فى أية صورة من الصور فى الأنشطة الإنسانية التى يشارك فيها طفل متخلف ، ويمتد الأمرهنا إلى مستوى رفض إتاحة فرص تشغيل المدربين منهم على أعمال مناسبة ، وعدم تخيل أن مثل هؤلاء الأشخاص يمكنهم الفهم أو يمكن الاعتماد

عليهم فى أداء عمل ما .

العنصر الأخير: هو المعاق نفسه الذى يواجه هذا الجو العدائى غير المبرر ، وحتى عندما يتلقى عطف الوالدين فإنه يشعر بتميز إخوته عنه ، فالذهاب إلى المدرسة ميزة ، وانصات الأم فى حديثها المتصل لابنها ميزة ، وسؤالها له عن شئ ماميزة ، وهو لا يشارك فى أى من هذه المزايا ، ويترتب على ذلك مشاعر الانطواء والخوف وفقدان الدافعية وبطء الإنجاز وتجنب المجتمع .

وتظهر هذه المشكلات فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا ، كما تظهر بصورة أكبر فى المجتمعات الريفية مرتبطة بالاعتقاد أن التخلف بمثابة لعنة أو عقاب أوقع على الوالدين لذنب اقترفاه أو اقترفه أحدهما مما يؤدى فى أحيان كثيرة إلى فصم العلاقة الزواجية لمجرد وجود ابن متخلف .

ولم يتخذ المجتمع العلمى المعاصر فى مصر موقفا سلبيا إزاء هذه المشكلات الجوهرية التى يؤدى إيجاد حلول لها إلى توافر عناصر ميسرة للعمل مع المتخلفين ، وتعددت الاتجاهات والجهود التى يتوقع لها نتائج حاسمة فى المستقبل وليس الآن ، وجميعها يهدف لإعادة تغيير المناخ الاجتماعى والاتجاهات نحو المتخلفين .

واستخدم فى ذلك الإعلاميون فى الإذاعة والتليفزيون من العاملين والعاملات فى برامج المرأة والأسرة والطفل بوصفهم المرشدين أو Key Persons وعقدت لهم ندوات حول من هو المتخلف عقليا ، وجلسات تفكير حر Brainstorming للتفكير فى أفضل السبل لإعادة ربط قضيتهم أو قضاياهم بالمجتمع ، وتصحيح المفاهيم الخاصة بهم ، وامتد الأمر لتشجيع أسر وأمهات يتحدثن مع أبنائهن المتخلفين فى برامج تليفزيون ، وتجد الأم فيها الشجاعه لتقول هذه ابنتى المتخلفة والتى أساعدها والتى تطورت وتدربت وأصبحت على هذه الصورة ، وشاهد المتتبعون للتليفزيون أطفالا متخلفين يعزفون على البيانو ، ويقومون بأعمال مختلفة، ووجدت الأمهات الشجاعة ليخرجن مع أطفالهن خارج البيوت ويستخدمون وسائل المواصلات العامة ، بل ووصل الأمر بمراهقه متخلفة أن نظرت إلى رجل يجلس بجوارها فى حافلة ردا على نظراته لتقول له "أنا متخلفة ولكنى لست مجنونة أو عبيطة، وأنا باتعلم حاجات حلوة خالص ، وكل حاجة أتعلمها أعملها كويس . إيه رأيك مش أنا كويسة" ولم يملك الرجل إلا التخلى عن وجله وتخوفه ليدخل معها فى حديث ودى مشوق .

إن تغير المناخ الاجتماعى يحتاج إلى بدايات كثيرة بهذا الشكل ، ولكن مثل هذه الجهود تظل ضئيلة للغاية ، ولابد من قيام وسائل الإعلام بإفساح مساحة أكبر فيها لهذه الاتجاهات ، وعندما يحدث ذلك على نطاق واسع فإن جزءاً كبيرا من قضية العلاقة بين المجتمع والمتخلف ستحل بصورة إيجابية .

القضية الرابعة : تمثل احتياجا اجتماعيا ومصيريا عميقا ، وتتلخص هذه القضية فى نمو متزايد بين أسر الأشخاص المتخلفين لأهمية توفير ترتيبات خاصة، سواء أهلية أو من خلال قواعد تشريعية تقيم مظلة حماية لأبنائهم ، وتوفر لهم حياة اجتماعية مناسبة وتمثل امتداداً لمستوى حياتهم الاجتماعية مع أسرهم بعد رحيل الوالدين .

وتظهر المشكلة من خلال نمط الأسرة النووية الذى يسود الآن فى المجتمع المصرى والذى يؤدى إلى تشكل هذه الأسرة فى فترة سريعة ، ويعد الأخ أو الأخت سواء الزوج أو الزوجة غريبا عنها ، وبالأخص إذا كان يعانى من درجة ما من درجات التخلف العقلى ، إذ يحد من حركة الأسرة ومن اتصالاتها ، ويحد من مكانتها الاجتماعية ، ويؤثر فى مسار أفرادها ، ويؤدى كل ذلك إلى زيادة عدم طمأنينة الأبوين على مستقبل الابن أو الأبنة المتخلفة بعد رحيلهما .

وقد لاحظنا من خلال عرض التشريعات السابقة الخاصة بالمعاقين والتى صدرت فى مصر منذ عام ١٩٥٠ أن هذه التشريعات كانت من ناحية جزءاً من قوانين عامة احتل المتخلفون جانبا محدوداً منها ، كما كان التخلف العقلى جزءاً محدوداً أو ضمنيا من المشكلة الخاصة بالمعاقين ، دون أن يشار إليهم مباشرة وبطريقة محددة .

فى الوقت الذى يمكننا أن نلاحظ أن هذه الفئة تختلف عن بقية أصحاب الإعاقات الأخرى ، الحسية والحركية ممن يستطيعون على وجه أو آخر تدبير أمور حياتهم وتحمل مسئوليتهم والتعبير عن حقوقهم والمطالبة بها ، فى ظروف اجتماعية تتيح لهم مواصلة التعلم والحصول على الدرجات العلمية المختلفة ، والمشاركة العامة فى حياة مجتمعهم ، بينما توجد الإعاقة الأساسية لدى المتخلفين عقليا فى أدائهم العقلى وهو مايحرمهم من السند الرئيسى لفهم حقوقهم أو المطالبة بها ، كما يفقدهم المهارة الشخصية بدرجات مختلفة وهو مايحرمهم أيضا من التوافق مع المجتمع والتعرض المستمر للاحتيال والوقوع فريسة للآخرين ، لهذا فهم فى حاجة لعقل آخر يساندهم ، ولإرادة أخرى تتحدث باسمهم ولنوايا إنسانية تحيطهم

بالرعاية والحماية ، وهى أمور يتولاها الوالدان فى حياتهما ولايمكن تركها وإهمالها فى حالة رحيل الوالدين لمسار الريح .

يلاحظ بالإضافة إلى كل ذلك أن التشريعات الصادرة فى مصر بشأن الإعاقة خلال العقود الأربعة الأخيرة انصبت أساسا على الحقوق المهنية للمعاق، وهى آخر نوعية من الحقوق يمكن للمعاق عقليا الاستفادة منها .

وعلى هذا فمن الضرورى تكاتف الجهود وبذل مزيد من التعاون فى الاتجاه التشريعى بهدف توفير نظم وقواعد تحمى المعاق عقليا بعد رحيل والديه ، وتوفر له مصدرا مناسبا من الدخل الثابت تحت وصاية أو حماية مرنة تغطى احتياجاته وتطلعاته وتحمى احتياجاته المستقبلية والدائمة إلى جانب مايستطيع أن يوفره من دخل أو سكن أو إقامة من عمله .

المراجـــع

١ ـ الشعرانى ، يحيى ، ١٩٩٠ ، رؤيه منظمة العمل الدولية فى مستقبل المعاق فى مصر . الأعمال الكاملة لمؤتمر مستقبل خدمة المعاق فى مصر وخاصة المعاق عقليا . ص . ص ٢٢١ ـ ٢٢٥ .

٢ ـ عبده ، على ، ١٩٩٠ ، التشريع وتأهيل المعاقين فى الحاضر والمستقبل . الأعمال الكاملة لمؤتمر مستقبل خدمة المعاق فى مصر وخاصة المعاق عقليا . ص ص ١٥٢ ـ ١٧٥ .

٣ ـ فرج ، صفوت ، ١٩٨٩، القياس النفسى . القاهرة . الأنجلو المصرية ، ط ٢ .

٤ ـ فرج ، صفوت ، ١٩٩٠، الأدوار الجديدة المتعددة للهيئات والجمعيات غير الحكومية فى مجال الإعاقة العقلية . الأعمال الكاملة لمؤتمر مستقبل خدمة المعاق فى مصر وخاصة المعاق عقليا . ص ص ٢٨٥ ـ ٢٩٤ .

٥ ـ فرج ، صفوت ؛ رمزى ، ناهد ، ١٩٩٠ ، مقياس السلوك التوافقى لجمعية التخلف العقلى الأمريكية . القاهرة : الانجلو المصرية ، ط ٣ .

٦ ـ AAMR News & Notes. (1990 August 1).

٧ ـ American Psychiatric Association (1980) Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders. Third Edition. Washington, D. C.

٨ ـ Braddock, D; Fujiura, G; Hemp, R; Mitchell, D; and Bachelder, L. (1991) Current and Future Trends in State-operated Mental Retardation Institutions in The United States. American Journal on Mental Retardation, 95, 4, 451-462.

٩ ـ Clarke, D (1982) Mentally Handicapped People: Living and Learning. London: Bailliere Tindall.

١٠ ـ Draw, C. J; Logan, D. R; and Hardman, M. L (1984) Mental Retardation. Alife Cycle Approach. Santa Clara: College Publishing, 3 ed Ed.

١١ - Dutton, G (1975) Mental Handicap. London: Butterworths.

١٢ - Farag, T. I (Ed.) Medical Genetics in Kuwait (Part 1) U. D.

١٣ - Frankenberger, W. & Fronzalio, Kathryn (1991) States Definitions and procedures for Identifying Children With Mental Retardation: Comparison over Nine Years mental Retardation, 29, 6, 315-321.

١٤ - Grossman, H. J. (1983) Classification on Mental Retardation. Washington D. C. AAMD.

١٥ - Kirman, B & Bicknell, J. (1975) Mental Handicap. London Churchill Livingstone.185

١٦ - Lord, J & Pedlar, A. (1991) Life in the Community: Four Years After The Closure of An Institution. Mental Retardation, 29,4, 213-221.

١٧ - Oetting, Janna, B & Rice, Mabel, L (1991) Influence of The Social Context on Pragmatic Skills of Adults With Mental Retardation. American Journal on Mental Retardation, 95, 4, 435-443.

١٨ - Pueschel, S. M. (1991) Ethical Considerations Relating to prenatal diagnosis of fetuses with Down Syndrome. Mental Retardation, 29, 4, 185-190.

١٩ - Rowitz, L (1989) Trends in mental retardation in the 1990. Mental Retardation, 27, 1, III-VI.

نظرة مستقبلية
لتنمية الطفل فيما قبل المدرسة

هدى الناشف *

مقدمة

لقد كان الفيلسوف التشيكى جوهان أموس كومينيوس (١٥٩٢ - ١٦٧١) من أوائل الفلاسفة الذين اهتموا بالطفل الصغير . ويعتبر كتابة "عالم الموضوعات الحسية المصورة (OrbisPictus)" أول كتاب مصور وضع للأطفال فى سن ماقبل التعليم الإلزامى ، ليقدم لهم العالم من حولهم بالصور بدلا من الكلمات والرموز ، أما چان چاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) ، رائد المدرسة الطبيعية فكان يعتقد بأن وسيلة التربية هى النمو الحر الطليق لطبيعة الطفل وقواه وميوله الفطرية ، ولهذا فإن التربية فى مرحلة الطفولة يجب أن تركز على تربية الحواس وعلى الاحتكاك بقوى الطبيعة ومظاهرها وعلى المشاركة الحقة فى مظاهر الحياة والخبرات الفعلية. ولايعنى هذا أن روسو كان ضد تعليم الأطفال فى سنواتهم الأولى ولكنه كان يرفض فكرة إكراه الطفل على تعلم أشياء تتنافى مع طبيعته بحجة أن مايتعلمه سيفيده فى حياته المستقبلية ، فيقول "إن الطبيعة ترغب فى أن يكون الأطفال أطفالا قبل أن يكونوا رجالاً .

وجاء بستالوتزى (١٧٤٦ - ١٨٢٧) ليضع الكثير من أفكار روسو موضع التنفيذ فى مدارس الأطفال التى أنشأها فى أماكن مختلفة من سويسرا فطالب بإطلاق قوى الطفل الطبيعية والاهتمام بتربية أبناء جماهير الشعب تربية عقلية وخلقية وجسمية شاملة بغض النظر عن إمكانياتهم المادية أو استعدادهم الفطرى . ونادى بستالوتزى بضرورة تربية الطفل فى حداثته (قبل سن التعليم الإلزامى) وذلك بدفع خبرات الطفل الشخصية وتنمية العلاقة بين قدراته الطبيعية والبيئة

* أستاذ مساعد بكلية رياض الأطفال بالقاهرة .

الطبيعية من حوله فيقول "مهما يحاول الإنسان أن يفعل فى تربية الطفل فلن يستطيع أن يعمل أكثر من أن يساعده فى جهوده التى يبذلها هو أى الطفل فى سبيل تنمية شخصيته . وأن سر التربية العظيم هو أن نفعل ذلك بحيث يكون تأثير التربية متناسبا دائما مع نمو الملكات التى لم تتفتح بعد" (شفشق ١٩٧٨ ، ٢٩١) وتمثل فكرة النشاط الذاتى التلقائى (Anschauung) التى نادى بها بستالوتزى أساس فلسفة تلميذه فريدريك فروبل (١٧٨٢ - ١٨٥٢) والذى يعتبر المؤسس الحقيقى لمدارس رياض الأطفال .

وتتلخص هذه الفلسفة فى أنه يجب ألانحمل الطفل على القيام بعمل لاينبع منه ذاتيا وتلقائيا لأنه يكون ضد طبيعته وبعيد عن فطرته ، وأن الطبيعة هى المجال الطبيعى لنشاط الطفل لأنها ملائمة لنموه وتعلمه القوانين التى تتحكم فى الكائنات الحية والتى ترجع جميعها إلى قانون واحد هو القانون الأبدى الذى يشير إلى وحدانية الله وقدرة الخالق .

ولكى ينطلق الطفل فى الطبيعة ويتعلم من تفاعله معها لابد من تنمية الحواس التى هى أساس تنمية الطفل جسميا وعقليا وانفعاليا كما ينبغى الإهتمام بتنمية الإتجاهات الاجتماعية وخاصة التعاون بين الأطفال وتنمية صلة الطفل بأقرانه ، وقد عمل فروبل فى مدارس رياض الأطفال التى أنشأها فى ألمانيا على توظيف الغناء واللعب والحركات الإيقاعية وسرد القصص ودراسة الطبيعة كأسلوب للتعلم .

وكان لرواد آخرين إسهاماتهم فى ترسيخ مفهوم "الروضة" كمؤسسة تربوية تعمل على تنشئة الأطفال وتنميتهم فى سن ماقبل التعليم النظامى . من هؤلاء جان فريدريك أو برلين الذى رأى فى الأعمال اليدوية الفنية المتنوعة مجالا لتسلية الأطفال وتهذيب خلقهم وتنمية مهاراتهم المختلفة , وروبرت أوين الذى منع الكتب عن أطفال هذه المرحلة حتى لاتؤدى إلى "تبلد" تفكيرهم وتبعث فى نفوسهم الملل . والأختان مارجريت وراشيل مكميلان اللتان يرجع الفضل لهما فى التنبيه إلى أهمية العناية بصحة طفل الروضة وتعليمه العادات الصحية إلى جانب تنمية التفكير والخلق . وتأتى فلسفة ماريا منتسورى وطريقتها متمشية مع مبدأ التعلم الذاتى حيث كانت تؤمن مثلها مثل فروبل بأن قدرات الطفل الكامنه "تتفتح" كالزهرة تماما عندما يحين الوقت لذلك . وكانت منتسورى تحترم النزعة الاستقلالية للطفل ووضعت وسائلها التعليمية الحسية لينمى الطفل من خلالها

وباستخدام قدراته دون تدخل مباشر من المعلمة التى كانت حريصة جدا على عدم تدخلها فى العملية التعليمية ومن هنا جاءت التسمية (Auto - eduction) للدلالة على أسلوبها فى تعليم الصغار. وأهتم ديكرولى بتنمية ثقة الطفل بنفسه وبقدراته من خلال مايحققه لنفسه بممارسته للحياة بأشكالها المختلفة . وهذا ماأكده ، بشكل أوضح ، جون ديوى من خلال مبدأ "التعلم بالعمل".

كانت هذه أهم الأسس والمبادئ التى سارت عليها روضة الأطفال حتى منتصف القرن الحالى .

وفى أوائل الستينيات نشط أنصار التدخل التربوى والمنادون باستغلال أفضل لوجود الطفل بالروضة بحيث يجرى توجيه اللعب وتنظيمه وتخصيص بعض الوقت لتعليم المهارات الممهدة للتعليم النظامى وفى مقدمتها مهارات الاستعداد للقراءة والكتابة والحساب .

وكان ذلك فى أعقاب الإهتمام المتجدد أو بالأحرى إعادة اكتشاف نظرية جان بياجيه فى النمو المعرفى والدراسات الطولية لبنجامين بلوم (B. Bloom) وماكفيكر هانت (McV. Hunt) وغيرهم الذين أكدوا من خلال دراساتهم الأثر الكبير الذى تتركه السنوات الأولى من حياة الطفل فى نمو شخصيته وقدراته فى شتى المجالات وخاصة النمو العقلى .

ونتيجة للإهتمام بتوفير بيئة غنية بالمثيرات العقلية (Stimulating Environment) للطفل فى سن ماقبل المدرسة فقد أنشئت العديد من رياض الأطفال فى أنحاء مختلفة من العالم فى أمريكا وأوربا وغيرها من الدول ، مع تركيز على أبناء الطبقات الأقل حظاً من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وكان الإعتقاد السائد آنذاك أن ماتقدمه الروضه من برامج تعليمية يمكن أن يحول دون فشل التلاميذ فى المرحلة الابتدائية ويعوض الأطفال عما ينقصهم فى بيئاتهم من فرص للنمو والتعليم ـ لذا سميت هذه البرامج ببرامج التربية التعويضية (Compensatory Education) أو برامج البدايات الطيبة (Headstart / Good Start Æ)

وبالرغم من أن هذه البرامج لم تحقق النتائج المرجوه منها لعدم إشراك الأسرة معها فى عملية التنمية ولاتباعها أساليب تقترب من التعليم النظامى المتبع فى مراحل التعليم الأعلى فجاءت صنافية لطبيعة الطفل فلم تنجح فى استثارة دافعيته وفعاليته فى عملية التعليم ، إلا أنها انتصرت لمبدأ "التدخل التربوى"

وتوظيف اللعب لتعليم مهارات أساسية تسهل على الطفل التجاوب مع مايقدم له فى المرحلة الابتدائية أو مرحلة التعليم الأساسى .

وهكذا ، ونتيجة لتجربة الدول مع "البرامج التعويضية" ، ظهرت العديد من البرامج التى أشرك فيها أولياء الأمور ، حيث تقوم اخصائية الطفولة بزيارة للمنزل ومعها كتب مصورة ولعب تصلح لأطفال فى سن ماقبل المدرسة وتقوم ومعها أفراد الأسرة باللعب بها مع الطفل ثم تجرى مناقشات مع الوالدين حول أفضل الطرق لتنشئة الأطفال وتنميتهم وتربيتهم . وعرفت هذه البرامج باسم (Home - based Programs) كما اتفق على الا تتوقف برامج الأثراء (Enrichment Programs) عند التحاق الطفل بالمدرسة الابتدائية بل تستمر لنزيد من كفاءة الطفل وقدرته على التعليم وهذا مايسمى ببرامج (Follow Through) .

والأهم من هذا كله فقد أوضحت هذه البرامج أهمية التدخل التربوى من الطفولة المبكرة وحتى تكوين الأسرة فيجرى توجيه خبرات الأطفال فى الروضه وجميع مراحل التعليم مع تقديم مايعد الشباب للحياة الأسرية وذلك من خلال منهج تعليمى للتربية الأسرية (الوالدية) يشكل جزءا لايتجزأ من مناهج المرحلة الثانوية أو نهاية المرحلة الإعدادية قبل خروج الطالب إلى الحياة الأوسع خارج المدرسة .

ومن هنا ، يمكن القول بأن فكرة "التربية التعويضية" قد أسهمت فى القاء الضوء على المناهج وطرق التعليم فى مرحلة الروضة ، ووجهت أنظار العاملين فى دور الحضانه ورياض الأطفال إلى ضرورة قيامهم بدور أكثر فاعلية فى توجيه خبرات المتعلمين . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأطفال الذين يأتون من بيئات تنقصها وسائط الثقافة وفرص التعليم . بالإضافة ، ينبغى أن تكيف روضة الأطفال برامجها وأساليب التعليم فيها لتتمشى واحتياجات الأطفال وظروفهم المتفاوته بحيث يجد كل طفل فيها مايتفق ونمط التعليم الذى اعتاده فى بيئته وأسرته ويلبى حاجاته ومطالبه .

فالبديل للعب الحر الذى كان سائدا فى الروضة "التقليدية" ليس بالضرورة تعليم نظامى صارم ، بل يمكن أن يكون عباره عن برنامج غنى بالخبرات المتنوعة تستخدم فيه العديد من الوسائل والتقنيات واللعب التعليمية التى تتحدى قدرات الأطفال ومستويات نموهم واستعداداتهم المتفاوته فتراعى هذه الفروق وتشجع على الإنجاز والإبتكار .

والسؤال ، أين نحن من هذا كله ، وكيف ننظر إلى مستقبل الطفولة المبكرة ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين؟

يطرح هذا البحث بعض القضايا المرتبطة بالطفولة المبكرة ويحاول تقديم بعض الاقتراحات التى من شأنها أن تأخذ بيد أطفالنا نحو آفاق عام ٢٠٠٠ .

القضية الأولى : ماموقفنا من السنوات الأولى من حياة الطفل وهل نعتبرها هامه فى تشكيل شخصيته وتنمية قدراته ؟

والرد على هذا التساؤل هو أننا على المستوى اللفظى نقر بأن هذه المرحلة حاسمة فى نمو الطفل . ولكن هذه القناعة لم تترجم إلى خطوات إجرائية . ماذا قدمنا للأطفال أو لأسرهم لتوفير مايضمن لهم التنمية السليمة فى هذه السنوات الهامه من حياتهم ؟

يبين الجدول التالى تعداد الأطفال دون سن السادسة بالنسبة لجملة السكان فى جمهورية مصر العربية .

	جملة السكان	عدد الأطفال (صفر - أقل من٦)	٪
التعداد العام ١٩٨٦	٤٨ر٢٠٥ر٠٤٩	٨ر٤٣٢ر٩٦٩	١٧ر٥
تقديرات عام ١٩٩١*	٥٤ر٤٦٥ر٨٧٩	٩ر٥٦٦ر٤١٣	١٧ر٥
تقديرات عام ٢٠٠١ *	٥٩ر٨٤٥ر٢٧٥	١٠ر٤٧٢ر٩٢٣	١٧ر٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ـ مركز الأبحاث والدراسات السكانية الكتاب الإحصائى السنوى .

* باستخدام معدل زيادة سنوية مقدارها ٢٤ر٧ فى الألف .

ويقدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء التعداد العام للسكان فى أول يناير ١٩٩٢ بـ (٥٧ر٧٥٨ر٠٠٠) نسمه بمتوسط زيادة طبيعية تبلغ (١٠٩) آلاف نسمة شهريا أى ٣٥٨٠ نسمة يوميا بمعدل فرد كل ٢٤ر١ ثانية .

بالمقابل فإن عدد الأطفال الذين استفادوا من خدمات دور الحضانة ورياض الأطفال بأنواعها المختلفة : الأهلية والحكومية ، والتى تشرف عليها وزارتى الشئون الاجتماعية والتربية والتعليم حسب إحصاءات عام ١٩٩١ ، كالآتى :

عدد الأطفال فى دور الحضانة التى تشرف عليها وزارة الشئون الإجتماعية (من الميلاد حتى سن ٦ سنوات)	٣١٠٧١١
عدد الأطفال فى رياض الأطفال التى تشرف عليها وزارة التربية والتعليم (٤ - ٦ سنوات)	١٩٥١٩٩
إجمالى عدد الأطفال فى دور الحضانة ورياض الأطفال	٥٠٥٩١٠

ويمثل هذا العدد بالنسبة لتعداد الأطفال دون سن ست سنوات عام (١٩٩١) ٣ره٪ فقط ، أى أن هناك مايقرب من ٩٥٪ من أطفال مصر فى الفئة العمرية من الميلاد حتى سن ست سنوات لايلقون أى رعاية من أى نوع خارج البيت .

وإذا اعتبرنا أن الحضانة والروضة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين الثانية والسادسة فإن نسبة الملتحقين بهذه الدور بالنسبة لعدد الأطفال فى نفس هذه المرحلة العمرية تصبح ٩ر٧٪ . وهذه النسبة مازالت صغيرة جداً .

ويستفاد من إحصاءات وزارة الشئون الإجتماعية أن لديها فى دور الحضانة (٤٢٩١٧) مكانا شاغرا حيث تبلغ سعة الدور (٣٥٣٦٢٨) فى حين أن الملتحقين بها بالفعل عام ١٩٩١ بلغ (٣١٠٧١١) كما هو مبين فى الجدول أعلاه .

وقد يرجع السبب فى ذلك إما للتوزيع الجغرافى بحيث توجد بعض الحضانات فى أماكن الكثافة السكانية فيها منخفضة فى حين أن الطلب عليها يفوق سعتها فى أماكن أخرى مثل القاهرة والجيزة . أو أن الأسر فى بعض المناطق تعجز عن دفع رسوم الاشتراك بالرغم من تدنيها ، أو لعدم وجود وعى كاف لدى الأسرة بالدور الذى يمكن أن تقوم به الحضانة فى مجال تنشئة الطفل وتنميته ورعايته .

وقد يقول قائل إن مكان الطفل فى هذه السن الصغيرة هو البيت بين أسرته وفى رعاية والديه . وهذه هى القضية التالية التى يناقشها هذا البحث .

القضية الثانية : مسئولية من تربية الطفل وتنشئته ؟

لم يكن هذا التساؤل ليخطر على بال أحد فى بداية القرن الحالى أو حتى فى منتصفه . فمكان الطفل الطبيعى قبل بلوغ سن التعليم الأولى كان بدون جدال هو البيت ، حيث يلقى الطفل كل رعاية صحية وينعم بدفء الأسرة ويكون فى مأمن من الأخطار . بل لقد حظى معظم الأطفال بمكان واسع مفتوح للعب فى الهواء الطلق دون خوف من وسائل مواصلات أو إعتداء عليهم من أى نوع .

ولكن مع التغيرات الهائلة التى شهدها النصف الثانى من القرن العشرين فى شتى مجالات الحياة وفى متطلباتها ، أضف إلى ذلك ماطرأ من تغير فى تركيب الأسرة وفى أنماطها المعيشية لاسيما فى السكن بحيث ضاقت الرقعة التى يمكن للطفل أن يتحرك فيها أصبح من الصعب على الأسرة أن تواجه وحدها ،

دون مساعدة من مؤسسات المجتمع الأخرى ، مسئولية تربية النشئ .

ولانعنى بمساعدة المؤسسات الأخرى ، بالضرورة ، أن تتم تنشئه الطفل فى سن ماقبل المدرسة خارج البيت بل يمكن أن تصل للطفل وإلى أولياء الأمور أينما وجدوا ، المهم أن نوفر لهم من أساليب المعرفة والمهارة مايجعل منهم أمهات وآباء أفضل لأبنائهم بإمكانهم أن يعدوا الأطفال للحياة المستقبلية التى تنتظرهم .

نخلص من هذا إلى أن تنشئة الأطفال أصبحت مسئولية مشتركة لايمكن أن تترك للوالدين ليضطلعوا بها وحدهم وان كانواهم الأساس . ليس فقط لأن المسئولية كبيرة ، بل لأن ذلك يتنافى ومبدأ تكافؤ الفرص . فهناك تفاوت كبير فى قدرات وإمكانات الأسر المختلفة ، ماديا وثقافيا ، وترك الأطفال كل وظروفه المعيشية ووعى أسرته لاحتياجاته ولأساليب التعامل معه فى فتره حساسة وحاسمة من حياتهم يعمق الفجوة بين الأطفال فيصبح القادر أكثر كفاءة فى حين تتضاءل فرص نمو الأطفال الأقل حظاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولايمكن أن يكون الحل إلحاق مايقرب من ١٠ ملايين طفل من الميلاد حتى سن ست سنوات بدور حضانه ورياض أطفال لأن ذلك مستحيل عمليا ، حتى لو وافقنا من حيث المبدأ على خروج الطفل منذ صغره من البيت وهذه قضية موضع جدل . فالدراسات النفسية تؤكد على أهمية وجود الطفل وسط أسرة صغيرة ترعاه وتلبى حاجاته النفسية حتى سن الثالثة . وبعد هذه السن يبدأ الطفل بمحاولات الاستقلال التدريجى عن الأم وباقى أفراد الأسرة ويستمتع باللعب بصحبة أطفال فى مثل سنه ، ويمكن أن يتم ذلك ، كما سنرى ، دون انتزاع الطفل من بيته أو فى روضات أطفال يسود فيها مناخ قريب من جو البيت ودفئه .

أذن ، ماهو الحل ومن الأولى بهذه الرعاية ؟ يقول چاك تيزارد (Tizard, 1978) فى مقال له بعنوان "الاحتياجات والخيارات" عن فرص الالتحاق بالحضانة (Nursery) لأطفال مابين الثالثة والخامسة فى إنجلترا :"بغض النظر إذا كانت الأم عامله أم لا وإذا كانت الأسرة قادرة أو مثقفة أم لا . يكفى أن ترغب أو تختار الأسرة أن ترسل طفلها إلى دار حضانة فتوفر لهم الدوله مكانا لطفلهم" .

طبعا لم يتحقق ذلك لأن أولويات الاعتمادات المالية عادة ما تكون لمراحل التعليم الإلزامى ، علما بأن التعليم الإلزامى ، يبدأ فى إنجلترا فى سن الخامسة مع مرحلة الروضة والابتدائى (Infant-Primary School) ولكن إنجلترا كغيرها من الدول لم تقف مكتوفة الأيدى وبحثت لها عن بدائل تناسبها .

نعود إلى مصر ، وإلى السؤال ماالحل ؟ قبل الإجابة على هذا التساؤل ينبغي توضيح بعض الأمور :

١ - إن دور الحضانة ورياض الأطفال في وضعها الحالي وفي توجهاتها ونوعية العاملين بها ليست المكان الأمثل لتنشئة أطفالنا بما يؤهلهم لحياة عام ٢٠٠٠ بكل مافيها من تحديات .

٢ - دور الحضانة ورياض الأطفال نوعان : النوع الأول للصفوة القادرة ماديا وتوجد بها إمكانات ولكن أساليب العمل بها مازالت بعيدة كل البعد عن الأساليب المثلى لتنشئة الأطفال وتنميتهم في هذه المرحلة . أما النوع الثاني فهو للعامة وتكاد تكون مؤسسات إيواء أو رعاية نهارية لايرجى منها أكثر من رعاية وإيواء لساعات محدودة أثناء غياب الوالدين في أعمالهم .

٣ - إن التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال بالإضافة إلى أنه مهما توسعنا في ذلك لن نستطيع إستيعاب الا نسبة صغيرة من الأطفال في سن ماقبل المدرسة ، لن يحل المشكلة لأن ماسينشأ من دور سيكون على نمط الموجود غير المناسب إن لم يكن أسوأ بسبب الكم الذي دائما مايكون على حساب الكيف .

ربما يكمن الحل في ما أعلنه السيد وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين أمام لجنة التعليم بمجلس الشعب بتاريخ (٩٢/٢/٢٢) من أن الوزارة قد اتخذت قرارا بعدم الموافقة على إنشاء أي مدرسة جديدة إلا إذا كانت تضم ٣ فصول على الأقل لرياض الأطفال وذلك في إطار السعي نحو جعل مرحلة رياض الأطفال مرحلة إلزامية بحيث يبدأ التعليم الإلزامي في سن ٤ سنوات بدلا من ٦ سنوات على اعتبار أن هذه المرحلة من أهم مراحل تشكيل الطفل واكتسابه المهارات الأساسية ومراعاة لقدرات الطفل المتنامية في هذه السن .

فإذا تحقق هذا الحلم تكون مصر قد سبقت الدول الأكثر تقدما ورخاء ، ولاشك أن حضارة الشعوب تقاس بمقدار ماتقدمه للطفولة من اهتمام ورعاية ، ويجدر بنا أن نحدد من الآن نوع التنشئة والتربية التي نريدها لأطفالنا في المؤسسات التربوية للأطفال في مرحلة السن (٤-٦) . فمن السهل أن ننزل بالسلم التعليمي إلى أسفل ومعنا نفس الأساليب التعليمية النظامية المتبعة في التعليم الأساسي فنخضع الأطفال الصغار إلى عمليات التدريس الجماعي النظري الذي يتنافى مع طبيعة المرحلة ويؤدي إلى "تبلد" عقول الأطفال بدلا من تعليمهم عن

طريق اللعب والاكتشاف وحل المشكلات والممارسة العملية والانطلاق الحركى والإبداع الفنى والابتكار ، وكلها أساليب ارتبطت بالتربية فيما قبل المدرسة . وبدلا من أن نحاول تغيير أساليب التعليم المتبعة فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى قد ينتهى الأمر إلى تكريسها ومدها إلى أسفل إلى مرحلة الطفولة المبكرة .

أما بالنسبة للصفات التى ننشدها فى أطفال اليوم وشباب الغد ، فيمكن الإسترشاد بما توصل إليه المجلس القومى للطفولة والأمومة ، وهو جهاز قومى يمثل الجهات المختلفة وينسق فيما بينها ، حول صفات الإنسان المصرى ضمنها وثيقة شارك فى إعدادها العديد من الخبراء تحت عنوان "استراتيجية تنمية الطفولة والأمومة فى مصر" . وتنادى الوثيقة بإشباع الحاجات الإنسانية كإطار لاستراتيجية تنمية الطفولة وتحدد الأهداف العامة بعيدة المدى لتنمية الطفولة على النحو التالى :

- التمتع بالصحة وسلامة الجسم والحواس
- تنمية العقلانية وممارسة التفكير العلمى والقدرة على التعامل مع آليات التكنولوجيا المتقدمة .
- تنمية تقبل التغير والقدرة على التعلم الدائم والذاتى .
- تنمية القدرة على الإنتاج وتقدير العمل والتعاون كفريق مع القدرة على الابداع والابتكار .
- تنمية حب البيئة والمحافظة عليها وتقدير الناحية الجمالية والوجدانية فى التصرفات والشعور .
- تنمية القدرة على السلوك الاجتماعى المتميز الذى يقوم على الحب المتبادل واحترام حريات ومشاعر الآخرين وتنمية بالمشاركة الإيجابية فى القرارات المجتمعية .
- تنمية وتعميق الشعور بوجوب إحترام القانون لدى الطفل .
- الشعور بالإنتماء إلى المجتمع والوطن والقومية العربية .

إذا أتفقنا على أن هذه هى الصفات التى نريد أن ننميها فى الإنسان المصرى فلا بد من أن نبدأ بالطفل فى مرحلة الطفولة المبكرة حيث أساس كل تعلم ، ونعد المتعاملين مع الأطفال فى هذه المرحلة : آباء ومشرفات ومعلمات ومذيعين وأدباء وكتاب قصة للأطفال وغيرهم بشكل أكثر جدية وبعناية أكبر تتفق وأهمية المرحلة .

وإلى أن نحقق الأمل فى توفير مكان لكل طفل بلغ الرابعة من عمره فى روضة أطفال بمواصفات جيدة تحقق الغرض منها وفق فلسفة واضحة ومحدده تتمشى مع طموحاتنا وظروفنا الخاصة وتلبى الحاجات الفعلية لأطفالنا، بحيث ينشئوا أفرادا منتجين قادرين على التفكير العلمى والابتكارى يستطيعون التعامل مع آليات التكنولوجيا الحديثة محبين لوطنهم وقادرين على المحافظة عليه وحمايته وتنميته ، يحترمون آراء الآخرين ، يقدرون الجمال وتتسق تصرفاتهم مع قيم المجتمع ومبادئه ، إلى أن يتحقق ذلك كله ، علينا أن نبحث عن صيغ بديلة .

وحتى لو نجحنا فى إتاحة الفرصة لكل طفل مصرى لأن يلتحق بروضة أطفال "نموذجية" لابد أن يكون منطلقنا هو أن الوالدين هما الأساس فى تنشئة الأطفال ودور الروضة مكمل ومؤازر . لذا ينبغى أن يكون هدفنا الأول أن نجعل من كل أب وكل أم أبا ناجحا وأما ناجحة ونوظف كل مانستطيع لإعداد الآباء لدورهم الطبيعى فى الحياة .

القضية الثالثة : ما الحلول البديلة ؟

١ - للتوصل إلى إقتراحات وبدائل وحلول عملية لابد أن ننظر إلى القضية برمتها كقضية قومية لأنها تمس كل بيت وكل فرد فى مصر ، ولأنه لايوجد جهة واحدة قادرة على التصدى لهذا الواقع الذى نتفق جميعا على ضرورة تغييره للوصول بالأطفال إلى بر الأمان مع دخول القرن الحادى والعشرين .

٢ - عند التحدث عن الجهات المختلفة ، لانعنى بذلك الهيئات الحكومية والرسمية فحسب بل ينبغى أن تكون هناك مشاركة جماهيرية شعبية هيئات وأفراد. ولانقصد بالمشاركة توفير الموارد المالية وإن كانت هذه هامة جدا لعدم إمكانية الإلتزام والوفاء بالمتطلبات من ميزانية الدولة (حيث توضع هذه المرحلة غير الإلزامية دائما فى آخر قائمة الأولويات وتكتب ملحوظة قبالتها تقول "إذا توافرت المبالغ بعد تغطية الإلتزامات الخاصة بالتعليم الأساسى) . ولكن هناك نوع آخر من المشاركة الشعبية تتمثل فى العنصر البشرى - الإنسان المصرى الذى لايتردد فى تقديم مايستطيع من وقته وجهده وعلمه وخبرته إذا ما أنرنا له الطريق ووجهنا جهده ووقته نحو الإرتقاء بأبنائه . فالعملية إذن تحتاج إلى إعادة النظر فى إمكاناتنا الرسمية والأهلية ووضع خطة واستراتيجية مدروسة على المستوى القومى مع الإبتعاد كل البعد عن

المركزية . لأن كل منطقة وكل بيئة وكل ثقافة فرعية لها إحتياجاتها وأسلوب تعاملها مع هذه القضية . ولابد من تكييف الخطط والبرامج للظروف الواقعية بدون أن نفقد الرؤية الواضحة للهدف بعيد المدى ألا وهو تنمية الأطفال فى سن ماقبل المدرسة بما يؤهلهم لحياة سعيدة فى الحاضر والمستقبل .

٣ - وحتى نقترب من تحقيق أغراضنا وأحلامنا لابد من تقسيم العمل إلى مراحل وإلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ . على سبيل المثال إذا أردنا أن ننزل بسن التعليم الإلزامى ليفيد من خدمات التربية عددا أكبر فلنبدأ أولا بمن بلغوا الخامسة من العمر فيتم حصر أعدادهم وتحسب التكلفة ونبحث عن الموارد المتاحة وندرس شكل ومكان استيعابهم إلى آخر ماتتطلبه عملية حل مظلة التعليم لتغطيتهم . ثم إذا ماتحقق ذلك نبدأ التفكير فى الأطفال الذين بلغوا الرابعة من العمر .

وعلى صعيد آخر نحتاج إلى تحديد الفئات الأولى بالرعاية لنبدأ بهم . هل هم أطفال الأحياء الشعبية الفقيرة (فى كل شئ) فى المدن الكبيرة أم أطفال المناطق النائية البعيدين عن كل وسائل ووسائط الثقافة والحضارة ، أم هم الأطفال المعاقون جسميا أو عقليا أو نفسيا أو اجتماعيا ؟

كل هذه التساؤلات تحتاج إلى ردود إذا ماأردنا أن نحسن تحديد الاولويات ووضع برنامج عملى لتحقيق الأهداف المرجوة .

٤ - ينبغى أن نتحرر من فكرة أن الحضانة والروضة يمثلان الصيغة أو الحل الوحيد لتنشئة الأطفال وتنميتهم فى سن ماقبل المدرسة . وقد آن الأوان لأن ننظر إلى تنشئة الطفل كمفهوم (Concept) ونفضله عن المبنى (Structure) كى نقدم إقتراحات وبدائل مبتكرة تتعامل مع واقع حياة الأطفال وأسرهم .
بداية ينبغى أن نقر بأن المسئولية الأولى تقع على عاتق الأسرة ودور الهيئات والأجهزة المختلفة حكومية وأهلية دور المساند والموجه والمنظم فى ضوء التوجهات العلمية المقبولة والواقع الممكن (Realistic) .

فتجميع الأطفال فى مكان مافى أحياء القاهرة الشعبية يأخذ شكلا مختلفا عن تجميع الأطفال فى منطقة ريفية تنعم بأرض خضراء مفتوحة حتى السماء وبها أماكن يجرى فيها الأطفال ويستكشفون بيئتهم ويتعلموا منها الكثير عن مظاهر الحياة وعن عظمة الخالق وينموا قدراتهم العقلية والحركية والاجتماعية

والجماليه والخلقية ، ومع ذلك نصر على أن نجمعهم بأعداد كبيرة فى غرفة صغيرة بين أربعة جدران يتنفسون فيها بصعوبة ناهيك عن استحالة الحركة . ونقول هذه هى إمكانياتنا ! أين الساحات الشعبية والأندية الرياضية وقصور الثقافة ، وبوار العمدة والمراكز الاجتماعية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والأسر المنتجة وأفنية المدارس فى فترات بعد الظهر وغيرها من الأراضى البور المهملة فى عرض البلاد وطولها وكل ماتحتاج إليه قليل من الرمل وجهود الشباب لتتحول إلى ملاعب مناسبة لهم وللأطفال الصغار ؟ وهل جربنا أن نستفيد من المكلفين بالخدمة العامة ولم يتم تعيينهم حتى الآن فى عمل يتمشى مع امكاناتهم وقدراتهم العملية ؟ علما بأن جميع التخصصات يمكن تحويلها إلى عمل يصلح مع الأطفال . إذا فكرنا بمرونة عقلية سنجد أن ساعتين مع طفل فى سن ماقبل المدرسة فى أنشطة حركية ولعب وقصة وتمثيل وغناء واستكشاف بيئة وغيرها من الأنشطة المناسبة لهذه المرحلة – ولتكن فى فترة مابعد الظهر ـ تغنى عن مبانى دور الحضانة ورياض الأطفال (غير الصحية فى غالبيتها)، وعن المصاريف الباهظة التى يتطلبها إنشاء مثل هذه الدور وتجهيزها وتزويدها بالوسائل الجامدة وتعيين الهيئة العاملة بها .

وإذا لم نتمكن من تجنيد المتطوعين لهذه العملية ، يمكن بقليل من الحوافز والمكافآت أن نجند الأعداد المطلوبة من بين العاملين محليا فى الجهات الحكومية فى شتى المجالات مع إجراء تدريب مكثف لهم وتزويدهم بالأفكار والمواد المطلوبة لإنشاء جماعات لعب (play groups) فقد أصبحت جماعات اللعب هى البديل الأكثر إنتشارا فى معظم الدول لدور الحضانة ورياض الأطفال النظامية .

قد تكون هذه دعوة للعودة إلى المفهوم التقليدى للروضه والذى يؤكد على أهمية توثيق الصله بين الطفل وبيئته الطبيعية والاجتماعية والتفاعل والاحتكاك بها بشكل مباشر ـ عودة إلى أفكار فروبل ومنتسورى وغيرهم فليكن فما أحوجنا إلى ذلك فى زمن لايرى فيه الطفل إلا الأشياء المصطنعة والتى مهما أبدعنا فيها لن تقترب أبدا من شكلها الطبيعى . وكما تقول تينا بروس (تعمل فى معهد فروبل بانجلترا):

"نحتاج إلى جهاز تسلق فقط عندما لاتكون لدينا شجره يستطيع أن يتسلقها الطفل" .

وتقول باربارا تيزارد: "من يقول أن الطفل يتعلم أكثر من اللعب بسيارة لعبه باهظة الثمن أكثر مما يتعلم من سيارة قديمة حقيقية ملقاه فى مكان مهجور

لايستفيد منها أحد ؟"

ونحن نقول قد يكون ظل شجرة مناسبا ولطيفاً، لتجميع الأطفال مادام الطقس يسمح بذلك ، ولاشك أن الأطفال سيسعدهم ذلك .

٥ - ونأتى ، أخيرا ، إلى نقطة هامة وأساسية بدونها لن نستطيع أن نجابه المشكلة ألا وهى عملية التنسيق والتكامل بين جميع الأجهزة والجهات حكومية وأهلية .

فتربية الأجيال ، كما اتفقنا ، مسئولية مشتركة ينبغى أن يشارك فيها الجميع من إعلام بوسائطه المقروءة والمسموعة المرئية وفى مقدمتها التليفزيون ، هذا الجهاز الخطير الذى لم يتم استغلاله حتى الآن سواء بالنسبة للأطفال فى سن ماقبل المدرسة أو بالنسبة لأولياء أمورهم المسئولين بصفة رئيسية عن تنشئتهم (توعية والديه) ، أو بالنسبة للعاملين مع الأطفال فى هذه المرحلة فى شتى المجالات (إعداد المعلمين) وهناك المجالس المحلية والأجهزة الرسمية على مستوى المحافظات بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية والأفراد المتطوعين ولجان تنمية الطفولة والأمومة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والأندية وقصور الثقافة التابعة للصحة والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة الثقافة بالإضافة إلى ماتقدمه وزارة الشئون الاجتماعيةمن خدمات للأطفال وأسرهم : دور الحضانة ومراكز اجتماعية. وماتقدمه وزارة التربية والتعليم فى شكل رياض أطفال وغير ذلك من الهيئات العاملة فى هذا المجال . إلى جانب المشاريع الجديدة من مثل مشروع القراءة للجميع ومكتبات الأطفال وطفل القرية والتى تتبناها السيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ومعها جمعية الرعاية المتكاملة فى المحافظات المختلفة .

لابد أن يجرى التنسيق والتكامل بين جميع هذه الجهات والهيئات حتى نحقق الاستخدام الأمثل لمواردنا المالية والبشرية وحتى نسير فى طرق متلاقية تكمل بعضها بعضا بدلا من التنافر والتناقض فى الأهداف والأساليب ونحن نعد أطفالنا لحياة مستقبلية سعيدة ناجحة فى ظل والدين واعيين لاحتياجات أطفالهما ولأنسب الطرق لتنشئتهم تنشئة سليمة فى ضوء توجهات المجتمع ومبادئه وقيمه .

المراجع

١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . كتاب الإحصاء السنوى ، ١٩٩١.

٢ - المجلس القومى للطفولة والأمومة . مشروع وثيقة استراتيجية الطفولة والأمومة فى مصر . ١٩٩٠ .

٣ - الناشف ، هدى محمود . رياض الأطفال . القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٩.

٤ - شفشق ، محمود عبدالرازق . الأصول الفلسفية للتربية . الكويت : دار البحوث التربوية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ .

٥ - وزارة التربية والتعليم الإدارة العامة لرياض الأطفال إحصاءات رياض الأطفال بالجمهورية) ١٩٩١/٩٠ .

٦ - وزارة الشئون الاجتماعية إدارة رعاية الأسرة والطفولة ، احصاءات دور الحضانة ١٩٩١/٩٠ .

٧ - Bruce, T. (1987). Early Childhood Education. London: Hodder a Stoughton.

٨ - Deasey, D. (1978). Education Under Six. London: Croom Helm Ltd.

٩ - Nashif, H. (1985). Pre-school Education in the Arab World. London: Croom Helm Ltd.

١٠ - Tizard, B. (1975), Eariy Childhood Education - A Review and Discussion of Research in Britain. Windsor, Berks.: NFER Publishing Co. Ltd.

١١ - Tizard, J. (1978), "Nursery Needs and Choices", in Bruner, J. & Garton A. (eds.) Human Growth and Development. Oxford: Oxford University Press.

المثابرة لدى الأطفال

فى ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية

محسن العرقان *　　　　الهامى عبد العزيز **

مقدمـة

إن تقدم الأمم والشعوب يكمن فى قدرتها على استخدام مواردها البشرية ، وحتى يتحقق ذلك لابد أن نتعرف على مواطن القوة والضعف لدى أفراد المجتمع . فإذا ما أردنا أن نخطط لمستقبل أفضل لمجتمعنا تكون البداية الحقيقية والمثمرة هى فى التعرف على وضع الطفل المصرى وذلك من خلال تجميع كافة الإحصاءات والبيانات والمعلومات المتوافرة ، وكذلك إجراء البحوث والدراسات لتكون أساسا نحدد من خلاله المشكلات التى تواجهنا ، ونتعرف وندرس أساليب علاجها .

ولعل سمة المثابرة Persistence تكتسب قيمة بالغة الأهمية عند مواجهة التحديات التى تواجهنا فى الحياة المعاصرة . فمن ملاحظاتنا اليومية يتبين أن هناك كثيراً من الأفراد والجماعات لا يستطيعون مواصلة ما بدءوا فيه من أعمال أو مشروعات ، مما يؤدى إلى إهدار للطاقات والأموال ومضيعة للوقت . لعل هذا ما دفعنا لإجراء هذه الدراسة لتلقى الضوء على أهمية هذه السمة التى يمكن أن يكون لها أكبر الأثر فى إنجازاتنا فى حياتنا اليومية .

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة فى الإجابة عن التساؤل التالى :

ما هى المتغيرات الاجتماعية التى يمكن أن تؤثر فى قدرة الأطفال على المثابرة ؟

* خبير بقسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

** مدرس علم النفس بمعهد الدراسات العليا للطفولة .

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هى :

١ – هل للنوع (ذكر/ أنثى) دور فى درجة المثابرة لدى الأطفال ؟

٢ – هل للعمر الزمنى دور فى درجة المثابرة لدى الأطفال ؟

٣ – هل للمراحل التعليمية دور فى درجة المثابرة لدى الأطفال ؟

٤ – هل تؤثر المستويات الوظيفية للآباء والأمهات على درجة المثابرة لدى الأطفال؟

وهذه الأسئلة هى التى تحدد من خلالها مشكلة الدراسة الحالية .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحاليه إلى تحقيق الأهداف التالية :

١ – إعداد استبيان موضوعى مقنن على البيئة المحلية يمكن من خلاله قياس درجة المثابرة لدى الأطفال .

٢ – معرفة الفروق بين الذكور والإناث فى درجة المثابرة لدى الأطفال .

٣ – معرفة العلاقة القائمة بين العمر ودرجة المثابرة لدى الأطفال .

٤ – معرفة أثر اختلاف السنوات الدراسية فى درجة المثابرة لدى الأطفال .

٥ – معرفة أثر وظيفة الأم فى درجة المثابرة لدى الأطفال .

٦ – معرفة أثر وظيفة الأب فى درجة المثابرة لدى الأطفال .

٧ – معرفة أثر تعليم الأب فى درجة المثابرة لدى الأطفال .

٨ – معرفة أثر تعليم الأم فى درجة المثابرة لدى الأطفال .

أهمية الدراسة

تتخلص أهمية هذه الدراسة فى أربعة عناصر هى :

أولا : أهمية موضوع الدراسة وهو المثابرة .

ثانيا : أهمية العينة التى نتناولها بالبحث وهم الأطفال .

ثالثا : أهمية المتغيرات التى تتناولها الدراسة .

رابعا : أهمية الوصول إلى استبيان موضوعى مناسب مقنن لقياس المثابرة لدى الأطفال .

أولاً : أهمية موضوع المثابرة Persistence

ترتبط المثابرة بالعديد من المتغيرات الهامة المؤثرة فى حياتنا اليومية . فقد أوضح كل من : هارشون ، ماى ، ميللر ١٩٢٩ ، ايزنك ١٩٥٣ .
.Harshoke, May , Maller 1929 & Eysenk 1954

أن هناك ارتباطا بين المثابرة ، وعوامل هامة فى الحياة الإنسانية كالذكاء ، كما أشار "دوبى Dubey 1982" إلى ارتباط المثابرة بالتحصيل الدراسى . أما "استفنسون"Stephenson 1961" فقد توصل إلى ارتباط المثابرة بالنجاح المهنى ، وتوصل "چيمس James 1965" إلى ارتباطها بوجهة الضبط Dubi lufi, Arie Cohen 1987, pp. 178-179 كما ذكر "بارون Barron 1953." – فى معرض حديثه عن مقياس قوة الأنا ، ومن خلال قائمة صفات قام بكتابتها أعضاء هيئة التدريس بمعهد بحوث الشخصية ، والمشرفون على البرنامج لبعض الطلاب بناء على تقدير سلوكهم الاجتماعى فى بعض المواقف ، وعلى أسلوبهم فى العمل ، وعلى مناقشتهم – أن المثابرة كانت من أهم الصفات المرتبطة بقوة الأنا (علاء الدين كفافى ١٩٨٢ ص ٨ – ٩) .

كما أشار "هاملتون Hamilton 1974" إلى وجود علاقة دالة بين استخبار "هرمانس"الخاص بالدافع للإنجاز والمثابرة على مطلب صعب ، وهو الأمر الذى أكده "هرمانس" حينما قام بحصر السمات الأكثر شيوعا المرتبطة بالدافع للإنجاز ، وذكر أن المثابرة من أهم عشر سمات ترتبط بالإنجاز (رشاد عبد العزيز ، صلاح الدين أبو ناهية ١٩٨٧ ص ١٣–١٩) .

وفى دراسة "دروبر ، توماس Droper, Thomas, W. 1981" عن علاقة إدراك الأطفال لتقبل أمهاتهم والمثابرة مستخدما استبيانا لقياس التقبل الوالدى يقوم على أساس التعزيز الذاتى للأطفال ، والكشف عن المثابرة من خلال عرض مشكلة يستحيل حلها على جهاز بصرى ، وتم إجراء الدراسة على ٤٨ تلميذاً بالصفين الخامس والسادس . وكشفت النتائج عن وجود علاقة بين التقبل والمثابرة . Droper 1981, pp. 311-314 وفى دراسة "Dubey, R.S. "1982 والتى هدفت إلى التعرف على الفروق فى التحصيل الدراسى بين طلاب الجامعة من مستويات مختلفة من المثابرة ، ودور الجنس فى ذلك ، بإستخدام مقياس "موخرجى Mukherjee" للاستعداد للمثابرة ، وذلك على عينة مكونة من ١٤٩ طالبا جامعيا من المجتمع الهندى . وقد توصل الباحث إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية

بين الطلاب الحاصلين على درجة عالية فى المثابرة ، والطلاب الحاصلين على درجة منخفضة فى المثابرة ، وذلك على درجة التحصيل الدراسى . كما وجد الباحث أنه رغم تفوق الإناث بشكل عام فى التحصيل فى المجالات الأكاديميـة إلا أن هذه الفروق لم تظهر بشكل دال عند المقارنة بين مجموعتى الذكور والإناث المتساويين فى درجة المثابرة .Dubey, R. S. 1982, pp. 15-18

كما كشفت دراسة كل من "لينت ، براون ، ليركن ١٩٨٤" .

.Lent, Robert, W, Bron, Steven, Larkin, Kevin 1984

عن وجود علاقة بين المثابرة وتوقعات الأفراد لقدراتهم الذاتية الخاصة بالتحصيل الدراسى ، وبين المثابرة والنجاح فى إنجاز الأعمال التى يطالبون بها بشكل يفوق أقرانهم الذين يتسـمون بضعف المثابرة .Lent, Robert, W., et al .1984, pp. 356-362

وعلى الصعيد العربى ، أشارت دراسة "حامد زهران ١٩٨٧" على عينة من ٨٣٧ تلميذا بالصف الرابع الابتدائى بهدف التعرف على بعض خصائص سمات المتخلفين دراسيا فى البيئه السعودية ، إلى أن الأطفال المتخلفين تحصيليا يفضلون عدداً قليلا من الساعات فى المذاكرة ، أو ليست لديهم القدرة على مواصلة الاستذكار . كما توصلت "سناء محمد سليمان" إلى وجود علاقة دالة بين عادات الاستذكار وبعض سمات الشخصية ومن بينها المثابرة (السيد عبد القادر زيدان ١٩٩٠ ص ص ٤٧٣-٤٧٤) .

أما "محمد عبد الظاهر الطيب ١٩٨٦" فى بحثه عن الرضا عن الدراسة وعلاقته بالحاجات النفسية مستخدما مقياس التفضيل الشخصى ، فقد توصل إلى أن هناك ارتباطاً بين التحمل ، ومستوى الرضا عن الدراسة لدى الذكور .

وتشير كافة الدراسات السابقة إلى أهمية المثابرة فى مجالات عديدة كالتحصيل الدراسى ، والإنجاز ، والشخصية ، وبالتالى أهمية دراسة المتغيرات الاجتماعية المؤثرة فيها . وفى حدود علم الباحثين ، فإن الدراسات العربية التى تناولت موضوع المثابرة لاتتعدى دراستين : الأولى عنوانها "دراسة العلاقة بين مركز التحكم والمثابرة عند تلاميذ المدرسة الابتدائية "وقامت بها" أمينة محمد مختار" ، ودراسة "حسين رشدى التاودى" وعنوانها "المثابرة وأثرها على النجاح فى الدراسة الثانوية" ، مما يشير إلى أن موضوع المثابرة ، هذا الموضوع الهام فى حاجة إلى مزيد من الدراسات التى تتناول جوانبه المختلفة وعلاقاته بمتغيرات

أخرى عديدة ، خاصة المتغيرات الاجتماعية التى يمكن أن تؤثر على المثابرة وهو موضوع دراستنا الحالية .

ثانيا : أهمية العينة التى تتناولها الدراسة

يمكن إبراز أهمية المثابرة على هذه الفئة العمرية من خلال المؤشرات التالية :

١ - إن تراث علم النفس خاصة والعلوم الإنسانية بعامة يؤكد على الأهمية التى ينبغى أن نوليها لأفراد هذه الفئة العمرية . ويتضح ذلك من خلال كم الدراسات التى تناولت الطفولة فى مجتمعنا العربى ، أو كافة المجتمعات الأجنبية ، وتأكيد هذه الدراسات على أهمية هذه الفترة من حياة الإنسان .

٢ - إن إدراك كافة دول العالم لأهمية الاهتمام بالطفولة أدى إلى عقد أول موتمر قمة من أجل الطفل بغرض تركيز انتباه القيادات السياسية على أعلى المستويات إلى أهداف استراتيجيات بقاء الأطفال ونموهم ، وتعزيز الالتزام بها على أساس أن الأطفال هم العناصر الرئيسية فى التطور الاجتماعى الاقتصادى لكل الأقطار وللمجتمع الإنسانى (اليونسيف ، مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل) .

٣ - قيام الأمم المتحدة بعقد اتفاقية لحقوق الطفل ، ومن بين بنود هذه الاتفاقية (المادة ٣٩) أن توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجها نحو إعداده لحياة تستشعر المسئولية فى مجتمع حر (الأمم المتحدة ١٩٨٩ص ١٥). وكانت مصر من بين الدول التى وقعت على هذه الاتفاقية .

٤ - وعلى المستوى المحلى نجد اهتماما كبيراً بالطفولة ، حيث أنشئت مراكز متخصصة لدراسة الطفولة ، ومن بينها مركز دراسات الطفولة ، ومعهد الدراسات العليا للطفولة بجامعة عين شمس ، كذلك المركز القومى لدراسة ثقافة الطفل بأكاديمية الفنون ، وأقسام الطفولة بالجامعات المختلفة ، وكليات رياض الأطفال ، والمجلس القومى للأمومة والطفولة . وقد توجت هذه الجهود بصدور وثيقة السيد رئيس الجمهورية ، والتى تنص فى مادتها الأولى باعتبار السنوات العشر القادمة ١٩٨٩ - ١٩٩٩ عقد حماية الطفل ورعايته ، وقد أكدت على ضرورة تنمية الوعى لدى المجتمع المصرى بجماعاته وأفراده بوجوب استخدام وسائل العصر فى حماية صحة الطفل ورعايته بلوغا إلى توفير حياة أفضل لأطفالنا . (محمد حسنى مبارك ١٩٨٨ ص ١) .

٥ – أشار مشروع وثيقة استراتيجية تنمية الطفولة والأمومة فى مصر إلى تنمية قدرات الطفل لتقبل التغير والقدرة على التعلم الدائم والذاتى ، فمواطن المستقبل يؤمن بأن الحياة عبارة عن سلسلة متعاقبة من التعليم والتدريب والعمل . وهو قادر فى الوقت ذاته على أن يعتمد على نفسه فى التحصيل بمساعدة تكنولوچيا التعليم . (المجلس القومى للأمومة والطفولة ١٩٩٠ ص ٢٥) .

٦ – إذا انتقلنا إلى عنصر الكم سنجد أن النسبة المئوية لعدد الأفراد تحت ٢٠ سنة كما يوضحها التعداد الكلى للسكان ١٩٨٦ تبلغ ٨ر٤٩٪ منهم ٦ر١١٪ ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ إلى ١٥ سنة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٠ ص ٣١) . كافة هذه العناصر ليست فى حاجة إلى مزيد من التعليق لبيان أهمية وأولوية دراسة الطفولة .

ثالثا : أهمية المتغيرات التى يتم تناولها بالدراسة

إن المتغيرات التى يتم تناولها بالدراسة هى متغيرات يتعرض لها كل فرد . فالنوع ، والسن ، والمراحل الدراسية ، ووظائف الآباء ، والأمهات كلها متغيرات تحيط بكل منا ، ولذا وجب دراسة تأثير كل منها على درجة المثابرة لدى الأطفال .

رابعا : أهمية الوصول إلى استبيان موضوعى مناسب لقياس المثابرة لدى الأطفال

هناك أساليب عديدة لقياس المثابرة منها :

أ – وضع الفرد فى موقف يتطلب المثابرة ، كما يحدث فى وضعه فى موقف يقيس التحمل الفيزيقى ، أو تحدى الشخص بمهام عقلية طويلة وصعبة .

ب – الملاحظة فى موقف حقيقى ، ومقارنة الذين لا يواصلون الأنشطة أو البرامج مع المواصلين لها .

جـ – التقدير الذاتى للشخص من خلال تطبيق الاستبيان عليه . وفى هذا الاتجاه قام "وانج ١٩٣٢" ببناء جدول للتقدير الذاتى فى اختبار مكون من ١١١ بنداً لقياس المثابرة ، كما قام "موخرجى ١٩٧٩" بعمل مقياس للمثابرة أطلق عليه استخبار "الاستعداد للمثابرة" لقياس الشخصية المتجهة إلى التحصيل ، أما "لوفى ١٩٦٧" فقد قام بإعداد مقياس من ٦٧ بنداً لتحديد المثابرة فى المجال الأكاديمى Dubi lufi , Arie Cohen 1987, p. 179.

وفى الدراسة الحالية اختار الباحثان أسلوب الاستبيان كأسلوب لقياس المثابرة من بين هذه الطرق نظراً لاقتصار الطرق الأخرى على المهام الفيزيقية وملاحظتها فى الحياة الواقعية مما يصعب تحقيقه فى كل وقت . ومن هنا يمكن القول أن قياس المثابرة لدى الأطفال من خلال الاستبيان تبرره ضرورة عملية نظراً لأنه يتميز بسهولة الإجراء نسبيا عن وضع الأفراد فى مواقف ثم ملاحظة سلوكهم ، كذلك ينطوى على قدر كبير من المرونة ، كما يسمح بدراسة العلاقات المختلفة بين عدد كبير من المتغيرات مقارنة بالطرق الأخرى التى سبق عرضها .

مصطلحات الدراسة

اولا : المثابرة Persistence

تشتق المثابرة فى اللغة العربية من ثابر ، والقول ثابر على الأمر أى واظب عليه وداوم (المعجم الوسيط ط ٣ ص ٩٨) .

ويرى حامد عبد السلام زهران أن Persistence تشير إلى المثابرة والمداومة ، والإصرار أو العناد أو الإلحاح (حامد زهران ص ٣٦٣) . والمثابرة كما عرفها راينز "Rayans 1938" هى القدرة على التحقيق المستمر للطاقة . كما عرفها هب "Hebb 1949" بأنها الأفعال الموجهة نحو أهداف . ويرى "فيزر Feather 1962" أنها المهمة شديدة الصعوبة أو المستحيلة التى ينبغى على الفرد أن يواجهها دون التقيد بالوقت أو عدد المحاولات ، فالمهم هو الاستمرار فى العمل . "Dubi lufi, Arie Cohen 1987, pp. 178" وتتبنى الدراسة الحالية التعريف التالى:

المثابرة هى قدرة الأفراد على مواجهة الصعوبات والمشاكل التى تواجههم ، واستمرار السعى لتحقيق أهدافهم ، ويمكن قياسها من خلال إستبيان "دوبى ليفى وأراى كوهن "Dubi lufi, Arie Cohen" والذى وقام بتعريفه وتقنينه فى البيئة المحلية القائمان بالدراسة الحالية .

ثانيا: الاطفال

الطفل فى اللغة هو المولود ، ويطلق لفظ طفل على كل جزء من شيىء أو معنى ، والطفولة هى المرحلة من الميلاد إلى البلوغ (المعجم الوسيط ط ٣ص ٥٩) .

والطفولة وفقا للمادة الأولى من مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل "هى كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة مالم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه" (الأمم المتحدة ١٩٨٨ ص ٣) .

ويمكن القول أن الطفولة فى تراث علم النفس هى مرحلة لايتحمل فيها الإنسان مسؤليات الحياة معتمداً على الأبوين ، وذوى القربى فى إشباع حاجاته العضوية ، وعلى المدرسة فى الرعاية للحياة ، وتمتد زمنيا من الميلاد وحتى قرب نهاية العقد الثانى من العمر . وهى المرحلة الأولى لتكوين ونمو الشخصية ، وهى مرحلة للضبط والسيطرة والتوجية التربوى للأطفال .

وتتبنى الدراسة الحالية مفهوم الأمم المتحدة للطفولة المشار إليه آنفا ، حيث يتمشى هذا التعريف مع ما هو سائد فى المجتمع المصرى باعتبار الطفل هو كل فرد لم يتجاوز الثامنة عشرة (القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤) وقد تم تناول الأطفال فى المراحل الدراسية الآتية : الصف الرابع والخامس الابتدائى ، وكذلك الصف الأول والثانى والثالث الإعدادى ، كذلك الصف الأول الثانوى .

فروض الدراسة

فى ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفروض التالية :

١ – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المثابرة لدى الذكور والإناث .

٢ – هناك علاقة ارتباطية موجبة بين العمر ودرجات المثابرة لدى الأطفال .

٣ – يختلف متوسط درجات المثابرة اختلافا جوهريا باختلاف المراحل الدراسية للأطفال .

٤ – يختلف متوسط درجات المثابرة اختلافا جوهرياً باختلاف المستويات الوظيفية لأمهات الأطفال .

٥ – يختلف متوسط درجات المثابرة اختلافاً جوهرياً باختلاف المستويات الوظيفية لآباء الأطفال .

٦ – يختلف متوسط درجات المثابرة اختلافاً جوهريا باختلاف المستويات التعليمية لآباء الأطفال .

٧ – يختلف متوسط درجات المثابرة اختلافاً جوهرياً باختلاف المستويات التعليمية لأمهات الأطفال .

إجراءات الدراسة

اولا: العينة

تتحدد الدراسة الحالية بالعينة المستخدمة فيها ، وقد إشتملت عينة الدراسة الأساسية على ٤٢١ تلميذاً من تلاميذ المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية ، بمحافظة القاهرة تتراوح أعمارهم من ١٠ حتى ١٦ سنة موزعين على المدارس التالية:

مدرسة القومية الابتدائية المشتركة ، مدرسة الوايلى الإعدادية للبنين ، مدرسة الوايلى الإعدادية للبنات ، مدرسة مصر الجديدة الإعدادية للبنين ، مدرسة مصر الجديدة الإعدادية للبنات ، مدرسة القبة الثانوية للبنين ، مدرسة القبة الثانوية للبنات وفيما يلى خصائص ومواصفات عينة الدراسة :

جدول رقم (١)

يوضح توزيع افراد العينة وفقا للنوع

النـوع	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية
ذكر	١٩٩	٤٧٫٣
أنثى	٢٢٢	٥٢٫٧
مجموع	٤٢١	٪١٠٠

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع افراد العينة وفقا للسن

السن	عدد الأفراد	النسبة المئوية
١٠	٣٦	٨٫٦
١١	٤٠	٩٫٥
١٢	١٤٠	٣٣٫٣
١٣	٦٥	١٥٫٤
١٤	٨٠	١٩٫٠
١٥	٤٨	١١٫٤
١٦	١٢	٢٫٩
مجموع	٤٢١	٪١٠٠

جدول رقم (٣)

يوضح توزيع افراد العينة وفقا للفرقة الدراسية

الفرقـة الدراسية	العدد	النسبة المئوية
الصف الرابـع الابتدائى	١٣	٣ر١
الصف الخامس الابتدائى	١١	٢ر٦
الصـف الأول الإعـدادى	٣٥	٨ر٣
الصف الثانى الإعـدادى	١٩٢	٤٥ر٦
الصف الثالث الإعـدادى	١٢١	٢٨ر٧
الصف الأول الثانـــوى	٤٩	١١ر٦
مجموع	٤٢١	١٠٠

جدول رقم (٤)

يوضح توزيع افراد العينة وفقا للمستويات الوظيفية للأم *

وظيفـــــــــه الأم	العدد	النسبة المئوية
ست بيت	٢٦١	٦٢
عاملات وحرفيات بمؤهل أقل من المتوسط	١١	٢ر٦
أصحاب وظائف فنية متوسطة ومن فى مستواهم	٢٨	٦ر٧
صغار التجار ومن فى مستواهم	٣٨	٩
موظفات بمؤهل جامعى ومن فى مستواهن	٦٣	١٥
المهندسات والطبيبات	١٩	٤ر٥
عضوات هيئات التدريس الجامعى ومنفى مستواهن	١	٠ر٢
مجموع	٤٢١	١٠٠

* تم استخدام دليل الوضع الاجتماعى والاقتصادى للأسرة المصرية فى تحديد المستويات الوظيفية للآباء والأمهات . من إعداد عبد السلام عبد الغفار وإبراهيم قشقوش ١٩٨٠ .

جدول رقم (٥)
يوضح توزيع أفراد العينة
وفقا للمستويات التعليمية للأمهات

تعليـــــم الأم	العدد	النسبة المئوية
أمية	١٥٥	٣٦ر٨
تقرأ وتكتب	٦٢	١٤ر٧
الابتدائية	٣٥	٨ر٣
الإعدادية	٤٤	١٠ر٥
مؤهل متوسط	٣١	٧ر٤
فوق المتوسط	١٨	٤ر٣
عالى (مؤهل جامعى)	٧٥	١٧ر٨
دراسات عليا	١	٠ر٢
مجموع	٤٢١	١٠٠

جدول رقم (٦)
يوضح توزيع أفراد العينة
وفقا للمستويات التعليمية للآباء

تعليـــم الأب	العدد	النسبة المئوية
أمى	١٠٧	٢٥ر٤
يقرأ ويكتب	٥٢	١٢ر٤
الابتدائية	٥٤	١٢ر٨
الإعدادية	٣٠	٧ر١
مؤهل متوسط	٢٢	٥ر٢
فوق المتوسط	٣٨	٩ر٠
مؤهل جامعى	١١٢	٢٦ر٦
دراسات عليا	٦	١ر٤
مجموع	٤٢١	١٠٠

جدول رقم (٧)

يوضح توزيع افراد العينة وفقاً للمستويات الوظيفية للآباء

وظيفـــــــة الأب	العدد	النسبة المئوية
بدون عمل	١	٢ر٠
العمال والحرفيون	١٢٥	٧ر٢٩
أصحاب الوظائف الفنية المتوسطة	٣١	٤ر٧
صغار التجار	٨٦	٤ر٢٠
المقاولون وكبار التجار	٢٦	٢ر٦
موظفون بمؤهل جامعى وما فى مستواهم	٧٦	١ر١٨
مهندسون وأطباء	٧٠	٦ر١٦
أعضاء هيئة التدريس بالجامعات	٦	٤ر١
مجموع	٤٢١	١٠٠

اداة الدراسة

أول أهداف الدراسة الحاليه هو الوصول إلى استبيان لقياس المثابرة لدى الأطفال ، وقد استعان الباحثان فى ذلك بمقياس "لوفى" لتحديد المثابرة فى المجال الأكاديمى ، وقد قام "أرى كوهين" باختيار ٤٠ عبارة منه ، وأجرى عليها عمليات الصدق والثبات ، وهذه البنود هى التى تمت ترجمتها إلى العربية . وقد مر إعداد المقياس بالخطوات التالية :

أولا : القيام بترجمة عبارات المقياس ـ والتى تشتمل على ٣٥ بنداً للتصحيح ، وخمسة بنود لقياس الصدق – من اللغه الإنجليزية إلى اللغه العربية ، مع توخى البساطة فى صياغة العبارات والحرص على مضمون معنى المثابرة الذى ينطوى عليه كل بند .

ثانيا : عرض العبارات العربية وأصولها الأجنبية على خمسة محكمين من المتخصصين فى علم النفس ، ويحمل كل منهم درجة الدكتوراة ، وذلك بهدف الاطمئنان إلى التطابق فى المعنى والمضمون بين العبارات العربية وأصولها الأجنبية .

ثالثا : قام الباحثان بإجراء أى تعديلات ضرورية فى اللغة والصياغة بناء على عملية التحكيم بما يحقق التطابق المطلوب ، مع تعديل العبارات التى لا تتناسب والبيئة المحلية ، بعبارات تحمل نفس المعنى ، وتصلح للتطبيق على المجتمع

المصرى مثل عبارة : "عندما أفحص دراجتى أفعل ذلك بكل دقة" أصبحت أراعى الدقة فى كل عمل أقوم به" .

رابعاً : تحديد وجهة التقدير بالنسبة لكل بند من بنود المقياس ، وترتيب البنود على نحو يضمن عدم تتابع أو تجاور عبارتين يحملان نفس المعنى ، مع وضع التعليمات الخاصة بالتطبيق .

خامساً : تم تطبيق الصورة المبدئية للاستبيان وتعليماته باللغة العربية على مجموعة من تلاميذ الصف الخامس الابتدائى (٢٥ تلميذا) لاختبار صياغة العبارات وسهولة فهمها .

سادسا : حساب ثبات الاختبار : استخدم الباحثان لحساب الثبات الطرق التالية:

١ - الثبات الداخلى

تشير النتائج إلى أن اختبار المثابرة قد توافرت له درجة مقبولة من الثبات الداخلى . وقد تم حساب الثبات عن طريق تقدير معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية ، ويوضح الجدول رقم (٨) قيمة هذه الارتباطات المأخوذة من عينة الدراسة الحالية :

جدول رقم (٨)

يوضح معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين عبارات

مقياس المثابرة والدرجة الكلية للاختبار ن = ٤٢١

رقم العبارة	قيمة الارتباط	الدلالة	رقم العبارة	قيمة الارتباط	الدلالة	رقم العبارة	قيمة الارتباط	الدلالة	رقم العبارة	قيمة الارتباط	الدلالة
١	ر١٩٦	٠ر٠٠١	١١	٠ر١٦٨	٠ر٠٠١	٢١	ر٤١٥	٠ر٠٠١	٣١	٠ر٣٢٦	٠ر٠٠١
٢	ر٣٢٣	٠ر٠٠١	١٢	٠ر١٣٩	٠ر٠٠١	٢٢	٠ر٠٣٢	غير دال	٣٢	٠ر٤٩١	٠ر٠٠١
٣	ر٢٤٥	٠ر٠٠١	١٣	٠ر٠٣٥	غير دال	٢٣	٠ر٣٨٦	٠ر٠٠١	٣٣	٠ر٢١٤	٠ر٠٠١
٤	ر٤٦٨	٠ر٠٠١	١٤	٠ر٤٥٣	٠ر٠٠١	٢٤	٠ر٢٤٦	٠ر٠٠١	٣٤	٠ر٣٧٥	٠ر٠٠١
٥	٠ر٠٨٣	٠ر٠٥	١٥	٠ر٤٩٤	٠ر٠٠١	٢٥	٠ر١٠١	٠ر٠٥	٣٥	٠ر٣٧١	٠ر٠٠١
٦	٠ر١١٠	٠ر٠٥	١٦	٠ر٣٨٦	٠ر٠٠١	٢٦	٠ر١٣٣	٠ر٠٠١	٣٦	-٠ر٠٧٧	غير دال
٧	٠ر٤٣٥	٠ر٠٠١	١٧	-٠ر٠٩٤	٠ر٠٥	٢٧	٠ر٤٣٤	٠ر٠٠١	٣٧	٠ر٤٨٥	ر٠٠١
٨	٠ر١٨٢	٠ر٠٠١	١٨	٠ر٣٩٧	٠ر٠٠١	٢٨	٠ر٢٧٣	٠ر٠٠١	٣٨	٠ر١٧٨	ر٠٠١
٩	٠ر١٩٧	٠ر٠٠١	١٩	٠ر٢٨٤	٠ر٠٠١	٢٩	٠ر١٥٥	٠ر٠٠١	٣٩	٠ر٤٠٧	ر٠٠١
١٠	٠ر٣٠٣	٠ر٠٠١	٢٠	٠ر٤٣٠	٠ر٠٠١	٣٠	٠ر١٥٢	٠ر٠٠١	٤٠	٠ر٣٦٦	ر٠٠١

ويلاحظ من الجدول أن هناك أربع عبارات لاتتماسك كل منها داخليا مع المقياس ، ومن ثم يصبح من الضرورى استبعادها ، ويترتب على ذلك انخفاض عدد بنود المقياس من أربعين إلى ستة وثلاثين بنداً (راجع عبارات المقياس) .

٢ - طريقة التجزئة النصفية

من خلال عينة الدراسة الحالية ثم حساب معامل ارتباط نصفى الاختبار وفقاً للأرقام الزوجية والفردية للعبارات ، وكان معامل الثبات المستخرج يساوى ٦٦و. ، وبعد التصحيح باستخدام معادلة سبيرمان براون وصل معامل الثبات إلى ٨٢٥ر٠ وهو معامل ثبات مرتفع .

سابعا : حساب الصدق

أصبح من المسلم به فى مجال القياس النفسى أنه كلما تعددت الطرق المستخدمة فى التحقق من صدق الأداة أدى ذلك إلى قدر كبير من الثقة فى هذه الأداة ، كذلك تصبح مؤشرا على قياس الجانب موضع الاهتمام بها ، وقد قام الباحثان باستخدام الطرق التالية للتأكد من صدق المقياس :

١ - صدق المحك

وهو نوع من الصدق العملى أو الواقعى ، حيث طلب من مدرسى الفصول التى تم سحب عينة الدراسة منها ، تحديد ثلاثة من التلاميذ - من كل فصل تم التطبيق عليه - ممن يتميزون بدرجة عالية فى المثابرة ، وثلاثة تلاميذ آخرين ممن يتميزون بدرجة منخفضة فى المثابرة . وذلك بعد أن حدد لهم مفهوم المثابرة كما وضعه الباحثان ، دون التعرف على استجابات هؤلاء التلاميذ فى مقياس المثابرة أو معرفة درجاتهم على المقياس . فوصل عدد أفراد المجموعة المتصفين بالمثابرة إلى ٢٢ تلميذاً مقابل ٢٧ تلميذا تم تصنيفهم بأنهم غير مثابرين ، وقد تم مقارنة درجات المجموعتين وذلك بحساب المتوسط والانحراف المعيارى ، ويشير الجدول التالى إلى نتائج المقارنة بين المجموعتين .

جدول رقم (٩)

يوضح المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى وقيمة ت للتلاميذ
الاكثر والاقل مثابرة وفقا لتقدير المدرسين

المجموعـــــــــة	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
مجموعة التلاميذ الاكثر مثابرة	٢٧ر٦٢	٢ر٦٧	٧ر٠٧	٠٠١ر
مجموعة التلاميذ الأقل مثابرة	٢١ر٠٣	٣ر٣١		

٢ - صدق المقارنة الطرفية

ولتحقيق مزيد من التأكد من صلاحية وصدق الاستبيان وقدرته على التمييز بين من يحصلون على درجات مختلفة فى المثابرة ، تم استخدام عينة الدراسة الحالية (ن =٤٢١ طالبا وطالبة) ، وتم ترتيبهم ترتيبا تنازليا حسب الدرجة الكلية لمقياس المثابرة ، واختير من بين أفراد العينة من تؤهلهم درجاتهم فى الاختبار ، أن يكونوا ضمن أعلى ٢ر٢٠٪ من مجموع درجات المثابرة . كما اختير من بين نفس العينة أولئك الأفراد الذين تؤهلهم درجاتهم فى الاختبار أن يكونوا ضمن أدنى ٢ر٢٠٪ . وقد بلغ عدد أفراد كل مجموعة ٨٥ تلميذاً وتلميذة من المراحل التعليمية الثلاث الابتدائية والإعدادية والثانوية . وتم استخدام اختبار "ت" للمقارنة بين المجموعتين ، ويوضح الجدول التالى نتائج المقارنة :

جدول رقم (١٠)

يوضح المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى وقيمة ت
للمقارنة الطرفية

المجموعـــــــــات	م	ع	قيمة ت	الدلالة
مجموعة المستوى المرتفع فى المثابرة	٣١ر٢٣	١ر٦٢	١ر١٦٩	٠٠١ر
مجموعة المستوى المنخفض فى المثابرة	١٧ر٧	٢ر٠١		

الصدق العاملى

استخدم هذا النوع من الصدق لاكتشاف العوامل الأساسية التى تدل عليها بنود الاختبار ، وقد تم إجراء التحليل العاملى على ٤٠ بنداً ، واستخدمت طريقة المكونات الأساسية ، ثم استخدم فى تدوير مصفوفة العوامل تدويراً متعامداً أسلوب "الفاريماكس Varimax" لكايزر Kaiser" واستخدم فى تدوير المصفوفة العاملية تدويراً مائلا أسلوب التدوير المائل OBLiman " لكارول" . وأمكن استخلاص ١٥ عاملا ، وقام الباحثان بتسمية هذه العوامل ، وسوف يتم نشر كافة هذه النتائج مع نشر كتيب تعليمات المقياس . وفيما يلى المصفوفة الارتباطية والعوامل قبل وبعد التدوير باستخدام الأسلوب المتعامد .

جدول رقم (١)
يبين العوامل الخاصة بمقياس المثابرة قبل التدوير

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
غالبا لا أنهي الكثير من النشاطات أو الأعمال التي أبدأ فيها	١٠٢ر	٠٤٨ر	-٢٠٢ر	٢٢١ر	٠٥٩ر	-١٤٣ر	٢٠٢ر	١٦٠ر	٢١٧ر	-١٠٤ر	٢٤١ر	٠٠٠ر	-٢٩١ر	-٠٨٤ر	٢٥٩ر
عادة أثابر على الأعمال التي أقوم بها	٣٦٧ر	-٠٥٤ر	-١٠٢ر	-١١٠ر	١٢٢ر	-٠٦٩ر	-٠٩٣ر	٢٥٣ر	٢١٠ر	-٠٢٤ر	٠٦٩ر	-١٠٣ر	٠٩٧ر	-١٦١ر	-٠٢٥ر
لا أحب أخذ فترات راحة عند قيامي بعمل معين حتى أنتهي منه (قراءة كتاب)	٢١١ر	٠٧٦ر	٤١٦ر	-١٥٤ر	-٠٨٦ر	-٢٤٢ر	١٨٢ر	٠١١ر	-٠٩٨ر	٢٢٧ر	-٠٦٨ر	-٠٦٥ر	٠٧٦ر	-٢٢٥ر	١٩٨ر
حتى لو فشلت في حل مشكلة أكرر محاولاتي وعندي أمل أن أجد حلها	٦٥٠ر	-٠٩٢ر	-١٠٧ر	-١٤١ر	-٠٦٣ر	-٠٩٨ر	-٠٩٢ر	١٣٠ر	٠١٣ر	٠٨١ر	-٠٢٧ر	-٠٢٧ر	-٠٨٠ر	-٠١١ر	٠٠٧ر
عندما أقرأ الصحف فإنني أقرأ كل موضوعات الصفحة الأولى	٠٢٦ر	-٣٦٣ر	-٢٨٢ر	٢٤٨ر	١٧٣ر	-٠٩٠ر	-٢١٠ر	٠٣٢ر	٠٠٨ر	٠٤٣ر	١٨٧ر	-١٣٠ر	١٢٥ر	١٥٨ر	-٠٢٢ر
أثناء قيامي بعمل ما أحب الحصول على فترات راحة	٠١٢ر	-٠٠٥ر	-١٢٥ر	١٧١ر	-٢٨٢ر	٠٦٧ر	-٢٤٤ر	١٦٢ر	٠٤٥ر	-١٢٥ر	٠٤٤ر	-٠٦٥ر	٢٨٦ر	٠١١ر	-٠٣١ر
عندما أقرأ كتابا لا أترك صفحة دون قراءتها	١١٦ر	٠٣٥ر	٣١٩ر	١٤٦ر	٠٤٨ر	-٠٤٤ر	٢٣٧ر	-٠٧٥ر	٢٠١ر	-٢١٦ر	-٠٣٦ر	٣١٥ر	-٠٩٧ر	-١٠١ر	-٠٢٧ر
أحتاج الكثير من التشجيع حتى أنهي الأشياء التي أقوم بها	٠٢٩ر	٢٧٧ر	٠٥٥ر	١٧٥ر	٠٥٣ر	٢٣٤ر	٠٧١ر	-٤٠٤ر	-٠٢٠ر	١٠٣ر	١٢٧ر	-١٥٤ر	٠١٧ر	-٢٧١ر	-١١٧ر
لا أستمر في العمل الذي أقوم به بعد انتهاء الوقت المحدد له	١٢٤ر	٣٠٥ر	٠٥٥ر	-٠١٧ر	٢٤٣ر	٠٩١ر	-٢٠٢ر	-٠٠٣ر	٢٠٠ر	-٠٢٤ر	-٠٢٧ر	٣٩١ر	-٠٧٣ر	-٣٣١ر	-١٨٥ر
كثيرا ما سهرت طوال الليل لأستذكر دروسي	٢٧١ر	٠٩٩ر	٢٩٣ر	٠٥٢ر	٢٢٤ر	-١٤٦ر	-٣١٨ر	-٠٢٧ر	١٤٩ر	١٢٠ر	٠٠٠ر	٠٥٥ر	٢٨٩ر	٠٨٩ر	١٢٦ر
إذا قررت الإمتناع عن أكل الحلوى سوف أنفذ قراري حتى لو قدمها لي شخص عزيز	٠٤٨ر	-٠٢٢ر	-١٥٥ر	-٢٤٠ر	٠٩٤ر	٣٦١ر	١٤٠ر	-٠٧٩ر	-١٤٠ر	١٤٣ر	١٦٨ر	٠٨٩ر	-٢٢٥ر	-٠١٣ر	-٢٩٦ر
أفضل إيقاف اللعب الذي بدأته إذا كانت اللعبة ستستمر وقتا طويلا	-٠٥١ر	١٥٣ر	٠٤٧ر	١٤٧ر	٤٠٢ر	٠٧٦ر	٥٠٨ر	١٢١ر	-١٧٧ر	-٠٧٣ر	-٠٠٤ر	١٩٦ر	٢٢٥ر	٢٧٥ر	-١٢٦ر
عندما أكون في حفلة فإنني أستمر فيها حتى لو كانت الحفلة مملة	-٢٣٦ر	-٢١٧ر	٢٣٩ر	٤٣١ر	-٠٠٢ر	-٠٣٨ر	٠١٥ر	١٠٦ر	١٠٥ر	-١٧٤ر	-٠١٢ر	٣١٥ر	-١٣٧ر	-٠٨٧ر	٠٣٣ر
إذا لم أفهم معنى أحد السطور أكرر السؤال عنه حتى أفهمه	٦٠١ر	-٠٩٦ر	١١١ر	-٢١٩ر	-٠١٨ر	-٠٠٤ر	-٠٤٧ر	٠٢٧ر	-٠٤٦ر	٠٩٠ر	١٤٦ر	-٠٣٧ر	٠٧٤ر	١٢٠ر	-١٨٠ر
عندما أفشل في شئ أكون مستعدا للمحاولة مرات أخرى عديدة حتى أنجح فيها	٦٥٧ر	-١٩٢ر	٠٧٩ر	-١٠٢ر	٠٠٨ر	-٠٨٨ر	-٠٠٣ر	٠٤٨ر	-٠٢٩ر	١٢٨ر	-٠٢٣ر	١٢٧ر	-٠٧٩ر	-٠٠٤ر	-٢٠٣ر
إذا ذهبت لصيد السمك ولم أستطع صيد أي شئ خلال الساعة الأولى أستمر في الصيد	٢٩٣ر	٠٩٦ر	٠٩٤ر	٤١٠ر	٠٥٨ر	٠١٠ر	-١٦٥ر	١٨٢ر	-١٤٤ر	-٢٠٠ر	-١٤٤ر	٢٤٢ر	١٢٨ر	-٢٠٦ر	١٠١ر
إذا شاهدت فيلم وجدته مملا فإنني لا أكمل مشاهدته	-٢٠٤ر	-١٢٨ر	٢٧٤ر	١٥٨ر	٠٢٦ر	-٠٨٤ر	١٧٢ر	-٠٣٨ر	٢٨٨ر	٢٠٢ر	-١١٨ر	-٠٦٢ر	١٩٣ر	٢٩٧ر	-١١٢ر
أساعد الآخرين عندما أستطيع ذلك	٠١٠ر	-١٢٩ر	٢٠٣ر	-٢١٨ر	-٠٦٣ر	١٨٧ر	-٠٥٥ر	١٥٣ر	٠٣٠ر	-١٠٤ر	٠٩٥ر	-٠٥٩ر	١٨٢ر	-٠١١ر	-١٩٥ر
إن فشلت في حل مشكلة ما لا أكرر المحاولة مرات عديدة	٢٤١ر	٥٠٥ر	٠٥٠ر	٠٣٩ر	-١٣٢ر	-١٤٥ر	-٠٦٥ر	٠٩٣ر	-٠٨١ر	-٢٨٦ر	-٠٧٤ر	-٠٩٥ر	-٠٣٣ر	١٤٧ر	-٠٣٦ر
دائما أ[illegible] الحلول العقلية	١٨٩ر	-١٣١ر	-١٢٥ر	٢٢٥ر	١٩٥ر	-٢٢٢ر	١٠٤ر	-٢٢٦ر	-٠٢٥ر	٠٥٧ر	-٠٤٢ر	-٠٠٧ر	٠٨٠ر	١٠٥ر	-٠٧٦ر
عندما أشترك في مناقشة موضوع لا أتوقف حتى تتضح كل جوانبه	٤١٤ر	-١٨٦ر	٢٢٨ر	٠٨٢ر	-١٣٢ر	٠٧٥ر	١٨٥ر	١٧٥ر	-٢٥٣ر	-٢٠٤ر	-١٢١ر	٠٢٤ر	٠١٤ر	٠٠٩ر	-٠٥٧ر
إذا لم أفهم شيئا ما أسأل عن تفسير له	-٠٥٩ر	-٢٤٢ر	٠٨٢ر	-٠٨٩ر	٢٩٦ر	٤٢٢ر	-٠٢٧ر	-٠٣١ر	١١٤ر	٠٦٦ر	-٢٠٧ر	-٠٠٣ر	٠٢٣ر	-٠٢٤ر	٤٠١ر
لا أصبر على المذاكرة إلا بسبب الإمتحان	٣٤٦ر	٤٢١ر	-٠٧٧ر	٠٥٠ر	٢٩٧ر	-٢٥٢ر	١٩٤ر	٠٢٢ر	١٠٥ر	-٠٦٠ر	١٣٧ر	-٢٤٧ر	-٠١٣ر	-٠١٨ر	-٠٩٨ر
لا أتوقف عن العمل حتى ولو كان العمل صعبا جدا	١٥٨ر	-٠١٤ر	٠٢٥ر	١٧٦ر	-٠٩٤ر	٠٥٨ر	-٢٦٣ر	-٠٨٧ر	-١٤١ر	١٣٥ر	٢٥٩ر	٠٥٦ر	-١٢٨ر	١٨٣ر	٠٤٣ر
أحب الناس الذين أعرفهم	٠٦٦ر	-٢٦٤ر	١٠٠ر	٠٨٠ر	٠٤٣ر	٢٩٤ر	٠٢٠ر	-٠٢٤ر	-١٠٤ر	٠٠٥ر	١١٨ر	٠٢٨ر	-٠٤٢ر	-٠٠٤ر	١٩٠ر
إذا انتهى الوقت الذي حددته لعمل ما أوقف العمل وإن لم يكتمل	٠٣٦ر	٠٦٩ر	-٢٧١ر	-١٢٨ر	-٠٤٣ر	-٠٠٤ر	١٧١ر	-٠٣٨ر	-٠١٦ر	١٦٦ر	١٨٩ر	٣١٧ر	٢٩٨ر	-١١٧ر	٣٥٦ر
أحرص على ممارسة هواياتي حتى إن لم أحرز فيها نجاحا	٤٢٨ر	-٠٠٢ر	٢٧٥ر	٠٥٩ر	-٠١٩ر	٤١٢ر	-٠٦٣ر	٠٠٤ر	٠١٧ر	-٠٩٠ر	١٢٩ر	٠٩٨ر	٠٩٣ر	١٠٠ر	٢٠٤ر
أثناء وجودي في المدرسة حاولت الإجابة عن كل الأسئلة التي يلقيها مدرس الفصل	٢٦٥ر	-٢٤٢ر	٠٣١ر	٢٢٤ر	-٢٢٧ر	-٢٠٠ر	٠٢٦ر	-٢٥٢ر	١٤٠ر	-١٠٠ر	٢٤٩ر	-٠٢٩ر	١٠٤ر	-٢٨٩ر	-٠١٩ر
لا أذهب للمدرسة أو العمل عندما أشعر بالتعب	٠٣٥ر	٢٧٢ر	٢٨٤ر	-٠٧٢ر	-١٦٩ر	١١١ر	١٧٢ر	-٠٨٣ر	٢٠٣ر	-١٠١ر	٢٤٦ر	-٢٢٤ر	-١١٣ر	٢٨٥ر	٠٩٨ر
عندما أجد صعوبة في عمل ما أفضل تلقي المساعدة بدلا من استكمال العمل بنفسي	-٠٢٧ر	٤١٨ر	-٠٢٠ر	٢٨٢ر	-١٢٠ر	-١٤٢ر	-٢٠٩ر	٠٥٨ر	٠٥٤ر	٢٠٩ر	-٠٥٢ر	٠٨١ر	-١٢٨ر	٢٠٣ر	٢٧٣ر
أحب مشاهدة برامج التليفزيون الهامة من بدايتها لنهايتها	٢٧٠ر	-٣١٤ر	-٠٨١ر	٠٣٤ر	-١٢٧ر	١٢٤ر	٣٠٠ر	٣٢١ر	٠٦٦ر	٢٤١ر	٠٥٥ر	٠٢٢ر	-٠٧٠ر	٠٢٧ر	٠٥٩ر
عادة أقوم بتجهيز بعض دروس اليوم التالي بالمنزل	٦١٠ر	-٠٣٦ر	-٢١٩ر	-٠٤١ر	٠٥٧ر	٠٤٣ر	-٠٢٧ر	-٢٦٧ر	-٠٦٦ر	-٠١٦ر	٠٣٤ر	٠٢٠ر	٠٠٢ر	١٩٢ر	١٧٧ر
عندما أقوم بعمل (تنظيم حاجاتي) أفضل عدم القيام كله مرة واحدة	١٦٦ر	٤٢٠ر	-١٦٥ر	-١٦٠ر	٠٥٢ر	-٠٤٤ر	-٠١٨ر	-٠٥٤ر	-٢٦٣ر	-٢٠٢ر	٠٠٠ر	٢٣٦ر	-٠١١ر	١٨٨ر	٠٧٣ر
أراعي الدقة في كل عمل أقوم به	١٨٢ر	-٠٦٤ر	-١٢٩ر	٠١٥ر	-٠٦٨ر	-١٠١ر	-٠٠١ر	-٢٨٤ر	١٠٤ر	-٠٨٦ر	-٢١٦ر	١٣٠ر	-٠٦٦ر	٠٥٥ر	١٠٠ر
إذا اعتدى علي أحد دون سبب واضح لا أترك الأمر حتى أصل لتفسير السبب في ذلك	٤٤٩ر	-٠٧٧ر	-١٤٦ر	-٠٢٦ر	-٠١٤ر	٢٥٩ر	١٩٣ر	-١٧٤ر	-٠٠٤ر	-٣٤١ر	-١٦٧ر	-٢٣٨ر	-٠٩٣ر	-٠٨٠ر	٢١٧ر
عندما أقوم بالجري أو أي عمل شاق أحب أخذ فترات راحة	-٢٧٥ر	٢٣٧ر	١٩٣ر	٠١١ر	١٧٢ر	٠٦٤ر	١٩٤ر	-٠٥٠ر	-١٨٠ر	-٠٧١ر	٠٣٣ر	-١٨٨ر	٠٨٠ر	-١٦٢ر	٠٩١ر
عند قيامي بحل مشكلة ما (حل مسألة حساب) لا أتوقف حتى أصل للحل	٥٠٢ر	-١٦٠ر	-١١٩ر	٢١٤ر	٠٠٣ر	٠٥١ر	٠٨٧ر	-٠٢٠ر	-٠٤٩ر	٠٦٥ر	-٢٥٤ر	-١٠٣ر	-٠٩٥ر	٠٢٥ر	٠٤٤ر
عادة لا أشاهد كل برامج التليفزيون التي أهتم بها حتى نهايتها	٠٩٠ر	٢٢٥ر	-٢٢٥ر	١٩٦ر	-٢٥٢ر	١١٩ر	٢٣٠ر	-٠٠٣ر	٠٢٧ر	٢١٠ر	-٢٤٩ر	٠٨٦ر	٣٧٦ر	-٠٨٩ر	-٠٢٧ر
لا أواظب على أداء الأشياء التي أقوم بها	٣٧٨ر	٢٥٤ر	-٠٩٩ر	٢١٤ر	٠٩٩ر	١٤١ر	-٢٣٦ر	٠٦٧ر	٢٠٦ر	١٣٧ر	٠٩٦ر	-١٠١ر	٠٤٣ر	-١١٥ر	-٠٦٣ر
أستسلم بسهولة عندما أفشل في عمل ما	٤٠٤ر	٣٣٢ر	-٠٩٠ر	-١٢٤ر	-١٨١ر	١٩٠ر	-٠٣٦ر	٢٦٠ر	٠٤٨ر	٢٩٤ر	-٠٨٧ر	٠٩٤ر	-٠٥٠ر	١١٣ر	-٠١٠ر

جدول رقم (٢)

يبين العوامل الخاصة بمقياس المثابرة بعد التدوير

العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	الاشتراكيات
غالبا لا أنهي الكثير من النشاطات أو الأعمال التي أبدأ فيها	-٢٠٠ر	٠٦٠ر	٥٨٠ر	٣٠٠ر	-٥٢٠ر	-٥٠٦ر	-٠٦٠ر	٧٧٠ر	-٢٨٠ر	٢٩١ر	-٥٢٠ر	-١٠٠ر	٢٢٠ر	٠٠٧ر	٠٩٦ر	٥٠٦ر
عادة أثابر على الأعمال التي ألتزم بها	٢٦٠ر	٠٧٤ر	١٨٣ر	-٠٦٧ر	-٢٠٢ر	-٠٠١ر	-١٩٦ر	-٠٢٨ر	١٠٢ر	٢٤٥ر	٢٨٩ر	٠٢٧ر	٢٠٦ر	-٠٢٨ر	٠٢٦ر	٥١٤ر
لا أحب أخذ فترات راحة عند قيامي بعمل معين حتى أنتهي منه (قراءة كتاب)	١٥٠ر	٠٤٢ر	١١٩ر	-١١١ر	٠٤٢ر	١٦٥ر	٠٥٠ر	-٠٦٥ر	٠٠٧ر	-٠٠٤ر	١٢٨ر	-٠٤٠ر	-٠٦٠ر	-١٥٠ر	٠٥٥ر	٥٩٢ر
حتى لو فشلت في حل مشكلة أكرر محاولاتي وعندي أمل أن أجد حلها	٠٦٠ر	٢٩٠ر	٠٨٤ر	١١٦ر	-٠٦٨ر	٠٢٤ر	٠٨٨ر	-٠٤٩ر	-٠٢٨ر	١٦٢ر	٠٨٦ر	-٢٠٢ر	-٠٦٩ر	-٠٤٦ر	-٠٠٥ر	٥١٧ر
عندما أقرأ الصحف فإنني أقرأ كل موضوعات الصفحة الأولى	٠١٠ر	١١٩ر	١٦٥ر	-٢٧٧ر	-١١٠ر	-١٢٢ر	-٠٧٥ر	-١٥٢ر	٠٥٨ر	٠٧٤ر	٠٤٤ر	٠٠٢ر	-١٨١ر	٠٧٢ر	٠٨٣ر	٥٨٠ر
أثناء قيامي بعمل ما أحب الحصول على فترات راحة	٠١٠ر	-٠١٥ر	٠٤١ر	٠٤١ر	-٠١٧ر	-١٧٣ر	٠٤٦ر	-٠١٢ر	-٠٨٠ر	-٠٠٥ر	٠٤٨ر	-٠٢٩ر	٠٠٩ر	٢٦٧ر	٠٢٢ر	٦٢٧ر
عندما أقرأ كتابا لا أتركه معلقا دون قراءته	٢٠٦ر	٢٨١ر	٠٤٩ر	٠٠٠ر	٢٥١ر	٢٨٥ر	-٠٦١ر	٠٧٤ر	-٠١٦ر	١٨٤ر	-٠٥٧ر	٢٠٧ر	٢٦٥ر	١٠٨ر	-٠٢٤ر	٥٧٢ر
أحتاج الكثير من التشجيع حتى أنهي الأشياء التي أقوم بها	-١٥٦ر	٠٧٠ر	١٦٢ر	-٠٢٢ر	٠٢٠ر	٠٥٥ر	٠٢٤ر	١٩٢ر	٠١٧ر	-٢٠٨ر	-٢٥٣ر	٠٣٧ر	٢٦٢ر	-١٣٠ر	١٢٤ر	٥٦٩ر
لا أستمر في العمل الذي أقوم به بعد انتهاء الوقت المحدد له	٠٢٤ر	-٠١٢ر	١١٢ر	١٤٨ر	٠١٠ر	٤٧ ر	-٠٠٧ر	-١٠٥ر	٠١١ر	٠٠٢ر	٠٧٤ر	-٠٢٢ر	٢١٣ر	-٠١٩ر	٠١٥ر	٥٦٦ر
كثيرا ما سهرت طوال الليل لأستذكر دروسي	١٤٢ر	١٣٢ر	١٨٥ر	-٠٢٢ر	١٧٤ر	٢١ ر	-٠٤٦ر	٠١٤ر	١٠٨ر	-٠٨٣ر	١٣١ر	٠٨١ر	١٥٧ر	-٠١٢ر	٠٢١ر	٥٥٥ر
إذا قررت الامتناع عن أكل الحلوى سوف أنفذ قراري حتى لو قدمها لي شخص عزيز	٠٢٩ر	٠٢٧ر	-٠٢٦ر	-٠٢٦ر	١٩٦ر	-٢٥٢ر	٠٢٨ر	-٠٢٢ر	-٠١٩ر	٠٣٢ر	-٠٠٧ر	١٤٢ر	١٦٦ر	-٢٥٢ر	-٠١٩ر	٥٨٠ر
أفضل إيقاف اللعب الذي بدأته إذا كانت اللعبة ستستمر وقتا طويلا	-٢٠٠ر	-٠١٥ر	٠١١ر	٠٨١ر	-٠٠٥ر	-٠٢٨ر	٠١٧ر	-٠١٨ر	٠٢٢ر	٠١٦ر	٠٠٧ر	٨١٧ر	-٠٠٢ر	-٠١٠ر	٠٥٥ر	٧٧٠ر
عندما أكون في حلقة فإنني أستمر فيها حتى لو كانت المناقشة مملة	-١٦٧ر	-٠٠٧ر	-١٢٤ر	-٢٤٢ر	١٠٠ر	٠٠٢ر	-١٠٠ر	-١٦٦ر	٠١٦ر	١٦٠ر	-٠٨٦ر	١٠٧ر	١٨٩ر	١٩٣ر	-١٢٢ر	٥٢٦ر
إذا لم أفهم شيء أظل أكرر السؤال عنه حتى أفهمه	١١٨ر	١٦٢ر	٠٢٩ر	٠٥٩ر	٠٥٨ر	-٠١٠ر	-٠٢٤ر	٠٧٧ر	-٠٨١ر	-٠٨٨ر	١٠٠ر	-٠٠٥ر	-٠٢٢ر	-٠٥٨ر	٠٥١ر	٥٢٠ر
عندما أفشل في شيء أكون مستعدا للمحاولة مرات أخرى عديدة حتى أنجح فيها	١٤٢ر	٢٠٥ر	٠٠٥ر	٠١٢ر	٠٨٩ر	٠٥٢ر	٠١١ر	-١٥٢ر	-٠١٦ر	٠٢٨ر	٠٢٠ر	-٠٢٦ر	٠١٢ر	-١٢٥ر	-٠٤٠ر	٥٧٨ر
إذا ذهبت لصيد السمك ولم أستطع صيد أي شيء خلال الساعة الأولى أستمر في الصيد	٠٦١ر	١٠١ر	١١٦ر	-١٠٦ر	٠٩٦ر	٧٧ ر	٠٧٠ر	-١١٦ر	٠١٥ر	١٥٤ر	١١١ر	٠٠٦ر	-٠٥٨ر	١٩٨ر	-١٧٢ر	٥٥١ر
إذا شاهدت فيلما وجدته مملا فإنني لا أكمل مشاهدته	-١٢٦ر	-٠٢٠ر	-٢٠٤ر	-١٦٥ر	١٥١ر	-٠٥٠ر	١٥٧ر	١٢٨ر	-٠١٠ر	-٠٨٢ر	٢٠٦ر	٢٠٨ر	-٠٧٦ر	-٠٧٤ر	-١٨٨ر	٥٧٣ر
أساعد الآخرين عندما أستطيع ذلك	١١٧ر	٠١٤ر	٠٥٢ر	-٠٤٧ ر	٠٠٧ر	٠٥٢ر	-٠٤٤ر	١١٩ر	٠٥٨ر	-٠٨٩ر	٠٢٧ر	٠٠٨ر	٠٧٠ر	١٠٠ر	-٠١١ر	٥١٨ر
إن فشلت في حل مشكلة ما لا أكرر المحاولة مرات عديدة	٠٥٤ر	٠٥٢ر	١١١ر	١٣٢ر	-٠٠٠ر	١٢٩ر	١٠٣ر	٢١٩ر	-٢٥٠ر	٠٨٤ر	١٠٣ر	٠٣٦ر	٠٠٧ر	٢٠٩ر	-٢٢٥ر	٦١٧ر
دائما أقول الحقيقة	١٦٢ر	١٦٦ر	١٢٥ر	-٠٠٥ر	-١٧٠ر	-٠٨٩ر	-٠٧٦ر	-١٠٢ر	-١١٦ر	-٠٢٢ر	١١٨ر	١٦٠ر	-٠١٥ ر	-١٢٦ر	٠٣١ر	٥١٥ر
عندما أشترك في مناقشة موضوع لا أتوقف حتى تتضح كل جوانبه	١٦٢ر	١٦١ر	٠٨٦ر	٢٤ ر	١٨٠ر	٢١٧ر	-٠١٢ر	-١١٤ر	٠٤١ر	٠٩١ر	-١١٨ر	١٧٩ر	-١٤١ر	٢٢٨ر	-١٦٥ر	٥٢٣ر
إذا لم أفهم شيء ما أسأل عن تفسير له	-٠٥٨ر	٠٢٠ر	-٠١٦ر	-١١٠ر	-٠٢٠ر	-٠٢٧ر	-٠٨١ر	-٠٤٧ ر	٧٦٦ر	-٠١٤ر	٠١٥ر	٠٢٥ر	٠٣٦ر	-١١٠ر	٠٠٢ر	٦٢٨ر
لا أصبر على المذاكرة إلا بسبب الامتحان	٠٦٥ر	١٣٦ر	٢٢٦ر	١٦١ر	١٧٥ر	٠٩٤ر	-١٢٥ر	١٧٠ر	-٢٢٦ر	٢٤٤ر	٢٠٨ر	٢٠٨ر	٠٩٤ر	-١٦٨ر	-٠١٥ر	٦١٥ر
لا أتوقف عن العمل حتى ولو كان العمل صعبا جدا	-١٧٠ر	-٠٥٠ر	١٢٣ر	-٠٠٠ر	١٨٩ر	١٢ ر	-٠٧٦ر	١١٦ر	-٠١٧ر	-٠٩٥ر	٠٩ ر	-٠٨٣ر	-٠٣٥ر	-٠٨٠ر	-٢٦ ر	٥٨٦ر
أحب الناس الذين أعرفهم	٤٤ ر	١٧ ر	١٨ ر	١١٨ر	٢٧٦ر	١٤٤ر	-٢١١ر	-٢٨٦ر	-٠٥٠ر	٠٣٦ر	-٢٨ ر	٥٧ ر	-٢٢٧ر	-٠٧٢ر	١٢٤ر	٦٠٠ر
إذا انتهى الوقت الذي حددته لعمل ما أوقف العمل وإن لم يكتمل	-٠٠٥ر	-٠١٤ر	-٠٤٠ر	١٠٢ر	-٠٤٠ر	-٠١٠ر	٩١ ر	-٠٠٧ر	٠٢٢ر	١٠٦ر	٠٤٢ر	٠٦٠ر	-٠١٢ر	٠٠٨ر	٨١٩ر	٧٢٩ر
أحرص على ممارسة هواياتي حتى إن لم أحرز فيها تقدما	٢٥٩ر	١١٧ر	١٥١ر	٠٧٨ر	٢٤٨ر	١٤ ر	٦١ ر	١١١ر	٢٦٥ر	-٠٠٧ر	٠٠٦ر	٠٦٤ر	٠٧٤ر	١٩٣ر	١٠٩ر	٥٢٤ر
أثناء وجودي في المدرسة حاولت الإجابة عن كل الأسئلة التي يلقيها مدرس الفصل	١١٨ر	٢٤٣ر	٩٤ ر	٢٦٥ر	١٧١ر	٠٧١ر	-٠٨١ر	٥٥ ر	-٢١٢ر	٠١٦ر	-١١١ر	-٢٣٣ر	-٠٠٥ر	١٩٧ر	٢٤٣ر	٦٤٢ر
لا أحب المدرسة أو العمل عندما أشعر بالتعب	-٠٤٣ر	-٠٦٦ر	-٠٢٦ر	٠٠٢ر	١٣١ر	١٦٥ر	-٠١٢ر	٢٩٤ر	-٠٢٩ر	٠٧٦ر	٠٠٨ر	-٠٠٢ر	-٠٨٥ر	-٠١٤ر	٠٠٧ر	٦٧١ر
عندما أجد صعوبة في عمل ما أفضل تلقي المساعدة بدلا من استكمال العمل بنفسي	-٢٢٩ر	٧٢ ر	١٩٨ر	١١٤ر	٢٧٦ر	-٢٠٠ ر	٢٢٣ر	١٩ ر	٠٨١ ر	٢٠٧ر	١٥٦ر	-٠٩٩ر	-٠١٤ر	-٠٧٤ر	-١١٤ر	٦١٦ر
أحب مشاهدة برامج التليفزيون الهامة من بدايتها لنهايتها	١١٣ر	٦١ ر	-٠٦٠ر	-١٢٧ر	٠٢٧ر	٠٤٣ر	٢٨٢ر	٢٢ ر	٠٧٨ر	٢٢٦ر	-١٤٩ر	٠٨٧ر	-٠٩٤ر	-١١٩ر	٠٨٩ر	٥٠٨ر
عادة أقوم بتجهيز بعض دروس اليوم التالي بالمنزل	٢٢٠ر	٠٢٩ر	١٠٩ر	٢٨٢ر	٠٠٩ر	-١٢٧ر	٢٤ ر	٠١٥ر	١٢٧ر	-٠٢٩ر	٠٤٢ر	-٠٤٠ر	-١١٥ر	-٠٢٩ر	١٦٣ر	٥٧٦ر
عندما أقوم بعمل (تنظيم حاجاتي) أفضل عدم القيام كله مرة واحدة	-٠٢٤ر	-١١٨ر	-٠٢٥ر	٢٠٧ر	٠٢٥ر	٠١٤ر	٠٢٥ر	-٠١٧ر	-٠٧٤ر	-٠٠٦ر	٠٠٩ر	١١٦ر	١٠١ر	٠٠٦ر	١٠٥ر	٥٥٩ر
أراعي الدقة في كل عمل أقوم به	١٢١ر	٢٠٧ر	-١٢٠ر	٠٧٥ر	٠٢٥ر	٠٢٣ر	١٠٤ر	٠٥١ر	١٤٨ر	-٠٣٠ر	٠٦٢ر	-١٥٤ر	١٤٦ر	٠٤٢ر	-٠١٦ر	٥٩٨ر
إذا اعتدى علي أحد دون سبب واضح لا أترك الأمر حتى أصل لتفسير السبب في ذلك	١٩٤ر	١٥٤ر	١٦٥ر	١٣٢ر	-١٩٦ر	٠٩٨ر	-٠٨١ر	١٦٦ر	٢٢٧ر	٠٦٢ر	-٢٨٩ر	-٠٥٩ر	-١١٢ر	١٨٤ر	-٠٧١ر	٦٢٩ر
عندما أقوم بالجري أو أي عمل شاق أحب أخذ فترات راحة	-١٧٤ر	-٢١٩ر	٢٢٢ر	٠١١ر	-٠٦٢ر	٢٦٢ر	-١٦٧ر	١٣١ر	٠٨٠ر	-٠٨٢ر	٠٦٠ر	١١٦ر	-٠٥٤ر	-٠٤٢ر	٠٢١ر	٥٠٩ر
عند قيامي بحل مشكلة ما (حل مسألة حساب) لا أتوقف حتى أصل للحل	٢٠٩ر	١٧١ر	١٢٠ر	-٠٢٤ر	-٠٠٢ر	-٠٠٢ر	١٥٦ر	-١٢٧ر	١١٩ر	١٢٥ر	-١٠٤ر	-٠١٠ر	-١١٩ر	-٠٤٧ر	-١٦٨ر	٥٩٦ر
عادة لا أشاهد كل برامج التليفزيون التي أهتم بها حتى نهايتها	-٠٤٢ر	١١٣ر	١٢٦ر	-١٠٢ر	-١٤٤ر	١٢٥ر	٧٠٠ر	-٠٥٧ر	-١١٨ر	-١٢٩ر	-١٤٦ر	٠٩٨ر	-٠٢٢ر	١٩٣ر	١٦٠ر	٦٩٧ر
لا أواظب على أداء الأشياء التي أقوم بها	٢٠٠ر	٠١٢ر	١٥٩ر	٢١٠ر	٠٤٧ر	-١١٨ر	١٢٧ر	-٠٠١ر	-٠٥٩ر	-٠٠٥ر	٠٤٨ر	-٠٢٠ر	١١٣ر	-٠٤٤ر	٠٤٥ر	٥١٥ر
أستطيع وبسهولة عندما أفشل في عمل ما	٢٨٤ر	-٠٤٤ر	١٠٣ر	٢٦٢ر	-٠١٩ر	٠١٢ر	٠٢٢ر	٠١٢ر	٠٢٥ر	١٠٦ر	٠٢٤ر	-٠٧٣ر	١٠٩ر	-١٣٢ر	٠٠١ر	٥٦٠ر
الجذر الكامن	٤ر٧٦٤	٢ر٠٦٩	١ر٦٦٦	١ر٥٢٥	١ر٤٤٨	١ر٣٨٢	١ر٣١٠	١ر٢٦٩	١ر٢٢٦	١ر١٧٨	١ر١٥٤	١ر١٠٦	١ر٠٦١	١ر٠٢٨	١ر٠٠٢	
التباين	١١ر٩	٥ر٢	٤ر٢	٣ر٨	٣ر٦	٣ر٥	٣ر٣	٣ر٢	٣ر١	٢ر٩	٢ر٩	٢ر٨	٢ر٧	٢ر٦	٢ر٥	

المعايير

باستخدام عينة الدراسة الحالية تم استخراج معايير لعينة الإناث ، ومعايير أخرى لعينة الذكور ، بالإضافة إلى معايير خاصة بالعينة الكلية . وسوف يتم نشر هذه المعايير مع كراسة التعليمات الخاصة بتطبيق وتصحيح الاختبار ، والتى يقوم الباحثان بإعدادها تمهيداً لنشر المقياس . وبذلك يكون الهدف الأول من أهداف هذه الدراسة قد تم تحقيقه .

المنهج الإحصائى المستخدم فى الدراسة

استخدم الباحثان الأساليب الإحصائية التالية :

١ – النسب المئوية .

٢ – اختبارت للفروق بين متوسطى مجموعتين .

٣ – تحليل التباين الأحادى للفروق بين المجموعات .

٤ – معامل ارتباط بيرسون .

٥ – التحليل العاملى .

النتائـج

وفيما يلى عرض للنتائج وفقاً لنتائج كل فرض على حدة – وقد جاءت نتيجة الفرض الأول الخاص بالفروق بين الجنسين مؤيدة للفرض ، وهو ما يبينه الجدول التالى :

الفرض الأول

جدول رقم (١٤)

يوضح المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى وقيمة ت بين مجموعتى الذكور والإناث على درجة المثابرة

المجموعـات	عدد الأفراد	المتوسط	الانحراف المعيارى	ت	الدلالة
مجموعة الذكور	١٩٩	٢٣ر٨٦	٥ر٦٠	٣ر٢٦	ر٠٠١
مجموعة الإناث	١٢٢	٢٥ر٣٦	٣ر٧٦		

يتضح من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتى الذكور والإناث ، وذلك لصالح مجموعة الإناث ، مما يشير إلى أن الإناث أكثر مثابرة من الذكور ، وقد يرجع ذلك إلى الظروف الاجتماعية التى تتعرض لها الفتاة نظراً لكثافة الأعمال التى تطالب بها فى المنزل أو العمل . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه "محمد عبد الظاهر الطيب ١٩٨٦" فى بحثه الخاص بالرضا عن الدراسة وعلاقته بالحاجات النفسية ، من أن الفروق جاءت فى صالح الإناث فى الحاجة إلى المعاضدة والخضوع والنظام والتحمل (أنور الشرقاوى ١٩٨٩ ص ٧).

الفرض الثانى

جاءت نتيجة الفرض الثانى الخاص بالعلاقة بين السن ودرجات المثابرة مؤيدة لهذا الفرض ، حيث أن معامل إرتباط السن بدرجة المثابرة بلغ ١٢٤ر٠ وهو دال عند مستوى ٠١ر٠ وهى نتيجة تتفق مع ما وجده "هارثون" وأخرون" من أن هناك ميلا لازدياد درجة المثابرة مع ازدياد السن لدى الأطفال ما بين ٩ و ١٦ سنة "Dubi, lufi Arie cohen, 1987 p . 180".

الفرض الثالث

جاءت نتيجة الفرض الثالث والخاص بالفروق بين أطفال المراحل الدراسية المختلفة على درجة المثابرة ، كما يوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (١٥)

يوضح تحليل التباين الاحادى للفروق على درجات المثابرة

بين مجموعات الفرق الدراسية للأطفال

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	التباين	ت	الدلالة
بين المجموعات	٥	١١١٨ر٦٧	٢٢٣ر٧٣	١٠ر٩٧	٠٠١ر٠
داخل المجموعات	٤١٥	٨٤٥٦ر٣٨	٢٠ر٣٧		
المجموع	٤٢٠	٩٥٧٥ر٠٥			

وتؤكد هذه النتيجة نتيجة الفرض الثانى نظراً لارتباط المراحل الدراسية بالعمر .

الفرض الرابع

جاءت نتائج الفرض الرابع والخاص بالفروق بين مجموعات الأطفال مقسمين وفقاً للمستويات الوظيفية للأمهات كما يوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (١٦)

يوضح تحليل التباين الاحادى للفروق على درجات المثابرة
بين المجموعات وفقا للمستويات الوظيفية لامهات الاطفال

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	التباين	ت	الدلالة
بين المجموعــات	٦	١٣٧ر٢٣	٢٢ر٨٧	١ر٠٠٣	غير دال
داخل المجموعات	٤١٤	٩٤٣٧ر٨٢	٢٢ر٧٩		
المجموع	٤٢٠	٩٥٧٥ر٠٥			

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على درجات المثابرة بين المجموعات المقسمة وفقا للمستويات الوظيفية لأمهات الأطفال. وهو ما يشير إلى أن هذه المستويات لا تلعب دوراً جوهريا فى مثابرة الأبناء .

الفرض الخامس

جاءت نتيجة الفرض الخامس ، والخاص بالفروق بين مجموعات الأطفال مقسمين وفقا للمستويات الوظيفية للآباء على النحو التالى .

جدول رقم (١٧)

يوضح تحليل التباين الاحادى للفروق على درجات المثابرة
بين المجموعات وفقا للمستويات الوظيفية لاباء الاطفال

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	التباين	ت	الدلالة
بين المجموعات	٧	٢٨١ر٤١	٤٠ر٢٠	١ر٧٨	غير دال
داخل المجموعات	٤١٣	٩٢٩٣ر٦٤	٢٢ر٥٠		
المجموع	٤٢٠	٩٥٧٥ر٠٥			

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على درجات المثابرة بين المجموعات المقسمة وفقا للمستويات الوظيفية للآباء وتؤكد هذه النتيجة ما سبق التوصل إليه فى الفرض السابق ، هو ما يؤكد على عدم وجود دور مؤثر للمستويات الوظيفية لكل من الآباء والأمهات فى إضعاف أو زيادة المثابرة عند الأطفال .

الفرض السادس

جاءت نتيجة الفرض السادس الخاص بالفروق بين مجموعات الأطفال مقسمين وفقا للمستويات التعليمية للآباء كما فى الجدول التالى :

جدول رقم (١٨)

يوضح تحليل التباين الاحادى للفروق على درجات المثابرة بين المجموعات وفقا للمستويات التعليمية لآباء الأطفال

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	التباين	ت	الدلالة*
بين المجموعات	٧	٣٤٨ر٤٦	٤٩ر٧٨	٢ر٢٢	٠٥ر٠
داخل المجموعات	٤١٣	٩٢٢٦ر٥٩	٢٢ر٣٤		
المجموع	٤٢٠	٩٥٧٥ر٠٥			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات الأطفال المقسمة وفقا للمستويات التعليمية لآبائهم ، وبالرجوع إلى متوسطات درجات المجموعات المختلفة ، وجد أن هذه الفروق فى صالح أبناء المستويات التعليمية الأدنى ، ولعل هذه النتيجة تشير إلى أن الآباء الأكثر تعليما يقومون بحل المشاكل التى تقابل أبناءهم خاصة فى المجال الدراسى ، وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى انخفاض قدرة الأبناء على المثابرة ، أو أن هؤلاء الأبناء لايواجهون مواقف صعبة كتلك التى يواجهها أبناء المستويات الأدنى ، والتى تكسبهم قدرة على المثابرة .

الفرض السابع

جاءت نتيجة الفرض السابع والخاص بالفروق بين مجموعات الأطفال المقسمين

وفقاً للمستويات التعليمية للأمهات ، كما يوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (١٩)
يوضح تحليل التباين الاحادى على درجات المثابرة بين المجموعات وفقا للمستويات التعليمية لامهات الاطفال

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	التباين	ت	الدلالة
بين المجموعات	٧	٣٤ر٥٥٤	١٩ر٧٩		
داخل المجموعات	٤١٣	٧١ر٩٠٢٠	٨٤ر٢١	٦٢ر٣	٠٠١ر٠
المجموع	٤٢٠	٠٥ر٩٥٧٥			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات المثابرة للأطفال المنتمين إلى أمهات من مستويات تعليمية مختلفة ، وكانت الفروق فى صالح الأطفال المنتمين إلى أمهات نوى مستويات تعليمية منخفضة ، وتؤكد هذه النتيجة ما تم التوصل إليه فى الفرض السابق ، بل إن دلالة الفروق وصلت فى هذا الفرض إلى مستوى ٠٠١ر٠ مقابل ٠٥ر٠ فى الفرض السابق . ولعل هذا يشير إلى أن دور الأم وتأثيرها قد يفوق دور الأب نتيجة لوجودها بالمنزل لفترات أطول وتحملها قدراً أكبر من المسؤلية تجاه الأطفال .

خاتمة وتوصيات

ألقت الدراسة الضوء على عدد من العوامل والمحددات الخاصة بالمثابرة ، والتى نتعرف عليها من خلال :

أ- نتائج مستخلصة من التحليل العاملى

١ - إن أهم ما يميز الشخص الذى لديه الاستعداد للمثابرة هو أنه لديه القدرة على الاستمرار فى العمل .
٢ - إن الأشخاص الذين لديهم الاستعداد للمثابرة يميلون عادة إلى أن يظهروا نواتهم فى إطار المقبول إجتماعيا .
٣ - إن هناك حاجة إلى وجود حوافز لاستمرار عملية المثابرة .
٤ - إن الأفراد الذين لديهم الاستعداد للمثابرة يميلون إلى اقتصاد الجهد

لاستخدامه فى موضعه على العكس من الأفراد الذين ليس لديهم هذا الاستعداد يستنفدون طاقاتهم فيما لا طائل من ورائه .

٥ - إن الأفراد الذين لديهم الاستعداد للمثابرة يقومون بطلب المساعدة من الآخرين لتحقيق أهدافهم إذا تطلب الأمر ذلك .

٦ - إن مقدرة الفرد على المثابرة تختلف باختلاف الأعمال التى يقوم بها الفرد .

ب - نتائج مستخلصة من الفروض

إن المثابرة سمة يكتسبها الإنسان من خلال المحيط الاجتماعى الذى يعيش فيه . فقد أوضحت النتائج تأثير نوع الفرد (ذكر/أنثى) على درجة المثابرة . وفى هذا إشارة واضحة وصريحة إلى أن الفتاة تكتسب القدرة على المثابرة من خلال الأعباء التى تكلف بها ، ومساعدة الأم فى القيام بواجباتها المنزلية .

كما أشارت نتائج الفرض السادس والسابع إلى أن الأطفال المنتمين لآباء وأمهات من مستويات تعليمية أدنى أكثر مثابرة من أبناء المستويات التعليمية الأعلى . مما يؤكد ضرورة توجيه الآباء والأمهات من ذوى المستويات التعليمية المتقدمه ألا يحلوا محل أبنائهم عند تعرضهم للمشكلات ، خاصة تلك المشكلات المتعلقة بالمجال الدراسى ، حتى يتدرب هؤلاء الأبناء على الاعتماد على الذات ، ومن ثم اكتساب سمة المثابرة التى لا غنى عنها فى مواجهة حل المشكلات التى تقابل الفرد ، فتدريب الأبناء على تحمل المسؤليات ينمى المثابرة لديهم .

المراجـــع

١ - الأمم المتحدة - المجلس الاقتصادى والاجتماعى إتفاقية لحقوق الطفل . نص مشروع الإتفاقية ، كما اعتمده الفريق العامل فى القراءة الثانية - المؤتمر القومى حول إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل . الاسكندرية نوفمبر ١٩٨٨ .

٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : كتاب الإحصاء السنوى القاهرة ١٩٩٠ .

٣ - السيد عبد القادر زيدان : عادات الاستذكار فى علاقتها بالتخصص ، ومستوى التحصيل المدرسى فى الثانوية العامة لعينة من طلاب كلية التربية جامعة الملك سعود . بحوث المؤتمر السنوى السادس لعلم النفس فى مصر . الجمعية المصرية للدراسات النفسية القاهرة ١٩٩٠ .

٤ - أمينة محمد مختار : دراسة العلاقة بين مركز التحكم والمثابرة عند تلاميذ المدرسة الابتدائية . مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق العدد الثالث ١٩٨٧ .

٥ – أنور محمد حسن الشرقاوى : استبيان الحاجات النفسية للشباب . كراسة التعليمات . مكتبة الأنجلو المصرية – الطبعة الثالثة ١٩٨٩ .

٦ – حامد عبد السلام زهران : قاموس علم النفس ، عالم الكتب القاهرة ١٩٨٧ .

٧ – حسين رشدى التاودى : المثابرة وأثرها على النجاح فى الدراسة الثانوية ، رسالة ماچيستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٥٩ .

٨ – رشاد عبد العزيز ، صلاح الدين أبو ناهية : استخبار الدافع للإنجاز للأطفال والراشدين كراسة التعليمات دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٧ .

٩ – عبد السلام عبد الغفار ، إبراهيم قشقوش : دليل الوضع الاجتماعى ، والاقتصادى للأسرة المصرية فى الكتاب السنوى الثالث للجمعية المصرية للدراسات النفسية الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠ ص ١٣٦ – ١٥١ .

١٠– علاء الدين كفافى : مقياس قوة الأنا – كراسة التعليمات – مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٢ .

١١– مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط جـ١، جـ٢ – الطبعه الثالثة . مجمع اللغة العربية القاهرة ١٩٨٥ .

١٢– محمد حسنى مبارك : وثيقة إعلان باعتبار السنوات العشر القادمة (١٩٨٩–١٩٩٩) (عقداً لحماية الطفل المصرى ورعايته) مرفق "ب" من تقرير عن المؤتمر القومى حول مشروع إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الاسكندرية نوفمبر ١٩٨٨ .

١٣– هدى بدران وآخرون : مشروع وثيقة إستراتيچية لتنمية الطفولة والأمومة فى مصر – المجلس القومى للطفولة والأمومة القاهرة ١٩٩٠ .

١٤– يونيسيف ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة : مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل – قسم الإعلام والعلاقات الخارجية – المكتب الإقليمى للشرق الاوسط وشمال أفريقيا – عمان . الأردن (د . ت).

١٥– Draper - Thomas W: "Maternal acceptance and mastery motivation children Task persistence related to Socialization"Journal of Early Adolescence. Vol. 1 (3), 1981. pp. 311-314.

١٦– Dubey - R - S. "Trait persistence. Sex differences and educational achievement". Perspectives in psychological researches. Vol. 5 (1), 1982, pp. 15-18 .

١٧– Dubi lufi - "Arie Cohen. "A scale for Measuring persistence in Children". Journal of Personality Assessment. Vol. 5 . N° (12) 1987, pp. 187-185 .

١٨– Lent Robert W.; Brown, Steve D. ; Larkin, Kevin, C. "Relation of self-efficacy expectations to academic achievement and persistence" . Journal of conuseling psy chology . Vol . 31 (3) 1984 pp. 356-362 .

الفقر ووأد الطفولة
دراسة حالة لوضع الطفل داخل تسع أسر فقيرة

هدى الشناوى*

تقديم

إن العائلة المصرية على مر الأجيال ترحب بالأطفال ، وعند ولادة الطفل العادى فى المجتمع المصرى يفرح الجميع ، يفرح الأهل كما يفرح الغرباء على السواء ، وهذا الفرح يتجلى فى المكانة التى تمنح للأم الوالدة ، لقد قامت بالمعجزة ، صنعت مخلوقا منها وهى فى الأصل مخلوق ، فالكل يتسابق للرعاية ، والطفل المولود يراه الجميع وكأنه ملك لهم ، يرعونه ويساعدونه على ماييسر له أن يسير بخطى ثابتة منظمة رشيدة نحو حياة أرحب وأسعد ، ويبدو أن ذلك مرجعه ، أولا وأخيرا إلى مايحفظه المصريون فى أعماق قلوبهم من الماضى السحيق .

فلقد حفظ تراثنا الثقافى والاجتماعى المصرى القديم ، الدستور الرائع الذى يحرص على حياة الطفل ووقايته والحفاظ على حقوقه ، وحفظ هذا التراث الهائل الاهتمام الموجه والمثالى الخاص بتربية الطفل وتنشئته . ويستخدم فى ذلك الأساليب التربوية والخلقية التى تتفق والمرحلة العمرية التى يعيشها الطفل ، والتى تهدف إلى وضع بذور الأخلاق العالية والحكمة ، إلى درجة أن الوالد إذا أراد أن يخفف من صرامة ألفاظه لولده ، نراه يتلاعب بكلمة "يسمع" إذ يقول مخاطبا ابنه ، أن الذى يسمع الكلام ممن هم أسن منه سيصبح فى يوم من الأيام قاضيا يسمع القضايا ، إن السمع مفيد للابن الذى يسمع ، فإذا داخل السمع فى (أذن) من يسمع فيصبح السامع شخصا يسمع ، إن السمع طيب . والقول طيب. ولكن للسامع ميزة لأن السمع مفيد للسامع ، والسمع خير من كل شئ. (سيد عويس ، ص ٦٣) .

* خبير بقسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ولقد حفظ التراث الثقافى المصرى الإنسانى ولايزال فى بعض أجزائه أروع مايتصل بالطفل من حقوق ورعاية وتربية أخلاقية واجتماعية سليمة .

فعن حقوق الأبناء يذكر الإمام الغزالى أنه "يجب على الوالد أن يسمى ابنه اسما حسنا ، وأن يؤدبه إذا بلغ ست سنين ، فإذا بلغ تسع سنين عزل فراشه ، فإذا بلغ ثلاث عشرة سنة ضربه على الصلاة ، فإذا بلغ ست عشرة سنة زوجه ، وأن يعينه على بره فلا يحمله على العقوق بسوء عمله ، وأن يسوى بين أولاده وأن يبدأ بالإناث إذا حمل لأولاده طرفة من السوق (زكى مبارك ، ص ٢٧٠ ، ص ٢٧١) .

فالديانة المسيحية مثلا تقول : "على الوالدين أن يقبلوا أولادهم من الله وعليهم أن يحبوا أولادهم ، وعلى الوالدين أن يأتوا بأولادهم إلى المسيح كى يضع يديه عليهم ويصلى . وعلى الوالدين أن يربوا أولادهم بتأديب الرب ، على الوالدين أن يعلموا أولادهم كلام الله وأن يخبروهم أحكام الله ويأمروهم حتى يطيعوا ، وعلى الوالدين أن يباركوا أولادهم وأن يترأفوا بهم ، وأن يهتموا بإخلاصهم وأن يعولوهم ، وأن يدبروهم وأن يؤدبوهم (سيد عويس ، مصدر سابق ، ص ٦٥) .

ولقد حفظ التراث الثقافى المصرى تعاليم الديانة الإسلامية فيما يتعلق بالاهتمام بالطفل ونجد هذا الاهتمام فى الكثير من الآيات القرآنية وفى أحاديث الرسول الكريم ﷺ وتعاليمه "المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا" (الكهف :١٨) .

وكذلك : "لاتقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئا كبيرا" (الإسراء :٣١) .

ولقد تضمنت أحاديث نبى الإسلام حقوق الوالدين فى بر أبنائهما بهما ، وطلب إعانة الوالد لولده على بره ، وأكدت هذه الأحاديث المساواة بين الأولاد فى العطية ، كما أبانت حقوق الطفل منذ ولادته فإذا بلغ ست سنين أدب ، وإذا بلغ تسع سنين عزل فراشه ، فإذا بلغ ثلاث عشرة ضرب على الصلاة . وذكرت الأحاديث كذلك أن من حق الولد على الوالد أن يحسن أدبه ويحسن اختيار اسمه ونصحت بالرفق بالولد وبالبر به وتعليمه . ولقد جعل الشارع الإسلامى الأحكام التنظيمية لحياة الطفل وجعل مصلحة الصغير فى المقدمة ، وجعل العناية بالأولاد تعدل فى الطاعات الجهاد فى سبيل الله ، وكذلك من حق الطفل اكتساب جنسية الأب ، وفى الدين خير الأبوين دينا ، وثبوت نسبه وحقه فى الإرضاع والحضانة

والرعاية والإنفاق عليه وأكد الشارع الإسلامي للأولاد على الوالدين ثلاث ولايات منذ ولادتهم :

- ولاية التربية والرعاية .
- الولاية على أنفسهم .
- الولاية على أموالهم .

ومما سبق نلحظ أن انجاب الأطفال فى الأسرة المصرية فى ظل المناخ الثقافى الاجتماعى المصرى مطلب ضرورى وهام فى الريف والحضر على السواء، كما نلاحظه عند أعضاء المجتمع بدون استثناء ، وبين كل الطبقات المختلفة وباختلاف الثقافات ، فالأطفال عند المصريين كانوا ومازالوا زينة الحياة الدنيا .

والمتأمل للآية الكريمة رقم ١٨ من سورة الكهف ، يجد الله سبحانه وتعالى قرن البنين بالمال كى تتحقق السعادة فى الدنيا ، إذن ماهى الصورة أو الحالة المعيشية للأسرة المصرية عندما يوجد الأولاد ويكثرة ولايوجد المال !! .

الفقر كلمة تمثل – حاليا – الحياة المعاصرة لثلثى شعوب العالم ، ويعرف الفقر عموما وببساطة شديدة "بأنه نقص الحاجات الأساسية" ويتمخض عن هذا التعريف فورا سؤالان هما : ماهى الحاجات الأساسية ؟ وماهو القدر الكافى من هذه الحاجات ؟ وبالتالى يكون بين أيدينا عدد من التعريفات . منها ماينتهى إلى أن الحاجات الأساسية هى الضروريات للحفاظ على الحياة ، ومنها مايعرف الحاجات الأساسية تبعا لمتوسط مستوى المعيشة لكل مجتمع . وسوف نجد أن هناك اختلافا إلى حد ما فى أن المحرومين جدا بدرجة تهدد حياتهم هم الفقراء ، وهناك من يرى أن هؤلاء الذين لايعانون من الحرمان الشديد ليسوا فقراء . وعلى العموم نقطة الحسم للسؤالين السابقين ، هى مالدينا من تصور عن الحد الأدنى "للحياة الكريمة" التى تتوافر أو يجب أن تتوافر لكل فرد فى المجتمع ، وهى إن كانت فى جانب منها تخضع لمعايير القيم الإنسانية ، إلا أن جانبها الثانى يحكمه المتاح للفرد – فى مجتمعه – فى المتوسط . وبما أن الفقر يمكن تعريفه فى ضوء مدى اقتراب أقل الشرائح الاجتماعية من "المتوسط" فإنه يمكننا أن نقترب من تعريفه فى ضوء نقص العدالة الاجتماعى .

ومأزق الفقر– يبدو للوهلة الأولى – أنه شديد الصلة والارتباط بالدول النامية أو المتخلفة ، ولكن الفقر موجود وفى أغنى مناطق العالم ، وهذا مايثبته ماجاء من بيانات (روبرت تولز) التى عرضت على لجنة التغذية والحاجات الإنسانية بمجلس

الشيوخ الأمريكى عن العمالة والطاقة البشرية والفقر المدقع فى دولة المسيسيبى ، وفى هذا التقرير مظاهر صحية واضحة تشير إلى وجود مجاعات وسوء تغذية مزمن ، وأمراض نقص الفيتامينات الشديد وانتشار الأمراض الطفيلية وحالات وفيات بين الأطفال تضارع تلك الموجودة فى الدول المتخلفة بآسيا وأفريقيا ، بسبب سوء التغذية ، وآخرون لايحصلون على القدر الكافى من الأطعمة المتنوعة ، وغيرهم يعانون من أمراض عديدة ، ولايزورهم أطباء ، وأطفال ولدوا فى أكواخ بدون وجود أطباء وفى ظروف بدائية ، وقد يظلون طوال عمرهم لايرون فيما بعد مطلقا طبيبا فى حياتهم (Roach & Janet, k. Roach, pp,46) .

وقدر مكتب العمل الدولى عدد الفقراء فى العالم منذ بداية الثمانينيات بحوالى ٨٠٠ مليون شخص ، فى حين كان هذا العدد فى بداية السبعينيات ٧٠٠ مليون شخص ، وحوالى ٤٠ ٪ من سكان (الجنوب المتخلف) يعيشون على حد الكفاف ، ولايتوافر لديهم الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للحياة ، كما أننا نجد الأطفال الذين هم شباب المستقبل يموت منهم طفل من كل خمسة أطفال قبل بلوغهم سن الخامسة ، ونجد منظمة الطفولة الدولية "Unicif" تقدر أعداد من توفوا بين الأطفال فى هذه المناطق ، ويقل سنهم عن خمس سنوات بسبب الجوع عام ١٩٧٨ بحوالى ١٢ مليون طفل ، بالإضافة إلى اعتبار ٥٠٪ من سكان دول الجنوب أميين . والخطير أن عدد هؤلاء الفقراء فى ازدياد مستمر (Willy Brant, 1980) .

ولاخلاف على أن حد الكفاف يمثل الحد الأدنى من الحاجات الأساسية ، ولكننا إذا ماتجاوزنا حد الكفاف ، وأردنا تحديد ماهو أساسى وماهو غير أساسى ، فإننا فى هذه الحالة نصطدم بعدم وجود معايير دقيقة تعيننا على التوصل إلى ذلك ، فإنه يصعب القول بأن الحاجات الأساسية للفرد تشمل المأكل والملبس والمسكن ، حيث يتضمن ذلك تجاهل أهمية الحاجات الأخرى ، وفى مقدمتها التعليم والترفيه والصحة ، كما أن الحاجة الواحدة إلى المأكل والملبس أو المسكن تنطوى على أمور متعددة ومتنوعة ، فأى من هذه الأمور المتعددة والمتنوعة يعد أساسيا ، وأيها يعد غير أساسى . لذا فإن ديمقراطية التخطيط ، تصبح أمرا لازما فى مثل هذه الحالات حتى يتم تحديد هذه الحاجات على نحو يتفق مع الأولويات الحقيقية للأفراد (نادية التطاوى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٩٠ : ١٠٠) .

وخلاصة القول أنه مما لاشك فيه أن المؤشرات التى تقيس التقدم

الاقتصادى فى ظل اقتصاد رأسمالى متقدم (وتسمى مؤشرات النمو) ، تختلف تماما عن المؤشرات التى تقيس التقدم الاقتصادى فى ظل اقتصاد نام أو متخلف مثل الاقتصاد المصرى وتسمى مؤشرات التنمية . (محيا زيتون ، النمو الاقتصادى ونمطه ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٦) .

وفى الأجزاء التالية من هذه الورقة سنحاول تتبع ودراسة حالة لوضع الطفل المصرى الفقير داخل تسع أسر فقيرة * فى جيلين ، أ - جيل الآباء (عن طريق عملية Flash Back) . ب - جيل الأبناء ، وهذا من خلال عدة نقاط رئيسية ، نحاول استقراءها والتعمق فى دراستها ومناقشتها وتحليلها ، وهذه النقاط ستكون كما يلى :

أ - المأوى .

ب - التاريخ التناسلى والصحى للأم والطفل .

جـ - نمط ومستوى التعليم داخل الأسر الفقيرة .

د - بعض صور انحراف الصغار التى قد يؤدى إليها الفقر .

هـ - بعض أنماط عمالة الطفل - التى وردت بالدراسة - داخل الأسر المبحوثة .

وسيكون منهجنا المتبع فى تغطية هذه النقاط والتعرف عليها ، هو عرض ماجاء بصددها داخل حالات الدراسة المتعمقة - باستخدام منهج دراسة الحالة . فى صورة :

"كما جاء على لسان المبحوثين أنفسهم فى جيلين مختلفين" .

* هى تسع أسر فقيرة داخل الطبقة الدنيا، وإن كنا قد صنفناها فيما بينها (د.ع) ، (د. د) بناء على عدة محكات ومؤشرات معينة ، ومن خلال تصميم (مقياس طبقى) - لاداعى لسرد تفاصيل بنائه وتطبيقه هنا - وإن كنا نذكر بأنه اعتمد فى بنائه على جانبين ، جانب كمى وآخر كيفى .

المحكات الكمية للتصنيف الطبقى لأسر الدرا سة كانت : التعليم/المهنة /الدخل/ الملكية للأجداد والآباء فى الوطن الأم (الجذور) ، حال رب الأسرة المبحوثة وقت الهجرة وسبب هذه الهجرة المباشر.

المحكات الكيفية وتضمنت : أولا : السكن : ١ - وصف المسكن

٢- نوع المسكن (شقق /عشش) ٣ - المرافق والتهوية

٤- درجة التزاحم داخل المسكن ٥- نوع الأثاث

٦- الأدوات الكهربائية .

ثانيا : الشعور بالهامشية واللامبالاة والافتقار إلى الخصوصية وتكرار حالات البطالة .

ثالثا : طريقة التحدث .

رابعا: قضاء وقت الفراغ .

خامسا :المشاركة المقومة .

- عرض"Slides" عن المأوى/ نوعه/ الإمكانيات داخله/ مستواه الصحى .
- جدول عن التاريخ التناسلى والصحى للأم والطفل .
- جدول عن مستوى التعليم ونوعه داخل الأسر .
- جدول عن نمط المسكن ومواصفاته - المهنة والدخل داخل حالات الدراسة .
- ثم نظرة مستقبلية عن توقعاتنا وكيفية السبيل إلى الخروج بالطفل من مأزق الفقر والصورة التى يجب أن يكون عليها وضع الطفل الفقير عام ٢٠٠٠ .

(عرض/ دراسة حالة لوضع الطفل داخل أسر الدراسة)

اولا : عرض لنقاط الدراسة

من خلال ماجاء على لسان المبحوثين أنفسهم فى صورة "جيلين" ، جيل الآباء ، وجيل الأبناء مع التحليل والتفسير .

١ - المأوى

فى البداية نحاول معا توخى وتحسس تعريف إجرائى ملائم لسكن أسر الدراسة ، سواء على مستوى المنطقة (وهو ما أطلقت عليه الباحثة المأوى الكبير) أو على مستوى المسكن أو البيت (وهو ما أطلقت عليه الباحثة المأوى الصغير) وتأثر الطفل الفقير بالعيش فيهما .

التعريف الإجرائى للمأوى

المأوى يضم المكان الصغير الذى يحتمى فيه الإنسان من كل شئ خارجه وهو "البيت" وهو أيضا المكان الكبير الذى يضم بين جنباته مجموعة البيوت الصغيرة محققا أو لا محققا الأمن والأمان الاجتماعى والبيئى والنفسى والصحى وهو "المنطقة" ومابين المأوى الصغير والمأوى الكبير نمر بجملة من المؤشرات الكمية والكيفية من الضرورى توافر قدرها الأدنى إيفاء بالحاجات الإنسانية المتوقعة .
والجزء التالى سنعرض لنقطة المأوى من خلال مستويين أفقيين وهما : المأوى الكبير(المنطقة) ، المأوى الصغير (المسكن) ، ومن خلال مستويين رأسيين وهما: المواصفات الفنية الكمية لكليهما والمواصفات الكيفية لكليهما أيضا .

١- منطقة الدراسة

هى شياخة عزبة الصعايدة ، وهى إحدى شياخات قسم امبابة ، وقسم امبابة جزء من محافظة الجيزة ، ويقع على الضفة الغربية من النيل ، وفى الجزء الواقع مابين كوبرى الزمالك وكوبرى امبابة وحتى صوامع الغلال المبنية على شاطئ النيل ، وعلى حدود بلدة وراق العرب وحدود قسم امبابة شرقا شارع النيل ، وغربا الخط الحديدى لسكة حديد الوجه القبلى وشمالا مصنع الشوربجى للكبريت وجنوبا ترعة الاسطبل (انظر الخريطة) بالملاحق .

وشياخة "عزبة الصعايدة" تعد من أكثر شياخات قسم امبابة كثافة سكانية، إذ قفز تعداد سكانها فى الفترات ١٩٤٧، ١٩٦٠ ، ١٩٧٨ ، على التوالى إلى ١٧١٣ نسمة ، ٥٠٠٥ نسمة ، ثم ٣٨٢٣١ نسمة ، ونجد قسم امبابة وحسب النتائج النهائية لتعداد ١٩٧٨ (سبتمبر) يسجل أعلى زيادة سكانية على مستوى محافظة الجيزة مما يؤكد أن منطقة الدراسة على مستوى القسم والشياخة منطقة كثافة سكانية عالية .

ومنطقة الدراسة ، شياخة يمتزج فيها طابع القرية الصغيرة بالطابع الحضرى الفقير ، فالشوارع ضيقة ، كذا الحوارى ، ومعظم الشوارع "غير مسفلت" وغالبية مبانيها القديمة من الطين أو الطوب اللبن ، والمنازل الحديثة بنيت بالطوب الأحمر ، وهى ضيقة ومتلاصقة وبالقرب من بعضها ، وهى أبعد ماتكون من الناحية العمرانية عما يحقق لقاطنيها الراحة والهدوء والخصوصية ، وعموما لاتخضع هذه الشياخة من الناحية العمرانية أو الجمالية لأى نوع من التخطيط .

ولقد فرض الواقع الجغرافى لمنطقة الدراسة داخل حدود قسم امبابة أسلوبا معينا للنشاط الاقتصادى ، فامبابة بها سوق كبير مشهور يقام يومى السبت والجمعة من كل أسبوع ، تباع فيه الماشية والجمال ، وهذا السوق يأتيه التجار من جميع الجهات وخاصة تجار المواشى والجمال ، ومن ثم فهى مركز تجارى هام بالنسبة لهذه التجارة ، ولذا نجد بعض السكان (وخاصة الأطفال) يعملون من خلال هذا السوق ولدى التجار الكبار للمواشى "كصبيان" ، فهم يذهبون بصحبتهم إلي الأسواق ، ويعودون للعمل كخدم فى "الكارات" التى تستوعب العشرات من الماشية ، يقومون "بعلفها" ويقدمون لها "العليقة" وينظفون مكان الماشية ويرعون هذه الثروة لحين بيعها . كذلك فرضت البيئة ووجود " المدبح" بمنطقة الدراسة ، إيجاد فرص عمل مختلفة لعدد كبير من الأطفال داخله ، هذا بجانب ورش صيانة

وإصلاح السيارات ، والحدادين ، والإسكافية وكلها أماكن للعمل أتاحت الفرص أمام الكثيرين من أطفال المنطقة للعمل الحرفى الذى برع فيه معظمهم وأحبوه كجزء من حياتهم التى لايرضون عنها بديلا ، حتى ولو كان هذا البديل هو الذهاب للمدرسة والحصول على شهادة .

والمنطقة نموذج لتجمع المخاطر البيئية العديدة ، فهى منطقة حضرية متخلفة، يكثر فى شوارعها (طفح المجارى) الذى يصبح مرتعا لتكاثر البعوض ليلا والذباب نهارا، وكميات القمامة الملقاة فى الحوارى والأزقة والإشغالات العشوائية للأرض الفضاء بين المبانى وأمامها(انظر الصور) ومدى الضوضاء ، وكم التلوث فى المكان ، هذا بجانب وجود المدبح فى قلب المنطقة وبين المبانى ومايتخلف عنه من مخلفات حيوانية تكون بيئة لانتشار الأمراض ومرتعا للذباب والحشرات والروائح الكريهة (انظر الصور) .

٢ - ا - المواصفات الفنية للمأوى (المسكن)

والمتتبع للمواصفات الفنية للمسكن بالنسبة لعينة الدراسة ، يجد أنها بعيدة كل البعد عن القدر الأدنى الفعلى والمطبق فى الإسكان الحكومى الشعبى (وهو الإسكان الاقتصادى) الذى تعده الحكومة للفقير* ، فالأسر من الأولى وحتى السادسة ، تعيش فى "شقق" داخل بيوت بنيت بالطوب الأحمر ، بعضها فى شقة

* مسكن الفقير ، الذى تعده الحكومة ، إما إسكان موظفين ، أو إسكان شعبى ، وبوجه عام تتقارب مواصفاتهما الفنية ، لذا سنعرض فى عجالة لأهم خطوطها العريضة، لاتخاذها مقياسا والتدليل بواسطتها ، أن إسكان عينة الدراسة ، لم يرق إلى الآن لمستوى إسكان الفقراء الحكومى .
يقام الإسكان الشعبى الحكومى فى الغالب فى أحياء قديمة متهالكة كأحياء زينهم بالقاهرة ، ومنطقة القبارى واللبان بالاسكندرية ، أو فى مواقع حديثة مثل مشروعات امبابة ، وحلوان وحلمية الزيتون وأول مواصفات مشروعات الإسكان الشعبى :
١- الكثافة السكانية العالية وارتفاع معدلاتها ارتفاعا كبيرا تجاوز فى بعض الأحيان ٢٠٠ فرد فى الفدان الواحد ، مثل إسكان زينهم واللبان ووصل أدنى معدل له ١٤٠ فردا فى الفدان فى مشروعات امبابة والقبارى وبمتوسط عام ١٧٤ فى الفدان وتبع ذلك انخفاض متوسط المساحات المفتوحة إذ بلغت ٢٥٪ فقط من المساحة الكلية ، كما بلغت مساحة الطرق ١٦٪ ، وكان الدافع وراء زيادة الكثافة السكانية توفير أكبر عدد من الوحدات السكنية ، وجاء ذلك على حساب المساحات المفتوحة والمساحات الخضراء والخدمات العامة التجارية والتعليمية والصحية والترفيهية ، أى كان التخطيط العام يستهدف الجانب السكنى فقط دون التفكير فى توفير الخدمات الضرورية الأخرى ، التى لابد من توافرها لتحقيق مجتمع عمرانى صحيح متكامل يحقق احتياجات الفرد والمجموع فى كافة النواحى الأساسية للحياة . =

مستقلة وبعضها فى شقة مشتركة ، بعضها لديه حمام خاص به وبعضها يستخدم حماما مشتركا لكافة قاطنى المسكن ، واشتركت الأسر الست الأولى فى عدم احتواء مسكنها على مطبخ ، وغالبا ماتتم عملية طهى الطعام فى إحدى الغرف أو فى الصالة وأحيانا فى الحمام (انظر الصورة) ، معظم الشقق للحالات الست الأولى دهنت حوائطها "بالجير" وأرضيتها إما "بلاط أسمنتى" أو "أسمنت فقط" ، وغالبية هذه المساكن رديئة التهوية والإضاءة لعدم وجود شرفات ، وإن وجدت فهى ضيقة جدا جدا وتستخدم للتخزين (كرار) أو تربية بعض الطيور ، والنوافذ ضيقة عالية لاتسمح بالنظر منها (انظر بعض الصور) والجدول بالملحق الخاص بنمط المسكن ومواصفاته ، هذا عن الأسر الست الأولى ونمط المسكن الخاص بها .

أما الأسر من السابعة حتى التاسعة ، نجدها تعيش فى "عشش" * ثلاث بنيت من الطين ، وسقف ببعض "الحطب والقش" ورممت ببعض "العروق الخشبية" المتآكلة حماية من البرد والمطر ، والعشش الثلاث ضمن عشر "عشش" تضمهم قطعة أرض مملوكة لأحد أثرياء المنطقة ، والعشش العشر تأخذ شكلا دائريا بيضاويا لحد ما ، وتوصد بباب واحد خارجى ، ولكل منها باب من الخشب ، و "طاقة" صغيرة تسمح ببصيص من الضوء وقليل من الهواء .

= وصممت الوحدات السكنية لتكون ذات أحجام مختلفة ، وتراوحت مساحاتها بين ٢٥ مترا، إلى ٦٥ مترا ، بمتوسط قدره ٥٢ مترا للوحدة الواحدة ، ولكن – وهذا هام جدا – توافرت لكل وحدة سكنية على حدة (حمام ومطبخ وشرفة) ، واستخدمت فى الإنشاء أبسط أنواع التشطيبات ، مثل البلاط فى الأرضيات وبياض التخشين المدهون بالغراء للحوائط والأسقف ، مع توصيل تركيبات وشبكات كهرباء / صحى بنسبة ٦٪ من جملة تكلفة الوحدة ، وخصصت للمطبخ والحمام مساحة ٥ر١٢٪ من المساحة الكلية لكل وحدة ، أما البلكونات والطرقات (داخل الوحدة) فتبلغ حوالى ٧٠ر١٣٪ من إجمالى مساحة الوحدة .

هذا هو إسكان الفقراء الحكومى ، فأين إسكان عينة الدراسة من هذا ؟ انظر فى الجزء السابق :

– من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى /١٩٥٢وحتى ١٩٨٠/ المجلد السابع / الإسكان ، ١٠٤٥ هـ /١٩٨٥ م .

* يذكر الأستاذ الدكتور ميلاد حنا ، أن " العشش" تعد أنماطا سكنية متخلفة أو (مشوهة) ، وهى تعد حلا فرديا لمشكلة الإسكان فى القاهرة ، وتفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات المسكن ، لمزيد من التفاصيل : انظر : ميلاد حنا ، أريد مسكنا ، مشكلة لها حل ، مؤسسة روزاليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٢ - ب - المواصفات الكيفية للمأوى (المسكن)

مع التطبيق على عينة الدراسة ، وأثره على الطفل ، صحته ، سلوكه :
من الملاحظ أن العلاقة التى تربط الإنسان بمأواه هى علاقة كمية نوعية أو كيفية ، ونحن بصدد الحديث عن الأخيرة وهى المواصفات الكيفية للمسكن وأثره سلبا وإيجابا على قاطنيه وخاصة الطفل ، كيف ؟ من بين المؤشرات الاجتماعة الكيفية لسكنى الفقراء والتى نتناولها فى هذا الجزء مايلى :
التكدس – التزاحم – الافتقار للخصوصية والتقارب المكانى والاشتراك فى مأوى واحد – الافتقار للحياء فى العلاقة بين الرجل والمرأة – تزايد الاضطراب الشخصى والانفعالى للفقير .

التكدس (اى وجود اكثر من اسرة فى وحدة سكنية واحدة)

ويعكس الشكل العام للوحدة السكنية إلى حد كبير الخصائص الاجتماعية لسكانها، فالمسكن المستقل أو البيت من بابه والذى تشغله الأسرة الواحدة فقط يعكس إلى حد ملحوظ نزعة الأسرة إلى المحافظة والتمسك بالتقاليد ، وإلى عهد قريب كان للمسكن المستقل قيمة اجتماعية وكان المسكن المشترك بأية صورة مدعاة للنقد فى بعض الأوساط والطبقات – وفى كل المجتمعات الآن يرتبط المسكن بالمستوى الاقتصادى للأسرة . وهذه الظاهرة حقيقة ولكنها لاتندرج خصائصها وقيمها لدى الطبقة الدنيا – الطبقة المعنية بدراستنا هذه – الفقراء لايحلمون بالمأوى من "بابه" والذى تشغله أسرة واحدة كما ذكرنا ولاحتى "شقة مستقلة" فى مبنى مكون من عدة طوابق و "عدة شقق" فالغالبية من أسر هذه الطبقة بمصر تقيم فى شقق مشتركة مع الغير ، خاصة فى الأحياء الشعبية الفقيرة ، كل أسرة تقيم باحدى غرف الشقة وينتفع الجميع بمرافق الشقة معا بالتناوب ، وبعضها لديه شقة مستقلة ولكن دورة المياه كمرفق حيوى وخاص – كما يجب أن يكون إنسانيا– تكون مشتركة لجميع قاطنى الوحدة السكنية ، ولو تتبعنا ظاهرة التكدس هذه لوصلنا لأدنى مستوى عند قاطنى "العشش" التى بنيت من الطين وتلاصقت وتقاربت بجدران واهية ضعيفة دون أية مرافق صحية (انظربعض الصور) .

وفى دراستنا الراهنة استطعنا بالدراسة الميدانية المتعمقة (دراسة الحالة) وباستخدام المنهج الانثروبولوجى وأدواته العديدة الوقوف على هذه النوعية من الإسكان بمواصفاتها الكمية (الفنية) والكيفية ، ودعمت هذه الدراسة بالعرض

بالأسلوب القصصى على لسان المبحوثين أنفسهم وبالصور الفوتوغرافية موضحة الفرق أو الهوة السحيقة بين الحاجات الإنسانية المتوقعة لمأوى الفقير وبين الإمكانيات المتاحة فعلا .

وأوضحت الدراسة خطر "التكدس" فى مأوى الفقير والتقارب المكانى الشديد وضيقه ، لذا نجد الأطفال دائما بالشارع يلعبون ويمرحون ولايعودون لمسكنهم إلا طلبا للأكل أو النوم (انظر الصور) .

وهذا التكدس يؤدى إلى التوتر النفسي والاجتماعى لدى الفقراء ، ويزداد حدة عند الاطفال ويؤدى إلى فقدان المرء لذاتيته وشعوره بعدم الخصوصية ، وتنعدم الحدود الفاصلة بين الفرد والجماعة المحيطة به ، ويؤدى فى حالات كثيرة إلى تعقيدات مأساوية ، حيث تغرس فى نفوس الصغار الشعور بالإحباط والعدوانية وخلق شخصيات غير سوية لاتستطيع المساهمة الإيجابية فى حياة المجتمع ، وفى دراسة حديثة عن "عطفة السكرية" بإحدى حارات باب زويلة ، أوضحت أن التكدس الذى وصل حدا لامثيل له داخل هذه البنايات السكنية أدى إلى خروج عتاة المجرمين من هذه الوحدات الذين يرتكبون مختلف الجرائم .

كذلك التقارب المكانى الشديد للمأوى ، يفقد الحياة الأسرية الواحدة خصوصيتها ، والخصوصية كقيمة أو كسمة تعد من أمور الترف للأثرياء فقط ، فقد حرمت منها الأسرة الفقيرة نظرا لهذا التقارب المكانى البغيض ، وفى هذا الصدد تقول الزوجة الصغيرة فى الأسرة التاسعة "كل قاطنى العشش" العشر يعرفون عن بعضهم الكثير بسبب تداخل المكان بصورة كبيرة وتجاور" العشش" بلا جدران سميكة ، لذا فكل الأسرار والأمور الخاصة هى أمور "مشاع بين الجميع " .

وتقول الزوجة الأم فى الأسرة السابعة ، عن الافتقار للخصوصية داخل المسكن زوجى رب هذه الأسرة يعمل " جزمجى قديم" ليس فى مكان أو محل ، بل على قارعة الطريق يضع "بنكا" * خشبيا ويجلس خلفه يصلح الأحذية القديمة ، ولكنه عادة لايتكسب من مهنته هذه "فشغل البلاستيك و الموريتان" وشغل الماكينات الحديثة ، غطى على مهنة "الجزمجى القديم" وكم من مرة جاء نى باكيا لأن مهنته زى مابيقولوا "راحت عليها" وعلى حد تعبيره يقول لى ياأم فلان ، خلاص راحت

* بنكا : عبارة عن قطعة من الخشب تشبه المكتب كثيرا ، يجلس خلفها ويضع فوقها وتحتها أدواته .

علينا ويقينا "انتيكة" وكم من مرة يسمع قاطنو "العشش" المجاورة بكاءه وحزنه ومعاناته وقلة حيلته وعدم إقبال "الزبائن" عليه فمن أين لنا والحال هذه أن ندفع التزام جمعية ، ونحن نشك كل يوم سنجد قوت يومنا التالى أم لا " .

وبوجه عام ولخصوصية* مجتمع الدراسة علاوة ، فإن التقارب المكانى بجانب سلبياته إيجابيات عديدة لدى عينة الدراسة والتى تضافرت عوامل الفقر والهجرة والقرابة مع تقارب المأوى وأحيانا المأوى المشترك الواحد فى ايجاد إيجابيات لهذا التقارب المكانى ، كيف ؟ هذا ماجاء على لسان عدد من المبحوثين أو المبحوثات فى مواضع كثيرة من الدراسة نذكر منها : ماجاء على لسان الزوجة الأم فى الأسرة السابعة حيث تقول : ولكن معيشتنا فى مكان واحد جعلتنا نشعر بعضنا بالبعض الآخر، لذا نحاول المليان يكب على الفاضى ولو بالمساعدة" بباكو" شاى إذا كان لديه" .

ومن مظاهر التكافل الاجتماعى للتقارب المكانى مسألة الحضانة(حضانة الأطفال) التى تقوم بها المتقدمات فى السن" العمات" أو "الخالات" أو " الجدات أحيانا" القادرات صحيا على ذلك ، وهذا يحفظ للجماعة الفقيرة تضامنها وتوازنها، ومن ثم تستطيع تحقيق – ولو قدر ضئيل – من وظائفها وأدوارها فى الحياة ، وفى هذا الصدد تقول الزوجة فى الأسرة التاسعة "لقد سعى لى ابن"عمتى" للعمل "كفراشة" فى مدرسة ابتدائية بامبابة ، وسأتسلم هذا العمل قريبا ، ولكن ظهرت مشكلة رعاية الصغيرتين ، فأنا لاأستطيع "تركهما" "لحماتى" فهى سيدة عجوز لاتقدر على رعايتهما ، فما كان من "عمتى" عندما أثيرت هذه المشكلة إلا أن تبرعت مشكورة بأن اصطحب الصغيرتين لها عند توجهى للعمل لتقوم بأمر رعايتهما واطعامهما لحين حضورى دون مقابل ، فهى بهذا تشجعنى أن يكون لى عملى الذى أستطيع به مساعدة زوجى .

ولو تتبعنا إيجابية التقارب المكانى للمأوى ، سنجدها عديدة وواضحة داخل كل أسر الدراسة ونجدها أوضح ماتكون فى حديث الزوجة فى الأسرة الثالثة ، والتى تقيم بشقة مشتركة مع شقيقتها وشقيق زوجها المتزوج من شقيقتها أيضا ، وتشاركهما الإقامة فى نفس المبنى فى شقة مستقلة الزوجة فى الأسرة الأولى والمتزوجة من الشقيق الأكبر لزوجى شقيقتيها، فهى "تقول لا أنسى موقف

* مجتمع الدراسة يتميز بخصوصية فريدة ، فهو مجتمع قرابى يضم نسبة كبيرة من الأقارب أو ذوى الانتماء الإقليمى الواحد للفقراء المهاجرين .

الاختين عقب ولادتى "لابنى البكرى" فعقب الولادة أصابتنى حمى شديدة تسمى حمى "النفاس" ووقتها أشرفت على الموت وأوشكت حياتى أن تنتهى لولا هاتين الشقيقتين الحانيتين والتزامهما بتمريضى وتضافر زوجيهما مع زوجى شقيقهما الثالث فى نفقات علاجى ومصاريف"النفاس" على خير وجه ، ولقد فعلوا كل مافى وسعهم" .

التزاحم

أى تزاحم الأفراد فى غرف المسكن الواحد ، ولاشك أن لهذا التزاحم آثارا اجتماعية ونفسية خاصة على النشء ، ولقد أجريت دراسات على الآثار المترتبة على التزاحم أوضحت أثر ارتفاع معدلات التزاحم خاصة على النشء . ومن نتائج هذه الدراسات* الخاصة بتأثير التزاحم داخل المسكن على الطفل ، أن ارتفاع معدلات التزاحم عن ٥ر١ شخص لكل غرفة يؤدى إلى التأثير على الشعور بالفردية لدى الأطفال ، وبالتالى تعويق عملية التنشئة الاجتماعية** وتدهور الصحة النفسية والعقلية للطفل فى المستقبل ، كذلك أوضحت دراسة حديثة وجود ارتباط بين درجة التزاحم والعلاقات والارتباطات الأسرية وبين الوالدين وخاصة الأم والأطفال ، كذلك الأثر السيئ والعلاقة العكسية بين درجة التزاحم ودرجة الكفاءة

* من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية / المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢-١٩٨٠) ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

** دراسة حديثة عن عطفة السكرى بإحدى حارات باب زويلة ، رصدت معدل التزاحم داخل الغرفة الواحدة ٧ أفراد .

وفى دراسة حديثة جدا عن التزاحم داخل مسكن الفقير على مستوى العالم ، نجدأن مسكن الغرفة الواحدة هو نمط المسكن بالنسبة لأكثر من نصف الأسر الحضرية الهندية ، وذلك بمعدل ٤ر٤ شخص للغرفة الواحدة ، وفى بومباى الكبرى نجد نمط المسكن الغرفة الواحدة بالنسبة لحوالى ٧٧٪ من مجموع أسر المدينة ، وبمعدل كثافة تصل إلى ٣ر٥ شخص للغرفة الواحدة ، وفى غانا تصل كثافة الغرفة إلى ٢ر٣ شخص من كل من مدن تاكوداري وكوماس وأكرا. وفى جاكارتا الموقف أكثر ازعاجا ، ففى سنة ١٩٦٩ بلغت نسبة المساكن المزودة بالمياه الجارية والكهرباء ٨٪ فقط من مجموع المساكن ، بينما تعانى نسبة ٧٦٪ من مجموع المساكن بعدم وجود مرافق على الإطلاق . وفى كلكتا فى الهند وجد أن نسبة ٧٧٪ من مجموع الأسر ليس لها دورات مياه خاصة وتعتمد على دورات مياه مشتركة أو عامة .

لمزيد من التفاصيل : انظر السيد الحسينى ، الإسكان والتنمية الحضرية ، دراسة للأحياء الفقيرة فى مدينة القاهرة ، مكتب غريب ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص ١٦ .

الانتاجية والشعور بالتعب والارهاق والصحة البدنية لدى الكبار والصغار على حد سواء . ولو دللنا على هذه الحقيقة رقميا ، سنجد إحدى الدراسات * ، التى أجريت على إحدى الشرائح الفقيرة فى القاهرة (الأسر الضمانية) كانت نتائجها : عند الأسر التى تحصل على معاشات متوسطة متوسط حجم الأسرة ٥ر٣ ومتوسط عدد الحجرات ٧ر١ فكان معدل الأفراد فى الحجرة الواحدة ٠٦ر٢ فرد ، أما عن الأسر التى تتقاضى مساعدات فكان متوسط حجم الأسر ٢ر٤ ومتوسط عدد الحجرات ٦ر١، فكان معدل التزاحم ٦ر٢ ، ومنه يفهم ارتفاع معدل التزاحم لدى هذه الأسر الضمانية (بعض شرائح الطبقة الدنيا فى مصر) .

ولو استعرضنا معدلات التزاحم لدراستنا** هذه ، سنجدها داخل المأوى الخاص بالحالات التسع المعنية بالدراسة المتعمقة على التوالى من الأولى وحتى التاسعة .

كان حجم الأسرة الأولى	٧ أفراد وعدد الغرف ٢ فكان معدل التزاحم ٥ر٣
وحجم الأسرة الثانية	٦ أفراد وعدد الغرف ٢ فكان معدل التزاحم ٣
وحجم الأسرة الثالثة	٦ أفراد وعدد الغرف ٢ فكان معدل التزاحم ٣
وحجم الأسرة الرابعة	١٠ أفراد وعدد الغرف ٤ فكان معدل التزاحم ٥ر٢
وحجم الأسرة الخامسة	٨ أفراد وعدد الغرف ٢ فكان معدل التزاحم٤
وحجم الأسرة السادسة	٨ أفراد وعدد الغرف ٣ فكان معدل التزاحم $\frac{٢}{٣}$ ٢
وحجم الأسرة السابعة	٢ أفراد وعدد الغرف ١ فكان معدل التزاحم ٢
وحجم الأسرة الثامنة	٥ أفراد وعدد الغرف ١ فكان معدل التزاحم ٥
وحجم الأسرة التاسعة	٤ أفراد وعدد الغرف ١ فكان معدل التزاحم ٤

الافتقار للحياء فى العلاقة بين الرجل والمرأة وتقارب المكان

قد يؤدى التقارب المكانى الشديد لمأوى الفقير والتصاق "العشش" بعضها بالبعض الآخر، مع وجود ثقافة الفقر وسماتها المتوارثة ، إلى افتقار العلاقة بين الرجل

* من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الضمان الاجتماعى فى مصر/ تجربة فى مواجهة الفقر ، التقرير الثانى ، أنماط من حياة الفقراء (الأسر الضمانية) ، القاهرة ١٩٨١ .

** هدى محمد محمد حسين الشناوى ، الأسرة والروابط القرابية بين فقراء الحضر ، دراسة أنثروبولوجية لبعض الأسر المهاجرة من الريف إلى المدينة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ .

والمرأة (الجيران) للحياء وتعود نظرة كل زوج وكل زوجة إلى الأزواج والزوجات الآخرين بدون خصوصية ، وبطريقة قد تثير لدى الصغار أنماط تنشئة اجتماعية (بدون قصد) غير مستحبة ومكروهة ، مما قد يؤثر على سلوكهم فى المستقبل، وهذا ماوقفت عليه الباحثة بنفسها ، ومن خلال معايشتها شبه المستمرة لمجتمع البحث وخاصة الأسر الثلاث الأخيرة من السابعة وحتى التاسعة والمصنفة (د. د) فالعلاقة بين الرجل والمرأة تبعد كثيرا عن الحياء أو الالتزام الخلقى فلا مانع لدى إحدى الزوجات الصغيرات من أن تعبث بشعر زوج شاب آخروعندما فاجأتها الباحثة فى هذا الوضع وسألتها قررت أنها كانت تتشاجر معه . ولامانع لدى أى من الزوجات بالخروج من "العشة" بأى ملابس وبدون غطاء للرأس ، هذا وناهيك عن عدم وجود أماكن لقضاء الحاجة أو الاستحمام ، مما أدى بكل الصغار إلى قضاء حاجتهم داخل الفناء الذى يضم " العشش" وأمامها .

تزايد الاضطراب الشخص والانفعالى ومأوى الطفل الفقير

قد يعزى للبيئة الخالية من مقومات الطفولة السعيدة والعلاقات الأسرية المشبعة بسبب عوامل لاحصر لها تخص مجتمع الفقراء ، قد يأتى - ضمنها - المأوى السيئ وغير المحقق لأبسط الحاجات الإنسانية المتوقعة ، إلى أن يكون أطفال الطبقة الدنيا أكثر تعرضا للاضطرابات الشخصية والعنف أو الانحراف فى سن الشباب ، وقد يعيشون حياتهم المستقبلة فى انهيار عائلى مستمر . والمتتبع لدراستنا الميدانية المتعمقة يلحظ هذا فى أكثر من موضع ، نذكر منه ماجاء على لسان الزوجة الأم فى الأسرة الخامسة . "فى حديث زوجى كل الصدق ، فأنا وهو لم نكن موافقين على زواج ابننا "البكرى" وأول فرحتنا بهذه الفتاة ، ولكنه صمم وكاد أن "يقتلنا" أنا ووالده بسببها لدرجة أنه مرة فتح علينا "أنبوبة البوتاجاز" وأخرى أمسك لنا "المطواة" يريد أن يذبحنا بها" .

ب - التاريخ التناسلى والصحى للأم والطفل الفقير

نستهل هذه النقطة بما جاء فى (تقرير مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ١٩٩٠) عن عدد الوفيات بين المواليد يوميا فى العالم حوالى (١٦٠٠٠ مولود) وذلك نتيجة للإصابة بالأمراض ذات الصلة المباشرة بتدنى مستويات البيئة المعيشية والفقر ، ومن بين عدد الأطفال الأقل من خمس سنوات والبالغ عددهم

١٤ مليون طفل سنويا وجد أن مالايقل عن عشرة ملايين طفل يلقون حتفهم بسبب الإصابة بالأمراض الناجمة عن البيئة الحضرية غير الملائمة ، وفى وقت تتم فيه مكافحة ارتفاع معدل الوفيات بين المواليد عن طريق حملات التطعيم والعلاج وتقنيات التخلص من الجفاف ، مازال بين شعارات الأمم المتحدة لرعاية الطفولة مايلى : "أن تأمين الغذاء الملائم والمياه النظيفة والمرافق الصحية المأمونة يبقى العلاج الأقوى فى العالم !!! " . . وتعتبر أمراض الإسهال من بين الأمراض الأكثر خطورة بالنسبة للأطفال (تتسبب فى وفاة أربعة ملايين طفل سنويا) وتنشأ نتيجة لاستخدام المياه القذرة والافتقار إلى المرافق الصحية وكذلك أمراض التيفوئيد والباراتيفوئيد والكوليرا . أما الديدان المعوية فقد تنهك قوى مجموعة سكانية بأسرها . وتسهم فى سوء التغذية عند الأطفال الصغار وتضعف مقاومتهم للأمراض ، غير أنه يمكن التحكم فى تلك الأمراض والقضاء عليها عن طريق تجهيز المنطقة بالمياه المنقولة بالأنابيب والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية ، وهناك أمراض أخرى مقرونة بتفشى حالة الفقر كمرض "الكزاز" عند صغار الأطفال (المواليد) الذى يودى بحياة ٧٥٠,٠٠٠ رضيع كل سنة ، كما يأتى على أعمار نسبة من صغار الأمهات ، ويمكن خفض معدل الوفيات الناشئ عن هذا المرض عن طريق تحقيق بيئة منزلية نظيفة وسليمة والتمكن من الحصول على المياه النظيفة ، أما الملاريا والتى تقضى على مليون طفل كل سنة ، ناهيك عن مجموعة لاتعد ولاتحصى من الكبار ، فتنتشر بكثرة حيثما توجد المياه القذرة والراكدة التى تنجذب إليها بعوضة الملاريا . ويمكن القضاء على هذا المرض إذا ماتم تزويد المستوطنات البشرية بنظم صرف صحى محسنة ، وإذا ما أزيلت المستنقعات وفى حالة عدم اضطرر الفقراء للعيش فى أماكن غير مناسبة . كذلك هناك الأمراض التنفسية كالتهاب الشعب الهوائية وأمراض الرئتين . ويسفر سوء التغذية عن فقر الدم الشديد والإصابة بمرض السل ، هذا وناهيك عن الأمراض التى تنتقل عن طريق الاتصال الجنسى غير المشروع نتيجة للتقارب المكانى للمأوى ووهن وضعف الجدران ودورات المياه المشتركة أو المنعدمة والتزاحم والتكدس الشديدين . (*اليوم العالمى للموئل "المأوى والتحضر" ، تشرين الأول ، أكتوبر* ١٩٩٠) .

تطبيقا لما سبق وبنظرة سريعة لجدول التاريخ التناسلى والصحى لعينة الدراسة (انظر الملاحق) ، ندرك تحقق المخاطر السابقة فى بيئة الدراسة ، وأثرها

على صحة الأم والطفل وحجم المعاناة اللإنسانى الذى يعيش فيه الإنسان الفقير فى هذه المنطقة .

ومن هذا الجدول نلحظ الارتباط الوثيق بين فقر الأسر المبحوثة وبين تدنى مستوى التاريخ التناسلى والصحى للأم والطفل ، كذلك الارتباط الوثيق بين الصحة العامة للأم وتكرار مرات الحمل من جانب ، ووفيات الأطفال وحالات الإجهاض التى تتعرض لها الأمهات من جانب ثان . وهذا ما أكدته الدراسة ، فلقد وجد أن الزوجات اللائى تكررت مرات حملهن يفقدن أطفالهن بصورة أكبر من اللائى لم يحدث لهن حمل متكرر ، كما أنهن يلدن أطفالاً ضعفاء ، ومن ثم يكونون أكثر عرضة للوفاة بعد الولادة مباشرة (الحالة الرابعة) و (الحالة الثامنة والحالة السابعة) ، ويبين من الجدول أيضا أن وفيات الأطفال تحدث غالبا قبل بلوغهم سن الثالثة ، نتيجة الإصابات بالنزلات المعوية والشعبية أو الحميات والالتهابات الرئوية، كما قد يكون سببها بعض أمراض سوء التغذية للأم أثناء الحمل ، ونوع الطعام المقدم للطفل والأم ، أو مدى وعى الأسرة بالقواعد الصحية العامة نتيجة للظروف الاقتصادية المتدنية لأسر الدراسة ودرجة تعليم الزوجين وكثافة التزاحم داخل المسكن وافتقاره للتهوية والمرافق .

والمرض داخل الأسرة الفقيرة – عموما – هو نتيجة طبيعية لما يعترى دورة حياة الفقير من أوجه حرمان متعددة ونقص حاد فى متطلبات الحياة الأساسية مثل الطعام والمسكن الصحى ، والعمل فى مناخ ملائم والافتقار إلى الرعاية الحكومية بكافة صورها، هذا النقص وهذا الحرمان يسفر عنه محصلة طبيعية هى اعتلال صحى يتفاقم ، وتزيد حدته لعدم قدرة الفقير على تحمل نفقات العلاج أو عدم استطاعته الخلود إلى الراحة من العمل أثناء مرضه إلى أن يعجز كلية عن العمل أو تنتهى حياته .

ج- نمط ومستوى تعليم الصغار داخل الاسرة الفقيرة

يشير الاتجاه العام لجدول (التعليم فى أسر الدراسة) (انظر الملاحق) إلى تدنى المستوى التعليمى فى جيل الآباء ، وقد يرجع عدم انتشار التعليم بينهم إلى طبيعة الفترة الزمنية التى تنتمى إليها طفولة هؤلاء الآباء من جانب ، ومن جانب آخر قد يقف الفقر حجر عثرة * فى سبيل الحصول على أدنى قسط من التعليم .

* التعداد العام للسكان والإسكان ، ١٩٧٦ ، مرجع رقم ٩٣-١٥/١١-١٩٧٨، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مجلد محافظة الجيزة ، جدول رقم ٥ ، ص ٢٥٥ ، " شياخة عزبة الصعايدة=

وتبدو الصورة أقل قتامة فى جيل الأبناء ، فالأسر من الأولى وحتى السادسة ، أولادها وبناتها يسيرون فى التعليم سيرا حسنا ، فيما عدا الأسرة الخامسة ، فالأبناء أقل حظا وجهدا وقدرة على التعليم - بالمقارنة بباقى الحالات من الأولى وحتى السادسة والمصنفة (د.ع) - فلقد فشلوا تباعا فى الحصول على أية شهادة أو مؤهل وعملوا بمهن مختلفة ، والابنة الوحيدة أمية لم تدخل المدرسة قط . والابنان : الأخير وقبل الأخير مازالا فى مرحلتى التعليم الابتدائى والإعدادى. أما الحالة السابعة - وهى ضمن الحالات من السابعة وحتى التاسعة والمصنفة (د. د) فالأبناء داخلها لم يحصلوا على أى قدر من التعليم . هذا وإن كان فى الحالة الثامنة (وهو أحد الأبناء الثلاثة للأسرة السابعة) يهتم اهتماما خاصا - بالرغم من ضيق ذات اليد - بتعليم ولده وابنته ، ويؤكد حرصه على ضرورة استكمالهما لأى قدر من التعليم يعينهم على الحياة . تبقى الأسر التى لديها أبناء وبنات قبل سن الالتحاق بالمدارس ، ولقد تكشف للباحثة - وبالمعايشة المتعمقة للحالات - الاتجاه داخل هذه الأسر - برغم فقرها - للتعليم . ونلحظ بصفة عامة أن انخفاض دخل الأسرة وفقرها يعتبر عاملا مؤثرا سلبا على اتجاهات الفقراء نحو التعليم العالى للأبناء وكل أملهم الحصول على شهادة متوسطة يعمل الابن أو الابنة بعدها فى سن مبكرة إلى حد ما . ولم يصل إلى التعليم الجامعى بين الأبناء والبنات فى حالات الدراسة سوى ابن واحد فقط أى بنسبة ١ : ٢٤ (عدد الأولاد والبنات داخل حالات الدراسة) .

= /قسم امبابة" بلغت نسبة أمية الذكور من الأطفال ٢٢ر٣٠٪ مقابل ٤٧ر٦١٪ للإناث ، وهذا أدى إلى اتجاه هؤلاء الأطفال اتجاها معنيا منذ الصغر، لضيق ذات اليد ، بالنسبة لأسرته أو لعدم إحكام رقابة الأسرة عليهم وتكرار محاولات هروبهم من المدارس ، مما تضيق معه صدور الآباء ، فيضطرونه لإخراجهم من المدارس والتوجه بهم لأصحاب "الورش " والحرفيين ليتعلموا مهنة أو حرفة يتكسبون منها، وحتى الإناث اللائى يكملن تعليمهن عادة يقتصر على مرحلة التعليم المتوسط (الفنى) وخاصة التجارى منه ، لدرجة يجوز التعبير عنها بأن هذا النوع من التعليم والمدارس الخاصة به أصبحت مدارس تعليم أبناء وبنات الفقراء ، ويتجهن من بعد حصولهن على "الدبلوم" إلى العمل فى مجالات "السكرتارية" البسيطة أو القيام ببعض " الحسابات" اليدوية فى " الوكالات" المنتشرة على مستوى قسم امبابة .

- فى دراسة حديثة أيضا ، عن تعليم الفقراء أجريت فى عطفة السكرى ، إحدى حارات باب زويلة (مصر القديمة) ، أسفرت الدراسة عن حقائق مؤلمة ، منها ٦٠٪ من الأطفال فى سن الدراسة ، محرومون تماما من أى نوع من التعليم .

د- بعض صور انحراف الأطفال التى قد يؤدى إليها الفقر

قد يعزى للبيئة الخالية من مقومات الطفولة السعيدة والعلاقات الأسرية المشبعة بسبب تغيب الآباء عن أسرهم بالسفر أو بسبب ساعات عمل طويلة خارج المنزل، أوهجرهم لأسرهم بالطلاق ، أن أطفال الطبقة (الدنيا - الدنيا) يكونون أكثر تعرضا للاضطرابات الشخصية والانحراف وبالتالى يعيشون حياتهم المستقبلية فى انهيار عائلى مستمر . وقد يؤدى التفكك الأسرى عن طريق الطلاق إلى انحراف الأبناء - مع وجود الفقر - وعجز الأم بمفردها على مواجهة صعوبة الحياة مع أولادها حتى مع وجود زوج الأم ، إلا أن عدم توافر العلاقات العاطفية وضعف الروابط بينه وبين أبناء زوجته قد يؤدى بهم إلى الانحراف ، ومن هنا تحاول الأسرة الفقيرة أن تتكامل وتترابط للتغلب على مواجهة الأزمة وتدارك الموقف الذى يكون قد استفحل ، وقد يأتى على البناء الاجتماعى الأسرى ويسهل تفكك الأسرة أمام هذه الضغوط الاجتماعية . وعن التفكك الأسرى والطلاق والفقر وظاهرة انحراف أطفال الطبقات الدنيا ، يقول الزوج فى الأسرة الثامنة : "إننى من ناحيتى، أعامل ابنة وابن زوجتى من زوجيها السابقين أحسن معاملة ، وكم قاسيت بسببهما وبسبب مشاكلهما ، الفتاة تزوجت رجلا طاعنا فى السن لم تطق عشرته وفرت منه ، ثم طلقها ، ثم تزوجت بثرى عربى من دولة "الإمارات المتحدة"، سافرت معه لبلده ، وكانت تأتى لزيارتنا وقد تغيرت تماماً ، جاءت تلبس أفخر الثياب والحلى الذهبية ، ثم تعود لتستكمل حياتها معه ومع أهله وزوجاته ، وكانت راضية ، وقلت فى نفسى لقد انتهت مشاكلها ، ولكن سرعان ماعادت خالية الوفاض "بالفستان" الذى تلبسه فقط ، فلقد كان زواج "متعة" سرعان ماانتهى بالفشل الرهيب ، عادت الفتاة لتعيش مع والدتها ، ولكنها انحرفت وتعددت علاقاتها بالرجال ، والتقطها أحد "القوادين" وعملت معه ، وضبطت فى قضية "آداب" ودخلت السجن ، وخرجت تائبة مستغفرة ربها ، وتقدم لها زوجها هذا وهو يعلم عنها كل شئ ، وتزوجته ووافقنا عليه من فورنا بالرغم من أنه متزوج ، ولكن يكفى أنها وجدت من يتزوجها بعد ماضيها هذا ، كذلك الفتى له مشاكله وأنا أتحملها عن طيب خاطر للحفاظ على أسرتى وحياتى ، فالفتى وهو صبى صغير ، عمل فى كذا ورشة ، ولم يفلح فى أحدها بسبب عدم أمانته وتدخين "السجائر" قبل بلوغه العاشرة من عمره ، وعندما طلب للجيش ، ظل يهرب ويأتى لوالدته وتحسن ضيافته وتدلله تحت سمعى وبصرى وكم "غلبت" أقول لها هذا سيفسده وفعلا

قبض عليه وسجن ، ووالدته لاتكف عن زيارته أسبوعيا حاملة معها ماتقدر عليه من مأكولات وملابس لدرجة أن ضقت بتصرفاتها وبأولادها" .

- قد يصبح الفقر عملية باهظة التكاليف بالنسبة للإنسان الفقير، فهو يعمل على تحلل الحبكة الاجتماعية الأسرية وتفسخ النسيج الحياتى للأفراد ، أى تقطيع أوصال شبكة علاقاتهم الاجتماعية وتمزق التماسك والتضامن الأسرى إلى غير رجعة وبفقدانهم لأدوارإيجابية - مهما قل شأنها فى المجتمع - تنحسر مشاعرهم بالمسئولية تجاه مجتمعاتهم .

هـ - بعض أنماط عمالة الطفل التى وردت بالدراسة داخل الحالات المبحوثة

" إن بقاء الفقراء على قيد الحياة فى المدن يعتمد على إمكانية عثورهم على مصدر مباشر لكسب العيش ، غير أن الوظائف قليلة ومتباعدة ، ويمكن القول أن البطالة متفشية فى مدن العالم الثالث بشكل مريع ، أما المنطقة الأفريقية فيلزمها العمل على خلق عشرة ملايين وظيفة جديدة سنويا لتفى بالحاجة فى وضع اقتصادى مافتئ يعانى من الضعف الشديد ، وثمة حاجة على نطاق عالمى ، إلى إيجاد ٦٠ مليون وظيفة للحاق بركب النمو الحضرى" (اليوم العالمى للموئل ، الاثنين / أكتوبر ١٩٩٠ ، المأوى والتحضر ، ص ٦ "القسم الثانى") .

ومن جانب آخر تميل الأسرة الفقيرة إلى تفضيل الأسرة الكبيرة العدد ، فهى تعيش حالة من عدم الشعور بالأمان ، فالأطفال يساعدون فى أعمال المنزل ، وفى الأعمال المولدة للدخل ، ويعتنون بوالديهم أثناء الشيخوخة ، ويسفر عن ذلك حلقة مفرغة من الخصوبة المرتفعة والمستوى التعليمى المتدنى والدخل المنخفض . وضع عسير يطبق على أسر ذوى الدخول المنخفضة (اليوم العالمى للموئل ، مصدر سابق ، ص ٢) .

وفى أنماط عمالة الطفل داخل أسر الدراسة سواء فى جيل الآباء أو جيل الأبناء ، يحدثنا الأب فى الأسرة السابعة عن طفولته فى القرية قائلا : "عملت مع والدى ووالدتى كعمال تراحيل" وعمرى وقتها لم يتجاوز السنوات الست ، وكان لى شقيق وشقيقة ، كنا ثلاثتنا نخرج مع والدنا ووالدتنا فى جولاتهم الموسمية فى القرى المجاورة حيث العمل وطبيعته الموسمية المتنقلة ، كنا نعيش فى هذه المواسم (مواسم العمل) داخل "عشش" من "البوص" بجوار الأرض التى نقوم بزراعتها ، وكل الأسرة تقيم بنفس الطريقة داخل "عشش" تستعمل عند النوم فقط ، حيث كنا

نقضى طوال النهار فى العمل المتواصل ، ومن يتراخى أو يتكاسل أو حتى يمرض يجد "المقاول "وراءه "بالكرباج" الذى لايرحم مجهدا أو مريضا أو طفلا ، فالموت فقط هو الفيصل هنا ، الذى لايجازى صاحبه .

ويقول الزوج الأب فى الأسرة السابعة عن عمالته صغيرا هو وشقيقه وشقيقته كانت أمى بعد وفاة والدى شابة وذات"ملاحة" لاتخطئها العين ، تزوجت أمى بعد شهور من وفاة والدى ، وزوجها كان أقدر ماديا من والدى أن "يستتها" داخل الدار ويمنعها من العمل والترحال ، واحتارت أمى فى أمرى وأمر شقيقى وشقيقتى وكنا مازلنا صغارا ، وزوجها لايريدنا وفكرت أن تلقى بفلذات كبدها داخل ثلاثة بيوت لعائلة عريقة ثرية ، "كخدم منازل" هذه الأسر، كان عمرى وقتها تسع سنوات وشقيقى إحدى عشرة سنة وشقيقتى ثمانى سنوات ، عشنا داخل هذه البيوت وفى كنفها حتى بلوغى ومن قبلى شقيقى سن التجنبيد" .

كذلك نجد الأب والأم فى الأسرة السابعة ، وهو نفس الطفل الذى استعرضنا فى الفقرات السابقة نمط عمالته صغيرا ، كخادم هو واخوته ، وكعامل صغير من عمال التراحيل برفقة والده ووالدته ، هذا الأب نجد عوزه المادى وحاجته يؤديان به إلى الدفع بأبنائه صغاراً (الزوجان فى الحالتين الثامنة والتاسعة وشقيقهما الثالث) إلى العمل المأجور فى مهن مختلفة كصبى ترزى ، صبى ميكانيكى ، قهوجى صغير(خادم فى قهوة) ، وستظل هذه الظاهرة قائمة ومتزايدة، طالما أن الطبقة الدنيا فى حاجة إلى عمالة الطفل وطالما يوفر سوق العمل غير الرسمى فرصا لعمالة الأطفال من الجنسين . (علياء على شكرى ، عن المرأة فى الريف والحضر ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٧) .

- نرى مما سبق - ظاهرة عمالة الطفل الفقير صغيرا - أن الفقر هو تكيف استاتيكى ومستمر للحرمان منذ الطفولة ، وكيف تعمل التنشئة الاجتماعية الأولى على تخليد هذه الثقافة واستمرارها ، مما ينشأ عنها ظروف نفسية عند الفرد لاتساعده على التخلص من الفقر واستمرار بقاء وضعه السيئ والمتدنى داخل السياق الطبقى للمجتمع ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر نظرة الطبقات الثرية لهؤلاء الفقراء ، واستغلالها المفرط لهم عن طريق اهتمام هذه الطبقات بتحقيق رغباتها فقط وحرمان هؤلاء الفقراء من أية فرصة لتحسين أوضاعهم الطبقية أو المادية .

ما سبق كان دراسة حالة ، وصورة واقعية ، حاولنا نقلها على الورق ومناقشتها دون رتوش ، مستعينين - كما سبق وأوضحت - بأدواتنا ومناهجنا العلمية الخاصة بالبحث السوسيولوچى أو الأنثروبولوچى المتعمق ، وفى الحقيقة هى صورة مؤلمة ، والمؤلم أكثر أنها تخص طبقة أو شريحة من المجتمع كبيرة حجما ، وتزداد اتساعا لتضم آخرين داخلها كل يوم ، أمام عوامل الغلاء والبطالة والأمية المتزايدة .

وبما أن هذه الورقة محاولة متواضعة للوقوف على وضع الطفل الفقير ومشاكله ، ومن ثم فهى مقدمة لمؤتمر عن آفاق الطفولة عام ٢٠٠٠ ، أى أين المستقبل وماهى احتمالاته وأفقه وإيجابياته أمام كل هذا الفقر وكل هذا البؤس ؟. نظرة مستقبلية عن توقعاتنا وكيفية السبيل إلى الخروج بالطفل المصرى الفقير من مأزق الفقر ، والصورة التى يجب أن يكون عليها وضعه عام ٢٠٠٠ .

أولا : سياسة مستقبلية لمشكلة الفقر عالميا

١ - ضرورة التعاون الإيجابى بين الدول المتقدمة الغنية والدول المتخلفة الفقيرة بخطة بناءة طموحة تعود على الجانبين بما يحقق مصالح مشتركة .

٢ - اختيار سبل البناء والتنمية لصالح الشعوب الفقيرة .

٣ - التعرف على الواقع الاجتماعى للشعـوب المتخلفة على جميـع المستويات صحية وغذائية وتعليمية وإسكانية وترفيهية .

٤ - ضرورة التعرف على أسلوب وواقع وطريقة حياة الفقراء وظروفهم المعيشية ومايحتاجون إليه من متطلبات أساسية للحياة بهدف إحداث تغيير كامل ومنشود للواقع الأليم الذى تعيشه هذه الشعوب .

ثانيا : سياسة مستقبلية لمشكلة الفقر محليا

١ - ضرورة وضع سياسة اجتماعية محددة الملامح متكاملة الأبعاد وهادفة لعلاج مشكلة الفقر معالجة جذرية .

٢ - الاعتراف بأن لكل شخص حقا - باعتباره إنسانا ويؤدى عملا أو مقعدا أو عاجزا لايقوى على العمل - فى حد أدنى من مستوى المعيشة تكفله له الدولة.

٣ – وضع سياسة فعالة لمحاربة البطالة فى المدن ، وتشغيل الأيدى العاملة العاطلة عن طريق التزايد والاهتمام بإنشاء المصانع المختلفة المستويات ومراكز التدريب المهنى ، مع تحقيق التكامل فى تقديم وتوفير وأداء الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليمية والغذائية .

٤ – الاهتمام بتنمية وتقدم القرى المصرية ، وتوفير كافة الخدمات داخلها مع الاهتمام بإقامة المشروعات الصغيرة التى تكفل تشغيل الأيدى العاملة وجعلها بالتالى منطقة استقرار بدلا من أن تكون منطقة طرد لجماهير الفقراء والمعوزين الذين يلجأون للهجرة إلى المدنية لاستحالة الحصول على أدنى نصيب من الرزق أو الكسب فى الوطن الأصلى .

٥ – ضرورة متابعة خطط التنمية الريفية والاستفادة بعائدها الفعلى – إن وجدت – فى تسكين هؤلاء المهاجرين فى قراهم أو على الأقل فى محافظتهم فى محاولة من قبل الحكومة ؛ لإيقاف هذا السيل المتدفق من المهاجرين إلى العاصمة .

٦ – طالما حدثت الهجرة ، فعلى الدولة ضرورة وضع الجهود الهادفة من أجل استيعاب هؤلاء المهاجرين فى الثقافة الحضرية .

وقد يقول البعض ، أن ماسبق طرحه من سياسات واقتراحات ماهى إلاشعارات ، وطموحات لاتقوى على تنفيذها الحكومات النامية أو الفقيرة ، قد يكن مع هؤلاء بعض الأعذار فى قولهم هذا ، ولكننا حاولنا وضع حلول عملية وممكنة ، فى محاولة لتحسين وضع الأسرة والطفل الفقير فى المستقبل ، بالتعاون بين الحكومة من جانب والأغنياء والفقراء – على حد سواء – من جانب آخر، كيف ؟ .

– التعاون بين الحكومة المصرية من جانب ، وبعض المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) من جانب ثان فى تقديم القروض الميسرة ، لإنشاء الإسكان الاقتصادى للفقراء ، بمواصفات محسنة محققة ببساطة لاحتياجات الإنسان الفقير .

– مثلا فى سيرى لانكا ، أقامت وشجعت الحكومة مشروع النساء المقرضات للأموال ، واستخدمته فيما بعد فى مشروع سمى مشروع "المليون مسكن" الحكومى ، بالتعاون مع بنك "سيلان" الذى يقوم بتوفير النقد للنساء المقرضات للأموال وهن بدورهن يقمن بإقراض الفقراء بشروط مرنة ميسرة بعلاقة طيبة

فيها شئ من الضمان بين المقرض والمقترض ، وبهذا النظام يصبح فى مقدور الفقراء النهوض بأوضاعهم المعيشية ، بعيدين عن المستغلين والجشعين . (اليوم العالمى للموئل ، مصدر سابق ، ص ٢) .

- استخدام المشاركة المجتمعية إلى أقصى حد ممكن فى تطوير مساكن الفقراء وتطوير المرافق والخدمات ، وهذا ضرورى من أجل خلق بيئة معيشية لائقة للفقراء بمجهودهم ومايبذلونه من مشاركة كما يساعدون أنفسهم .
- تخفيف من حدة قوانين الإسكان وصرامتها ، وتقديم الدعم والمساندة للفقير بتملك الأرض فى المجتمعات الجديدة ، وإقامة مسكنه وفق احتياجاته وبمواصفات مناسبة وبسيطة .
- استخدام الضرائب المفروضة على الأثرياء فى رفع ودعم مستوى حياة الفقير ، ولنا فى هذا تجربة حقيقية لدولة نامية إسلامية ، تركيا ، عن طريق مايسمى "الصندوق التركى" الخاص لأغراض الإسكان الذى يتلقى دعمه من قبل الضرائب المفروضة على الكماليات (الأغنياء) .
- اهتمام الحكومة بإقامة المرافق الاجتماعية فى الأحياء الفقيرة ، كمرافق الشباب والمرافق المعدة للراشدين وتعزيز الأنشطة الذاتية لتوليد الدخول كمشروع الأسر المنتجة (ربات البيوت) ، الذى تشرف عليه وتوليه رعايتها وعنايتها وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية ، ومن شأن هذه السياسة تحقيق غايات إنمائية بالغة الأهمية ، بهدف تعزيز مشاعر الإنتماء - لدى الفقير- نحو مجتمعه والشعور بالطموح والأمل فى حياة أفضل ، وتحديد الهدف بالنسبة لكثير من أعضاء المجتمع المحلى .
- محاولة الحكومة تعزيز دور المرأة الفقيرة ومساعدتها للمساعدة والنهوض بمستوى أسرتها ماديا ، عن طريق تنظيم دورات التدريب والندوات والمشاريع التى تتناول النساء كفئة مستهدفة لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
- تبسيط الإجراءات وتسهيل اللوائح التى تحكم عمل القطاع غيرالرسمى ، حيث تمثل الطبقة الدنيا (الفقراء) غالبية العاملين فيه ، وخاصة النساء ، حيث يقمن بمجموعة متنوعة من المهن كبيع الفواكه والخضروات ومزاولة أعمال الغسيل وتربية الأطفال أو رعايتهم فى منازلهن ، أو ممارسة أعمال - تقوم بها النساء أيضا - عن طريق التعاقد مع المصنع كتلصيق رقع النوع أو " الماركة" على الألبسة وضغط الأشكال البلاستيكية من القوالب ، وقد يساعد الأطفال فى مثل

هذه الأعمال وأعمال أخرى ، كذلك يقمن بالمنزل أيضا فى كل البلدان النامية ، بمزاولة الأعمال المولدة للدخول إلى جانب واجباتهن المنزلية ، كصناعة أكياس الورق واللعب وممارسة أعمال الخياطة والحياكة ، والكروشيه والتطريز ، أو كخادمات أو مربيات للأطفال أو كطباخات فى منازل الآخرين .

المراجـــع

١ - Jackl- Roach & Janetk. Roach, "Poverty" Penguin Education, England, 1972.

٢ - Willy Brant, North- South: Aprogramme for Survival Report of the Independent Commission on International Development Issues, Pan Books, London, 1980.

٣ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان ، ١٩٧٦ ، مرجع رقم ٩٣ - ١١ ، مجلد محافظة الجيزة ، (١٩٧٨) .

٤ - دراسة بيئية لقسم امبابة ، الكتاب الثامن ، بحث قامت به هيئة المؤتمر الدائم للخدمات العامة لمحافظة الجيزة ، بالتعاون مع منطقة الشئون الاجتماعية بمحافظة الجيزة ، ١٩٦٠ م .

٥ - من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى من (١٩٥٢ -١٩٨٠) ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٦ - نادية محمد عبدالمنعم التطاوى ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، دراسة تحليلية لميزانية الأسرة لعينة من العاملين فى قطاع الصناعة بمصر ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٧ - محيا زيتون ، قضايا أساسية ، الانفتاح ، "الجذور- الحصاد- المستقبل" ، النموذج الاقتصادى ونمطه ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٨ - عادل عازر وآخرون ، الضمان الاجتماعى ، تجربة فى مواجهة الفقر ، التقرير الثانى ، أنماط من حياة الفقراء ، الأسر الضمانية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٩ - علياء على شكرى وآخرون ، المرأة فى الريف والحضر ، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ .

١٠ - اليوم العالمى للموئل ، اكتوبر ، ١٩٩٠ ، " المأوى والتحضر" .

١١ - سيد عويس ، حديث عن المرأة المصرية المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٢ - السيد الحسينى ، الإسكان والتنمية الحضرية ، دراسة الأحياء الفقيرة فى مدينة القاهرة مكتبة غريب ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .

١٣ - زكى مبارك ، الأخلاق عند الغزالى ، القاهرة ، بدون سنة نشر .





الملاحق

جدول يوضح نمط المسكن ومواصفاته المهنية والدخل داخل الحالات المدروسة

مسلسل الأسرة	رب الأسرة		نوع العمل داخل الأسرة			دخل الأسرة				الملكية		نمط المسكن		معدل التزاحم داخل المسكن			المرافق والتهوية					ملاحظات
	زوج	زوجة	زوج	زوجة	أبناء	زوج	زوجة	أبناء	المجموع	أراضي	عقارات	شقة	عشة	حجم الأسرة	عدد الغرف	معدل التزاحم	مياه	نور	مجاري	شرفات	نوافذ	
الأولى	√	-	خفير بالمصرف الإسلامي الدولي	-	-	١٥٠	-	-	١٥٠جنيها	-	-	√	-	٧	٢	٣ر٥	√	√	√	-	√	
الثانية	-	-	عامل بمطعم	-	-	١٠٠	-	-	١٠٠ جنيها	-	-	√	-	٦	٢	٣	√	√	√	-	√	
الثالثة	√	√	بناء موسمية	-	-	٣٠٠	-	-	٣٠٠جنيها	√	-	√	-	٦	٢	٣	√	√	√	-	√	رب الأسرة الزوجة لسفر الزوج للعمل كبناء بالسعودية
الرابعة	√		على المعاش	شغل الكروشيه بالمنزل	كاتب	٦٠	٢٠	٨٠	١٦٠جنيها	-	-	√	-	١٠	٤	٢ر٥	√	√	-	√	√	الزوجة تعمل داخل المنزل في شغل الكروشيه وتبيع إنتاجها منه لتحسين دخل الأسرة .
الخامسة	√	-	ريس بشركة النيل للنقل	-	سائق حداد	٨٠	-	١٠٠ ١٢٠	٣٠٠جنيها	-	-	√	-	٨	٢	٤	√	√	√	-	√	للأسرة ولدان أحدهما يعمل سائقاً، والآخر حداداً مسلح .
السادسة	√	-	سائق	بائعة ساقط	-	٢٠٠	١٠٠	-	٢٠٠جنيها	-	-	√	-	٨	٣	٢ ٢/٣	√	√	√	-	√	الزوجة تعمل لإعالة نفسها وأولادها ومساعدة زوجها .
السابعة	√	-	جزمجي قديم	نبائع -	-	٣٠	-	-	٣٠جنيها	-	-	-	√	٢	١	٢	-	-	-	-	-	الزوج تقريباً لا يعمل لعدم إقبال الناس على مهنته كجزمجي قديم .
الثامنة	√	-	عامل متجول	دلالة	-	٧٠	٥٠	-	١٢٠جنيها	-	-	-	√	٥	١	٥	-	-	-	-	-	أسرة فقيرة ولكن الزوج والزوجة يعملان لتحقيق مستوى أفضل لأولادهما.
التاسعة	√	-	تموجي	-	-	١٠٠	-	-	١٠٠جنيها	-	-	-	√	٤	١	٤	-	-	-	-	-	الزوج لا يعمل طوال أيام الشهر لسوء حالة قدمه نتيجة حادث قديم دائما

جدول يوضح نمط ومستوى التعليم داخل الحالات المدروسة

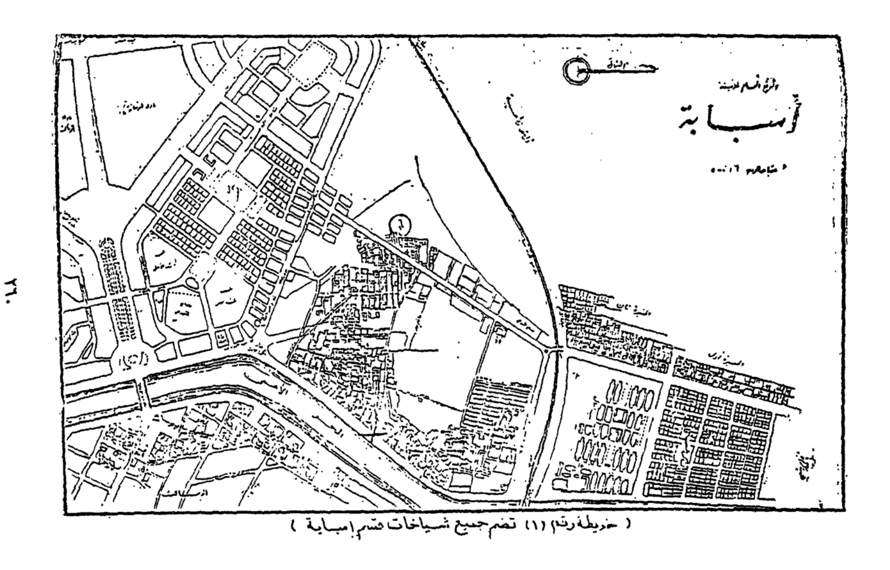
مسلسل الأسر	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة
الزوج	يقرأ ويكتب	أمى	أمى	ابتدائية قديمة	أمى	ابتدائية	أمى	أمى	أمى
الزوجة	أمية	أمية	أمية	تقرأ وتكتب	أمية	ابتدائية	أمية	أمية	أمية
الأول السن	دبلوم تجارة ١٧ سنة •	ثالثة إعدادى ١٤ سنة Δ	ثالثة ابتدائى ٩ سنوات Δ	دبلوم تجارة ٤٥ سنة Δ	يقرأ ويكتب ٢٨ سنة Δ	ثانية ابتدائى ٨ سنوات °	أمى ٤٠ سنة Δ	أولى إعدادى ١٢ سنة•	– ٤ سنوات °
الثانى السن	أولى ثانوى ١٦ سنة Δ	سادسة ابتدائى ١٢ سنة °	ثانية ابتدائى ٧ سنوات Δ	دبلوم تجارة ٣٤ سنة Δ	يقرأ ويكتب ٢٦ سنة Δ	أولى ابتدائى ٦ سنوات Δ	أمى ٣٥ سنة Δ	سادسة ١١ سنة Δ	– سنة واحدة °
الثالث السن	ثالثة إعدادى ١٥ Δ	ثالثة ابتدائى ٩ سنوات °	– ٥ سنوات Δ	ابتدائية ٣٢ سنة •	أمية ١٧ سنة °		أمى ٢٨ Δ		
الرابع السن	خا ابتدائى ١٢ سنة Δ	أولى ابتدائى ٦ سنوات Δ	– ١ سنة Δ	طالب بالجامعة ٢٢ سنة Δ	أولى إعدادى ١٥ سنة Δ				
الخامس السن	أولى ابتدائى ٦ سنوات °			الثانوية العامة ١٧ سنة Δ	سادسة ابتدائى ١٢ سنة Δ				
السادس السن	أولى ابتدائى ٦ سنوات Δ			الإعدادية العامة ١٥ سنة Δ					
السابع السن				رابعة ١٠ سنوات °					

Δ ذكر .
° أنثى .

Δ ذكر حاصل على شهادة ما.
• أنثى حاصلة على شهادة ما .

جدول يوضح التاريخ التناسلي والصحي داخل الحالات المدروسة

اسم الدراسة / مسلسل	عدد الأبناء الأحياء: ذكر	عدد الأبناء الأحياء: أنثى	عدد المتوفين: ذكر	عدد المتوفين: أنثى	السن عند الوفاة: يوم	السن عند الوفاة: شهر	السن عند الوفاة: سنة	سبب الوفاة: نزلات	سبب الوفاة: حوادث	سبب الوفاة: حميات	مكان الولادة: البيت	مكان الولادة: المستشفى	القائم بالولادة: داية	القائم بالولادة: مستوصف	القائم بالولادة: طبيب	النهاية أثناء الحمل	عدد مرات الحمل الكامل	عدد مرات الإجهاض	عدد مرات الزواج للزوج	عدد مرات الزواج للزوجة	موقعه في الأسرة: زوج	موقعه في الأسرة: زوجة	موقعه في الأسرة: أحد الأبناء ذكر	موقعه في الأسرة: أحد الأبناء أنثى	العمر الحالي بالسنة: زوج	العمر الحالي بالسنة: زوجة	العمر الحالي بالسنة: أحد الأبناء ذكر	العمر الحالي بالسنة: أحد الأبناء أنثى	نوع المرض: زوج	نوع المرض: زوجة	نوع المرض: أحد الأبناء ذكر	نوع المرض: أحد الأبناء أنثى
الأولى	٤	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	٥	١	٥	-	١	لاتوجد	٦	٢	١	١	-	-	١	-	-	-	١٦	-	-	-	شلل أطفال	
الثانية	٢	٢	-	٢	-	٢	٢	١	-	١	٤	-	٤	-	-	لاتوجد	٦	-	١	١	١	-	-	-	٣٨	-	-	-	ربو مزمن	-	-	-
الثالثة	٤	-	١	-	-	-	٢	١	-	-	٣	١	٣	-	١	لاتوجد	٥	١	١	١	-	١	-	-	-	٣٤	-	-	أنيميا حادة	-	-	-
الرابعة	٧	٢	٢	١	٧	-	٢،٥ ١،٥	١	١	١	٩	-	٩	-	-	لاتوجد	١٢	٤	٢	١	-	-	-	١	-	-	-	١٢	-	-	-	القلب
الخامسة	٥	١	١	١	-	٦	١	٢	-	-	٦	-	٦	-	-	لاتوجد	٨	١	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	[illegible]	-	-	-
السادسة	١	٤	١	١	-	٦	١	١	١	-	٥	-	٥	-	-	لاتوجد	٧	٢	٢	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	[illegible]	[illegible]	-	-
السابعة	٣	-	٥	١	٣٠ ٤٠	٦ ٩	١ ١	٤	١	١	٩	-	٩	-	-	لاتوجد	٩	٣	١	١	١	١	١	-	٦٥	٦٠	٢٨	-	ضعف عام وهزال	ضعف عام وهزال	عاهة بالقدم	-
الثامنة	٢	٢	٢	-	-	٦	٢	٢	[illegible]	١	٤	-	٤	-	-	لاتوجد	٦	٢	١	٣	١	١	-	-	٣٥	٤٠	-	-	ضغط مرتفع	سكر في البول أو الدم	-	-
التاسعة	-	٢	١	-	-	٦	-	١	-	-	٢	-	٢	-	-	لاتوجد	٣	-	١	١	١	-	-	-	٢٨	-	-	-	إصابة في القدم عاهة مستديمة	-	-	-



(خريطة رقم (١) تضم جميع شياخات قسم إمبابة)

تنشئة الأطفال الإناث فى مصر

دراسة فى انتهاك الحقوق

زينب شاهين*

مقدمــة

شهدت العقود الأخيرة اهتمام المجتمع العالمى بقضية حقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل على وجه الخصوص . ولقد جاء الإهتمام بحماية الطفولة كأحد المنطلقات الهادفة إلى تنمية الثروة البشرية والتى تعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

هذا الاتجاه العام عكس نفسه على الساحة العربية ، التى أعلنت مواثيقها وتشريعاتها إلتزامها بحقوق الطفل خاصة وأن نسبة الأطفال تقترب من ال ٥٠٪ من عدد السكان .

غير أن المراقب المدقق لهذه القوانين والتشريعات فى مجموعها يمكن أن يخرج بحقيقة تستلفت الانتباه وهى التركيز على حماية الطفل من الانتهاك البدنى والصحى ، وفى قليل من الأحيان من الانتهاك النفسى والاجتماعى دون الاهتمام بالجانب الثقافى والقيمى ، الذى ينمو الطفل فى إطاره ويتيح له تنمية قدراته ومواهبه وإمكانياته .

لقد تم حماية الطفل من الانتهاك نظريا بواسطة القانون فحسب دون مراعاة المناخ الثقافى والاجتماعى الذى يهدر هذه القوانين من ناحية ويغفل حماية الطفل من حقوق أخرى أساسية من ناحية أخرى . إذ يعانى الطفل العربى المصرى من وجوده فى مناخ ثقافى وقيمى يحول دون التطبيق الكامل للقانون الذى يحمى حقوقه بالإضافة إلى أنه يكبل قدرته على الخلق والابتكار والابداع .

* خبير أول بقسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

هذه الملاحظة العامة على وضوحها تغيب عن المسئولين والمخططين والتربويين فى كثير من الأحيان وهو مايدفعنا إلى التعرض لهذه القضية ومحاولة التركيز على بعض جوانبها .

الانتهاك الثقافى للطفل

ثمة ملمح بارز تكشفه بعض الاتجاهات السوسيولوجية الحديثة [1] وهو مايمكن أن يطلق عليه "الانتهاك الثقافى للطفل" توضح هذه الاتجاهات أن عملية التنشئة الاجتماعية تتضمن الأخذ برؤية الثقافة السائدة (ثقافة البالغين) وتصور البالغين عن الأطفال وتهمل تصور الأطفال عن أنفسهم وعن واقعهم الاجتماعي . ومن هنا تركز هذه الاتجاهات على ضرورة البحث عن كيفية تعبير الأطفال عن واقعهم وتفسيرهم له ، ذلك لأن الطفل بإمكانه الاستدلال والابتكار واكتساب المعرفة ، على أساس قدراته التفسيرية والتأويلية ، وأن قدرات الطفل وإمكانياته هذه تبدو غير محدودة عكس تصور البالغين عنه . ومن المجالات البارزة التى توضح مسألة إغفال قدرات الطفل التأويلية والتفسيرية هو التعليم الدراسى الذى يركز على تلقين الطفل والتوصل به من حالة اللامعرفة إلى حالة المعرفة ، دون الاهتمام باسهامات الطفل التأويلية والتفسيرية . فالتعليم بهذا الأسلوب يقمع إيجابية الطفل الذى يتحدد دوره فى تلقى المادة واستيعابها ، مستخدما الذاكرة فقط دون الاعتماد على قدراته الإبداعية . ويعنى هذا الأسلوب التعليمى ممارسة البالغين تفضيلهم لمعنى معين عن الواقع الاجتماعى وفرضه على الطفل دون الأخذ بتأويل الطفل وتفسيره لهذا الواقع .

الانتهاك الثقافى والفكرى للطفل المصرى كان إحدى المشاكل الهامة التى ظهرت فى إطار التعرض لأزمة النظام التعليمى فى المجتمع . كما بدت الأزمة أيضا فى مجال أدب الأطفال الذى يغفل قدرة الطفل على النقد والاختيار وتنمية أسلوب التفكير العلمى وبذل أى مجهود فكرى . كما يحول هذا الأدب دون قدرة الطفل على فهمه لمجتمعه والمجتمعات الأخرى فهما سليما إضافة الى بث كثير من القيم السلبية والمستوردة [2] .

الانتهاك الثقافي للأطفال من الإناث

إذا كان ماسبق يعبر عن مدى إهدار البنية الثقافية لحقوق الطفل بشكل عام فإن مشكلة الانتهاك الثقافى أشد وطأة بالنسبة للأطفال من الإناث ، حيث تتحيز الثقافة العربية الذكورية – التى يغيب عنها تأصيل وترسيخ فكرة حقوق الإناث فى وجدان أفراد المجتمع وأنماط سلوكهم – للذكور على حساب الإناث .

ولدى فحصنا للمجالات العديدة التى تلقى بظلالها الكثيفة على مظاهر عدم التكافؤ بين الذكور والإناث الأطفال نجد ذلك واضحا فى مجال التعليم . إذ أوضحت أدبيات التربية أن التفاوت قائم فيما بين تعليم البنين والبنات والفجوة قائمة فيما بين الواقع والمثاليات ، فيما تنادى به المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على أهمية إزالة الفوارق فى فرص التعليم بين الجنسين من ناحية وبين الواقع الفعلى من ناحية أخرى [٣] فبالرغم من التوسع فى المشاركة التعليمية للبنات وتحقيق قدر من ديمقراطية التعليم فى المجتمع المصرى إلا أن ذلك ارتبط بالتوسع الكمى فحسب دون تحقيق ديمقراطية التعليم على المستوى الكيفى . لقد ازدادت معدلات التحاق الفتيات بالتعليم فى مختلف مستوياته ومراحله ولكن هذا لم يوفر إلا بعدا واحدا من أبعاد ديقراطية التعليم : البعد الأفقى المرتبط بالتوسع الكمى ، أما البعد الآخر الذى يتضمن التطوير النوعى له وخفض التمييز بين الجنسين فهو الأمر الذى لم يتحقق بعد [٤] .

فالمنظومة التعليمية سواء على الصعيد العربى أو المصرى تكرس اتجاهات بعينها تتناقض والمبادئ الديمقراطية [٥] . أوضح عدد من الباحثين فى دراساتهم لمحتوى التعليم والكتب أن لها تأثير على تربية النشئ واكسابهم تلك التوجهات التى تفرض الأوضا ع القائمة وتكرسها [٦] .

كما أوضحت بعض الدراسات حول تحليل مضمون الكتب ومجلات الأطفال فى الأقطار العربية أنها تتحيز بشكل جنسوى واضح ، فهى تنسب للذكور معظم الصفات والأدوار الإيجابية ، بينما تنسب للأنثى الصفات والأدوار التى تظهر جانب الضعف وعدم الاستقلالية فى إبداء الرأى أو اتخاذ القرار ، وأن هذه المفاهيم تترسخ فى ذهنية النشىء منذ المراحل الأولى للتعليم [٧] . كما بينت هذه الدراسات عدة أمور من بينها أن الرجل استولى على كل الشخصيات التاريخية والأدبية ، وأن كل الحوارات دارت على لسان رجل وأنه لاتوجد مجلة أطفال عربية أسمها مؤنث بل تحمل جميعها أسماء المذكر وهى فى نفس الوقت أسماء الأبطال

الرئيسية ، وأن نسبة الشخصيات النسائية إلى مجموع شخصيات القصة ١٣٪ فقط ، وأن وظائف المرأة التى حددتها القصص لاتتعدى الوظائف المساعدة غير الهامة مثل سكرتيرة أو تلميذة أو خادمة بينما الرجل كان الطبيب والمخترع والمهندس [٨] .

كشفت نتائج دراسة عن بناء الإنسان المصرى انه على الرغم من انتشار التعليم بإعتباره مطلبا عاما لاتزال هناك نسبة كبيرة من أفراد المجتمع ترى أن الوضع الطبيعى للمرأة هو الزواج والإنجاب ، وأن هناك تفرقة واضحة فى المعاملة بين الذكور والإناث منذ الولادة مع إعطاء أولوية لمطالب الذكور على مطالب الإناث ، وأن ذلك كله يرجع إلى أن المجتمع المصرى مجتمع أبوى يعطى للرجل مكانة أعلى من المرأة [٩] . إن تركيبة النظم الاجتماعية فى البلدان العربية منحازة للنمطية فى النماذج التى تقدمها لأدوار كل من الرجل والمرأة ، الأمر الذى يؤدى إلى عملية برمجة للأطفال تجعلهم يؤمنون بأن الإناث هن الجنس الأقل شأنا ، وتترسخ هذه القيم فى حياتهم اليومية سواء فى العائلة أو المدرسة أو مكان العمل أو الوسط الإعلامى [١٠] . ولقد اتضح فى ضوء نتائج عدد كبير من الدراسات أثر الإعلام - والتليفزيون على وجه الخصوص - على قيم الأطفال ومعتقداتهم وكيف ترسخ مضمون البرامج التليفزيونية فكرة النقص الأنثوى [١١] .

أما عن نتائج البحوث التى أجريت على الأسرة المصرية فقد بينت مدى انحياز الأنساق القيمية السائدة نحو تعليم الأبناء من الذكور وأنه بسبب العادات والتقاليد يحصل الذكور على امتيازات تعليمية أكثر من الإناث [١٢] . دعم ذلك أدبيات التربية التى أكدت على أن الفقر كان أكثر العوامل تأثيرا على عدم الحاق الأطفال بالمدارس ، وأن الفئة التى يضحى بها أولا هى البنات بإعتبار أن الذكر هو العائل فى المستقبل . كما أن الظروف المعيشية (الصحية والغذائية والاسكان والمواصلات) التى تحياها هذه الأسر تنعكس كلها على صحة الأطفال وعلى أدائهم فى النظام التعليمى مما يدفع إلى تكرار الرسوب أو الانقطاع أو التسرب خاصة بين الإناث اللاتى يستعان بهن فى المساعدة المنزلية أو فى القيام بأعمال تزيد من دخل الأسرة [١٣] .

الانتهاك البدني والنفسي للأطفال من الإناث

يلاحظ أن وفيات الأطفال الإناث تزيد عن وفيات الأطفال الذكور في السن بين سنة وخمس سنوات . ويرجع ذلك إلى مشاركة أطفال الأسر الفقيرة خلال فترة الفطام طعام الكبار دون تحضير أغذية خاصة لهم . ويعطى الذكور نصيبا من الطعام أكبر من الإناث ، كما تعطى أولوية للرعاية الصحية للإبن الذكر دون الأنثى ومن هنا تزيد وفيات الإناث عن الذكور في هده المرحلة العمرية (١٤) .

وفي إطار النقطة السابقة تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة حول العلاقة بين الأبعاد الطبقية من ناحية وانتهاك حقوق الأطفال من ناحية أخرى ذلك أنه يمكن القول بأن درجة انتهاك حقوق الطفل تميل إلى الإرتفاع في حالة انتماء الطفل لأسرة فقيرة من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، بينما تقل درجة هذه الانتهاكات في حالة انتماء الطفل لأسرة متوسطة أو موسرة .

وتصدق هذه الملاحظات بشكل عام في إطار بعض الممارسات الاجتماعية التي يكون فيها الانتهاك البدني والنفسي للصغيرات واضحا . ومن أبرز هذه الممارسات عملية الختان التي ظهر جليا في ضوء العديد من الدراسات آثارها النفسية والصحية والجنسية السلبية على الإناث . وأمام الفهم الشائع لدى الكثير من المثقفين وغير المثقفين بأن ممارسة هذه العادة قد أبطلت في الواقع الفعلى بمقتضى قانون* يجدر التأكيد على أن نسبة الإناث التي تجرى عليهن العملية تقدر بحوالي ٩٥٪ في السن بين ٣ - ١٢ سنة وأن هذه العملية تمارس على نطاق واسع في القطاع الريفي والمناطق الشعبية في مصر . وقد أوضحت البيانات التي تجمعت عن طريق البحوث الميدانية أن الدوافع وراء إجراء الختان هي الحفاظ على أخلاق البنت وعفتها ، وأنه مستحب دينيا ، وكذلك الخوف من انصراف الرجل عن الزواج ممن لم تجر لها عملية الختان (١٥) .

* نص القرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ على أن يمنع غير الأطباء القيام بعملية الختان ومنعه بوحدات وزارة الصحة وعدم التصريح للدايات المرخصات القيام بأي عمل جراحي ومنها الختان . ومعنى ذلك أن القانون لم يحرم الختان بشكل صريح وقاطع . جدير بالذكر أن الداية هي التي تقوم بإجراء العملية في معظم الأحوال .

وتبين الفقرة التالية القيمة المرتفعة لختان الإناث فى حياة أفراد المجتمع من خلال رد فعل الناس عندما علموا أن الحكومة سوف تمنع هذه العملية حيث تقول إحدى الدايات التى تم مقابلتهن فى إحدى الدراسات الميدانية : "عندما انتشرت بعض الاشاعات فى القرية عن أن الحكومة سوف تحرم عملية الختان ، قامت بعض العائلات فى القرية ليلا تبحث وتطلب مساعدة الناس الذين يزاولون مهنة الختان من القرى المجاورة . وكثير من الناس قاموا بختان بناتهن قبل وصولهن السن المطلوب" . ويعتبر هذا الوصف للخبرة الشخصية لهذه الداية مثالا لقضية مشابهة حصلت مع كثير من النساء اللاتى تم التحدث اليهن فى الدراسة [١٦] .

ومما سبق يتضح مدى تضاؤل الانتهاك البدنى والنفسي والصحي للفتاة - والمرتبطة بعملية الختان - أمام ثقافة تربط بين قيمة العفة والقهر الجسدى الخارجى دون أن تكون هذه العفة قيمة متأصلة فى وجدان الفتاة ونفسها من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية الصحية السليمة .

وإذا كانت قيمة العفة والحفاظ على أخلاق البنت تمثل حافزا قويا لإجراء عملية الختان فإن الزواج المبكر يشكل هو الآخر دافعا لتحقيق نفس الغرض ، إضافة إلى أنه - خاصة بين الفئات الكادحة - يمثل مأوى وسترا وحماية اقتصادية للفتاة . تشير الاحصاءات الرسمية في مصر إلى أن ١٨٫٢٪ من النساء المتزوجات زواج أول سنهن أقل من ١٦ سنة [١٧] . وهى نسبة لايجب الاستهانة بها إذا أخذنا بعين الاعتبار أن السجلات الرسمية تعتبر إلى حد ما قاصرة وتنطوى على قدر من التضليل خاصة إذا تعرضت لمجالات ذات طابع حساس أو فيها مجال للتحايل أو الخروج على القانون . ومن هنا يمكن القول أن الهوة بين الواقع الفعلي بالنسبة لزواج الفتاة دون السن القانونى والسجلات الرسمية واسعة إلى حد كبير . ويصدق ذلك على جرائم اغتصاب الأطفال من الإناث . فإذا كانت الصحف تطالعنا بحوادث اغتصاب فإنها لاتعبر عن عدد الحالات الموجودة فى الواقع الفعلى ، والتى لاتسجل فى الإحصاءات الرسمية لعدم التبليغ عنها خوفا من الفضيحة .

وفى إطار مسألة الزواج المبكر للإناث [١٨] ثمة نقاط يجب التركيز عليها لإبراز مدى انتهاك النسق القيمى لحقوق الفتاة . فإذا كانت الأضرار الصحية الناجمة عن الزواج المبكر ومايستتبعه من حمل وإنجاب مبكر للفتاة جلية واضحة فإن هناك جوانب تحتاج إلى تجلية وتوضيح . يتحدد أهمها فى انتهاك وعى الفتاة

من خلال تدعيم دور تقليدى يختزل الأنثى لتكون زوجة وأما فقط [١٩] .

ومن هنا تنقطع الفتاة عن التعليم ومن ثم العمل المنتج [٢٠] ويصبح اعتمادها الاقتصادى مدى الحياة على الزوج العائل ، الأمر الذى يترتب عنه تبعية الزوجة المطلقة وامتثالها للزوج بما يتضمنه ذلك من استغلال وقهر .

المسلمة التى تعرضنا لها فيما سبق أوضحت قيمة العفة والحفاظ على أخلاق الفتاة كأحد الأساسيات الثقافية التى تغوص فى أعماق المجتمع العربى . ولكن الأمر الذى يثير التعجب أن هذه المسلمة تقف على طرف النقيض مع موقف قيمى وثقافى آخر ، يطالب الفتاة فى ذات الوقت أن تدعم دورها الأنثوى ، بما يتضمنه من تدريب لإبراز جمالها وجذب الرجل لها ، مع تكريس قيم السلبية والإذعان والتبعية ، يدفعنا ذلك إلى احالة القارئ إلى بعض الدراسات التى تناولت هذه القضية وكشفت عن كيفية تصوير المجتمع للمرأة كمخلوق أوجد لإمتاع الرجل ، ولإغرائه جنسيا ولتبعيته ومحاولة إرضائه [٢١] .

ونتيجة هذه التنشئة الاجتماعية نجد أن الفتاة تتمحور حول القضايا الذاتية بينما يهتم الفتى بالقضايا العامة . وفى حين تكون حقوق الذات بالنسبة للفتاة تكون مرهونة بقبول الآخرين لها ورضاهم عنها - ذلك لأنها أسيرة الاعتماد عليهم فى إنجاز أمورها - يستمد الفتى قيمته وأهميته بمنأى واستقلال عن استجابة الآخرين وآرائهم ويقيم ذاته فى إطار معايير موضوعية من خلال انجازاته الفعلية .

وهناك صور أخرى لانتهاك حقوق الإناث واستغلالهن ، تتمثل فى تزويج فتيات قاصرات من الطبقات الفقيرة إلى رجال من الأثرياء العرب . وتشير إحدى الإحصائيات إلى أن هناك ١٥٠٠ فتاة قاصرة تزوجن من أجانب خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ . وأنه فى عام ١٩٨٦ نجد أن هناك ١٠٠ ألف فتاة مصرية تزوجن من أجانب وأن حوالى ٣٠٠ حالة يوميا تسجل فى الشهر العقارى وترتفع إلى ٥٠٠ حالة فى الصيف [٢٢] .

الخاتمة

لقد اقتصرت معالجتى لموضوع بحثى الراهن على انتقاء بعض المجالات التى توضح مدى إهدار المجتمع لحقوق الأطفال من الإناث فى مصر . ومع ذلك اعتقد أنه أصبح واضحا للقارئ الآن مظاهر عدم التكافؤ فى فرص الحياة بين الجنسين.

وإذا كان ما أصدرته الدولة من قوانين وتشريعات يعد منعطفا هاما لحماية حقوق الأطفال من الإناث فإن التحدى الحقيقى يكمن فى تأصيل هذه القوانين فى وجدان أفراد المجتمع وممارساته من ناحية ومراجعة وتصويب بعض المسلمات والمفاهيم الشائعة حول الإناث من ناحية أخرى .

ولعل أبرز هذه التصورات أن التصنيف القائم على أساس صفات خاصة بالمرأة وصفات خاصة بالرجل تصنيف ثابت وموضوعى وليس تصنيفا مرنا يتشكل فى ضوء عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة . إذ يسلم المجتمع العربى بالطبيعة المغايرة للجنسين وبأن الأنماط والنماذج الشائعة والخاصة بالذكورة والأنوثة هى واقع طبيعى بل وواقع قيمى وأخلاقى أيضا . ففى حين يعتقد المجتمع على سبيل المثال أن الرجل بطبيعته إيجابى ومبادر وأميل إلى الحياة العامة ، يعتقد أن المرأة بطبيعتها سلبية وخانعة وأميل إلى الحياة الخاصة .

واستنادا إلى هذا الاعتقاد الخاطئ تتم عملية التنشئة الاجتماعية فى المجتمع على أساس تفرقة واضحة فى المعاملة بين الذكور والإناث .

ويذهب هشام شرابى إلى أن أسباب تخلف المجتمع العربى ترجع إلى التركيب الاجتماعى البطركى . وأعراض هذا التخلف تظهر فى تغلب الانتماءات الجزئية والمحلية كالطائفية والقبلية ، فى الممارسات الاجتماعية ، فى هيمنة السلطة الأبوية فى العلاقات الذاتية وتضاربها مع الأهداف والمصالح العامة وتظهر هذه العلاقات بشكل مباشر على مستوى العائلة فى أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية حيث تتكون الشخصية (البطركية) وتكتمل عملية القيم والعلاقات الاجتماعية التى يحتاج إليها هذا المجتمع ونظام السلطة فيه للبقاء وللاستمرار . كما يوضح شرابى أن الرجل فى مثل هذا البناء الاجتماعى لايقبل اطروحة التكافؤ مع المرأة [٢٣] .

ومما سبق يتضح لنا أن المضى فى طريق النظرة التقليدية للأنثى وتجاهل حقوقها وإهدار آدميتها ترفا لايستطيع الضمير الحى تحمل تبعاته .

ملحق (١)

نسبة الإناث والذكور فى المراحل التعليمية المختلفة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

	بنـون	النسبة ٪	بنـات	النسبة ٪
المرحلة الابتدائية	٣٤٠٤٠٧٨	٥٥٫٤	٢٧٥١٠٢٢	٤٤٫٦
المرحلة الإعدادية	١٩١٧٤٥٦	٥٦٫٢	١٤٩٥٤١١	٤٣٫٨
المرحلة الثانوية	٣٣١٢٧٤	٥٨٫٢	٢٣٨٦٦٥	٤١٫٨
نسبة الخريجين الجريجات	٦٦٦٤٣	٦٤٫٣	٣٦٩٩٨	٣٥٫٦

مارلين تادرس ، تقييم وضع المرأة فى مصر ١٩٩١ ، ص ٤٧ عن الإحصاء الاستقرارى للتعليم ، نوفمبر ١٩٨٩ ، مركز التوثيق والمعلومات ، المركز القومى للبحوث التربوية ، وكتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٩٠ .

ملحق (٢)

أعداد المتسربين من الصفوف الست للتعليم الابتدائى ونسبتهم إلى جملة المقيدين فى الأعوام الدراسية من ٥٩/١٩٦٠ حتى ٨٤/١٩٨٥

العام الدراسى	بنون المتسربون	النسبة ٪	بنات المتسربات	النسبة ٪	جملة البنين والبنات المتسربون	النسبة ٪
٦٠/٥٩	١٣٠٢٥٠	٨ر٥	٩٩٤٩٠	١٠ر٥	٢٣٩٧٤٠	٩ر٣
٦١/٦٠	١٣٧٧٦٠	٨ر٥	١١٧١٣٠	١١ر٧	٢٥٤٨٩٠	٩ر٨
٦٢/٦١	١٥٣٠٣٠	٩ر٠	١٢٣٥٧٠	١١ر٧	٢٧٦٦٠٠	١٠ر٠
٦٣/٦٢	١٣١٧٥٠	٦ر٨	١٠٥٩٣٠	٩ر٥	٢٢٧٦٧٠	٧ر٨
٦٤/٦٣	١٢٨٣٠٠	٦ر٧	١١٤٦٩٠	٩ر٥	٢٤٢٩٩٠	٧ر٨
٦٥/٦٤	١٣٥٦٦٠	٦ر٧	١٢٨٧٥٠	١٠ر٠	٢٦٤٤١٠	٨ر٠
٦٦/٦٥	١٣٧٣٣٠	٦ر٦	١٤٧٧٥٠	١١ر٠	٢٨٤٩٧٠	٨ر٣
٦٧/٦٦	١٥٨٨٢٠	٧ر٥	١٦١١٣٠	١٢ر٠	٣١٩٩٥٠	٩ر٣
٦٨/٦٧	١٤٥٧٨٠	٦ر٨	١٥٣١١٠	١١ر٣	٢٩٧٨٩٠	٨ر٦
٦٩/٦٨	١٥٦٦٦٠	٦ر٨	١٥٥٣٣٠	١١ر٤	٣١١٨٩٠	٨ر٨
٧٠/٦٩	١٣٣٩٤٠	٥ر٩	١٢٤٣٢٠	٩ر٠	٢٥٧٣٦٠	٧ر١
٧١/٧٠	١١٣٦١٠	٤ر٩	١٠٤٩٩٠	٧ر٤	٢١٧٦٠٠	٥ر٨
٧٢/٧١	١١١٨٧٠	٤ر٧	١٠٥٨٥٠	٧ر٢	٢١٧٧٢٠	٥ر٦
٧٣/٧٢	٩٣٤٤٠	٣ر٨	٨٤٨٣٠	٥ر٦	١٧٨٣٦٠	٤ر٥
٧٤/٧٣	٧٤٦٣٠	٣ر١	٧١١١٠	٤ر٧	١٤٥٧٣٠	٣ر٧
٧٥/٧٤	٩٣٣٧٠	٤ر٠	٨٠٥٣٠	٥ر٨	١٧٢٧٩٠	٤ر٧
٧٦/٧٥	٨١٣٨٠	٣ر٢	٧٥٣٥٠	٤ر٨	١٥٦٦٣٠	٣ر٨
٧٧/٧٦	١٠٠٥٦٠	٤ر٣	٨٣٠٥٠	٥ر١	١٨٧٦١٠	٤ر٥
٧٨/٧٧	١١٦٩٣٠	٤ر٦	٩٢٩٧٠	٥ر٦	٢٠٩٨٩٠	٥ر٠
٧٩/٧٨	١٢٢٢٥٠	٤ر٧	٩٨٥٤٠	٥ر٨	٢٢٠٧٩٠	٥ر٢
٨٠/٧٩	١١١٦٩٧١	٤ر٤	[illegible]٦٢٤	٥ر١	٢٠٨٥٩٥	٤ر٧
٨١/٨٠	١٠١١٨٩		٨٢٦٤٥		١٨٤٨٣٤	٤ر١

ندوة عمالة الطفل فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ٤٠ .

المراجـــع

١ – على سبيل المثال علم الاجتماع الفينومينولوجى والاثنوميثودولوجيا ، انظر دراسة روبرت ماكامى :

Robert W. Mc Kay, Comceptions of Children and Models of Sociolization, 1973 in Hous Peter Dreitzel ed. Recent Sociology II, The McMillan Co. N.Y. 1970 .

٢ – انظر يعقوب شاروني ، الانتهاك الفكرى للأطفال ، فى انتهاك الأطفال ، جامعة القاهرة ، كلية الطب ، مركز التعليم الطبى ، المؤتمر العلمى الثامن ، يوجه شاروني الإنتباه إلى مايطلق عليه علماء التربية "كتب ومجلات الأطفال التجار" ومعظمها مترجم بغير خبرة كافية بالاختيار أو بسوء قصد بهدف الربح . كما يذهب إلى أن أكثر قصص الأطفال المترجمة رواجا إنما تعبر عن أوضاع مجتمعية عن واقع المجتمع العربى وأهدافه ، ومن هنا يؤكد على أهمية التنبيه لماتتضمنه هذه القصص من أخطار وانتهاك لعقلية وسلوك وقيم أطفالنا .

٣ – مؤتمر مراكش عام ١٩٧٠ ومؤتمر أبوظبى عام ١٩٧٧ على سبيل المثال .

٤ – انظر زينب شاهين تعليم الإناث فى الوطن العربى ، منتدى الفكر العربى ١٩٩٠ ، جدير بالذكر أنه رغم ارتفاع نسبة مشاركة الإناث فى التعليم إلا أن نسب مشاركة الذكور تفوق الإناث فى جميع المراحل التعليمية أنظر ملحق رقم (١) كما أن نسبة الأمية بين الإناث تفوق كثيرا نسبة الذكور ٦١٫٨٪ إناث مقابل ٣٧٫٨٪ ذكور عام ١٩٨٦ .

The State of Egyptian Cbildren, Cap Mas., UNICEF, Cairo, June 1988. p. 24.

٥ – من أبرز الأمثلة على ذلك مانجده فى المملكة العربية السعودية حيث تتضمن الوثيقة الصادرة عام ١٣٩٠ هـ أن الدولة توفر للبنات ما أمكن من أنواع التعليم الملائمة لطبيعتها والوافيه بحاجة البلاد وكذلك إعداد المرأة بما يناسب فطرتها من أعمال ، وهى التدريس والتمريض ، وبذلك يغيب تماما مبدأ تكافؤ الفرص . كما يفسر عدم التحاق البنات بنفس أعداد البنين فى جمهورية اليمن العربية إلى عدم توافر الإمكانات والمدارس الكافية ، ومن هنا يأتى القرار بإعطاء الذكور أولوية فى التعليم طالما أن الفرص لاتكفى الجميع (عبد العزيز السقاف ، دراسة قطرية لليمن الشمالى ، منتدى الفكر العربى ١٩٨٨) .

٦ – انظر على سبيل المثال دراسة كمال المنوفى : التنشئة السياسية للطفل فى مصر والكويت ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩١ ، يناير ١٩٨٨ ، ص ٣٨ – ٦٥ . وكذلك دراسة نادية سالم :التنشئة السياسية للطفل العربى ، دراسة لتحليل مضمون الكتب الدراسية ، المستقبل العربى ، عدد ٥١ ، مايو ١٩٨٣ ، ص ٥٤ – ٦٦ .

٧ – سهام الفريح ، إزالة الجنسية من الكتب المدرسية وأدب الأطفال ، الاجتماع الإقليمى للحوار حول إزالة آثار النماذج النمطية لدور الرجل والمرأة فى أدب الأطفال والكتب المدرسية ، العين ٢٦ – ٢٩ مارس ١٩٨٩ ، مكتب اليونيسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية بالاشتراك مع جامعات الإمارات العربية .

٨ – مارلين تادرس ، تقييم وضع المرأة فى مصر ١٩٩١ ، المكتبة الثقافية ، منشورات تضامن المرأة العربية ، ١٩٩١ ، ص ٢١ .

٩ - بناء الإنسان المصرى ، التقرير الثالث ١٩٧٩ ، جامعة الاسكندرية .

١٠ - انظر بولنده أبو النصر وأخريات ، تعيين مظاهر التمييز القائمة على الجنس ومحوه من الكتب الدراسية العربية ، ندوة العين ، مرجع سابق ، وكذلك اندريه ميشيل لا للنماذج فى أدوار المرأة والرجل ، اليونسكو ، بيروت ١٩٨٦ .

١١ - ناهد رمزى ، المسئولية الاجتماعية لوسائل الاتصال وتغير الوضع الاجتماعى للمرأة فى المجتمع العربى ، شئون عربية ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٧٧ .

١٢ - انظر على سبيل المثال :

Barbara Ibrahim: Family Strategies : A Perspective on Women's Entry to the Labor Force. International Journal of Sociology of the Family, 1988.

Andrea Rugh, Bulaq's Families, International Yoarnal of Sociology of the Family, 1988.

١٣ - انظر على سبيل المثال :

عمالة الطفل فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٦ ، ص١٣ .

ناهد رمزى ، عمالة الأطفال فى مصر منظور متعدد الأبعاد ، مجلة الطفل العربى ، العدد الرابع ١٩٩١ ، ص ٤٠ .

Bothaiona Eldeib, Labour Information System Project, Children, Capmas, 1990, p.72 .

انظر ملحق رقم (٢)

تجدر الإشارة فى هذا السياق أن مساهمة الإناث فى قوة العمل فى ضوء نتائج بحث عمالة الطفل فى مصر (١٩٨٦) المذكور أنفا تزيد كثيرا بالنسبة لإجمالى النساء العاملات من السكان، ٦ سنين فاكثر (٣٠ر٨٧٪) و١٢ سنة فاكثر (١٣ر١٩٪) .

١٤ - حياة المرأة وصحتها ، جماعة القاهرة لكتاب حياة المرأة وصحتها ، سينا للنشر ، ١٩٩١ ، ص ٤٠ .

١٥ - عن مسألة الختان انظر مايلى :

حقائق علمية حول الختان ، جمعية تنظيم الأسرة ، ١٩٨٣ .

ختان الإناث بصوره المختلفة ، مجموعة حقوق الأقلية ، التقرير رقم ٤٧ ، ١٩٨٠ .

ماهر مهران ، الأضرار الطبية فى ختان الإناث ، ورقة مقدمة إلى ندوة جمعية تنظيم الأسرة .

حياة المرأة وصحتها ، جماعة القاهرة لكتاب حياة المرأة وصحتها ، مرجع سابق .

١٦ - ختان الإناث فى مصر ، المضامين الاجتماعية فى ختان الإناث بصوره المختلفة ، فى مجموعة حقوق الأقلية ، مرجع سابق .

ومن الممارسات الشائعة التى تقوم بها الداية أيضا الطريقة الشعبية التقليدية فى فض بكارة العروسة أمام الناس لكى يشاهد الجميع عذرية العروس .

١٧ - قسم الخصوبة القومى ، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٢ (البيانات الأولية) .

١٨ - من البحوث الميدانية التى تطرقت لظاهرة الزواج المبكر للإناث والدوافع الاقتصادية لذلك بحث متضمن فى كتاب :

Zeinab Shahin, The Gender of Women in Rural Egypt, Research Unit for Contemporary Culture, Finland, 1991.

١٩ - تجدر الإشارة إلى دراسة قامت بها الباحثة حول تحليل برامج المرأة فى الأحزاب السياسية المصرى كشفت عن أن منظور البرامج عن المرأة منظور تقليدى يؤكد فيه على أن دور المرأة الرئيسى فى الحياة هو الزواج والأمومة وهنا يستبعد تناول القضايا المتعلقة بالفتاة والمرأة غير المتزوجة والمسنة . كما تؤكد بعض البرامج على أن الدور المزدوج الذى تقوم به الزوجة العاملة يجب الا يكون على حساب أسرتها ومن هنا تضع مسئولية التوفيق كلها على المرأة ناهيك عن المضمون الإعلامى والتعليمى الذى يكرس كله هذا المفهوم التقليدى .

٢٠ - تظهر مشكلة عمالة المرأة كانعكاس لمشكلة [illegible]ية لدى الإناث حيث لاتتجاوز نسبة العاملات فى مصر فى القطاع الاقتصادى الرسمى ١٤٪ من عدد النساء القادرات على العمل ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تعداد ١٩٨٦ .

٢١ - انظر على سبيل المثال :

ناهد رمزى ، مجلة شئون عربية ، مرجع سابق ، ص ٧٢ - ٨٨ .

مصطفى سويف وآخرين ، صورة المرأة كما تقدم فى قصص الصحافة النسائية ، المجلد الثانى ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٩ - ٢٥٢ .

عواطف عبد الرحمن ، صورة المرأة المصرية فى الصحافة ، المؤتمر الأول لجمعية تضامن المرأة ١٩٨٦ .

منى الحديدى ، السينما والمرأة المصرية ، المؤتمر الأول لجمعية تضامن المرأة ، ١٩٨٦ .

يجدر التنويه فى هذا الصدد إلى تطور وعى الشباب بالنسبة لمسألة جمال الأنثى ، ففى دراسة تضمنت إحدى موضوعاتها اختيار الزوجة احتل الجمال المرتبة الخامسة (٣ر٥٪) من نسبة العينة التى كان قوامها (٢٦١٢) وذلك بالرغم من البث الإعلامى حول الجانب الجمالى للمرأة وتكديس الأسواق بالسلع التى تخدم هذا العرض (المؤشرات الاجتماعية للتنمية) المركز الإقليمى العربى والتوثيق فى العلوم الاجتماعية ، ١٩٩٠ ، ص ٥٦٢ .

٢٢ - مارلين تادرس ، تقييم وضع المرأة فى مصر ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

عن زواج المصريات بالعرب ، انظر دراسة حالة لبعض الريفيات اللاتى عقدن هذا النوع من الزواج فى بحث : Shahin the Gender Fate of Women in Rural Egypt ، مرجع سابق .

ودراسة إلهام عفيفى ، زواج المصريات من العرب ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة ١٩٨٢ .

٢٣ - هشام شرابى ، البنية البطركية ، بحث فى المجتمع العربى المعاصر ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٧ .

الأطفال العاملون : الحاضر والمستقبل

علا مصطفى*

تمهيد

إذا كانت الطفولة هى المستقبل ، الذى سيتشكل على أيدى أطفال اليوم رجال ونساء الغد ، فإن الحاضر بدوره يدور حول الطفل . إننا نعمل ونكد ، نفكر ونتدبر، نخطط ونرسم من أجل عالم أفضل لأولادنا ، ومن أجل تنشئة أفضل لهؤلاء الأولاد، وإذا كنا فى غمرة انشغالنا هذا نغفل أو نتناسى بعض الفئات المحرومة ، فإن مجتمع الغد هو الذى سيدفع الثمن فى نهاية الأمر ، كنتيجة لوضع غير سليم وتخطيط غير محكم . وتقع فئة الأطفال العاملين ، الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما ضمن الفئة التى لايوليها المجتمع العناية الكافية ، أحيانا لاعتقاده بأنها فئة محدودة غير مؤثرة ، وأحيانا بحجة أنها فئة أفضل من غيرها ، وإن وجود الأطفال فى العمل أفضل من وجودهم فى الشارع وتشردهم أو جنوحهم . ألا أن هذه الحجج غير صادقة كما سنرى من العرض الحالى ، ومن مدخل مصلحة هؤلاء الأطفال العاملين نرى إثارة المشكلة على أمل التوصل إلى إيجاد حلول لها ، بحيث يأتى التخطيط فى الحاضر ، ومن أجل المستقبل شاملا ومتوازنا .

لقد انبرى المجتمع الدولى لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال ، بالاتفاقيات تارة، وبالنداءات والتوصيات تارة أخرى ، وبالأبحاث والبرامج تارة ثالثة . وقد بلغت الاتفاقيات الدولية الخاصة بعمالة الطفل خمس عشرة اتفاقية على مدى خمسين عاما تقريبا ، ابتداء من عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٧٣ . ففى عام ١٩٧٣ صدرت الاتفاقية الدولية رقم ١٣٨ يصاحبها التوصية رقم ١٤٦ ، وحلت هذه الاتفاقية محل كافة الاتفاقيات الأخرى . وتنص هذه الاتفاقية على أن الحد الأدنى لسن بداية العمل هو خمسة عشر عاما . ولما تحفظت بعض وفود الدول على أن هذه السن غير واقعية فى الدول النامية ، ويغفل الظروف الاقتصادية والاجتماعية

* خبيرة بقسم بحوث التعليم والقوى العاملة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

السائدة فى هذه الدول ، فى هذا الوقت ، علاوة على أن بعض الدول تنهى تعليمها الإجبارى قبل هذا السن ، فقد قبلت نفس هذه الاتفاقية إمكانية أن تحدد سن دخول العمل بأربعة عشر عاما بالنسبة للدول ذات الاقتصاد والتعليم غير المتطور بدرجة كافية . كما سمحت الاتفاقية أن تنص قوانين وتشريعات الدول الأعضاء على السماح للأطفال بالعمل من سن ١٣ سنة إلى ١٥ سنة ، فى الأعمال الخفيفة ، بشرط ألا تضر بصحتهم أو نموهم أو تؤثر على التحاقهم بالمدرسة أو اشتراكهم فى توجيه مهنى أو برامج تدريب [١] .

وعلى الرغم من نجاح الحملة العالمة الموجهة إلى عمالة الأطفال على مدى الأعوام الخمسين الأخيرة فى إنهاء الظاهرة فى معظم الدول الصناعية ، فغدا انتهاك حقوق الطفل واستغلاله إبان الأعوام الأولى من الثورة الصناعية تاريخا مضى وانقضى ، على الرغم من هذا فإن المشكلة مازالت قائمة ، وينتشر ملايين الأطفال العاملين فى العديد من البلدان النامية بآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال فى دول العالم النامى لم يمنع وجود بعض مؤشرات التقدم فى هذه الدول ، ونذكر منها العملية التعليمية . فقد ارتفع استيعاب الأطفال (٦-١١ سنة) فى المدارس ، فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٥ : ففى أفريقيا ارتفع الاستيعاب من ٧ر٣٢٪ إلى ٩ر٦٥٪ ، وفى آسيا من ٢ر٥٤٪ إلى ٦ر٧٣٪ ، وفى امريكا اللاتينية من ٧ر٥٧٪ إلى ٥ر٨٣٪ [٢] . وقد بلغت نسبة استيعاب الأطفال فى المدارس فى مصر ، حسب إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى عام ١٩٨٦, ١٩٨٧ ، ٢ر٨٨٪ من جملة الأطفال (٦ -١٢ سنة) [٣] .

وقد عنى التشريع المصرى بهذا الموضوع ابتداء من عام ١٩٠٩، حيث صدر القانون رقم ١٤ بشأن تنظيم وتشغيل الأحداث فى بعض الصناعات ، ثم قضى القانون الصادر عام ١٩٥٩ بعدم تشغيل الأحداث أقل من ١٢ سنة ، وأيده فى ذلك القانون رقم ١٣٧ لعام ١٩٨١ ، الذى نص فى مادته رقم ١٤٤ على حظر تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتى عشرة سنة كاملة . هذا بالإضافة إلى القرارات الوزارية التى تحدد بعض الأعمال التى لايجوز تشغيل الأحداث فيها قبل سن خمسة عشر عاما وسبعة عشر عاما ، حماية لهم من التعرض للأخطار [٤] . إلا أن التشريع بمفرده يعجز عن معالجة مشكلة عمالة الأطفال لوجود أسباب وعوامل تؤدى إلى قيامها ، ومن هنا تبدو أهمية طرح المشكلة فى سياقها الواسع،

وإلقاء الضوء على بعض جوانبها .

مفهوم "عمالة الطفل"

إن هذا المفهوم ليس واضحا صريحا كما قد يبدو ، لذا تبدو أهمية توضيح من هو الطفل وماهو العمل . إن "الطفولة" قد تعرف بالإشارة إلى السن الزمنى ، ولكن قد تحدد المجتمعات المختلفة عتبات مختلفة تميز بها مرحلتى الطفولة والبلوغ . ففى بعض المجتمعات لاتعتبر السن أساسا كافيا لتعريف الطفولة ، بل قد يمثل أداء بعض الطقوس الاجتماعية والمسئوليات التقليدية متطلبات ضرورية لتعريف وضع الإنسان "كبالغ"، أو "كطفل" . وفى مجتمعات أخرى قد يبدأ دخول الطفل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبكرا ، وقد يحدث تحوله من الطفولة إلى النضوج بشكل ميسر وتدريجى بحيث يصبح معه من الصعب تحديد المراحل المختلفة للحياة بشكل واضح . ومن هنا لابد أن نعترف بأننا نتعامل مع مفهوم قد يعنى أشياء مختلفة فى مجتمعات مختلفة ، وفى مراحل زمنية مختلفة .

ويعرف "الطفل" أيضا بأنه إنسان يحتاج إلى حماية من أجل نموه البدنى والنفسى والفكرى ، حتى يصبح بمقدوره الانضمام إلى عالم البالغين . إن وضع الطفل هو وضع فرد فى حاجة إلى مساعدة ، أى فى حاجة إلى رعاية ، تقدمها من جهة الأسرة ، وتقدمها من جهة أخرى مؤسسات تعليمية واجتماعية ، وهذا فى ظل تشريعات وقوانين متعارف عليها . وقد نص الدستور المصرى فى مادته العاشرة على أن تكفل الدولة الحماية للأمومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب ، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم [٥] .

ومفهوم " العمالة" قد يكون مفهوما خلافيا أيضا ، وخاصة بالنسبة للأطفال. إن الأطفال يساعدون أسرهم فى المنزل منذ نعومة أظفارهم ، كما يساعدونهم فى الحقول ، وفى الأنشطة التجارية الصغيرة ، إلا أن مساعدة الطفل لأسرته ، إن ظلت فى إطارها المحدود كمساعدة يقدمها الطفل فى وقت الفراغ ، دون أن تضطره إلى التخلى عن التعليم ، لاتدخل فى إطار مانعنيه بعمالة الطفل .

ومن جهة أخرى ، نلاحظ أن تعريف "العمل" الذى يستخدم عادة فى مسوح وتعدادات القوى العاملة ، يقوم على المشاركة فى القوى العاملة المأجورة ، بينما نلاحظ أن عمالة الطفل تقع أحيانا خارج هذا الإطار ، حيث قد يحصل الطفل على أجر عينى أو قد لايحصل على أجر على الإطلاق . ومن هنا رأينا تبنى التعريف

التالى لعمالة الطفل : "هو أى نشاط يقوم به الطفل ويعد مساهمة فى الإنتاج ، أو يتيح للبالغين أوقات فراغ ، أو يسهل عمل الآخرين ، أو يحل محل عمل الآخرين" .

وبناء على ماسبق اخترنا الحديث عن الأطفال العاملين (٦-١٤سنة) سواء كانوا عاملين بأجر أو بدون أجر ، لدى أسرهم أم لدى الغير . فيكفى أن الإحصاءات المتاحة لاتعبر عن الواقع بشكل كامل ، حيث توجد حالات لاحصر لها من التهرب ، بسبب عدم مشروعية عمالة الأطفال ، بالإضافة إلى وجود عمالة موسمية كثيرا ماتفلت من الحصر .

حجم المشكلة

إن الحديث عن رقم واقعى لعدد الأطفال العاملين فى العالم يعد ضربا من التنجيم، ويبعد عن الحقيقة . فالأطفال العاملون فى واقع الأمر مختفون بالنسبة للجانب الإحصائى . إن الحكومات وأرباب الأعمال ينكرون وجودهم تقريبا ، فى معظم الأماكن فى العالم . إلا أنهم يشكلون بالفعل مشكلة كبيرة ، فمنذ عدة سنوات قدرتهم منظمة العمل الدولية بخمسين مليون طفل عامل . إلى أن هذا الرقم يراه البعض مقللا من حجم هؤلاء الأطفال ، وأن الرقم الحقيقى يبلغ مائة مليون طفل عامل ، أو قد يصل إلى ضعف هذا الرقم[٧] . ويشير هذا إلى ضخامة حجم هؤلاء الأطفال ، ولكننا لا نستطيع أن نضع أيدينا على الرقم الحقيقى . وتشيع عمالة الطفل فى دول العالم النامى ، حيث وصلت أحجام هؤلاء الأطفال فى بعض البلدان الأفريقية إلى ٢٠٪ من مجموع الأطفال ، ويشكلون ١٧٪ من القوى العاملة [٨] .

أما بالنسبة لمصر فقد قدرت منظمة العمل الدولية عام ١٩٨٨ عدد الأطفال العاملين فى مصر ، أقل من ١٤ سنة ، بحوالى مليون ونصف مليون طفل (بالتحديد ١٤٧٣٦٠٠ طفل) ، يمثلون ٢ر٨٪ من مجموع الأطفال فى هذه المرحلة العمرية [٩] . وحسب مسح العمالة بالعينة لسنة ١٩٨٨ بلغ عدد الأطفال العاملين في الفئة العمرية (٦-١٤ سنة) ١٣٠٩٠٠٠ طفل ، يمثلون ٤ر٧٪ من مجموع العمالة فى مصر (٦ سنوات فأكثر) ، (انظر جدول رقم ١) [١٠] . وإننا نلاحظ من هذا الجدول تفاوتا كبيرا بين بيانات تعداد ١٩٨٦ (التى تقدر عدد الأطفال العاملين بحوالى نصف مليون طفل) ، وبقية البيانات عن الأعوام المختلفة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٨ التى تم حصرها من واقع مسوح العمالة بالعينة ، مما يؤكد صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة عن حجم الظاهرة ومدى انتشارها .

جدول رقم (١)

مجموع الأطفال العاملين (٦-١٤ سنة) ومجموع العاملين (٦ سنوات فأكثر)

ونسبة الأطفال العاملين إلى مجموع العاملين فى السنوات

١٩٧٤ -١٩٧٩- ١٩٨٤- ١٩٨٨

العدد بالآلاف

السنة	عدد الأطفال العاملين (٦-١٤)	مجموع العاملين ٦ فأكثر	نسبة الأطفال العاملين إلى مجموع العاملين
مسح العمالة بالعينة ١٩٧٤	٨٣٧٫٩	٩٤٦٩٫٣	٨٫٨٪
مسح العمالة بالعينة ١٩٧٩	٨٩٤٫٩	١٠٥١٢٫٩	٨٫١٠٪
مسح العمالة بالعينة ١٩٨٤	١٤٧٢٫٦	١٣٦٠٥٫٣	٨٫١٠٪
مسح العمالة بالعينة ١٩٨٨	١٣٠٩	١٧٢٦٨	٦٫٧٪
تعداد ١٩٨٦	٤٩٩٫٧	١١٧٢٥	٣٫٤٪

المصادر : -الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مسوح العمالة بالعينة للسنوات ١٩٧٤ -١٩٧٩ -١٩٨٤-١٩٨٨ .

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعدادا العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ .

بعض خصائص الأطفال العاملين

تبين إحصاءات العمالة بالعينة (جدول رقم ٢) أن نسبة الأطفال العاملين فى الفئة العمرية (٦-١١سنة) تبلغ ٦ر٤٠٪ من مجموع الأطفال العاملين أقل من ١٥ سنة، بينما نسبة الأطفال العاملين فى الفئة العمرية (١٢-١٤) تبلغ حوالى ٦٠٪ . ويشير هذا إلى أن نسبة كبيرة من الأطفال يعملون بالمخالفة لقانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الذى يحظر حظرا باتا تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتى عشرة سنة كاملة . ويوضح نفس الجدول أن النسب المرتفعة من الأطفال العاملين أقل من ١٢ سنة توجد فى ريف الوجه البحرى حيث تبلغ ٧ر٥٠٪ من مجموع الأطفال العاملين أقل من ١٥ سنة فى هذه المنطقة ، وكذلك ترتفع النسبة فى حضر الوجه البحرى حيث تبلغ ٤ر٤٤٪ من مجموع الأطفال العاملين أقل من ١٥ سنة فى هذه المنطقة . مما يشير إلى وجود طلب مرتفع على هؤلاء الأطفال صغار السن . أما فى القاهرة الكبرى فيمثل الأطفال العاملون أقل من ١٢ سنة ٩ر٢٥ ٪ من مجموع الأطفال فى هذه المنطقة ، وقد اتضح بالنسبة لعينة مختارة من الورش فى

إطار القاهرة الكبرى أن الأطفال أقل من ١٢ قد مثلوا حوالى ٣٥٪ من مجموع الأطفال العاملين أقل من ١٥ سنة [١١] .

وإذا كان الأطفال العاملون الذكور يتقاربون فى العدد مع العاملات من الإناث على مستوى مجموع الجمهورية (انظر الجدول رقم ٣) ، حيث تمثل الإناث ٤٦٪ ، إلا أن هذا التوزيع غير متساوٍ فى كافة المناطق ، فالفتيات فى الريف يمثلن حوالى نصف العاملين (١ر٤٩٪) بينما فى الحضر لايتجاوزن ٦ر٢٨٪ من مجموع الأطفال العاملين . وفى القاهرة الكبرى تنخفض النسب لتصل نسبة الإناث إلى ٩ر٢٥٪ ، وتتسق هذه النتائج مع البحث الذى أجرى على الورش الصناعية حيث لم تتجاوز نسبة الإناث ١٠٪ من مجموع العينة [١٢] . ويرجع هذا إلى اختلاف مجالات العمل فى الريف عن الحضر ، ففى الحضر يزيد الطلب على الذكور من الأطفال ليعملوا فى الورش الصناعية وعمال خدمات . بينما فى الريف يعمل الأطفال ذكوراً وإناثاً فى الزراعة ، وغالبا بدون أجر بالنسبة للإناث (انظر الشكل رقم ١) .

جدول رقم (٢)

التوزيع العمرى للأطفال العاملين (٦-١٤) حسب السن ومكان الإقامة والمنطقة

حسب مسح العمالة بالعينة عام ١٩٨٨

مجموعات السن	القاهرة الكبرى	الاسكندرية ومدن القناة	حضر الوجه البحرى	حضر الوجه القبلى	ريف الوجه البحرى	ريف الوجه القبلى	مجموع الحضر	مجموع الريف	مجموع الجمهورية
٦-١١	٩ر٢٥	٨ر٣١	٤ر٤٤	٧ر٢٢	٧ر٥٠	٨ر٣٩	٨ر٣٢	٩ر٤١	٦ر٤٠
١٢-١٤	١ر٧٤	٢ر٦٨	٦ر٥٥	٣ر٧٧	٣ر٤٩	٢ر٦٠	٢ر٦٧	١ر٥٨	٤ر٥٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبى للاطفال العاملين (اقل من ١٥ سنة)

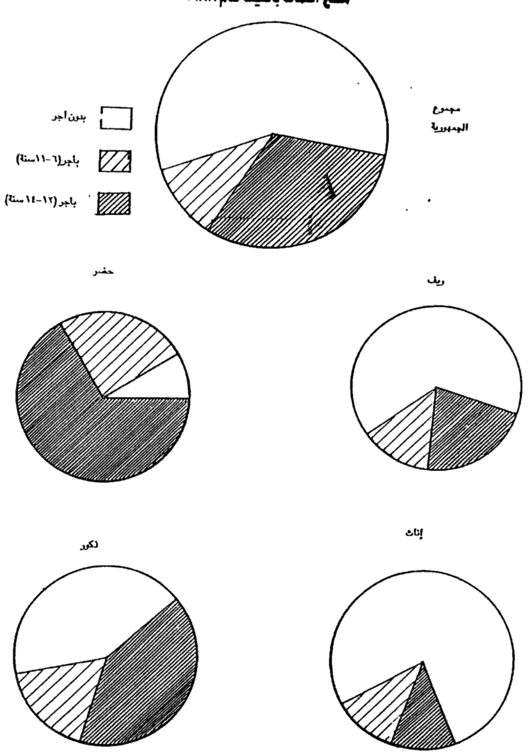
بالنسبة للسن والجنس ومكان الإقامة والمنطقة حسب مسح العمالة بالعينة عام ١٩٨٨

مجموعات السن	الجنس	القاهرة الكبرى	الاسكندرية ومدن القناة	حضر الوجه البحرى	حضر الوجه القبلى	ريف الوجه البحرى	ريف الوجه القبلى	مجموع الحضر	مجموع الريف	مجموع الجمهورية
٦-١١	ذكر	٨١	٥٧ر١	٦٧ر٩	٦٠	٥٠	٤١ر٥	٧١	٤٦ر٨	٤٩ر٦
	انثى	١٩	٤٢ر٩	٣٢ر١	٤٠	٥٠	٥٨ر٥	٢٩	٥٣ر٢	٥١ر٤
١٢-١٤	ذكر	٧١ر٧	٦٦ر٧	٧٤ر٣	٦٨ر٧	٥٤ر٧	٤٢ر٦	٧١ر٧	٥٣ر٨	٥٦ر٨
	انثى	٢٨ر٣	٣٣ر٣	٢٥ر٧	٣٥ر٣	٤٥ر٣	٤٧ر٤	٢٨ر٣	٤٦ر٢	٤٣ر٢
المجموع	ذكر	٧٤ر١	٦٣ر٦	٧١ر٤	٦٣ر٦	٦١ر٧	٤٨ر٢	٧١ر٤	٥٠ر٩	٥٣ر٩
	انثى	٢٥ر٩	٣٦ر٤	٢٨ر٦	٣٦ر٤	٣٨ر٣	٥١ر٨	٢٨ر٦	٤٩ر١	٤٦ر١

شكل رقم (١)

التوزيع النسبى للأطفال بأجر وبدون أجر حسب السن والجنس ومكان الإقامة

مسح العمالة بالعينة عام ١٩٨٨



ويتوزع الأطفال العاملون بين الريف والحضر ، إلا أن النسبة الكبرى توجد فى الريف . ويبين الجدول رقم (٤) أن الأطفال العاملين فى الريف تبلغ نسبتهم ٨٥ر٦٪ من الأطفال العاملين الأقل من ١٥ سنة ، مقابل ١٤ر٤٪ فقط فى الحضر . ويتركز الأطفال العاملون فى ريف الوجه البحرى بصفة خاصة حيث تبلغ نسبتهم ٥١٪ مقابل ٣٣ر٧٪ فى ريف الوجه القبلى . ويلفت النظر فى نفس الجدول ارتفاع نسبة الأطفال أقل من ١٠ سنوات حيث تبلغ ١٩٪ من مجموع الأطفال العاملين أقل من ١٥ سنة ، وتعتبر هذه نسبة مرتفعة للغاية .

ويقع الأطفال العاملون فى فئة الأميين بنسبة كبيرة للغاية ، إذ تبلغ ٤٩ر٧٪، بينما يقرأ ويكتب ١٨ر٦٪ فقط ، و١٢ر٦٪ بلغوا مرحلة التعليم أقل من المتوسط (جدول رقم ٤) .

ولما كان معظم الأطفال العاملين يقيمون ويعملون فى الريف ، فإن نشاطهم الرئيسى هو الزراعة ٧٧ر٨٪ من مجموع الأطفال العاملين . كما أن نسبة كبيرة من الأطفال من فئة السن (٦-١١سنة) يعملون فى الزراعة إذ تبلغ ٨٦ر١٪ من مجموع الأطفال العاملين فى هذه الفئة العمرية .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبى للأطفال العاملين أقل من ١٥ سنة على مجموعتى السن وبعض الخصائص المختارة فى الأسبوع المنتهى ٣١/١٠/١٩٨٠

الفئات	السن		
	٦ -١١	١٢-١٤	المجموع
الجنس			
ذكور	٤٩٫٧	٥٦٫٨	٥٣٫٨
إناث	٥٠٫٣	٤٣٫٢	٤٦٫٢
مكان الإقامة			
حضر	١١٫٧	١٦٫٣	١٤٫٤
ريف	٨٨٫٣	٨٣٫٧	٨٥٫٦
مستوى التعليم			
أقل من ١٠ سنوات	٤٥٫٨	---	١٨٫٦
أمى	٣٢	٦٢٫٥	٤٩٫٧
يقرأ ويكتب	٢١٫٨	١٦٫٥	١٨٫٦
أقل من المتوسط	٤٫٠	٢١	١٢٫٦
المناطق			
القاهرة الكبرى	٤٫٣	٨٫١	٦٫٦
الاسكندرية ومدن القناة	١٫٢	٢٫٥	٢
حضر الوجه البحرى	٥٫٢	٤٫٦	٤٫٨
حضر الوجه القبلى	١٫٢	٢٫٣	١٫٩
ريف الوجه البحرى	٥٥٫٢	٤٨٫٢	٥١
ريف الوجه القبلى	٣٣٫٩	٣٤٫٣	٣٣٫٧
النشاط الاقتصادى			
الزراعة	٨٦٫١	٧٢٫١	٧٧٫٨
الصناعة	٦	١٠٫٨	٨٫٨
البناء	١٫٠	٢٫٤	١٫٦
التجارة	٥٫٢	٨٫٤	٧٫١
الخدمات	٢٫٦	٦٫٢	٤٫٧
المهنة			
عمال بالتجارة	٤٫٣	٦٫٦	٦
عمال خدمات	١٫١	١٫٥	١٫٤
عمال زراعة	٨٦٫١	٧٢٫٤	٧٧٫٧
عمال إنتاج	٨٫٥	١٩٫٥	١٤٫٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العدد	٥٣١	٧٧٨	١٣٠٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مسح العمالة بالعينة ١٩٨٨ .

وضع الاطفال العاملين من خلال الدراسات الواقعية

فى الواقع إن الدراسات الواقعية التى تتناول عمالة الأطفال فى مصر محدودة ، ولاتغطى كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية ، فبالإضافة إلى الدراسة الإحصائية الموسعة التى قام بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء[١٣] ، هناك بحثان فقط تناولا ظاهرة عمالة الأطفال . الأول بحث ميدانى عن عمالة الأطفال فى صناعة صباغة الجلود[١٤] ، والثانى بحث ميدانى موسع عن الأطفال في الورش الصناعية قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية[١٥] ، واستخدم إلى جانب الدراسة الميدانية ، أسلوب دراسة الحالة والاختبارات النفسية والكشف الطبى . وذلك من خلال عينة تتوزع بين أربعة أنشطة رئيسية للورش الصناعية هى: الميكانيكا (سيارات ، سمكرة ، خراطة ، كهرباء) ، والكيماويات (مدابغ ، خراطيم ، صباغة ، دوكو، زهره) ، والأفران (زجاج ، مسابك ، مخابز ، بلاط) ، وورش النسيج . وإننا نستطيع أن نستخلص من البحوث المشار إليها مجموعة من المؤشرات تساعدنا على معرفة وضع بعض الأطفال العاملين فى مصر .

١- اسباب عمل الطفل

تشيع عمالة الأطفال فى الأسر ذات المستوى الاقتصادى المنخفض فى الريف والحضر . وكان الدافع الرئيسى وراء عمالة الطفل هو عدم قدرة الأسرة على مقابلة احتياجات أفراد الأسرة ومن ضمنهم الطفل . إن الأسرة التى تدفع طفلها إلى سوق العمل لم يكن أمامها اختيارات عديدة ، فقد اختارت فى البداية تعليمه ، فالتعليم مازال يمثل قيمة بالنسبة للأسرة المصرية ، فقد تبين من البحث الذى أجرى على دباغة الجلود أن من بين ٥٠ أسرة لديها أطفال عاملون ، فإن عدد الأطفال العاملين يبلغ ١٠٠ طفل بمعدل طفلين فى كل أسرة ، وعدد الأطفال الذين يواصلون التعليم يبلغ ٧١ طفلا بمعدل ٤ر١ طفل فى كل أسرة [١٦] . كما تبين من الدراسة التى أجريت على الورش المختلفة أن ٢٠٪ من عينة الأطفال العاملين لم تلتحق بالتعليم فى مقابل ٨٠٪ دخلوا المدارس وتوقفوا فى مراحل مختلفة ، معظمهم فى المرحلة الابتدائية [١٧] .

ولايعد الفشل فى التعليم ، فى ظل التعليم بشكله الحالى ، مؤشرا على فشل الأطفال ، وإنما يرجع فى جانب كبير منه إلى انخفاض المستوى الاقتصادى

للأسرة . فقد كانت الحاجة إلى المال وراء عمالة الطفل فى رأى الأسرة (٩٠٪ أبدت هذا الرأى فى بحث أحمد عبدالله) ، وكذلك ٥٠٪ من الأطفال . وقد أعلن ٤٠٪ من عينة الأطفال العاملين فى الورش المختلفة أن سبب عملهم هو مساعدة الأسرة فى المصروف [١٨] . كما رأت الأسرة فى البحث الأول بنسبة ٤٨٪ أن سبب دفع أطفالها إلى العمل يرجع إلى عدم القدرة على تدبير مصروفات المدرسة .

وإضافة إلى الدوافع والأسباب التى يبديها الطفل والأسرة كعوامل حدت بالأسرة إلى الزج بطفلها فى مجال العمل ، توجد عوامل أخرى . ونذكر منها نمط الإنتاج الاقتصادى فى سياق المرحلة التى تمر بها الصناعة فى مصر ، والذى لايواكب التقدم التكنولوچى بشكل كاف ، مما يجعل قطاعات اقتصادية عريضة تستعين بعمالة الأطفال ، ونذكر الزراعة كمثل واضح (انظر جدول رقم ٤).

ويكشف تاريخ الطفولة فى أوربا ، من خلال ماسجل بدقة فى السنوات الأخيرة عن علاقة وطيدة بين تغير أنماط الانتاج وتغير دور الأطفال [١٩] . كما أن التغير التكنولوجى قد حد من الطلب على عمالة الأطفال ، وكان لهذا التطور أثر يتجاوز أثر القانون على المدى الطويل [٢٠] . بالإضافة إلى أن ارتفاع دخل الأسرة قد حد من الطلب على عمالة الأطفال .

ومازالت مراحل عديدة من الصناعة فى مصر تؤدى يدويا حيث مازالت الميكنة قاصرة ، مما يجعل الأطفال يزيدون فى الصناعات التى يؤدى فيها مراحل كثيرة يدويا ، وبخاصة إذا تضمنت مراحل تحضير ، وهذا ماأكده ٩٠٪ من أصحاب العمل . كما أن المهام التى يقوم بها الطفل لايمكن أن يوكل بها إلى عامل بالغ ، فى رأى ٨٤٪ من أصحاب العمل ، حيث يوكل إلى العمال البالغين العملية الإنتاجية . ويرى أصحاب العمل بنسبة ٥٨٪ أنه لاتوجد أى مشكلة فى جلب طفل للعمل فى ورشهم . ويكمن السبب الرئيسى وراء الإستعانة بالأطفال فى الورش إلى أن الطفل يقبل الأوامر بسهولة (٨٦٪ من أصحاب العمل أبدوا هذا الرأى) [٢١] .

إن عدم وجود أطفال عاملين فى المصانع والورش الكبيرة التى تسخدم تكنولوجيا متطورة ، سواء كانت فى القطاع العام أو الخاص يشير إلى مدى ارتباط مستوى التكنولوجيا بظاهرة عمالة الأطفال . وهذا يؤكد أن الظاهرة لاتوجد بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، وقد تؤدى الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل النظام الاقتصادى بجوانبه المختلفة إلى الحد منها .

٢- حياة الطفل العامل

إذا كان الطفل العامل يلعب أدورا اقتصادية هامة بالنسبة للأسرة وبالنسبة لأصحاب العمل ، فعلينا أن نتساءل : هل تحل الأسرة المصرية مشاكلها الاقتصادية من خلال الطفل وعلى حساب مصلحته ؟ وهل يشبع المجتمع ، ممثلا فى الجهات التى تستخدم هؤلاء الأطفال ، حاجته إلى العمالة غير المدربة ، المنقادة ، منخفضة الأجر ، على حساب مصلحة هؤلاء الأطفال ؟ . وفى إطار هذا التساؤل نلقى الضوء على وضع بعض الأطفال العاملين ، فى بيئة العمل وفى الأسرة .

اولا : حياة الطفل فى بيئة العمل

تبين الإحصاءات المتاحة أن الأطفال فى مصر يعملون فى الزراعة فى المقام الأول، حيث يتجاوز عددهم ثلاثة أرباع الأطفال العاملين ، أقل من ١٥ سنة (٨ر٧٧٪) ، يلى ذلك عمل الأطفال فى الصناعة (٨ر٨٪) فالتجارة ثم الخدمات (جدول رقم ٤). إلا أن البحوث التى أجريت اقتصرت على الأطفال العاملين فى الصناعة ، ولما كان عمل الأطفال يقع فى القطاع غيرالرسمى فإنهم بالتالى يتواجدون فى الورش الصغيرة حيث يعانون من ظروف صعبة ويحتاجون إلى الرعاية . ولعل الاهتمام بدراسة الأطفال فى الورش الصناعية يرجع إلى الظروف التى يعيشها هؤلاء الأطفال فى بيئة العمل ، بعيدا عن السياق الأسرى الذى قد يعيشه الأطفال العاملون فى الزراعة .

ا- البيئة المادية

تبين البحوث الواقعية أن الأطفال يعملون فى بيئة عمل متدنية من جوانب عديدة، فمن ناحية تعانى الورش من نقص التهوية ، والضوضاء ، والحرارة المرتفعة ، والروائح الكريهة ، وقلة النظافة ، وتناثر المخلفات الضارة على الأرض (مثل قطع الزجاج ، الأسلاك الكهربائية ، حديد الخردة .....) . كما يعانون من نقص المياه للاغتسال والشرب ، ونقص دورات المياه .

وعلى الرغم من المحيط المادى غير الصحى فإننا نجد الأطفال يفتقدون فى معظم الأحوال الملابس الواقية (مثل النظارة الواقية من اللهب أو غطاء الوجه أو الجوانتى .....الخ) . كما يفتقدون فى أحوال كثيرة أجهزة الأمان ، التى تتطلبها

احتياطات الأمن الصناعى ، وبخاصة طفايات الحريق ، وأدوات الإسعاف الأولية .

ومايمثل خطورة شديدة على الأطفال العاملين هو أنهم لايشعرون بأنهم يتعرضون لأى مخاطر فى بيئة العمل . فقد أبدى ٥ر٦١٪ من الأطفال العاملين فى الورش الصناعية أنهم لايشعرون بأى مخاطر أثناء العمل[٢٢] ، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ١٠٠٪ لدى الأطفال العاملين فى الصباغة (كيماويات) ، وفى المخابز وصناعة البلاط (أفران) ، ويرجع هذا إلى صغر سن الأطفال وقلة خبرتهم .

ب - المهام التى يتولاها الأطفال

عادة مايكلف الأطفال بالمهام اليدوية التى لاتحتاج إلى مهارة أو تدريب ، خاصة وأن الطفل لم يتلق غالبا أى تدريب مسبق ، ومعظم من تلقى تدريبا فإنه تلقاه فى الورشة نفسها وليس فى مركز تدريب ، وبدون مراعاة للقواعد المتعارف عليها . وقد وجد أحمد عبدالله فى بحثه عن الأطفال فى صباغة الجلود أن الأطفال لم يتلقوا أى تدريب منتظم بالرغم من وجود مركز تدريب مهنى لصناعة الجلود فى نفس المنطقة التى تقع فيها الورش التى يعملون فيها .

وإذا كان الأطفال يكلفون بالمهام الخفيفة أو المساعدة فإن هذا لايحول دون تعاملهم مع مواد مختلفة تتدرج من مواد غير ضارة مثل الماء لتصل إلى مواد شديدة الخطورة مثل ماء النار أو الكيماويات . كما يستخدم الأطفال أدوات وآلات تتدرج من أدوات بسيطة كالفرشاة والصنفرة لتصل إلى أدوات معقدة وخطيرة مثل الآلات والأفران والماكينات الكبيرة .

جـ - ساعات العمل والاجازات

توضح الدراسات الميدانية أن الأطفال يعملون ساعات عمل تعادل عدد ساعات عمل العمال البالغين . ويبلغ متوسط عدد ساعات العمل حوالى إحدى عشرة ساعة يوميا ، وقد يصل إلى أكثر من ذلك إذا عمل ساعات إضافية . ولايتخلل العمل سوى فترات راحة قصيرة تتراوح بين نصف ساعة وساعة . ويعمل الأطفال على مدى ستة أيام أسبوعيا ، ويرتاحون يوما واحدا ، يكون أحيانا غير مدفوع الأجر. أما الأجازة السنوية فهى للبالغين فقط ، وقلة من الأطفال ، أخذ أجازة سنوية . ويعد هذا كله خرقا لقانون العمل ، الذى نظم عمل الأحداث بحيث لاتزيد ساعات

العمل عن ست ساعات يوميا ، تتخللها فترات راحة ، وبحيث لايزيد عدد ساعات العمل المتصلة عن ٤ ساعات ، كما نظم الأجازة الأسبوعية والعطلات الرسمية .

د- أثر العمل على الطفل

يؤثر العمل بشكل منتظم على صحة الطفل كما يعرضه للإصابات ، وبخاصة من يعمل فى ورش تتضمن أفرانا . وقد تتخذ الإصابة بشكل الجروح أو الحروق أو الكسور ، و قد تجمع بين شكلين مثل الحرق والجروح . وتؤثر بعض الصناعات على صحة الأطفال مثل صناعتى النسيج والزجاج .

ويتعرض الأطفال فى الورش للعقاب الذى يتراوح بين التعنيف ليصل إلى السب والضرب فى بعض الأحيان .

ويتأثر مستقبل الطفل العامل فى سن مبكرة حيث تضيق فرص الترقى أمامه ، فإذا كان المرتب الذى يبدأ به العمل معقولا بالنسبة لمستويات الأجور فى الدولة فإنه لايزيد مع مرور الوقت فى العمل ، أو قد يزيد بنسب ضئيلة للغاية .

ويمثل ماسبق بعض جوانب حياة الطفل فى بيئة العمل كما تتضح من الدراسات الميدانية ، وتؤيد الدراسة المتعمقة التى استخدمت أسلوب دراسة الحالة على عشر ورش تتضمن ١٨ طفلا ماتوصلت إليه الدراسات الميدانية من نتائج وسنعرض فيما يلى وضع حالتين فقط من دراسات الحالة : طفل وطفلة ، كى نلقى لقطة سريعة معبرة عن حياة الطفل العامل فى بيئة العمل .

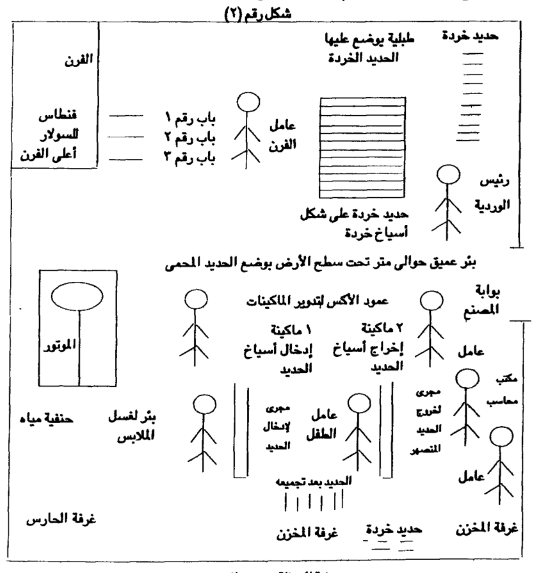
الحالة الأولى : الطفل حمادة (١٣سنة) (٢٣)

ويعمل حمادة فى ورشة درفلة وسحب حديد فى قرية ميت نما فى ضواحى مدينة القاهرة ، على مشارف طريق مصر الاسكندرية الزراعى . ويتمثل نشاط الورشة في إدخال أسياخ من الحديد الخردة فى فرن عالى الحرارة ، بالقدر الذى يجعل الحديد منصهرا، وحتى يمكن تشكيله فى أسياخ قابلة للثنى ، تصلح لأعمال الحدادة المختلفة .

وللمصنع سقف مفتوح من الجانبين ، أى أنه غير محكم الغلق على حوائط المصنع ، وذلك من أجل تصريف الأبخرة المتصاعدة الناتجة عن اشتعال الفرن . ولا يوجد دورة مياه فى الورشة ، وتقع أقرب دورة مياه فى مسجد مجاور يقع فى نهاية الشارع . بينما توجد فقط حنفية مياه للاغتسال وللشرب .

والضوضاء عالية فى الورشة بسبب الموتور الذى يحرك الماكينات بالإضافة إلى صوت الفرن . كما أن الرائحة كريهة بسبب الأبخرة السوداء المتصاعدة من صهر الحديد . أما الحرارة فمرتفعة للغاية بسبب الوهج الناتج عن صهر الحديد ، علاوة على القذارة الشديدة ، حيث يتناثر على أرض المصنع الحديد الخردة وحيث ترتع الفئران فى أنحاء المصنع . وعلى الرغم من المخاطر العديدة بالمصنع ، فلا توجد أى وسيلة من وسائل الأمن الصناعى (لاملابس واقية ولا طفايات حريق ولا أدوات إسعاف) . ويبين الشكل رقم ٢ المصنع بما يحتويه من معدات وآلات ، كما يبين موقع الطفل العامل أمام مجرى خروج الحديد المنصهر .

شكل رقم (٢)



ورشة الدرفلة وسحب الحديد

أما الطفل حمادة فقد بدأ العمل فى العاشرة من عمره كصبى ميكانيكى لمدة شهرين فقط ، وترك العمل لبعد المسافة عن منزله ولقسوة صاحب العمل الذى كان يضربه باستمرار . وبعد عامين من تركه العمل عرض عليه أخوه الأكبر أن يعمل معه ومع أخيه الثانى فى المصنع الحالى . ويضطر الثلاثة إلى المبيت فى المصنع طوال الأسبوع لطول المسافة بين منزله والمصنع (٣ ساعات للذهاب و٣ ساعات للعودة ، بالإضافة إلى أربع وسائل مواصلات) . وينام الطفل على بطانية واحدة على أرضية المصنع ويضع فوقه بطانيتين وبدون وسادة ، وبجانب الفرن حتى لايشعر بالبرد . ويشكو الطفل من أن الأرض التى ينام عليها غير ممهدة (أرضية ترابية مليئة بالحجارة والزلط) مما يسبب له آلاما شديدة فى ظهره .

وإذا تحدثنا عن يوم عمل للطفل ، فسنجد أنه يبدأ من الفجر حين يستيقظ ويشعل الفرن استعدادا لقدوم العمال . ويظل يعمل حتى الظهر ويأخذ راحة لمدة نصف ساعة يتناول فيها طعام الغذاء ، ويستكمل العمل . وبعد الخامسة مساء يذهب مع أخويه إلى قرية ميت نما حيث يتناولون العشاء ، ثم يعودون ليناموا فى الثامنة مساء بعد أن يضعوا الحديد الخردة داخل الفرن استعدادا لليوم التالى .

ويتمثل عمل الطفل فى آخر مرحلة وهى مرحلة سحب الحديد المنصهر من المجرى الذى يسيرفيه ، وذلك باستخدام مايسمى "بالملقط" ، ويأخذ به سيخ الحديد ويرميه على الأرض . ومن المهم هنا السرعة والانتباه لأن الاسياخ تخرج فى مرحلتها الأخيرة تباعا ، السيخ وراء الآخر ، مما يتطلب سرعة إخراج السيخ من المجرى حتى لايتراكم سيخان فى وقت واحد مما يدفع بالسيخ الأول على الأرض. وقد حدث ذلك بالفعل عدة مرات حيث كان الطفل غير منتبه تماما ، إلا أن الطفل تدارك الموقف قبل أن يفلت السيخ ويقع على قدمه ، وهو ماحدث من قبل وأصيب بالفعل .

وقد حدثت إصابة الطفل عندما وقع سيخ محمى على قدمه ، فأخذه كاتب المصنع إلى صيدلية قريبة ، ووضعوا له مرهما على مكان الإصابة . وفى مرة أخرى تعرض لنفس الإصابة ، ولكنه لم يضع عليها شيئا . ويشكو الطفل من حرارة الفرن العالية والوهج الناتج عن صهر الحديد، ويقول إنه يؤذى بصره ويتعب عينيه ، مما يشعره بزغللة مستمرة . ولايتمتع الطفل بأى علاج مجانى على حساب صاحب الورشة . ويمكن أن نرجع إصابة الطفل إلى صعوبة العمل الذى يؤديه من جهة ، وإلى أنه لم يتلق أى تدريب مسبق على هذا العمل من جهة

أخرى ، علما بأن معظم العاملين البالغين تلقوا تدريبا مسبقا . إلا أن هذا لم يمنعه بشكل عام من أن يقوم بنفس عمل العمال البالغين .

ويتقاضى الطفل أجرا يوميا يبلغ ثلاثة جنيهات ، يعطى جنيهين منها إلى أخيه الأكبر ويحتفظ بجنيه واحد كمصروف يومى ، ويسلم الأخ الأكبر هذا المبلغ مع جزء من راتبه وجزء من راتب أخيه الثالث إلى الوالد كحصيلة الأسبوع عند الرجوع إلى المنزل مساء الخميس من كل أسبوع . ويوم الأجازة الأسبوعية غير مدفوع الأجر ، بينما لاتوجد أجازة سنوية للورشة .

ويلاحظ أن الطفل دائم الصمت خلال العمل ، لايتحدث مع أحد ولايجارى العمال البالغين فى أحاديثهم أو فى شرب الشيشة أو "الجوزة" ، مما يجعل العمال يعتبرونه مصابا بنوع من التخلف ، مع أن الباحث وجد أن الطفل يعتبر طبيعيا بالمقارنة مع الأطفال الآخرين فى مثل سنه ، بل يزيد عنهم باكتسابه مهارات مهنية تساعده على أداء عمله مثل الآخرين الأكبر سنا .

الحالة الثانية : طفلة (١٣ سنة) [٢٤]

تعمل الطفلة فى إحدى الورش فى شبرا الخيمة ، وتختص بسباكة المعادن ، وبالتحديد بصهر الحديد الزهر وتصنيعه . والورشة مقامة على مساحة ٧٠٠ م٢، يحيط بها سور ، وتتكون من مبنى صغير به حجرة واحدة تحوى موتورا لتشغيل الفرن ، وملحق بها مكتب صاحب المسبك ، وباقى المساحة غير مسقوفة . وتوجد فى الورشة حنفية مياه للشرب والاغتسال ، ولايوجد بها دورة مياه ، كما لايوجد أى وسائل للأمن الصناعى أو أدوات إسعاف أولية .

ويبدأ العمل فى الورشة من الثامنة صباحا وحتى السادسة مساء ، مع فترة راحة لمدة ساعة واحدة لتناول الغذاء . ولاتوجد أيام محددة للأجازة الأسبوعية ، حيث قد تستمر دورة العمل فترة خمسة عشر يوما متصلة .

وقد بدأت الطفلة العمل منذ ست سنوات ، عندما كانت فى السابعة من عمرها ، وعملت فى مسبك آخر مع أختها ، ثم انتقلت إلى عملها الحالى منذ أربعة أعوام مع أختها الأكبر سنا (١٥ سنة) وتقوم الطفلة بأكثر من عمل فى المسبك ، فهى تتولى إحضار جميع الطلبات للعاملين ، وتنظف حجرة صاحب المسبك ، وتسلم العملاء البضاعة ، وتساعد فى تحميلها على السيارات ، وتساعد الصبية فى نقل الطمى الأسود إلى العمال فى المكان الذى يعملون فيه ، وتساعد كل من

يطلب منها ذلك ، وتستخدم الطفلة فى عملها " المقطف" و"الكريك" والطمى الأسود والماء ، وتعمل عشر ساعات يوميا .

ولايتم تدريب أى صبى فى المسبك مقدما وإنما يتدرب من خلال أدائه للعمل . وإذا خالف الصبى التعليمات أو أهمل أو لم يتنبه أثناء العمل ، أو إذا تأخر فى الحضور أو لم يحضر فإنه يعاقب باللوم أو بالضرب ، من جانب العامل الفنى المشرف على الطفل ، حيث يعمل الجميع فى شكل مجموعات .

ويتعرض العاملون فى الورشة لحرارة شديدة ، حيث تصل درجة حرارة الفرن إلى ٧٠٠٠ درجة مئوية ، ويتصاعد منه دخان وأتربة وغازات ذات رائحة كريهة . وعلى الرغم من ذلك فلا يستخدم العمال أى أقنعة واقية أو نظارات خاصة ، على الرغم من الخطورة المتمثلة فى ذرات الغبار المتصاعد من الفرن .

ويتقاضى العمال فى المسبك أجرهم حسب الإنتاج ، وبالقطعة ، أما الصبية فيحاسبون باليومية . وتتراوح يومية الصبى بين ٣٧٥ قرشا للصبى الذى أمضى فترة فى المسبك و١٢٥ قرشا للصبى الذى بدأ العمل حديثا . ويبلغ أجر الطفلة ثلاثة جنيهات يوميا تتقاضاها كل عشرة أيام فتعطيها بالكامل لأمها . وللطفلة يوم أجازة واحد أسبوعيا غير مدفوع الأجر ، وهو يوم غير ثابت حسب مقتضيات العمل . كما أن الأجازات التى يأخذها العامل أثناء الأعياد غير مدفوعة الأجر .

ولاتغطى الحالتان المعروضتان كل جوانب حياة الطفل أثناء العمل ، إلا أننا يمكن أن نتبين منهما التدنى الشديد فى بيئة العمل مع تعرض الطفل للمخاطر اليومية ، علما بأن جسم الطفل أضعف من جسم البالغ ، وخبرته وتركيزه أقل ، علاوة على أنه لايدرب مسبقا على التعامل مع الأدوات والآلات . كما يميل الطفل إلى كثرة الحركة وعدم القدرة على التركيز فترة طويلة ، وهى أشياء طبيعية مصاحبة للمرحلة العمرية التى يعيشها .

ثانيا : حياة الطفل فى الاسرة

ترتبط الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للأسرة بعمل أبنائها . فقد اتضح أن الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم ، فيبلغ متوسط حجم الأسرة ١ر٧ فردا [٣٥] . ومن هنا فإنهم يتزاحمون فى المسكن ، فنجد أن ثلاثة أو أربعة أفراد ينامون فى حجرة واحدة ، بالنسبة إلى ٤٨٪ من الأطفال [٣٦] . كما يرتبط مستوى تعليم كل من الأب والأم بعمل الطفل ، فقد اتضح أن الأطفال

ينتمون إلى آباء أميين أو توقفوا عن الدراسة فى المرحلة الابتدائية بنسبة ٣ر٨٧٪ (٥ر٥٨٪ ينتمون إلى آباء أميين ، و٨ر٢٨٪ إلى آباء توقفوا عن الدراسة فى المرحلة الابتدائية) ، كما ينتمى الأطفال العاملون إلى أمهات أميات بنسبة ٨٣٪ (٢٧). ويلاحظ أيضا أن مستوى تعليم الأبناء العاملين يتوافق مع مستوى تعليم أسرهم ، حيث اتضح أن ٢٠٪ من الأطفال أميين ولم يلتحقوا بالتعليم على الإطلاق ، و٧٠٪ من الأطفال توقفوا عن الدراسة فى المرحلة الابتدائية .

ويرتبط عمل الأطفال بمهن الآباء ومجالات أعمالهم ، فينتمى الأطفال بنسبة ٥٨٪ إلى أسر يعمل رب الأسرة فيها كعامل ، وبنسبة ١٤٪ إلى أسر يعمل رب الأسرة فيها كبائع (٢٨) .

وعمل الطفل له وظيفة اقتصادية متمثلة فى الأجر الذى يساهم به الطفل فى دخل الأسرة ، فنجد أن حوالى ٦٦٪ من الأطفال العاملين يعطون أجرهم كاملا للأسرة . ويتفاوت نسبة مايعطيه بقية الأطفال كمساهمة فى دخل الأسرة ، بحيث لايتخلف سوى ٥٪ فقط من إجمالى أطفال العينة عن تلك المساهمة ولايدفعون شيئا للأسرة (٢٩) .

وإذا تناولنا أسرة الطفل حمادة ، الذى تحدثنا عنه من قبل فى بيئة العمل ، فسنجد أنها مكونة من أب وأم وسبعة أبناء . ويعمل الأب خفيرا فى شركة حكومية ، وهو يقرأ ويكتب ، بينما الأم ربة منزل أمية . ويعمل ثلاثة من الأبناء بما فيهم الطفل فى نفس الورشة .

والطفل حمادة أمى لم يستمر فى الكتاب إلا مدة شهرين لم يتعلم فيهما شيئا . ويقضى الطفل معظم أيام الأسبوع فى العمل ولا يلتقى بأسرته إلا يوم الأجازة الأسبوعية .

ويقع منزل الأسرة فى منطقة ريفية نائية بعيدة عن العمران ، فيبعد حوالى نصف كيلو متر عن أقرب وسيلة مواصلات . ويتكون المنزل من حجرتين وصالة ودورة مياه بلدية ومطبخ . وينام الطفل مع أشقائه الذكور الثلاثة فى حجرة واحدة وسرير واحد . ولايوجد بالمنزل أجهزة كهربائية ماعدا مسجل قديم به راديو، ولايتصل المنزل بالصرف الصحى ، أو المياه الجارية ، فيتم الحصول عليها عن طريق طلمبة لرفع المياه . والطفل لم يشاهد التليفزيون سوى مرة أو مرتين فى المقهى القريب من موقع العمل .

وعلاقة الطفل بأسرته شبه منقطعة ، حيث لايرى أفراد أسرته سوى مرة

واحدة أسبوعيا ، وبالتالى فهو لايحكى لأهله أى شئ خاص بحياته . والأب هو الذى يتولى عقاب الطفل إذا أخطأ ، أحيانا بالضرب وأحيانا بالسب .

أما عن احتياجات الطفل من الغذاء والملبس والمواصلات ، فإن شقيقه الأكبر الذى يعمل معه هو الذى يتولاها . فيتناول الطفل على مدى أيام الأسبوع الطعام الذى يشتريه مع إخوته من السوق ، ويتكون من الفطير والبلوبيف والجَبنة البيضاء والحلاوة الطحينية ، ولايتناول الطفل طعام الأسرة سوى يوم واحد فى الأسبوع .

ويشترى الأخ الأكبر للطفل ملابسه فى المواسم والأعياد من العتبة أو وكالة البلح ، وهى ملابس مستعملة . ويظل الطفل يلبس ملابس متسخة طول فترة وجوده فى العمل ولايغيرها سوى مرة واحدة عندما يعود إلى منزله آخر الأسبوع.

ويعطى الطفل أخاه الأكبر مبلغ ٢ جنيه يوميا ويحتفظ بجنيه واحد كمصروف له ينفقه فى شراء الحلوى . ويفتقد الطفل أى شكل من أشكال الرعاية الصحية .

وتعيش الطفلة التى تعمل فى ورشة السباكة ، والتى عرضنا لها فى بيئة العمل ، فى سياق مشابه لحياة الطفل . فهى أمية ، لم تلتحق بالتعليم على الإطلاق بحجة فقدان شهادة ميلادها ، وكذلك أختها الأكبر سنا، كما أن الأب صعيدى متزمت ويرى أن تعليم البنات غير جائز (مع أن الأخت الصغرى ملتحقة بالصف الثالث الابتدائى) .

وأسرة الطفلة مكونة من أم وأب وخمسة أبناء ، ويعمل الأب عتالا فى إحدى الشركات ، والأبوان أميان . وتعيش الأسرة مع ثلاث أسر أخرى فى منزل مكون من ست حجرات ، تشغل الأسرة فيه حجرتين ، ولاترتبط الأسر الأربع بأى قرابة ، ويشتركون فى حمام واحد، وتنام أسرة الطفلة كلها فى حجرة واحدة ، فتنام الطفلة واختها الصغرى (٩ سنوات) وأخوها الأصغر (٥سنوات) على سرير واحد ، وينام الأب والأم والأخت الصغرى (سنتان) على سرير ، بينما تنام الأخت الكبرى (١٥سنة) على كنبة . وهناك حجرة صغيرة تستخدمها الأسرة كمطبخ .

وتقضى الطفلة يوم أجازتها الأسبوعية فى مساعدة أمها فى الأعمال المنزلية ، وقد تذهب إلى الورشة التى تعمل بها لمساعدة أختها على إنجاز عملها مبكرا . وعلاقة الطفلة بأبيها مفتقدة حيث تغيب الطفلة طول النهار يوميا، وحيث يخرج الأب مع أصدقائه مساء .

وتعطى الطفلة أمها أجرها كاملا ، وتأخذ منها خمسين قرشا كمصروف تنفقه بأكمله يوميا فى شراء طعام الإفطار وشاى . بينما تتناول وجبتى الغذاء والعشاء فى منزلها .

ولاتلبس الطفلة فى العمل ملابس خاصة ، وإنما ترتدى جلبابا وبنطلونا من الكستور ، وتغطى شعرها بإيشارب ، وتلبس شبشبا من البلاستيك . وتشترى الأسرة للطفلة ملابسها مرتين فى العام ، فيشترى الأب القماش لتخيطه لها الخياطة . أما عن الرعاية الصحية فهى غير متوافرة للطفلة فى العمل ، علاوة على أنها تحرم من أجرها اليومى إذا تغيبت بسبب المرض .

أما عن آمال الطفلة فى المستقبل ، فتقول إنها ستظل تعمل إلى أن تتزوج ، وستكف عن العمل بعد الزواج ، وتقول فى هذا الصدد: "لوكنت دخلت مدرسة كان ممكن أن أعمل بعد الزواج ، ولكن العمل الحالى مختلف ، فالواحد يظل غير نظيف طوال النهار" .

. مستقبل عمالة الاطفال

إذا حاولنا أن نستقرئ من الوضع الراهن تصورات مستقبلية ، فسنجد أنفسنا إزاء سيناريو واحد بعينه . ويتمثل هذا السيناريو فى استمرار عمالة الأطفال ، وذلك فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة والتى من المتوقع أن تستمر ، وفى ظل تراجع الدولة وبروز القطاع الخاص واقتصاديات السوق والتجارة الحرة على الساحة ، مع اتجاه نحو تشجيع الصناعات الصغيرة التى لاتعتمد على أداء تكنولوجى متطور . ومع استمرار تزايد أسعار السلع والخدمات فمن المتوقع أن تشتد الضغوط على الأسر ذات الدخل المنخفض ، فلا تجد أمامها سبيلا سوى دفع طفلها إلى العمل ليرفع عن كاهلها عبء الإنفاق عليه من جهة ، وكى تجلب دخلا إضافيا من جهة أخرى .

ومع استمرار الوضع الحالى وتفاقمه سيتزايد أعداد الأطفال العاملين الأميين أو شبه الأميين ، غير المدربين ، الذين يعانون من إصابات فى العمل ومخاطر يومية ، وعلاوة على تأثر طموحهم وتطلعهم إلى المستقبل ونظرتهم إلى أنفسهم .

أن المستقبل فى ظل المتغيرات الحالية مليئ بالتحديات ، ويعجز الأطفال الذين القينا عليهم لقطات سريعة عن مواجهتها . إن الطفل يقوم بأعمال مملة

ومتكررة ولايتعلم بالفعل صنعة أو حرفة تنفعه ، كما أنه يعايش عالما دخل إليه مبكرا دون تأهيل أو إعداد هو عالم الكبار بكل أبعاده . وهكذا تخلى عن طفولته بما يصاحبها من اهتمامات ومن صحبة ومن انطلاق . ويجدر بنا الإشارة هنا إلى إجابة الطفل العامل حمادة (١٣سنة) عندما سئل عما يريد أن يفعله عندما يكبر فأجاب : "أبقى دكتور" ، وبسؤاله عن كيفية تحقيق ذلك ، أجاب : "مش عارف إزاى ، بس نفسي ابقى دكتور لما أكبر ، وأهلى ظلمونى لما شغلونى وأنا صغير ، وكان نفسي أروح المدرسة" .

إن عمالة الأطفال بما تتضمنه من عوامل متشابكة ومعقدة تتطلب من جميع المهتمين الاقتحام الجرئ للمشكلة ، ومناقشتها على كافة المستويات ورفع درجة الوعى بها ، فإذا كنا نتحدث عن العمل وبيئة العمل فلابد أن نربط هذا الحديث بالسياسة العامة للدولة كبعد أول وأساسى . إن أهمية تقييم السياسات المتعلقة بالعمل والقوى العاملة وشكل ونمط الإنتاج ، يعتبر خطوة أولى على الطريق الصحيح . وإذا كنا نتحدث عن طفل فعلينا أن نطرح سياستنا التعليمية بكل أبعادها للمراجعة . إن تطبيق السياسات لايمكن أن يتم بمعزل عن التكوين الاجتماعى للدولة وتنظيماتها المختلفة . وفى تحليلنا وتقييمنا لتلك السياسات علينا أن نراعى تمثيل كافة المصالح ، بحيث لاتعلو مصلحة فئة على فئة ، وتكون الأولوية للفئات التى تحتاج الدعم والمساندة .

إن العمل فى حد ذاته ليس ضارا إذا كان مصاحبا للدراسة ، وإذا كان يراعى المرحلة العمرية التى يعيشها الطفل ، وإذا كان يزوده بخبرات ومهارات يمكن أن تفيده فى المستقبل ، وإذا كان يكسبه إحساسا بالمسئولية ، أما عمل الطفل فى مجالات تتنافى مع سنه ومع قدراته البدنية والعقلية فإن وقعه يكون سيئا على الطفل من كافة النواحى ، حيث يعجز الطفل عن الدفاع عن نفسه فى مواجهة الاستغلال . إن التشريع وحده غير كاف لمواجهة المشكلة فى ظل سياق اجتماعى غير موات . وأى تغيير فى ذلك السياق لابد أن يراعى مصلحة الطفل الذى يحتاج بالفعل إلى الحماية والرعاية .

المراجـــع

١ - Mendelievich, Elias (ed) Children at Work. Geneva, ILO, 1980. p. 14.

٢ - The Emerging Response to Child Labour. Conditions of Work Digest. vol.7 N° 1, 1988.p. 3.

٣ - عادل عازر ، ناهد رمزى ، عزه كريم ، علا مصطفى ، ظاهرة عمالة الأطفال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، منظمة الأمم المتحدة للأطفال ، ١٩٩١ ، ص ٩٥ .

٤ - لم تصدق مصر سوى على اتفاقية واحدة من الاتفاقيات الدولية المعنية بعمالة الطفل ، وهى الاتفاقية رقم ١١٥ الخاصة بالحماية من الاشعاع ، انظر: Child Labour: a briefing manual. Geneva, ILO, 1986. p. 61.

٥ - محمد الجندى ، أساليب الرقابة على تطبيق القوانين المتعلقة بالأطفال تقرير عن المؤتمر القومى حول مشروع اتفاقيـة الأمم المتحدة لحقوق الطفل . الاسكندرية ٢١ - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ص ٤٨ -٧٨ .

٦ - Schildkrout, Enid. The Employment of Children in Kano. in Child Work, Poverty and Underdevelopment. ed. by Gerry Rodgers and Guy Standing. Geneva, ILO. 1981, pp. 81-112, p. 95.

٧ - Child Labour: A briefing manual, op,cit.p. 11.

٨ - Ibid.p. 12.

٩ - Year Book of Labour Statistics. Geneva, ILO, 1988.

١٠ - الجداول من ١ - ٤ والشكل رقم (١) مأخوذ من : Bothaina Eldeib. Children. Preliminary Report SG/2 CAPMAS. Labowr Informatian System Project. December 1990.

١١ - عادل عازر وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

١٢ - المرجع السابق ص ١٤٩ .

١٣ - Bothaina Eldeib. op. cit.

١٤ - Abdalla, Ahmed. Child Labour in Egypt: Leather Tanning Industry in Cairo. in Combatting Child Labour. ed.by Assefa Bequelle and Jo Boyden. Geneva. ILO, 1988. pp. 31-47.

١٥- عادل عازر، آخرون ، مرجع سابق .

١٦ - Abdalla, op. cit.

١٧ - عادل عازر وآخرون ، مرجع سابق ص ٩٨.

١٨ - المرجع السابق ص ٩٣.

-١٩ Shildkrout. op. cit.

- ٢٠ Nardinelli, Clark Child. Labour and The Factoty Acts. Journal of Econmic History. vol.XL N° 4 (Dec.1980) pp.739 -755.

- ٢١ Abdalla, op. cit.

-٢٢ عادل عازر وآخرون ، مرجع سابق ص ١٥٧ .

-٢٣ قام بدراسة الحالة الباحث أحمدسعد جلال تحت إشراف علا مصطفى أنور فى إطار بحث عادل عازر وآخرين ، مرجع سابق (ودراسة الحالة غير منشورة) .

٢٤ - قامت بدراسة الحالة الباحثة زينب محمد منصور تحت إشراف عزه كريم ، فى إطار المرجع السابق .

-٢٥ عادل عازر وآخرون ، مرجع سابق ص ١١٤ .

-٢٦ المرجع السابق ص ١٢٧ .

-٢٧ المرجع السابق ص ١١٥ .

-٢٨ المرجع السابق ص ١١٨.

-٢٩ المرجع السابق ص ١٠٣ .

التسرب من التعليم الأساسى
وأزمة النظام التعليمى فى مصر

عزة حسين *

مقدمة

يعد التعليم الإلزامى القومى أساسا هاما جدا تستطيع البلدان النامية أن تبنى عليه مستقبلا أكثر انتاجية ، ومع ذلك فإن معدل زيادة الانتظام فى المدارس الأساسية فى بلدان عديدة قد تباطأ فى العقد الماضى (الثمانينات) . وفى بعض البلدان النامية انخفضت الأعداد الحقيقية عما كانت عليه فى السبعينات ، فلقد كان للأزمة الاقتصادية بهذه البلدان أثر مزدوج ، فلقد انخفضت الموارد المخصصة للتعليم ، ومن ثم هبط مستوى المدارس من حيث التجهيزات والمدرسين حتى عادت غير قادرة على الاحتفاظ بتلاميذها ، وهناك العديد من أطفال الدول النامية تركوا المدرسة أو لم يسجلوا فيها لاضطرارهم إلى العمل لدعم دخل الأسرة .

وتشير الإحصاءات الخاصة بالتعليم فى العالم الثالث إلى أن عدد الأطفال المسجلين فى المدارس الابتدائية يبلغ حاليا ٦٠٠ مليون طفل ، على الرغم من أن النطاق العمرى المقرر للتعليم الابتدائى هو فى العادة من ٦ إلى ١١ سنة ، فإن ربع الطلاب المسجلين فى المدارس الابتدائية فى معظم البلدان النامية هم أصغر بسنتين أو أكبر بسنتين . [١] ويواجه العالم الآن حقائق مذهلة ، وهى أن واحدا من كل طفلين فى البلدان النامية اليوم لا ينعم بفوائد التعليم الأساسى الكامل ، وأن ثلاثة من كل عشرة بالغين وستا من كل عشرة نساء - لايلمون بالقراءة والكتابة . وهذه النسبة أكثر بكثير فى أفريقيا جنوب الصحراء وفى جنوب آسيا اللذين يضمان معا أكثر من ٣٠٪ من سكان العالم . [٢]

* مدرس . كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى ، جامعة القاهرة .

وإحصاءات التعليم والتعلم فى العالم النامى كئيبة ، والعوائق المفروضة على الأفراد والمجتمعات نتيجة لذلك هائلة ، لأن التعليم الأساسى ـ متى توافر الضمان والحماية لبقاء الطفل وصحته ـ هو الذى يؤهل الطفل للنمو كى يصبح شخصا منتجا ويعيش متمتعا بالكرامة الإنسانية . وعلى سبيل المثال فهناك نحو ١٠٠ طفل فى سن الالتحاق بالمدرسة الإلزامية فى البلدان النامية ولا يلتحقون بالمدرسة ، وهناك على الأقل ١٠٠ مليون آخرون يتركون التعليم الابتدائى قبل إكمال هذه المرحلة الأساسية واكتساب المهارات التى تمكن الطفل من مواصلة التعليم . [٣] وفقا لاحصاءات اليونسكو ، فإنه من بين كل ١٠٠ طفل بدأ الصف الابتدائى الأول عام ١٩٨٦ لم يصل الى الصف الرابع سوى ١٦ طالبا بحلول عام ١٩٨٩ فى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، وفى الدول العربية كان العدد ٨٣ طفلا ، وفى أمريكا اللاتينية ٥٥ طفلا ، وفى شرقى آسيا ٧٨ طفلا وفى جنوب آسيا كان العدد ٥٩ طفلا فقط . [٤]

اولا : ازمة النظام التعليمى فى مصر

استقر النظام التعليمى فى مصر منذ عام ١٩٥٦ على تقسيم مراحل التعليم فى صورته التى ظل عليها حتى قبل صدور القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، والذى دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية فى مرحلة إلزام واحدة ، أطلق عليها "التعليم الأساسى" . [٥] وبادئ ذى بدء نشير إلى حقيقة كون التعليم الأساسى يشكل أخطر وأهم مراحل التربية والتعليم بالنسبة للنشء سواء على المستوى النفسى (السيكولوچى) أو على المستوى التربوى والتعليمى . وبالرغم من أن المدرسة تشكل فقط أحد طرفى المعادلة الصعبة بالنسبة للطفل ، حيث يمثل المنزل والأسرة الطرف الثانى ، إلا أن فاعلية النظام التعليمى وتأثير النظام التعليمى وتوافر إطار فعال للقدوة بالمدرسة يؤثر تأثيرا خطيرا على المسار المستقبلى لفهم وممارسة الطفل .

١/١ـ مظاهر ازمة النظام التعليمى فى مصر

يرتبط النظام التعليمى فى مصر بصفة عامة بهيكل سوق العمل وعدم وضوح معالمه . وعلى حد تعبير الخبيرين الدوليين دكتور سمير رضوان و "بنت هانسون" فى تحليهما لسوق العمل فى مصر . اللذين يصفانه بعدم التكيف أو عدم التوازن

(UNEQUILPRIUM) وذلك نظرا لغياب تخطيط العمالة ، سواء على مستوى العمالة الحكومية أو القطاع الرأسمالى الفردى .[٦]

ومن أبرز مظاهر أزمة النظام التعليمى فى مصر ، بخلاف غياب الفلسفة المحددة مايلى :

أ - قصور النظام عن استيعاب كل الأطفال فى سن الإلزام ، وبالتالى زيادة معدلات الأمية عاما بعد عام بدلا من تقلصها . ولهذه الظاهرة أبعاد اجتماعية واقتصادية سوف يتعرض لها البحث فيما بعد .

ب - ازدحام وتكدس الفصول ، الأمر الذى يؤدى غالبا إلى ضعف الأداء . وتتخذ هذه الظاهرة شكل تعدد الفترات الدراسية فى اليوم الواحد ، بما يشكله من عبء نفسى على المدرسين ، وسوء استخدام مرافق التعليم وتدنى مستوى العلاقة التربوية بين التلاميذ من جهة والمدرسين من جهة أخرى .

جـ - قصور فى التجهيزات العملية والمعملية بالمدارس وغياب التنسيق والربط بين الأداء النظرى والتعليمى والممارسة الإنتاجية العملية (التعليم الفنى والصناعى) .

د - تأثير كل ذلك مع مناخ ثقافى (باروكى) على عقلية النشء وسيادة نسق قيم غير إيجابية (مثل الغش فى الامتحانات والدروس الخصوصية ... الخ) .[٧]

هـ - اختناقات فى أداء النظام ككل ، وعدم سيولة وانسيابية كل مستوى تعليمى أعلى من استيعاب المتخرجين من المستوى الأقل (التعليم الثانوى الفنى والتعليم الجامعى) على سبيل المثال . وتشجيع التلاميذ على الالتحاق بالتعليم الفنى يأتى عبر إعادة النظر فى أولوية الالتحاق بالتعليم الفنى الجامعى (كليات الهندسة والطب .. الخ) بحيث تكون الأولوية للمتفوقين من المستوى الثانوى الفنى .. الخ) .

٢/١- انخفاض نصيب التعليم من الناتج القومى

مع مطلع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، بدأت صفحة جديدة فى تاريخ مصر السياسى والاقتصادى ، وبالرغم من أن أسس النظام الاجتماعى الرأسمالى ظلت كما هى دون تغيير جوهرى ، إلا أن التعديلات التى طرأت على شكل ملكية وسائل الإنتاج (ملكية الدولة المباشرة) ومن ثم اتجاه النظام السياسى للتأمين والجودة عبر التوسع فى النشاط الاقتصادى - وكان من الطبيعى أن ينعكس ذلك على أطر

التعليم ، بحيث يستوعب أعدادا متزايدة من أبناء الفقراء . بيد أن هذه السياسة اصطدمت بالقصور الذى أصاب خطط النمو الاقتصادى فى مصر منذ عام ١٩٦٦ والتى تعمق أثرها بعد هزيمة يونيه عام ١٩٦٧ .

وتعطينا الإحصاءات المتاحة حول الإنفاق على التعليم فى مصر مؤشرات ذات مغزى فى سياق تحليلنا لأزمة النظام التعليمى بصفة عامة ، فبينما زاد الإنفاق على التعليم خلال الفترة من عام ١٩٥٥/١٩٦٥ من ٥٠ مليون جنيه تقريبا إلى ٩٨٫٧ مليون جنيه (بالأسعار الجارية) . فإن نسبة هذا الانفاق إلى إجمالى الميزانية العامة للدولة للخدمات ظلت تدور حول معدل متوسط لا يتعدى ١٦٪ تقريبا ، كما أن نسبة نفقات التعليم إلى إجمالى الناتج القومى ظلت دون مستوى ٥٪ تقريبا [٨] (جدول رقم ١ . ٢) .

وإذا كانت أعداد التلاميذ المنخرطين فى سلك التعليم قد شهدت طفرة هائلة بعد عام ١٩٥٢ ، حيث زاد عدد هؤلاء من ٢٫٢ مليون تلميذ بمختلف مراحل التعليم إلى ٥٫٥ مليون تلميذ عام ١٩٧٠/٦٩ ، أى بمتوسط سنوى يعادل ٨٪ ، فإنه على الجانب الآخر لم تكن معدلات النمو الاقتصادى بصفة عامة والنمو الصناعى بصفة خاصة تسمح باستيعاب كل هذه الأعداد فى نشاط منتج حقيقى . [٩]

ويشير الدكتور "جلال أمين" إلى حقيقة هامة وهى [١٠] أن معدل نمو العمالة الصناعية خلال فترة الخطة الخمسية (١٩٦٠/١٩٦٥) كانت فى المتوسط ٥٫٦٪ سنويا ، انخفضت بعد ذلك فى الخطة الخمسية التالية (١٩٧٠/١٩٧٥) إلى ١٫٣٪ سنويا ، مقابل ازدياد نسبة العمالة والتشغيل بقطاع التجارة والمال من ٢٫٨٪ إلى ٥٫٢٪ على الترتيب . وبصفة عامة فإن العمالة فى مصر كانت تزيد خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى بمعدل ٤٫١٪ سنويا فى المتوسط ، انخفضت فى السنوات اللاحقة (١٩٧٠/١٩٧٥) إلى ٢٫٢٪ تقريبا . [١١] وقد أدى ذلك إلى ظاهرة الإختناق بين مستويين للأداء (الاقتصادى انكماش والتعليمى توسع) . وتبنى الدولة لسياسة التوظيف الشامل للخريجين ، ومع قصور وضعف قطاع الأعمال الخاص (الرأسمالية الفردية) عن تلبية مطالب الخريجين وضعف مستوى أداء هذا القطاع ظهرت البطالة المقنعة والبطالة الجزئية بين أعداد كبيرة من الخريجين .

ثانيا : مشكلة التسرب من التعليم الأساسى

تعد مشكلة التسرب من التعليم من أهم المشكلات فى الدول النامية بصفة عامة ، وفى الدول العربية ـ ومن بينها مصر ـ بصفة خاصة ، كما تعد أحد أهم معوقات تعميم التعليم الابتدائى للجميع . إذ تشير تقديرات اليونسكو ومكتب التربية الدولى بجنيف والبنك الدولى إلى أن نسب إعادة الدراسة فى العالم النامى تتراوح بين ثلث إلى نصف عدد التلاميذ فى الصف الأول الابتدائى وربع عدد التلاميذ فى الصفوف اللاحقة . (١٢) وهذا يعنى أنه إذا كان التلميذ ينهى المرحلة الابتدائية فى الدول المتقدمة فى خمس أو ست سنوات فإنه فى الدول النامية بحاجة إلى ٨ ـ ١٠ سنوات فى المتوسط لينهى هذه المرحلة . والتسرب من أكثر المشكلات شيوعا لدى التلاميذ وفقا للظروف الاجتماعية والاقتصادية . ويزداد فى المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية ، وبين الإناث مقارنة بالذكور .

١/٢ـ مفهوم التسرب

يقصد بالتسرب انقطاع التلاميذ عن الحضور إلى المدرسة بصفة دائمة بعد أن يتم التحاقهم بها . وهو فى هذا الإطار يختلف عن التغيب أو عدم الانتظام . والتغيب هو عدم الحضور إلى المدرسة لفترة معينة ، وعدم الانتظام هو عدم المواظبة على الحضور أى التغيب على فترات طويلة ومتتالية ، مما يجعل إمكانية الإفادة من العملية التعليمية والتربوية أمرا متعذرا .

والتسرب مشكلة من المشكلات الخطيرة التى استرعت انتباه كثير من المهتمين بالتربية والتعليم ، حيث أن هذه الظاهرة لها أبعادها الخطيرة اجتماعيا واقتصاديا وسلوكيا ، فالمتسرب يترك المدرسة ، قبل أن يزود بالقدر الضرورى من المعرفة والخبرات والاتجاهات والقيم التى تعينه على الحياه فى المجتمع كمواطن مستنير .

٢/٢ـ مظاهر المشكلة وأبعادها المختلفة

لقد تبين من الدراسات والبحوث التى أجريت أن مشكلة التسرب لها مظاهر وأبعاد مختلفة يمكن أن نحدد بعضها فيما يأتى :

أ ـ أن ظاهرة التسرب من الظواهر التى تواجهها المدرسة الابتدائية بصورة أكثر وضوحا فى القرى عنها فى المدن .

ب - تبرز هذه الظاهرة في الأحياء الشعبية من المدن التى يتسم سكانها بقلة الدخل والتخلف الاجتماعى ، وتختفى أو تكاد فى الاحياء المتطورة والمرتفعة الدخل.

جـ - وهى أكثر ظهورا فى القرى البعيدة عن مواقع المدارس ، وبصفة خاصة القرى النائية .

د - كما أنها أكثر وضوحا بالنسبة للبنات عنها بالنسبة للبنين وعلى الأخص فى الريف وبين الأوساط محدودة الوعى التعليمى .

وتتمثل أبعاد هذه المشكلة فى كثير من جوانب العملية التربوية التى تنعكس آثارها على الأهداف العامة للمجتمع ، وكذلك على الأهداف الخاصة للمدرسة الابتدائية ، فالتسرب لايعدو أن يكون فاقدا للمبالغ التى ترصدها الدولة فى ميزانيتها كل عام ، ليشمل التعليم جميع المواطنين الذين تعدهم للمساهمة فى تقدمها ورقيها ، حيث يضيع جزء غير قليل من هذه المبالغ بسبب التسرب . كما أنه إهدار حقيقى للجهود التى تبذل فى إطار تخطيط واضح المعالم تقل آثارها وينخفض عائدها المؤثر مع وجود هذه الظاهرة ، كما أنه يعتبر معينا لا ينضب للأمية ، يضيف المزيد إلى رصيدها ، ويعمق ضررها ، فيتأخر بسببها نمو الشعوب النامية ويعطل من تقدمها . هذا إلى جانب أنه لا يتيح الفرصة لوضع الخطط المرحلية المتكاملة ، نظرا لانعدام الاستقرار الواقعى ، وفى هذا أبلغ الضرر على أهداف الدولة ، فيما يتصل بالانطلاق فى مجال حياتها . وأخيرا فالتسرب عامل من عوامل انحراف النشء نتيجة مخالطتهم لرفاق السوء ولوجود الفراغ والمغريات التى تؤدى لانحراف البعض ، وبدلا من أن يكونوا تدعيما للمجتمع كأفراد يتحولون إلى أن يكونوا عالة عليه ، وخطرا على أمنه وكيانه ، وأدوات لتخريب اقتصادياته .

٢/٣ـ اسباب التسرب من التعليم الاساسى

تتعدد أسباب تسرب التلاميذ من التعليم الأساسى ما بين أسباب عامة تنطبق على جميع التلاميذ (ذكورا وإناثا) وأسباب متخصصة تنطبق على التلاميذ الإناث فقط، تتعلق بوضع الطفلة بصفة خاصة والمرأة بصفة عامة فى مصر والكثير من الدول العربية ودول العالم الثالث والذى له الكثير من الآثار السلبية التى يعرضها البحث فيما يلى .

أسباب عامة وتتمثل فيما يلي

١/٣/٢ـ أسباب اقتصادية

تلعب الأوضاع الاقتصادية للافراد بل والشعوب دورها في تمكين الإنسان من الحصول على كل ما يرتضيه لنفسه ومن ذلك التعليم ، ولاشك أنه كلما ضعفت الإمكانيات المادية ضعفت معها تحقيق الرغبات ، ويظهر ذلك واضحا في نتائج الاستبيانات التى أعدت من أجل التعرف على أسباب التسرب بل والاستيعاب جميعا . ويهمنا أن نذكر هنا أن ضعف الإمكانيات الاقتصادية للأسرة من شأنه أن يجعل رب الأسرة يسرع في الإفادة من جهود أبنائه بتشغيلهم قبل انتهائهم من الدراسة أو تزويجهم في سن مبكر ، تخلصا من احتياجاتهم المعيشية أو رغبة في زيادة دخل الأسرة أو للاستعانة بهم في إنجاز أعمال الآباء بدلا من تأجير عمال .

هذا من جانب ـ ومن جانب آخر فإن الأوضاع الاقتصادية للدول ذاتها تسهم إسهاما كاملا في المساعدة على التسرب بين أبناء ذوى الدخول المحدودة ، ذلك لأن إمكانيات مثل تلك الدول لاتساعد على توفير وتغطية مطالب شعوبها تعويضا عن خدمات أبنائها ، ويظل ذلك واضحا في المجال التعليمى . ومما لاشك فيه أن زيادة النمو السكانى بين شعوب الدول ذات الإمكانيات الاقتصادية المحددة يسهم إسهاما مباشرا في خفض اقتصاديات تلك البلاد خاصة إذا كانت مواردها وانتاجياتها غير كافية .

٢/٣/٢ـ أسباب اجتماعية

ومن أبرزها ، إلى جانب كثرة الأبناء في الأسرة الواحدة مع ضعف الاقتصاديات ، التفكك الأسرى بسبب انفصال الأم عن الأب أو وفاة أحدهما ، والعادات والتقاليد التى تلعب دورها في تزويج البنت مبكرا ، وعدم الاهتمام بتعليمها خوفا عليها من الانحراف ، ومنها أيضا الضعف الثقافى للأسرة ، والنزعة إلى الهجرة والتنقل من مكان إلى آخر ... مثل البدو .

٣/٣/٢ـ أسباب تعليمية

ومن هذه الأسباب والعوامل ما يرتبط بالدارس ذاته (التلميذ) ، أو ما يتعلق بالمدرس والمدرسة كما أن منها ماهو خاص بنظم التعليم وطريقة التدريس . وعلى كل حال فهناك العوامل النفسية والصحية التى لها أثرها على قدرة الطالب

التحصيلية ، خاصة إذا وضع بين زملاء فى غير مستواه مما يؤدى إلى الاحباط وعدم القدرة على التكيف مع بيئته المدرسية وبالتالى يفضل التسرب .

ولقد أثبتت الدراسة التى أجرتها وزارة التعليم فى محافظة الدقهلية (والتى سيرد ذكرها لاحقا) أن أغلب المتسربين كانوا من ضعاف التحصيل وغير المتكافئين مع زملائهم فى فصولهم ، كذلك كان من بين هؤلاء المتسربين مجموعة ممن لايجدون من يعاونهم من أسرهم على استيعاب ما درسوه بالمدرسة . هذا وقد أشارت نتائج الاستبيانات إلى أن المدرس وطرق معاملته للتلاميذ وأساليبه التعليمية ومدى اهتمامه بالفروق الشخصية بين التلاميذ وكثرة تغيبه وعمله فى بيئته ومعيشته فى بيئة أخرى ، كل هذه الأسباب تنعكس بصورة أو بأخرى على ظاهرة التسرب .

على أن أهم العوامل والأسباب التعليمية للتسرب كما وردت فى حصيلة نتائج الاستبيانات المشار إليها كانت ضعف الإمكانات اللازم توفيرها للتعليم الابتدائى لضمان تحقيق الأهداف المنشودة والوصول به إلى أرفع مستوى للأداء يحول دون التسرب ، فلا تزال الاعتمادات غير كافية لإقامة المنشآت التى تهدف الخطة التعليمية إلى إنشائها ، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار المستمر الذى يدعو إلى اتباع نظام الفترات المسائية فى كثير من المدارس - بل وإلى الفترة الثالثة أحيانا - الأمر الذى يدعو بالضرورة إلى تقصير اليوم المدرسى وعدم الاهتمام بالأنشطة المدرسية وهبوط مستوى كفاءة المدرسة .

كذلك فإن الفصول الدراسية لاتزال مكتظة بالأطفال وخاصة فى المناطق الآهلة بالسكان والمناطق التى يزيد الوعى التعليمى والثقافى بين سكانها . ونتيجة لذلك فإن بعض المدرسين يتوانون فى أداء مهمتهم على الوجه الأكمل ، بسبب ما يلاقونه من متاعب كثرة العدد مع ضعف مستوى بعضهم العلمى والتربوى وقلة وعيهم القومى ، مما أشارت إليه الردود على الاستبيانات .

كذلك فإن الخدمات التعليمية لاتزال قاصرة عن الوفاء بمتطلبات واحتياجات التلاميذ وخاصة ذوى الدخل اليسير ، فالخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية لاتزال فى حدودها الضيقة كما أن التغذية لاتزال غير مجزية . ولقد أثبتت البحوث التى تناولت علاقة التغذية بالتحصيل الدراسى ، وبالتالى بالربط بين التلميذ ودراسته ، أنه كلما ارتقى مستوى التغذية المدرسية وانتشرت قلت نسبة التسرب وزاد التحصيل . إلى جانب هذا ، فإن كثيرا من الأبنية المدرسية لاتزال غير

ملائمة فى كثير من البقاع ، مما تثبته الاحصاءات التعليمية بإدارة الاحصاء ، فمنها ماهو خال من الأفنية أو مهدم فى دورات مياهه أو يشكو ضيقا فى مساحته ، ولقد كثرت الشكوى من هذه الأوضاع . ولقد أوضحت بعض الاستبيانات إن هذا الأمر يشكل أحد أسباب التسرب .

كذلك أوضحت الاستبيانات أن عدم توافر الوسائل التعليمية التى تجذب الدارس لدراسته وعدم اتباع أساليب التدريس الشيقة ، وعدم ارتباط المناهج ارتباطا كاملا باحتياجات المدارس ومجتمعاتها ، وبالأنشطة اللازمة المصاحبة أو بالأنشطة الخارجية كل ذلك كان من العوامل والأسباب التى ذكرها كل من الدراس والمدرس والمعنيين بشئون التعليم كعوامل مساعدة على التسرب .

وعلاوة على ذلك أشار بعض أولياء الأمور إلى إحساسهم بعدم جدوى الدراسة ببعض المدارس الابتدائية ، إذ أن الدارس فيها يتخرج وليست لديه أية خبرة عملية ، كما أن الطريق إلى التدريب العملى النظامى أمام الكثير من المنتهين من تلك الدراسة مسدود ، فمراكز الدراسات التكميلية ومراكز التدريب الخاصة بالمنتهين من المرحلة الابتدائية لاتزال قليلة ، وغير كافية لاستيعاب من لم يسعده الحظ بالالتحاق بالمرحلة الإعدادية ، وعدد هذه المراكز يبلغ الآن ٤٦ مركزا على امتداد المحافظات كافة كذلك يرى البعض أن عدم توافر مدارس المراحل التالية للتعليم الابتدائى القريبة من موطن الأسرة وسكنها يلعب دوره الفعال فى ظاهرة التسرب .

بالإضافة إلى هذا فإن أساليب الإدارة التعليمية ونظم الامتحانات والتقييم لاتشجع على مواصلة بعض التلاميذ لدراستهم فى المدرسة ، فالمدرسة لاتزال بعيدة عن أن تكون وحدة اجتماعية لأسرة مترابطة ، كما أن نظام النقل الآلى فى بعض الفرق والاعتماد على نسبة الحضور للمدرسة دون توفير الضمانات اللازمة لسلامة هذه الاجراءات ـ مع عدم الاهتمام بعلاج المتخلفين دراسيا فى المدرسة ذاتها مما يسبب إحساس التلميذ بالتخلف عن أقرانه ـ كل ذلك يلعب دوره الواضح فى عملية التسرب فيزيد منها .

هذا ولا ننسى ماجاء على لسان المسئولين عن التعليم الابتدائى من أن التساهل فى تطبيق العقوبات الواردة فى قانون التعليم الابتدائى بشأن التسرب والمتسربين فيه . على الرغم من أنها ليست بالعقوبات الرادعة الكفيلة بحماية الأبناء من جهل بعض الآباء وعدم وعيهم ، لمن العوامل المساعدة على انتشار التسرب .

كذلك فإن بعد المدرسة عن المسكن مع قلة المواصلات وسوئها فى بعض المناطق ، وخاصة فى الريف إلى جانب استخدام نظام الفترات المسائية يعتبر أيضا من وسائل نشر التسرب .

وعلى العموم ، فإن الأسباب والعوامل السابق ذكرها ليست كلها على درجة واحدة من الأهمية فى المناطق المختلفة أو بين وجهات نظر التلاميذ والآباء والمعنيين بشئون التعليم ، فلقد أثبتت الاستبيانات أن هناك تفاوتا بين وجهات النظر بشأن أولوية وأهمية الأسباب والعوامل المذكورة ، ولقد تأثرت تلك الوجهات بنوعية ثقافة المجيبين على الأسئلة ، وبين سكان الريف والحضر ، وحسب الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمجيبين .

٤/٣ـ مشكلة تسرب الاناث من التعليم الاساسى

توضع الطفلة اليوم فى كثير من البلدان ـ خاصة فى دول العالم النامى ومن بينها مصر ـ فى مركز أدنى من مركز الطفل وتتمتع بأقل مما يتمتع به الطفل من حقوق وفرص ومزايا الطفولة . إذ تعطى له الأولوية فى موارد الأسرة والمجتمع المحلى . ووضع اللامساواة الذى تجد المرأة البالغة صعوبة كبيرة فى التغلب عليه هو وضع يبدأ مع الطفلة .

وإذا كان سن الزواج قد ارتفع ومعدلات الخصوبة عند المراهقين قد انخفضت على نطاق العالم ، فإن زواج البنات المبكر مازال شائعا تماما . وتشير التقديرات إلى أن نسبة المتزوجات بين من هن فى سن الخامسة عشرة تبلغ ١٨٪ فى آسيا . و١٦٪ فى أفريقيا ، و٨٪ فى أمريكا اللاتينية . وعلى عكس ذلك فإن البنين يتزوجون فى سن أكبر كثيرا كما يتبين من بيانات الحالة الزواجية فى عدد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . والزواج المبكر يؤدى إلى وضع تكون فيه الحامل بالطفل طفلة هى نفسها . والمطالب التى تفرضها الأمومة على الفتاة الصغيرة تزيد من الحد من قدرتها على الاستمتاع بحياتها كطفلة تتمتع بكل مزايا حقوق الأطفال فى الصحة والتغذية والتعليم والعمل .[١٣]

١/٤/٢ـ وضع الطفلة فى الدول النامية

إلى جانب الزواج المبكر تعانى الطفلة فى دول العالم الثالث ـ ومن بينها مصر ـ من الكثير من المشكلات يتمثل أهمها فى انعدام التكافؤ فى الرعاية الصحية وانعدام

التكافؤ فى التغذية . وعلاوة على ذلك تعمل الفتيات بأعداد كبيرة ولساعات طويلة داخل البيت وخارجه ، ولكن هذا العمل لا تعترف به إحصاءات العمل الرسمية أو تصوره بأقل من حقيقته ، هذا إلى جانب انعدام التكافؤ بين الجنسين فى التعليم .

وتشير الإحصاءات الخاصة بالتعليم إلى أنه فى عام ١٩٩٠ يوجد أكثر من ١٠٠ مليون طفل محرومين من فرصة التعليم الابتدائى منهم ٦٠ مليونا على الأقل من البنات ، وفى العالم نحو بليون أمى بين الكبار ثلثاهم من النساء . وسوف تستمر هذه الضروب من التفاوت فى التنمية البشرية كما استمر حرمان الطفلة من فرصة التعليم أو اضطرارها لترك المدرسة مبكرا . (١٣)

وكنتيجة للوضع المتدنى للطفلة فى معظم البلدان النامية والعربية - ومن بينها مصر - تتضخم مشكلة التسرب من التعليم بالنسبة للإناث فى هذه البلدان . ويعرف تسرب الإناث عامة بأنه ترك الإناث للمدرسة قبل إنهاء المرحلة التى التحقن بها ، فالمتسربة هى التى تترك المدرسة لسبب من الأسباب قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة التى سجلت فيها . وقد يكون التسرب فى أى مرحلة تعليمية قبل إنهاء هذه المرحلة ، وهذا يعنى أن التى تترك مرحلة تعليمية معينة بعد انتهائها ولا تنتسب إلى المرحلة التى تليها لاتعد متسربة . ذلك هو المفهوم السائد للتسرب ، إلا أن ثمة من يرى أن التسرب أوسع دائرة ، وأنه يجاوز المنسحبات من مرحلة تعليمية قبل إنهائها كما يتضح فيما بعد .

٢/٤/٢ـ اشكال تسرب الإناث من التعليم الاساسى

يرى بعض الباحثين أن التسرب لايقتصر على المنسحبات من المدرسة ، وإنما يشمل بالإضافة اليهن الإناث اللواتى لم يلتحقن بالتعليم الأساسى ، كما يشمل المتخرجات اللواتى لم يمتلكن الكفاءات المطلوبة فى ضوء الأهداف المرسومة للتعليم ، إذ أن هذا يشكل فقدا وهدرا . ويتخذ التسرب بصورة عامة أشكالا مختلفة منها :

أ - تسرب الإناث من الالتحاق بالتعليم الأساسى :

وهو نوع من أنوا ع التسرب يبدو واضحا فى وطننا العربى ، وأن نسبة المتسربات أكثر من نسبة المتسربين من الذكور بصفة عامة ، وأن نسبة التسرب فى القرى والمناطق النائية تزيد على ماهو موجود فى المدن .

ب ـ تسرب الإناث من المدرسة قبل وصولهن إلى نهاية المرحلة :

وهو النوع السائد والمألوف عند تعريف مفهوم التسرب .

جـ ـ التسرب المرحلي :

وهو الذى يبدو واضحا فى نهاية كل مرحلة من المراحل التعليمية ، فعلى مستوى التعليم الابتدائى تتضح المشكلة فى حال كثير من الإناث اللواتى لا يتقدمن لامتحان نهاية المرحلة ، والإناث اللواتى يرسبن فى هذا الامتحان ، كما تتضح عدد مقارنة نسبة المقبولات بالمرحلة الإعدادية إلى الناجحات فى نهاية الابتدائية ، فثمة نسبة من الناجحات لا تلتحق بالتعليم الإعدادى (المتوسط) .

د ـ التسرب النوعى :

وهو الذى يتجلى فى أن الدولة تنفق على التعليم ، إلا أن المردود الذى تحصل عليه من حيث كفاءات المتعلمات لا يتناسب وحجم الانفاق ، إذ أن نوعية التعليم قاصرة ، والإناث لم يمتلكن المهارات والكفاءات المطلوبة التى تساعدهن على الإسهام فى التنمية بالصورة المنشودة .

٣/٤/٢ـ اسباب تسرب الإناث من التعليم الاساسى

من الواضح أن ظاهرة التسرب معقدة فى أسبابها ، عميقة فى جذورها ، فقد تسن الدولة قانونا للإلزام وتحرص على تنفيذه ، وقد تتخذ المدارس من الأساليب ماتعتقد أنه كفيل بالقضاء على هذه المشكلة ، ومع ذلك تستمر المشكلة وتتزايد ، ذلك لأن المشكلة لاتتجلى فى وجود هذه التشريعات أو التنظيمات ، وإنما فى كل مايحيط بالبنت والمدرسة من ظروف اجتماعية واقتصادية ومناخ تعليمى ، فالمشكلة قد توجد فى التلميذة نفسها أو فى أولياء الأمور أو فى المدرسة أو فى المجتمع بصورة عامة .

فالتسرب ظاهرة لاتخص النظام التربوى وحده ، وإنما هو ظاهرة اجتماعية بالمعنى الواسع تمتد جذورها فى النظام التربوى كله ، كما تمتد إلى النظام الاقتصادى ومجموعة القيم الخاصة بالعمل والتعليم .

وقد أثبتت بعض الدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة أن عوامل التسرب من وجهة نظر الإناث المتسربات تتمثل فى النقاط التالية : [١٥]

أ - أشار ثلث المتسربات إلى أن من أهم عوامل التسرب الظروف المادية التى تؤدى إلى ترك البنت مدرستها ، إضافة إلى بعد المدرسة عن المنزل وعدم توافر وسائل النقل .

ب - أشار حوالى نصف أفراد العينة من المتسربات إلى أن تحبيذ الأسرة الزواج المبكر والخوف من التقصير الدراسى والرسوب وعدم إيمان المجتمع والأسرة بأهمية التعليم وجدواه وخاصة بالنسبة للبنات كانت من أهم العوامل الاجتماعية والثقافية التى أدت بهن إلى التسرب من المدرسة .

جـ - أشار حوالى ثلثا المتسربات فى الريف وحوالى ثلث المتسربات فى المدينة إلى العوامل الاقتصادية التى ترتبط إيجابيا بظاهرة التسرب من المدرسة ، مثل المساعدة فى أعمال المنزل وعجز الأسرة عن تحمل نفقات الدراسة وحاجتها لعمل أبنائها .

د - ركز حوالى مايقرب من نصف أفراد العينة على بعض العوامل التى تتصل بالمنهج الدراسى والوسائل التعليمية مثل الخوف من الرسوب وصعوبة البرامج وكثافتها وعدم تلبية المناهج الدراسية لحاجات المتسربات واحتوائها على مواد لايرغبن فى دراستها وخاصة فى المرحلة الإعدادية .

هـ - أشار حوالى خمس المتسربات إلى بعض العوامل المتصلة بالجهاز التعليمى والإدارى والتى تتلخص فى عدم تقديم التوجيه اللازم من المسئولين فى المدرسة حول خطورة التسرب من المدرسة وعدم التعاون والتشاور بين المدرسة والأسرة ، وقسوة بعض المعلمين والمعلمات فى معاملة التلميذات ... الخ .

و - أشار حوالى ثلث أفراد العينة من المتسربات إلى بعض العوامل الشخصية المؤدية إلى التسرب ، مثل فقدان الرغبة فى متابعة الدراسة ، والتقصير الدراسى والرسوب المتكرر .

ز - وأشار حوالى ثلث أفراد العينة من المتسربات إلى بعض العوامل المتصلة بالنظام المدرسى ، مثل عدم كفاية المساعدات المالية للتلميذات وعدد مرات الرسوب التى يسمح بها النظام التعليمى .

ويتبين من خلال وجهة نظر المتسربات أن العوامل الكامنة وراء التسرب ، منها مايرجع إلى النظام التعليمى نفسه معلما ومناهج وامتحانات وقصورا فى الإرشاد النفسى والتوجيه التربوى والاتصال بأولياء الأمور ، ومنها مايرجع إلى

الوسط العائلى والاجتماعى والاقتصادى من حيث الوضع الاقتصادى للأسرة وأمية الأهل وعدم اقتناعهم بمحتوى التعليم ووقوف بعض البيئات من تعليم البنات موقفا سلبيا ، ومنها مايرجع إلى البنت نفسها من حيث فتور الرغبة لديها وعدم الحماس والتخلف فى بعض جوانب النمو لديها .. الخ .

أما عوامل التسرب من وجهة نظر أولياء الأمور فتمثلت فى العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية كنظام تعليمى وإدارة ومناهج تدريس ، بالإضافة إلى العوامل ذات الطابع الشخصى المتعلقة بالفتور وعدم وجود الدافع والقصور فى بعض جوانب النمو .

٤/٤/٢. آثار تسرب الاناث من التعليم الاساسى

يؤدى التسرب إلى ضياع اقتصادى كبير نتيجة ارتداد المتسربات إلى الأمية وما تسببه هذه الأمية من إضعاف مقدرة المتسربة الإنتاجية ، كما أن ارتداد المتسربات إلى الأمية يزيد الأعباء الاقتصادية الملقاة على برامج محو الأمية ويضاعف نفقات التعليم ، فهو بالإضافة إلى مايحدثه فى نفقات التعليم من فقد فإنه سيكلف المجتمع قيمة نفقات محو أمية المتسربات أيضا .

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسب التسرب فى مصر يشكل خطرا بالغا على ميزانية التعليم ، ويعد مؤشرا لغير صالح الكفاية الداخلية للتعليم ، إذ أنه يحدث خللا فى التوازن مابين تعليم الذكور وتعليم الإناث ، ويبقى الفتيات على درجة كبيرة من الجهل ، ذلك لأن البنت التى تترك المدرسة قبل اكتمال نموها وتفتح مداركها ستتحول إلى أم جاهلة فى عصر العلم والثقافة والتكنولوجيا ، وسينعكس جهلها على مستقبل أولادها خاصة وعلى المجتمع عامة ، وقد قيل : "أم راقية أمة راقية" تدعيما للدور الفعال الذى تؤديه المرأة فى بناء المجتمع .

وغنى عن البيان أن وجود القوى البشرية المؤهلة شرط ضرورى لتطوير الإنتاج . وتعد المدرسة من أهم الوسائل التى تقوم بإعداد القوى البشرية المؤهلة اللازمة لتطوير الإنتاج ، وأن ضعف النظام المدرسى الناشئ عن ظاهرة الفقد "الهدر" التربوى يعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لأنه يقصر عن تحقيق مهمته الأساسية فى تأهيل القوى البشرية اللازمة لعمليات التنمية . أضف إلى ذلك أن تسرب الفتيات فى المرحلة الدراسية يترك آثارا سلبية على نفوسهن ، ولعل أبرز هذه الآثار عدم الثقة بالنفس والرضا عنها ، وقد تقتنع البنت بعدم جدوى

التعليم ، كما أن مطالب الحياة المعاصرة وما فيها من فرص عمل فى المجال الصناعى أو الزراعى أو الخدمات تسلتزم حدا أدنى لابد منه من الدراسة المنظمة التى تقوم بها الفتاة فى إطار المدرسة ، وقد لا تجد المتسربة فرصة عمل مناسبة فى ضوء القصور فى زادها المعرفى وفى كفاءاتها بصفة عامة ، إن لم ترتد كلية إلى الأمية وما يسببه هذا الارتداد من انعكاسات سلبية على تنمية المجتمع .

إلى جانب هذا فإن لارتفاع نسبة الأمية بين الإناث دلالته الكبيرة ، فالمرأة نصف المجتمع ، وطاقاتها الاستهلاكية العامة إن لم تصل إلى نصف الطاقة الاستهلاكية الفردية فقد تزيد عليها ، وهى المهيمنة على تربية الصغار ، وبتصرفاتها يمكن أن تعين المجتمع على تحقيق خططه أو إعاقتها ، ويمكنها أن تعين المدرسة على تحقيق رسالتها أو تضعف من أثرها .

٥/٢- حجم التسرب من التعليم الاساسى

لكى نتبين الحجم الحقيقى لمشكلة التسرب من التعليم الأساسى ـ خاصة للإناث ـ يتناول البحث فيما يلى بالتحليل بعض الأبحاث والدراسات السابقة فى هذا الشأن على مدى أكثر من ٢٠ سنة (من عام ٥٥ ـ ٧٦ فى مصر وفقا للإحصاءات المتوافرة) إلى جانب عرض وتحليل أهم النتائج التى أظهرتها الدراسات الميدانية بهذا الصدد .

١/٥/٢ ـ عرض وتحليل الاحصاءات السابقة

وفقا لنتائج تعداد ١٩٨٦ فقد تبين أن ٩ر٤٩٪ من إجمالى سكان الجمهورية هم من الأطفال دون سن ١٥ سنة (٩ر٥١٪ منهم ذكور و ١ر٤٨٪ إناث) مقابل ٥ر٣١٪ عام ١٩٧٦ و ٥ر٣٥٪ عام ١٩٦٠ . [١٦] وإذا أخذنا بهذه النسب فإن تقدير عدد الأطفال الذين هم فى سن الإلزام (٦ ـ ١٥سنة) يصل إلى حوالى ٨٤٤ر٩٦٠ر١٤ مليون طفل . [١٧] وبمقارنة هذا العدد بهؤلاء الملتحقين بمرحلتى التعليم الابتدائى والإعدادية يظهر لنا عدد هؤلاء الذين يضافون لرصيد الأمية فى البلاد (حجم التسرب) .

وتتلخص أهم نتائج التحليل للاحصاءات المتاحة فميا يلى :

أ ـ تبلغ النسب المئوية لمعدلات التسرب بين صفوف المرحلة الأولى (متوسطات عامة) ما يلى . [١٨]

٦ر٤٪ ذكور و ١ر٨٪ إناث من الصف الأول للثانى .
٢ر٣٪ ذكور و ٧ر٦٪ إناث من الصف الثانى للثالث .
٢ر٣٪ ذكور و ٣ر٧٪ إناث من الصف الثالث للرابع .
٣ر٤٪ ذكور و ٢ر٩٪ إناث من الصف الرابع للخامس .
٨ر٣٪ ذكور و ٨ر٩٪ إناث من الصف الخامس للسادس .

ب ـ كما أوضحت نتائج دراسة هذه الظاهرة فى الفترة من عام ١٩٥٧/١٩٥٨ وحتى ١٩٦٠/١٩٦١ مايلى : [١٩]

- إن من دخلوا المدارس عام ١٩٥٧/١٩٥٨ تسرب منهم حتى الصف الخامس ٨ر٧٪ (اجمالى) .
- إن من دخلوا المدارس عام ١٩٥٨/١٩٥٩ تسرب منهم حتى الصف الخامس ٨ر٧٪ (إجمالى) .
- إن من دخلوا المدارس عام ١٩٥٩/١٩٦٠ تسرب منهم حتى الصف الخامس ٢ر٣٪ (إجمالى) .
- إن من دخلوا المدارس عام ١٩٦٠/١٩٦١ تسرب منهم حتى الصف الخامس ٩ر٢٪ .

جـ ـ ومن الدراسات الاحصائية التى تمت على مستوى الجمهورية بهدف الوصول إلى مؤشرات عن حجم الظاهرة وأثرها على التكلفة الفعلية والخسارة الناتجة عنها ، دراسة تتبعية لعدد التلاميذ الذين التحقوا بالصف الأول الابتدائى عام ١٩٦٠/١٩٦١ ـ بعد استبعاد المعاد قيدهم بالصف السادس ـ تبين من هذه الدراسة أن عدد المتسربين كانوا بنسبة ٢ر١٠٪ ذكور و ٩ر٢٠٪ إناث وبلغ المتوسط ٥ر١٥٪ .[٢٠] ويتضح من نتائج هذه الدراسات مايلى :

- إرتفاع معدل التسرب للإناث عن الذكور (حيث يبلغ الضعف تقريبا) .
- إرتفاع معدلات التسرب بين الصفين الأول والثانى الذى يأخذ فى الانخفاض بعد ذلك فى الصفين الثالث والرابع ، ثم يعود للارتفاع فى الصفين الخامس والسادس .

د ـ بالنسبة للدراسات الاحصائية التى تناولت الظاهرة منذ عام ١٩٧٠/١٩٧١ وحتى عام ١٩٧٥/١٩٧٦ أوضحت النتائج مايلى : [٢١]

- أن نسبة المتسربين من الصف الأول للثانى كانت ٤ر٣٪ .

- أن نسبة المتسربين من الصف الثاني للثالث كانت ٧ر٣٪ .
- أن نسبة المتسربين من الصف الثالث للرابع كانت ٩ر٣٪ .
- أن نسبة المتسربين من الصف الخامس للسادس كانت ٧ر٤٪ .
- أن نسبة المتسربين من الصف السادس كانت ٤ر٦٪ .

والملاحظ بصفة عامة من نتائج الدراسات في الفترة من عام ١٩٥٥/١٩٥٦ - ١٩٦٥/١٩٦٦ والفترة من عام ١٩٧٠/١٩٧١ - ١٩٧٥/١٩٧٦ أن نسبة التسرب تأخذ في الارتفاع في الصفوف الأخيرة بمعدل أعلى من الصفوف الأولى وهي ظاهرة تحتاج إلى تفسير دقيق .

هـ - بالنسبة للدراسات التي أجريت في عام ١٩٨٣/١٩٨٤ أوضحت النتائج مايلي: [٢٢]

١ - بلغ اجمالي الأطفال في سن الالزام حوالي ١٥ مليون طفل .

٢ - بلغ عدد التلاميذ المقيدين في مدارس التعليم الأساسي + عدد تلاميذ المدارس الخاصة + عدد تلاميذ المعاهد الأزهرية الابتدائية والاعدادية حوالي ١٣٣و٨١٧و٧ مليون طفل .

٣ - بلغ حجم التسرب من التعليم الأساسي لعام ١٩٨٣/١٩٨٤ حوالي ٨٦٧و١٨٢و٧ مليون طفل .

أي أن نسبة التسرب تعادل ١ر٥٢٪ من إجمالي الأطفال في سن الالزام . وهي نسبة تنطبق غالبا على الأطفال الذين يدخلون سن الالزام كل عام . وهنا نستطيع أن نشير إلى أن هناك عددا ليس بقليل من الذين يلتحقون بالتعليم الأساسي (الابتدائي والاعدادي) يتم ارتداده إلى الأمية بعد فترة انقطاع وعدم استكمال الدراسة في المراحل اللاحقة ، حيث تشير بعض المصادر إلى أن نسبة المقيدين بالتعليم الاعدادي إلى السكان في سن (١٢ - ١٥ سنة) قد انخفضت من ٦٠٪ عام ١٩٧٧/١٩٧٨ إلى ٢ر٤٩٪ عام ١٩٨٢/١٩٨٣ . [٢٣] والسبب كما تؤكده هذه المصادر هو اتجاه عدد كبير من هؤلاء إلى العمل والانخراط في سوق العمل المصري بالريف والمدن على حد سواء . وجدير بالذكر أن السمة الغالبة للأمية في مصر هو ارتفاع نسبة الإناث الأميات ، فبينما كانت ٨٤٪ في عام ١٩٦٠ ، انخفضت إلى ٧١٪ في تعداد ١٩٧٦ كما بلغت ٦٢٪ في تعداد ١٩٨٦ . [٢٤]

ويشير (جدول رقم ٣) إلى تطور عدد الملتحقين بالمرحلة الابتدائية خلال

الفترة من ١٩٧٥/١٩٨٤ ويلاحظ من الجدول ارتفاع كثافة التلاميذ بالفصول ، الأمر الذى يحول دون إتمام العملية التعليمية والتربوية بصفة ملائمة ، ويتضارب بشدة مع مفهوم "التعليم الأساسى" الذى يستند إلى فلسفة تربط بين المهارات النظرية للطفل والمهارات العملية المكتسبة لتلبية احتياجات سوق عمل يعانى من اختناقات فى بعض التخصصات المهنية (خاصة مع بداية الحقبة النفطية) . وبمقارنة الجدول السابق مع (جدول رقم ٤) والذى يشير إلى تطور أعداد الملتحقين بالتعليم فى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى (المرحلة الإعدادية) يمكن معرفة معدلات التساقط (التسرب) بين هذه المرحلة وتلك فى هذه الفترة الحيوية للنشء فى مصر .

وتشير بعض المصادر الرسمية إلى أن عدد التلاميذ الراسبين بالصفوف الثلاث (الثانى والرابع والسادس) من المرحلة الابتدائية لعام ١٩٨٣/١٩٨٤ قد بلغ ٢١٣,٠٠٠ ألف تلميذ أى بنسبة ٤٪ من إجمالى التلاميذ المقيدين بالمرحلة الابتدائية لهذا العام . أما فى المرحلة الإعدادية فقد بلغ عدد الراسبين فى امتحانات النقل والشهادة العامة نحو ٢٧٥,٠٠٠ ألف طفل ، أى بنسبة ٨,٩٪ من إجمالى المقيدين بالمرحلة الإعدادية ، لهذا العام (١٩٨٣/١٩٨٤) . [٣٥] وهى نسب غير قليلة تعكس مستوى الأداء فى بعض المراحل التعليمية خاصة مرحلة التعليم الأساسى .

٢/٥/٢ ـ عرض وتحليل الدراسات الميدانية

استكمالا لدراسة ظاهرة التسرب من التعليم الأساسى يتعرض البحث لنتائج إحدى الدراسات الميدانية التى أجراها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوچيا (شعبة التعليم العام والتدريب) فى كل من محافظتى الشرقية والدقهلية ـ وقد شملت الدراسة ست مدارس من المحافظة الأولى وأربع مدارس من المحافظة الثانية . وقد حددت الدراسة الميدانية أسلوب عملها على أساس مايلى : [٣٦]

أ ـ تتبع التلاميذ الذين التحقوا بالصف الأول فى عام معين ٧١/١٩٧٢ بالشرقية ، ٧٠/١٩٧١ بالدقهلية ، إلى نهاية دراستهم بالصف السادس وإظهار نسب التسرب بينهم من صف إلى أخر .

ب ـ الاعتماد فى مصادر المعلومات على السجلات المدرسية والمدرسون العاملون

بالمدارس من أبناء القرى المختارة مدارسها كعينة للبحث ، وكذلك نظار المدارس المذكورة وبعض أولياء الأمور وكشوف الدرجات ودفاتر المكتب .

جـ - جاء اختيار مدارس محافظة الشرقية في قرى تابعة لإدارة الزقازيق التعليمية وتبرز بها ظاهرة التسرب ونظارها من أبناء هذه القرى ، أما في محافظة الدقهلية فقد جاء اختيار مدارس العينات الأربع من القرى الواقعة في باطن الريف وممثلة بقدر الإمكان لبيئات مختلفة ومتباينة ، هذا إلى جانب اهتمام أهلها بالتعليم وإقبالهم عليه بحرص .

وقد أظهرت نتائج تلك الدراسة الميدانية الحقائق التالية : [٢٧]

في محافظة الشرقية

أ - ان نسبة التسرب بين جملة أعداد التلاميذ بمدارس العينة بالصف الأول وعددهم ٤٥٢ في العام ١٩٧٢/٧١ وأن عدد من تسرب منهم في عام ١٩٧٧/٧٦ بلغ ١٠٥ أي بنسبة ٢٣٪ .

ب - إن نسبة التسرب بين البنين بلغت ١ر١٤٪ وفي البنات بلغت ٤ر٤٠٪ .

جـ - إن نسبة التسرب في الصف الثاني بنين تبلغ ٧ر٢٪ بينما تبلغ في البنات ٥ر١٣٪ .

د - ونسبة التسرب بين البنين بالصف الثالث بلغت ٧ر٪ وبين البنات ٩٪ .

هـ - والنسبة بين البنين بالصف الرابع بلغت ٤ر٣٪ بينما في البنات بلغت ١١٪ .

و - والنسبة بين البنين بالصف الخامس بلغت ٤٪ بينما في البنات بلغت ٣ر٩٪ .

ز - والنسبة بين البنين الصف السادس بلغت ٤٪ بينما في البنات بلغت ٨٪ .

ح - إن نسبة التسرب ترتفع كلما كانت المدرسة على مسافة بعيدة داخل الريف وتقل النسبة إذا ما اقتربت المدرسة من البندر "عاصمة الإقليم" وسهلت المواصلات اليها .

ط - إن أعلى نسبة للتسرب كانت في الصفين الثاني والرابع يليها السادس ، ويرجع ذلك إلى وجود قياس تحصيلي رسمي في تلك الصفوف نتيجة للامتحانات المقررة فيها ووضوح مستوى التلميذ من خلالها مما يشجع الأهالي على اختصار الطريق ومنعه من الدراسة ، أو هروب التلميذ نفسه لهبوط مستواه التعليمي .

ى - إن أسباب التسرب ترجع إما إلى عوامل شخصية "خاصة بقدرات التلميذ

نفسه وحالته الصحية والتحصيلية" أو عوامل مدرسية (بعد المدرسة عن محل الإقامة وعدم توافر الإمكانات اللازمة للتعليم والتربية وانعدام الأنشطة الفنية والترويحية أو العوامل الأسرية (الخاصة بالترابط الأسرى ودرجة تعليم الوالدين والإخوة والسكن المناسب والتقاليد والعادات) .

فى محافظة الدقهلية

أ - إن نسبة التسرب بالصف الأول الابتدائى على مستوى مدارس العينة الأربع تبلغ حوالى ٨ر١٣٪ .

ب - إن نسبة التسرب بالصف الثانى الابتدائى على مستوى مدارس العينة الأربع تبلغ حوالى ٦ر١٨٪ .

جـ - إن نسبة التسرب بالصف الثالث الابتدائى على مستوى مدارس العينة الأربع تبلغ حوالى ٢ر١٢٪ .

د - إن نسبة التسرب بالصف الرابع الابتدائى على مستوى مدارس العينة الأربع تبلغ حوالى ٩ر٢٣٪ .

هـ - إن نسبة التسرب بالصف الخامس الابتدائى على مستوى مدارس العينة الأربع تبلغ حوالى ٣ر١٦٪ .

و - ان نسبة التسرب بالصف السادس الابتدائى على مستوى مدارس العينة الأربع تبلغ حوالى ١ر١٤٪ .

ومن تحليل هذه الدراسات ونتائجها ظهرت عدة حقائق منها : [٢٨]

١ - إن أعلى نسبة للتسرب تقع فى الصف الرابع ٦ر٢٣٪ يليها الصف الثانى ٦ر١٨٪ وهما الصفان اللذان يوجد بها امتحان نقل . وأقل نسبة فى الصف الثالث ٢ر١٢٪ وتتفاوت هذه النسب بين قرية وأخرى فى الصفوف المختلفة .

٢ - إن أعلى نسبة للتسرب كانت بين أبناء الفلاحين ٦ر٤٥٪ ، وأقل نسبة بين أبناء التجار ٤ر٣٪ ، أما أبناء العمال فكانت النسبة ٦ر٣٢٪ وأبناء الموظفين ٧ر٦٪ وتظهر هذه النسب الارتباط بين ثقافة ولى الأمر أو حالته الاقتصادية والأساس هو انخفاض الوعى التعليمى .

٣ - إن أعلى نسبة تقع فى الأسر التى عدد أفرادها ٥ أفراد (٢ر٢٥٪) ثم ٤ أفراد (٢٢٪) يلى ذلك الأسر التى عدد أفرادها ٧ فأكثر والتى عدد أفرادها ٣ حيث تبلغ فى كلا الحالتين ٤ر١٥٪ وأقل نسبة فى الأسر التى عدد

أفرادها أقل من ثلاثة ٧ر٦٪ وتتفاوت هذه النسبة فى القرى المختلفة .

٤ - ان التفكك فى الأسرة ليس له تأثير واضح على تسرب التلاميذ ، فبالنسبة للأسر التى ليس بها تفكك ٤ر٦٥٪ ، والتى مات بها أحد الأبوين ٢ر١١٪ ، والتى بها تعدد زوجات ٦ر١٠٪ وأقل نسبة للأسر التى بها حالات طلاق ٣ر٢٪ .

٥ - إن الفقر ومستوى الأسرة الاقتصادى له تأثير على تسرب التلاميذ حيث وجد أن المتسربين لا يوجد بينهم حالة واحدة لذوى الدخل المرتفع بينما ٢ر٥٦٪ من الحالات لذوى الدخل المتوسط ، ٥ر٣٧٪ لذوى الدخل البسيط وهذه النسب تتفاوت فى القرى المختلفة غير أنها جميعها متفقة فى أنه لا يوجد من بين المتسربين أحد من ذوى الدخل المرتفع .

٦ - إن الجزء الأكبر من التلاميذ ترك المدرسة بسبب انخفاض مستواه العلمى عن أقرانه ١ر٦٠٪ ، وأن ٣١٪ ترك المدرسة لتحسين دخل الأسرة .

٧ - بالنسبة للعمل الذى يمارسه المتسربون فأن ٦ر٥١٪ لا يعملون ، ويشتغل بالفلاحة ١ر٢٤٪ وفى المصانع ٢ر١١٪ وفى مهن أخرى ٩ر٣٪ .

٨ - أوضحت الدراسة أن الحالة النفسية للمتسرب وأسرته هى اللامبالاه وأن من شعر منهم بالندم ٢٥٪ فقط . كما بينت أن ٨٥٪ لا يرغبون فى العودة للمدرسة ونسبة الراغبين ٢ر٣٪ وأن أكثر من ٨٠٪ لا يرغبون فى الإلتحاق بالمراكز المهنية بينما أكثر من ٧٥٪ يرغبون فى الإلتحاق بفصول محو الأمية .

٩ - وقد أوضحت الدراسة أن نسب المنتظمين بالصف السادس إلى الملزمين المقيدين بالصف الأول قد بلغت فى عام ١٩٧١/٧٠ ٦٩٪ ، وفى عام ١٩٧٢/٧١ ٧٥٪ ، وفى عام ١٩٧٣/٧٢ : ٧١٪ ، وفى عام ١٩٧٤/٧٣ ٧٣٪ ، وفى عام ١٩٧٥/٧٤ ٠ر٦٣٪ ، وفى عام ١٩٧٦/٧٥ ٦٦٪ .

١٠ - أوضحت الدراسة أيضا بالنسبة لنتائج الشهادة الابتدائية على مدى ٦ سنوات على مستوى العينة أن نسبة الناجحين للملزمين الأصليين كانت عام ١٩٧١/٧٠ . ٤٪ ، وفى عام ١٩٧٢/٧١ ٤٣،٪ ، وفى عام ١٩٧٣/٧٢ ٤٦٪ ، وفى عام ١٩٧٤/٧٣ ٠ر٥١٪ ، وفى عام ١٩٧٥/٧٤ ٠ر٤٩٪ ، وفى عام ١٩٧٦/٧٥ ٠ر٥٧٪ ، وأن نسبة الناجحين للمقيدين بالصف السادس كانت فى عام ١٩٧١/٧٠ ٠ر٥٣٪ ، وفى عام ١٩٧٢/٧١ ٠ر٤١٪ ، وفى

عام ١٩٧٣/٧٢ ٦٤٫٠٪ ، وفى عام ١٩٧٤/٧٣ ٦٨٫٠٪ ، وفى عام ١٩٧٥/٧٤ ٦٥٫٠٪ ، وفى عام ١٩٧٦/٧٥ ٧٣٫٠٪ ، وهذه الاحصاءات تختلف فى نسبتها عن النسب التى تعلن إذ تتم على أساس نسبة الناجحين إلى المتقدمين وليس بالنسبة لصافى الالزام أو للمنتظمين فى الدراسة ولم يتقدموا للامتحان ، فالنسبة الاولى مثلا فى عام ١٩٧٦/٧٥ كانت ٦٧٪ والثانية فى نفس العام ٨٥٪ بينما كانت هذه النسب فى عام ١٩٧٢/٧١ ٥١٫٠٪ ، ٦٢٫٠٪ .

١١ ـ أوضحت الدراسة أن نسب التسرب فى محافظة الدقهلية "بعد مراجعة عدد المقيدين بالصف الأول عام ١٩٧٣/٧٢ والمقيدين بالصف السادس عام ١٩٧٨/٧٧" بلغ متوسطها فى جميع الإدارات ٢٩٪ إذ كان عدد المقيدين بالصف الأول ٥٩٫٢٤٨ وبلغ فى الصف السادس ٤١٫٨٧٩ فيكون عدد المتسربين ١٧٫٣٦٩ تلميذا .

١٢ ـ بلغت جملة الفاقد فى النفقات التعليمية نتيجة التسرب للدفعات الأربع خلال السنوات الدراسية ١٩٦٢/٦١ ، ١٩٦٣/٦٢ ، ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ مبلغ ٩٫٩١٢٫٦٥٠ جنيها ، فى حين قد بلغت جملة الفاقد فى النفقات التعليمية للدفعات الخمس خلال السنوات ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣/٧٢ ، ١٩٧٤/٧٣ ، ١٩٧٥/٧٤ ، ١٩٧٦/٧٥ مبلغ ٨٫٦٥٣٫٠٢٨ جنيه .

وبلغت جملة تكلفة ما صرف على المرحلة الابتدائية من عام ١٩٦٧/٦٦ حتى عام ١٩٧١/٧٠ مبلغ ٣٤٫٨٠١٫٣٣٣ جنيها وتكلفة الفاقد فى هذه المدة بلغ ٥٫٣٦١٫٣٩٢ جنيها بنسبة ١٥٫٤٪ من جملة المنصرف وبينت الدراسة الفاقد فى الأعوام الأخرى مثل عام ١٩٦٨/٦٧ إلى ١٩٧٣/٧٢ بلغت نسبة الفاقد ١٤٫٤٪ بفاقد قدره ٥٫٢٨٦٫٣٦١ جنيه .

والأعوام الأخيرة التى تناولتها الدراسة من عام ١٩٧٢/٧١ أى ١٩٧٦/٧٥ بلغت التكلفة ٤٩٫٢٠٤٫٩٧٥ جنيه والفاقد ٩٫١٥٣٫٤٩٤ جنيه بنسبة ١٨٫٦٪ .

٣/٥/٢ ـ عرض وتحليل إحدى الدراسات التى تناولت بعض المتغيرات التى لها علاقة بموضوع التسرب :

أجرى المركز القومى للبحوث التربوية بالاشتراك مع كلية التربية بجامعة عين شمس وإدارة التغذية بوزارة التربية والتعليم دراسة خلال عامى ١٩٧٦/٧٥ عن

علاقة التغذية بالتحصيل التعليمى ـ ضمن مشروع تغذية تلاميذ المدارس الابتدائية فى الريف بجمهورية مصر العربية الذى يتولاه برنامج الغذاء العالمى ـ فى ثلاث محافظات اثنتان منها تقدم فى مدارسها تغذية وهى كفر الشيخ وسوهاج ، ومحافظة أخرى "الجيزة" لا تقدم فى مدارسها وجبة غذاء وكانت عينة الدراسة من تلاميذ الصف السادس الابتدائى وذلك بهدف :

١ ـ تقييم التغذية وعلاقتها بالتحصيل الدراسى .
٢ ـ تقييم علاقة التغذية بالانتظام فى المدرسة .
٣ ـ الاستفادة من خبرات هذا البحث فى إجراء بحوث مماثلة .
٤ ـ تقييم التغذية وعلاقتها ببعض جوانب الشخصية .

ويهمنا فى هذه الدراسة النتائج التى توصت إليها من حيث العلاقة بين التغذية والانتظام فى الدراسة فقد اتضح : [٢٩]

أ ـ أنه لاتوجد فروق جوهرية فى الانتظام فى الدراسة بين المجموعتين التجريبية والضابطة فى المدن بمحافظة كفر الشيخ .
ب ـ كذلك بالنسبة لمحافظة سوهاج لم تكشف النتائج عن وجود فروق جوهرية فى الانتظام فى الحضور بين المجموعتين التجريبية والضابطة .

ومع التوصل إلى هذه النتائج إلا أنه لاينبغى أن ننظر إليها على أنها نتائج قاطعة .

والخلاصة التى يمكن أن نتوصل إليها من مجموعة هذه الدراسات والأبحاث التى أجريت بالنسبة للتسرب أن أغلبها يتميز بطابع إحصائى فقط ، يتعرض للظاهرة من جانبها العددى وتحليل البيانات الاحصائية ولاتقدم على تناول الأسباب أو العوامل التى تؤدى إلى الظاهرة أو للإشارة إلى علاجها أو الخفض من معدلها . وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت هذه الدراسات أى بعض الملاحظات التى تتمثل فى :

١ ـ اختلاف نسبة انقطاع التلاميذ من فرقة إلى أخرى .
٢ ـ تغير نسبة الانقطاع من منطقة إلى أخرى .
٣ ـ زيادة نسبة انقطاع البنات عن البنين .
٤ ـ إن عدم استكمال بعض المدارس بالفرق العليا ليس سببا ظاهرا فى انقطاع التلاميذ .
٥ ـ لا يؤدى هذا الأسلوب من الدراسة "التحليل الإحصائى وحده" إلى معرفة

أسلوب التسرب ودوافعه ووسائل علاجه .

٦ - إن أغلب هذه الدراسات هى دراسات مكتبية لم تتناول الظاهرة فى الميدان.

٧ - عدم دقة البيانات التى أقيمت عليها بعض هذه الدراسات .

٨ - يرتفع معدل التسرب بين الصف الأول والثانى ثم ينخفض بعد ذلك ويعود للارتفاع فى الصفين الأخيرين .

ثالثا : التوصيات

يستخلص البحث من العرض والتحليل السابق وجود العديد من أوجه القصور فى النظام التعليمى فى مصر ، ذلك أن التطور الكمى فى أعداد المقبولين والخريجين ، لم يصحبه تطور مواز فى النمو الاقتصادى من ناحية ولا فى مناهج وطريقة أداء النظام التعليمى من ناحية أخرى ، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من المشاكل التى يتمثل أهمها فى مشكلة تسرب أعداد كبيرة من التلاميذ خاصة فى المرحلة الإلزامية (مرحلة التعليم الأساسى) ، الأمر الذى يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات فى ضوء استراتيجية عامة للتعليم فى مصر .

ويتعرض البحث لعدة توصيات تتلخص فيما يلى :

١/٣- توصيات عامة :(تعديل النظام التعليمى فى مصر)

من الجدير بالذكر أنه سيظل من الصعوبة بمكان تناول قضايا التعليم فى بلد ما دون ربطها مباشرة بطبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد ، فإذا كان هذا النظام يسير وفقا لقوانين العرض والطلب (السوق الرأسمالى) فإن التعليم سيوضع بدوره - شئنا أم أبينا - فى دائرة التداول السلعى بمعناها الواسع ، وعلى العكس فإن اتباع أساليب التخطيط سيؤدى حتما إلى تخطيط التعليم وتوجيهه ، بحيث يتوازى مع وتيرة النشاط الاقتصادى ومستوى النمو فى قطاعاته المختلفة . وبالقطع فإن التعليم ليس مجرد مهارات مكتسبة فحسب ، وإنما هو صقل للشخصية الإنسانية فى أهم مراحلها وأطوارها ، ولذا فإن توافر مناهج نقدية . وتوفير مناخ ثقافى متعدد التيارات ومتنوع الأقطار لايأتى من قبيل الترف ، بقدر ماهو ضرورة موضوعية يستلزمها نجاح هذا النظام التعليمى فى خلق شخصية إنسانية متكاملة بصورة واضحة .

فغلبة الطابع النظرى والأكاديمى على التعليم فى البلاد النامية - ومن بينها

مصر ـ وسيادة وسائل وأساليب التلقين ونظام التشعيب المبكر وتضخم الأجهزة الإدارية فى قطاعات التعليم ، كل هذه الأعراض والمظاهر تعكس مأزق هذا النظام وتستدعى البحث عن مخارج صحيحة لتجاوز هذا القصور .

ويقترح البحث فيما يلى أهم الركائز الاستراتيجية لنظام تعليمى فعال وبناء ، ويتمثل فيما يلى :

٣/١/١ ـ انشاء مجلس قومى "للتعليم والتوظف والبحث العلمى" ، تكون من أهم أهدافه ربط العملية التعليمية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وباحتياجات سوق العمل من جهة أخرى ، وكذلك ربط نظام التعليم بنظام فعال للبحث العلمى (النظرى والتطبيقى) بحيث يصب فى النهاية فى العملية الإنتاجية . وتطوير وسائل الإنتاج وتنظيم سبل التفاعل بين مراكز التدريب والمدارس الفنية التابعة للشركات والوزارات ـ غير وزارة التربية والتعليم ـ بوزارة التعليم حتى يتحقق أقصى قدر من الانسجام فى الأداء التعليمى .

٣/١/٢ ـ تنظيم وسائل نقل وتداول المعلومات فى إطار العملية التعليمية ، بحيث تصبح نسب الكتب غير المدرسية إلى الكتب المدرسية ٧٥٪ للأولى و٢٥٪ للثانية ، كما هو متعارف عليه دوليا .[٣٠] حيث نجد على العكس من ذلك فى مصر مثلا ، فنجد أن الكتب المدرسية تشكل ٨٥٪ من المصادر التعليمية والعلمية التى يتداولها الطلاب .

٣/١/٣ ـ توفير المناخ الديموقراطى الذى يعد أحد الشروط الموضوعية لتغيير نظم التعليم ، فالنظم المعتمدة على التلقين وتخزين المعلومات (التى مصدرها بالطبع الكتاب المدرسى) هو مولود طبيعى لمجتمع تسوده الاستبدادية والجمود الفكرى . وعلى العكس فإن أساليب التعليم القائمة على النقد والمشاركة بالرأى هى نتاج مجتمع مفتوح سياسيا ومتمايز حضاريا .

٣/١/٤ ـ تنشيط أساليب الرقابة الشعبية على المدارس والجامعات من خلال مجالس الآباء واتحادات الطلاب المنتخبة . وهذا تأكيدا لمبدأ الديموقراطية التى لا تنبع من ترف فكرى ، بقدر ما تستدعيها الحاجة الماسة إلى تطوير نظم التعليم واستعادة روح الانتماء لدى قطاعات عريضة من الشباب المصرى .

٢/٣ـ توصيات متخصصة للحد من ظاهرة التسرب

لقد أدركت وزارة التربية والتعليم منذ عهد بعيد خطورة التسرب وازداد هذا الادراك بتفاقم الوضع ، وخاصة عندما تقرر نشر التعليم الإلزامى بين جميع طبقات الشعب على حد سواء ، لا فرق بين غنى وفقير أو حضرى وريفى أو فتاة وفتى . كذلك ازداد اهتمام الوزارة بالعمل على الحد من ظاهرة التسرب بازدياد الاتجاه نحو تحسين اقتصاديات البلاد ورفع إنتاجيتها ونحو تحقيق العدالة الاجتماعية والاشتراكية والديموقراطية .

ويتطلب الحد من ظاهرة التسرب اتخاذ نوعية من الاجراءات :

١/٢/٣ ـ فى المجال التشريعى

حرصت دساتير البلاد وآخرها دستور سنة ١٩٧١ على النص على حق الإنسان المصرى فى التعليم كما أكد الدستور على واجبات الدولة قبل توفير هذا الحق ودعمه . وصدرت قوانين التعليم وكان آخرها قانون ١٩٦٨ والتشريعات المعدله له متضمنة وسائل تحقيق إلزامية التعليم ، والإجراءات اللازمة للحد من التسرب وتنص المواد ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ على ضرورة فرض عقوبات على المتسببين فى التسرب ، وأن رجال التعليم قد اكتسبوا صفة الضبطية القضائية بالإضافة إلى أن التعليم إلزامى على الجميع .

ويقترح البحث إعادة دراسة كافة التشريعات المتعلقة بعقوبات التسرب فى ضوء ظروف المجتمع والدراسات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للمواطنين ، ومطالبة الأجهزة المعنية بدقة تنفيذ ما تنص عليه القوانين الخاصة بالإلزام ، وخاصة ما يتعلق منها بالحد من التسرب . ثم إن وضع تشريع يجمع بين الحافز المادى والأدبى يرغب المتسرب ـ عن طواعيه ـ فى استكمال تعليمه أو العودة إلى المدرسة أفضل بكثير من التشدد فى العقوبة التى ثبت أنها لاتجدى لأنها لاتنفذ .

٢/٢/٣ ـ فى المجال التعليمى

من أجل تحقيق مستقبل أفضل للطفل المصرى يستدعى الأمر إرساء قواعد جديدة لنظام تعليمى أكثر تطورا وفاعلية ، ويتطلب هذا تبنى عددا من البرامج التنفيذية التى تتناول تطوير التعليم فى مصر من جوانبه المتعددة ، على أن تسير فى إطار كامل ونسق متكامل ومن أهم هذه البرامج مايلى :

أ - الارتفاع التدريجى بقدرة النظام التعليمى على استيعاب المدارس للأطفال فى سن التعليم الإلزامى بغية الوصول إلى الاستيعاب الكامل لهم ويستوجب هذا التوسع فى إنشاء مدارس المرحلة الأولى (التعليم الأساسى) التى تضم المدارس الابتدائية والإعدادية وما يتطلبه ذلك من توفير المعلمين . وجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم فى مصر بدأت فعلا العمل على تحقيق الارتفاع التدريجى بنسب الاستيعاب لتلاميذ المرحلة الإلزامية من خلال برنامجين أساسيين وهما : [٣١]

١ - برنامج المبانى المدرسية : ويهتم بإقامة أكبر عدد من المبانى المدرسية فى أقل فترة زمنية ممكنة ، حيث تعد الأبنية المدرسية من العوامل الحاكمة فى تحقيق السياسة التعليمية والتربوية وتحديد نسبة الاستيعاب . ويصعب وجود تعليم دون أن يكون هناك مبنى مدرسى مناسب ، فالمبنى المدرسى هو الوعاء الذى تتم فيه العملية التعليمية ، ولذلك لابد من توفيره بالقدر الكافى فصولا ومعامل وورشا وأفنية .

٢ - برنامج توفير هيئات التدريس : ويهدف إلى تقدير احتياجات المدارس بمراحلها المختلفة ونوعياتها المتعددة من المعلمين ، ووضع استراتيجية للوفاء بهذه الاحتياجات حتى عام ٢٠٠٠ . فهناك عجز فى عدد المعلمين فى المرحلة الابتدائية بلغ ٢٤٫٤٧٩ مدرسا ومدرسة فى العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ ، [٣٢] ويبلغ العجز فى أعداد المعلمين فى بعض التخصصات بالمراحل التعليمية الأخرى (الإعدادية والثانوى العام والفنى ودور المعلمين والمعلمات) ٢٩٫٤٤٥ مدرسا ومدرسة . [٣٣]
ويتضح مما سبق أن الأمر يحتاج إلى تدارك يحقق احتياجات المدارس من المعلمين فى المرحلة القادمة ، ويستلزم توفير هيئات التدريس والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية المختلفة ورسم سياسة القبول المستقبلية فى هذه الكليات وتوزيع المقبولين فيها على الشعب المختلفة ، بما يحقق الكوادر الفنية اللازمة للعملية التعليمية.

ب - الارتفاع بمستوى الخدمة التربوية المقدمة للتلاميذ فى المدرسة ويعنى ذلك إعداد المناخ التربوى اللازم للعملية التعليمية ، حيث أن تطوير العملية التربوية والتعليمية بصفة عامة لا يعتمد فقط على توفير الامكانيات المادية

والبشرية ، بل يجب أن نضع فى الاعتبار المناخ السائد فى المدرسة والإدارات التعليمية وغيرها من الجهات المختصة بالتعليم ، باعتبار أن العملية التربوية يجب أن تؤخذ بصورة كلية كمنظومة متكاملة حتى تؤتى ثمارها .

ويتطلب توفير المناخ التربوى اللازم تحقيق التفاعل بين القائمين على تخطيط العملية التعليمية والمسئولين عن التنفيذ ، بالإضافة إلى أهمية تغيير الهيكل التنظيمى لديوان وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية .[٣٤] بحيث تصبح المسئوليات أكثر وضوحا وتجديدا ، وبحيث تصبح أدوار العاملين وما بينهم من علاقات واضحة وسلسة دون تعقيد أو تركيز للسلطة .

جـ - تطوير المناهج التعليمية ، ويتطلب ذلك إعادة النظر فى مناهج المواد الدراسية المختلفة ، ومراجعتها بهدف تطويرها بما يحقق الأهداف التعليمية المنشودة وبما يساير الاتجاهات العالمية الحديثة .

د - الارتفاع بمستوى الكفاءة الوظيفية للمعلم ، حيث يعتبر المعلم أحد المكونات الأساسية للمنظومة التعليمية ، وينبغى وضعه فى صدارة الاهتمام فى عملية التطوير وفى الارتفاع بمستوى الخدمة التربوية المقدمة إلى التلاميذ فى المدرسة ويدعو هذا إلى تأكيد الاهتمام بالإعداد وبالحياة المهنية للمعلم ، ليس فقط فيما يخص برامج الإعداد قبل المهنة ، بل بالاستمرار فى تنمية الكفاءة المهنية للمعلم فى أثناء الخدمة وذلك عن طريق تطوير برامج الاعداد والتدريب والتوجيه والأشراف الفنى ، وتطوير نظم المتابعة بما يضمن حسن تنفيذ مايراد تنفيذه من الأهداف التربوية والتعليمية .

وبهذا الصدد فإنه من الجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم فى مصر قد اتجهت بالفعل إلى وضع برنامج لمعالجة هذا المكون من المنظومة التعليمية ، ونعنى به المعلم ، ويتضمن البرنامج مايلى :

١ - توحيد مصدر إعداد المعلمين : وذلك بأن يعد جميع المعلمين على مستوى جامعى تربوى ، مع الاستمرار فى تأهيل أولئك الذين يعملون حاليا بالتعليم الابتدائى ، ويبلغ عددهم نحو ١٥٠٫٠٠٠ معلم ، والارتقاء بمستوى تأهيلهم إلى المستوى الجامعى[٣٥] . وبذلك يصبح فى المستقبل جميع المعلمين من خريجى كليات التربية بالجامعات المصرية. ومما لاشك فيه أن توحيد المصدر يضمن الإعداد الجيد ، كما يضمن فاعلية التدريب والتوجيه بالقدر الذى يكفل المستوى المناسب للكفاءة

الوظيفية اللازمة .

٢ ـ تأهيل المعلمين باستخدام أسلوب التعليم عن بعد : ويعرف هذا الأسلوب باسم الجامعة المفتوحة أو جامعة الهواء ، ويعتمد هذا الأسلوب على أن الشخص الناضج يستطيع أن يتعلم إن رغب دون أن يكون هناك تفاعل مباشر بينه وبين ما يعمله . ويستهدف هذا البرنامج ـ على مدى عشر سنوات ـ استكمال تأهيل ١٥٠ر٠٠٠ معلم من معلمى المرحلة الأولى ، بحيث يأتى وقت على مصر يصبح فيه جميع المعلمين يحملون مؤهلا تربويا عاليا من كليات التربية فى الجامعات المصرية . وفى هذا رفع لمستوى الكفاءة الوظيفية للمعلم ورفع لمستوى المكانة الاجتماعية له ، ويصبح المعلم شأنه شأن غيره من المتخصصين لايسمح له بالعمل إلا بعد الحصول على مؤهل تربوى من كليات التربية .

هـ - تطوير الأنشطة التربوية : حيث أن التربية وفقا للمفهوم المتعارف عليه لاتقتصر على تلك الخدمات المقدمة داخل جدران الفصل الدراسى ، والتى غالبا ماترتبط بجانب المعلومات والمعارف الأكاديمية . وانما تمتد إلى عدد كبير من الخدمات التى تقدم خارج الفصل الدراسى . والتى تأخذ صورة عدد من الأنشطة تختلف فيما بينها فى مادتها وموضوعها ، فالبعض منها يأخذ صورة النشاط الرياضى أو النشاط الكشفى . والبعض يأخذ صورة النشاط الفنى بأنواعه المختلفة ، والبعض الآخر يأخذ صورة النشاط الاجتماعى ، أو شكل النشاط الثقافى بصوره المختلفة وجمعياته المتعددة .

وتعتبر هذه الأنشطة مجالات أساسية لحدوث تفاعل مباشر بين مجموعات التلاميذ وأساتذتهم فى مناخ يشيع فيه قدر مناسب من الحرية والتلقائية والمبادأة بحيث تعطى الفرصة كى يستثمر كل تلميذ بعضا مما لديه من إمكانات عقلية ، وكى يشبع مايحتاج إليه من حاجات نفسية مختلفة وميول متعددة . وهى فوق ذلك مجال مناسب لاكتساب التلاميذ أساليب السلوك الاجتماعى المناسب ، وفرصة للتدريب الأبناء على مانريد من قيم واتجاهات اجتماعية مما يحقق لكل منهم درجة مناسبة من النمو الكامل والمتكامل .

٣/٢/٣ - فى مجال تعاون الأجهزة غير التربوية للحد من التسرب

إذا كنا قد أوصينا المسئولين عن التعليم بعدة توصيات نرى فى تنفيذها مايحد من التسرب ، فإننا نوصى أيضا الأجهزة غير التعليمية أن تتحمل مسئولياتها فى هذا المجال ، ولذلك ينبغى :

أ - أن تتعاون أجهزة الدولة جميعها كل فى مجال عمله ، وبقدر إمكاناته فى تيسير وتحسين العملية التعليمية ومتابعة المتسربين ، وإعداد الدراسات المهنية اللازمة لرفع مستوى أدائهم فى مختلف مجالات الإنتاج .

ب - ويمكن أن يتم ذلك بصفة أساسية عن طريق قيام المؤسسات الصناعية بتنظيم مراكز التدريب لتستوعب فيها المتسربين من أبناء العاملين بها أو من يلتحقون للعمل فيها ممن لم ينتهوا بعد من دراساتهم الإلزامية .

جـ - كذلك ينبغى أن تتعاون أجهزة الدولة كل فى مجال عملها فى توعية الآباء والأبناء بأهمية التعليم وأثر المواظبة عليه .

د - ولابد أن تلعب أجهزة الإعلام بصفة عامة وأجهزة نشر المعلومات التربوية بصفة خاصة دورها الكامل فى هذا المجال .

هـ - أن تيسر الدولة بقدر الامكان - استخدام الآلات فى الإنتاج بالشكل والصورة التى تساعد الآباء على الاستغناء عن جهود أبنائهم الذين فى سن التعليم .

ومن الجدير بالذكر أنه يجب الاهتمام بالدعوة إلى الأخذ باتجاه تنظيم الأسرة ، وبذل الجهد لتحسين الاقتصاد المصرى ، ورفع مستوى الدخل القومى ، وزيادة الإنتاج وإصلاح الريف ، والعناية بالشئون الصحية وغير ذلك مما يثبت أنه يلعب دوره الكامل فى تقليل درجة التسرب بصفة خاصة وتحسين التعليم بصفة عامة .

جدول رقم (١)

نسب التعليم من ميزانية الدولة للخدمات خلال الفترة ٦٤ ـ ١٩٨٣

بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية

السنة	الميزانية العامة للدولة للخدمات	ميزانية نفقات التعليم				٪
		التربية والتعليم	الجامعات والمعاهد العليا	الأزهر	إجمالى التعليم	للتعليم فى ميزانية الخدمات
٦٥/٦٤	٦١٠ر٧	٦٨ر١	٢٥ر٥	٥ر١	١٨ر٧	١٦ر١
٦٦/٦٥	٦٤٩ر٤	٨٢ر٨	٢١ر٩	٥ر٦	١١٠ر٣	١٧ر٠
٦٧/٦٦	٦٢٥ر٢	٨٥ر٣	٢٤ر٣	٦ر٧	١١٦ر٣	١٨ر٦
٦٨/٦٧	٦١٥ر٥	٨٩ر٤	٢٥ر٣	٦ر٦	١٢١ر٣	١٩ر٤
٦٩/٦٨	٦٦٩ر٩	٩٦ر٢	٢٨ر٦	٧ر٣	١٣٢ر١	١٩ر٧
٧٠/٦٩	٧٠٦ر٧	١٠٤ر١	٢٩ر٣	٧ر٩	١٤١ر٣	٢٠ر٠
٧١/٧٠	٧٦٠ر٣	١٠٧ر٢	٢٩ر٨	٨ر٠	١٤٥ر٠	١٩ر١
١٩٧٢	٨٣٨ر٣	١١١ر٩	٣٢ر٧	٨ر٥	١٥٣ر١	١٨ر٣
١٩٧٣	٨٣٨ر٣	١٤٥ر٣	٣٤ر٩	١٥ر٥	١٥٥ر٧	٢٤ر٣
١٩٧٤	٩٣٨ر١	١٥٠ر٥	٧٠ر٧	١٤ر١	١٣٥ر٣	٢٥ر٠
١٩٧٥	١١٧٩ر٧	١٧٧ر٦	٦٩ر٧	١٤ر٦	٢٦١ر٩	٢٢ر٢
١٩٧٦	١٧٢٧ر٣	٢١٣ر٦	٨٥ر٧	١٥ر٥	٣١٤ر٨	١٨ر٢
١٩٧٧	١٩٦١ر٦	٢٢٨ر٤	١٠٤ر٠	٢٢ر٩	٣٥٥ر٣	١٨ر١
١٩٧٨	٢٤٧٢ر٤	٢٧١ر٤	١٣٩ر٨	٢٩ر٩	٤٤١ر١	١٧ر٨
١٩٧٩	٤٤٠٤ر٢	٣٣٤ر٠	١٦٦ر٠	٤٠ر٦	٥٤٠ر٦	١٢ر٣
١٩٨٠	٦٨٠١ر٨	٣٩٥ر٠	٢٠٨ر٠	٤٩ر٢	٦٥٢ر٢	٩ر٦
١٩٨١	٨٥٥٩ر٦	٥٨٨ر٧	٢٨٤ر٠	٧٤ر٣	٩٤٧ر٠	١١ر١
١٩٨٢	١٢٠٨١ر٣	٧٥٨ر٠	٣٢٨ر٠	٩٥ر٠	١١٨١ر٠	٩ر٨
١٩٨٣	١٣٣٧٢ر٤	٨٥٩ر٠	٤٤٨ر٠	١١٠ر٠	١٤١٧ر٠	١٠ر٦

المصدر : بيانات الإدارة العامة للميزانية بوزارة التربية والتعليم .

جدول رقم (٢)

نسبة الإنفاق على التعليم فى مصر

إلى إجمالى الناتج القومى والدخل القومى

خلال الفترة ١٩٦٤/٦٥-١٩٧٩

بالمليون جنيه والأسعار الجارية

السنة	إجمالى الناتج القومى	الدخل القومى	نسبة نفقات التعليم إلى إجمالى الناتج القومى	نسبة نفقات التعليم إلى الدخل القومى
٦٤/٦٥	٢١٩ر٢	١٩٧٥ر٠	٥ر٤٪	٥ر٠٪
٦٥/٦٦	٢٣٨٨ر٢	٢١٢٤ر٠		٢ر٢
٦٦/٦٧	٢٤٥٨ر٩	٢١٩٤ر٨	٤ر٦	٥ر٣
٦٧/٦٨	٢٥٠٩ر٧	٢١٨٧ر٧	٤ر٧	٥ر٥
٦٨/٦٩	٢٦٥٧ر٠	٢٣٣٩ر٤	٤ر٨	٥ر٦
٦٩/٧٠	٢٩٢٦ز٦	٢٥٥٢ر٨	٥ر٠	٥ر٥
٧٠/٧١	٣٠٨٦ر٣	٢٧٠٠ر٥	٤ر٨	٥ر٤
١٩٧٣	٣٥٠٢ر٠	٢٩٥٦ر٥	٤ر٧	٥ر٢
١٩٧٣	٣٩٤٠ر٠	٣٢١٦ر٩	٤ر٤	٦ر١
١٩٧٤	٤٦٣٠ر٠	٤١١٠ر٨	٥ر٠	٥ر٧
١٩٧٥	٥٥٣٠ر٠	٤٧٧٨ر٨	٥ر١	٥ر٥
١٩٧٦	٦٧٠٤ر٦	٥٥٣٦ر٥	٤ر٧	٥ر٧
١٩٧٧	٨٢٠٩ر٩	٦٦١٣ر٧	٤ر٧	٥ر٤
١٩٧٨	٩٧٨٢ر٤	٨١١٩ر١	٤ر٣	٥ر٤
١٩٧٩	١٢٤٧٤ر٦	١٠٦٨١ر٥	٤ر٥	٥ر١

المصدر : بيانات الإدارة العامة للميزانية بوزارة التربية والتعليم .

جدول رقم (٣)

تطور اعداد الملتحقين بالمرحلة الابتدائية

خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٤

	البنيه التعليمية		عـــدد الطلبـــة					٪ للزيادة	كثافة
	مدارس*	فصول	بنون	٪	بنات	٪	الإجمالى	السنوية	الفصل
١٩٧٦/٧٥	١٠٣٤٦	١١٤٧١	٢٥٣٥٦٦٣	٦٢	١٥٨٥٦٧٣	٣٨	٣١٢٠٩٣٦	–	٤١
١٩٧٧/٧٦	١٠٥٦٩	١٠١٦٣٥	٢٥٤١٥٠٥	٦١	١٦١٠٤٥١	٣٩	٤١٥١٩٥٦	٨ر٠٪	٤١
١٩٧٨/٧٧	١٠٨١٨	١٠٤١٨٠	٢٥٦٠١٣٠	٦١	١٦٥١٢١٥	٣٩	٤٢١١٣٤٥	٤ر١٪	٤٠
١٩٧٩/٧٨	١١٠٥١	١٠٧٤٠٤	٢٥٨٩٦١٥	٦٠	١٦٩٧٥٠٦	٤٠	٤٢٨٧١٢٤	٨ر١٪	٤٠
١٩٨٠/٧٩	١١٣٥٦	١١١٣١٠	٢٦٦٣٨٤٦	٦٠	١٧٧٠٧١١	٤٠	٤٤٣٤٥٥٧	٤ر٣٪	٤٠
١٩٨١/٨٠	١١٦٣٠	١١٤٢٢٧	٢٧٠٩٨٩٣	٦٠	١٨٢٨١٦٥	٤٠	٤٥٤٨٠٥٨	٦ر٢٪	٤٠
١٩٨٢/٨١	١١٧٦١	١١٧٤٦٠	٢٨٠٧١٥٤	٥٦	١٩٤١٢٦٠	٤١	٤٧٤٨٤١٤	٤ر٤٪	٤٠
١٩٨٣/٨٢	١٢٠١٣	١٢١٤٣٧	٢٩٤٨٧٨٦	٥٦	٢٠٨٧٨٢٢	٤١	٥٠٣٦٦٠٨	١ر٦٪	٤١
١٩٨٤/٨٣	١١٣٧٥	١٢٥٧٧٨	٣٠٩٣٧٩٧	٥٨	٢٢٥٥٧٨٢	٤٢	٥٣٤٩٥٧٩	٢ر٦٪	٤٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى لعام ١٩٨٤/٨٣ يونيه ١٩٨٥ .

* تضم الأقسام الملحقة .

جدول رقم (٤)

تطور اعداد الملتحقين بالمرحلة الإعدادية

خلال الفترة ١٩٨٤/٧٥

	البنيه التعليمية		عـــدد الطلبـــة					٪ للزيادة	كثافة
	مدارس*	فصول	بنون	٪	بنات	٪	الإجمالى	السنوية	الفصل
١٩٧٦/٧٥	٢٩٣٧	٣١٨٧٤	٨٦٩٤٨٦	٦٥	٤٦٩٥٧٧	٣٥	١٣٣٩٠٦٣	–	٤١
١٩٧٧/٧٦	٣١١٩	٣٥٨٨٨	٩٢٥٢٩٦	٦٤	٥١٠٢٣٠	٣٦	١٤٣٥٥٢٩	٢ر٧	٤٠
١٩٧٨/٧٧	٣٢٦١	٣٨٥٣٨	٩٦٩٠١١	٦٧	٥٤٩٤٦٧	٣٦	١٥١٨٤٧٨	٨ر٥	٤٠
١٩٧٩/٧٨	٣٣٢٩	٣١٦٥٧	٩٧٩٦٢٦	٦٢	٥٦٧٦٨٢	٣٧	١٥٤٧٣٠٨	٩ر١	٣٩
١٩٨٠/٧٩	٣٣١٩	٣٩٥٢٩	٩٦٠٨٤٣	٦٣	٥٦٥٦١٩	٣٧	١٥٢٦٤٦٢	(٤ر١)	٣٩
١٩٨١/٨٠	٢١٩٩	٣٩٤٢٧	٩٧٨٥٤٥	٦٢	٥٩٥٦٨٨	٣٨	١٥٧٤٢٣٣	١ر٣	٤٠
١٩٨٢/٨١	٢١٢١	٤٠٣٦٠	١٠١٧٠١٦	٦١	٦٣٥٩٣٧	٣٩	١٦٥٢١٤١	٠ر٥	٤١
١٩٨٣/٨٢	٣١٥١	٤٣٥٦٧	١٠٧٩٣٩٠	٦١	٦٩٠٤٠٨	٣٩	١٧٦٩٧٩٨	١ر٧	٤١
١٩٨٤/٨٣	٣٢٤٩	٤٥١٨٦	١١٤٧٤٣٤	٦١	٧٤٦٩٨٥	٣٩	١٨١٤٤١٩	٠ر٧	٤٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى لعام ١٩٨٤/٨٣ يونيه ١٩٨٥ .

* تضم الأقسام الملحقة .

الهوامـــش

١ - أنظر "الأطفال والتنمية فى التسعينات" . مرجع أعدته اليونيسيف فى ضوء مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل . مقر الأمم المتحدة ، نيويورك . سبتمبر ١٩٩٠ . ص ١٧١ .

٢ - نفس المرجع السابق . ص ١٥٨ .

٣ - نفس المرجع السابق .

٤ - نفس المرجع السابق . ص ١٧٢ .

٥ - نفس المرجع السابق . رقم (٥) . ص ٢٣ .

٦ - أنظر سمير رضوان وبنيت هانسون : "العمل والعدل الاجتماعى ، مصر فى الثمانينات" . دراسة فى سوق العمل ، مكتب العمل الدولى ، القاهرة - دار المستقبل العربى ١٩٨٣ . ص ٢٩ .

٧ - أنظر "تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا" . المجالس القومية المتخصصة. الدورة ١٢ ، سبتمبر ١٩٨٤ - يونيو ١٩٨٥ . ص ١٢ .

٨ - نفس المرجع السابق . رقم (٥) . ص ٦ .

٩ - نفس المرجع السابق .

١٠ - أنظر "بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى" دكتور جلال أحمد أمين . ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين . مارس ١٩٧٨ . ص ٩ .

١١ - نفس المرجع السابق .

١٢ - أنظر "التعليم الأساسى والتسرب للإناث فى الوطن العربى" . دكتور سمير سالم الميلادى . المجلس العربى للطفولة والتنمية ، تقرير عن واقع الطفل فى الوطن العربى ١٩٩٠ . ص ٦٨ .

١٣ - نفس المرجع السابق . رقم (١) . ص ٢١٤ .

١٤ - نفس المرجع السابق . ص ٢١٩ .

١٥ - نفس المرجع السابق . رقم (١٥) . ص ٧٤ .

١٦ - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء . التعداد العام (نتائج العينة) ١٩٨٦ . إجمالى الجمهورية - المجلد الأول - خصائص السكان والظروف السكنية . ص ١٦ .

١٧ - نفس المرجع السابق .

١٨ - المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا - مذكرة للعرض على المجلس بشأن التسرب فى مرحلة التعليم الإلزامى . مارس ١٩٨٩ . ص ٢ .

١٩ - نفس المرجع السابق .

٢٠ - نفس المرجع السابق .

٢١ - نفس المرجع السابق .

٢٢ـ نفس المرجع السابق رقم (٥) . ص ٢٣ .

٢٣ـ نفس المرجع السابق .

٢٤ـ نفس المرجع السابق رقم (٢٥) .

٢٥ـ أنظر "تكلفة التلميذ فى مدارس التعليم الأساسى" دكتور سمير لويس . دراسة إحصائية . المركز القومى للبحوث التربوية . يوليو ١٩٨٥ . ص ١٨ .

٢٦ـ نفس المرجع السابق . رقم (٢٧) . ص ٥ ـ ٨ .

٢٧ـ نفس المرجع السابق .

٢٨ـ نفس المرجع السابق .

٢٩ـ نفس المرجع السابق . ص ٣ ، ٤ .

٣٠ـ نفس المرجع السابق رقم (١٠) . ص ١٢ .

٣١ـ نفس المرجع السابق . رقم (٢٧) . ص ١٦ .

٣٢ـ نفس المرجع السابق . ص ٢٢ .

٣٣ـ نفس المرجع السابق .

٣٤ـ نفس المرجع السابق . ص ٢٣ .

٣٥ـ نفس المرجع السابق . ص ٢٥ .

المراجـع

١ - دكتور جلال أحمد أمين : *"بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى"* . ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين . مارس ١٩٧٨ .

٢ - سمير رضوان وبنيت هانسون : *"العمل والعدل الاجتماعى ، مصر فى الثمانينات"* دراسة فى سوق العمل . مكتب العمل الدولى ، القاهرة دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ .

٣ - دكتور سمير سالم الميلادى : *"التعليم الأساسى والتسرب للإناث فى الوطن العربى"* . المجلس العربى للطفولة والتنمية . تقرير عن واقع الطفل فى الوطن العربى ١٩٩٠ .

٤ - دكتور سمير لويس سعد : *"تكلفة التلميذ فى مدارس التعليم الأساسى"* . دراسة إحصائية . المركز القومى للبحوث التربوية . يوليو ١٩٨٥ .

٥ - *"الأطفال والتنمية فى التسعينات"* : مرجع أعدته اليونيسيف . فى ضوء مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل . مقر الأمم المتحدة . نيويورك . سبتمبر ١٩٩٠ .

٦ - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء . التعداد العام (نتائج العينة) . ١٩٨٦ إجمالى الجمهورية . المجلد الأول . خصائص السكان والظروف السكنية .

٧ - *"السياسة التعليمية فى مصر"* . وزارة التربية والتعليم . التقارير الدورية . يونيو ١٩٨٤ .

٨ - *"السياسة التعليمية فى مصر"* . وزارة التربية والتعليم . التقارير الدورية - يونية ١٩٨٥ .

٩ - المجالس القومية المتخصصة . تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا . الدورة ١٢ ، سبتمبر ١٩٨٤/يونيه ١٩٨٥ .

١٠ - المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا . مذكرة للعرض على المجلس بشأن التسرب من مرحلة التعليم الإلزامى - مارس ١٩٨٩ .

اتجاهات المناقشة

اولا : علاقة الطفل بالبيئة

١- الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للطفل

تناولت هذه الورقة عدد من المؤشرات الديموجرافية والاجتماعية التى توضح خصائص الطفل المصرى . حيث أشارت إلى معدلات المواليد والوفيات ، ومعدلات الخصوبة ، والعوامل المرتبطة بها . كما تناولت الجوانب الصحية والتعليمية وعمالة الطفل - واشتملت الورقة على عددمن الإحصاءات لمعدلات المواليد والوفيات فى سنوات من ١٩٧٦ حتى ١٩٩١ ، ومعدلات ارتفاع وانخفاض الخصوبة .

أما الخصائص الاجتماعية (الصحية ، والتعليمية) فقد اشتملت على إحصاءات خاصة بنسب وفيات الأطفال والأصابة بالأنيميا بين الحوامل والتطعيمات الخاصة بالأم والطفل ، كذلك إحصاء بالأمراض الشائعة بين الأطفال. أما الناحية التعليمية فقد ذكرت الإحصاءات الخاصة بنسب التسرب من التعليم فى المراحل المختلفة ، كذلك اشتمل الجزء الخاص بالعمالة على نسب الأطفال العاملين فى الدول النامية .

وقد أثارت هذه الورقة عدة تساؤلات حول مدى صحة بعض البيانات الواردة بها ، ومدى إمكانية التقييم من بحوث صغيرة كالبحث المشار إليه فى الورقة كانت عينته ٧٥ حالة .

كما وجه تعليق حول إمكانية عمل مقارنة بين البيانات والإحصاءات التى ضمنتها الورقة وبين إحصاءات وبيانات حول نفس الموضوع ولكن فى فترة سابقة (الفترة الناصرية) .

كذلك أثارت الورقة التضارب فى تحديد سن الحدث حيث نجد أن النسب الأعلى للطفولة كما يحددها البعض هو ١٦ سنة وفى ميدان الأحوال الشخصية ١٨ سنة وبالنسبة لمجال العمالة ١٢ سنة .

وقد عقب على هذه التساؤلات كالتالى : أن البحث المشار إليه فى الورقة كان يركز على نقطة معينة ويمكن التعميم منها على نفس الحالات المشابهة . كما أشير إلى أن الورقة كانت ورقة وصفية ووصف الواقع وتشخيصه يرشدنا إلى مايمكن أن نفعله فى المستقبل . وبالنسبة للمقارنة بفترة سابقة فهذا ممكن أما بالنسبة للتضارب فى التشريع فهذه نقطة حيوية تحتاج إلى متخصص قانونى لعلاجها .

٢- التربية البيئية بين المفهوم والمضمون

تناولت هذه الورقة أهمية التربية البيئية من الصغر وفى مرحلة ماقبل المدرسة ومابعدها وقد استلزم هذا مناقشة الموضوع من خلال تقسيمه إلى خمسة نقاط هامة هى : أهمية التربية البيئية (المبررات والأسس) ، ماهية التربية البيئية والمقصود منها ، ماهو المضمون والوظيفة التى ينبغى الوصول إليها من خلال التربية البيئية ، مراحل التربية البيئية مع التركيز على مرحلة ماقبل المدرسة وأخيرا الأهداف العامة لموضوع التربية البيئية والفئات التى يوجه إليها وتتمثل الأهداف فى الوعى والحس المرهف للبيئة والمعرفة الجيدة بالبيئة المحيطة والمشاركة فى العمل على حل مشكلات البيئة .

وقد دار النقاش حول هذه الورقة فى عدة اتجاهات حيث رأى البعض أن الحديث فى موضوع البيئة حديث فى أمور تدخل فى إطار الرفاهية بالنسبة لمجتمع لم يحصل معظم أفراده على الحاجات الرئيسية مثل المياه النظيفة والمسكن الملائم والصرف الصحى وأن هموم الإنسان المصرى لاتجعل لديه الوقت والجهد للاهتمام بهذا الموضوع . ورأى البعض الآخر أن الاهتمام بالبيئة جزء من الاهتمام بصحة الإنسان وأن الأمور المتعلقة بالإنسان لاتنفصل فالمأكل والمشرب النظيف مهم كما أن تلوث البيئة أيضا مسألة متعلقة بالصحة وبالتالى بإمكانية الإنسان السليم على الإنتاج والعطاء والتنمية .

وقد عقبت الأستاذة سحر على المناقشات حيث ذكرت أن المجتمعات الرأسمالية قد اكتشفت قصور اهتمام بالبيئة ومسئوليتها فى تعرض بيئة الإنسان للانهيار ومن ثم بدأت فى الاهتمام بالبيئة ونوعية حياة الإنسان ، كما استوعبت أن هناك تكامل بين العلوم لايجعلنا نفصل الموضوعات الخاصة بالإنسان عن بعضها البعض فكل الموضوعات متشابكة .

٣- أثر البيئة الاجتماعية على الطفل

تحدثت هذه الورقة عن البيئة الاجتماعية التى تؤثر على الطفل سواء من الناحية الصحية أو من الناحية التعليمية أو من ناحيه المسكن وقد احتوت الورقة على بيانات خاصة بالمسكن ونسب المساكن التى تتوفر بها المياه النقية والصرف الصحى حيث نتبين أن نصيب الحضر من المياه النقية والصرف الصحى يفوق نصيب الريف وكذلك فإن مواصفات المسكن الصحى تتوفر فى الحضر أكثر من الريف فالأجهزة الكهربائية فى الحضر أكثر منها فى الريف - أما بالنسبة للحالة التعليمية فقد احتوت الورقة على إحصاءات خاصة بنسب التعليم فى المراحل المختلفة بالنسبة للريف والحضر ، وتوزيع التلاميذ وفقا للنوع والمحافظات لعام ١٩٩٢/١٩٩١ ، وإحصاءات أخرى خاصة بالمبانى المدرسية ومدى صلاحيتها .

أما بالنسبة للصحة والتغذية فقد توفرت فى الورقة بعض البيانات الخاصة بوفيات الأطفال . وحالة الأطفال الرضع فى الريف والحضر من حيث التغذية والاهتمام بالطفل . وكما نرى فإن الورقة تعتبر ورقة وصفية لحالة الطفل المصرى وفقاً للبيئة التى يعيشها سواء على المستوى الأسرى أو المجتمعى .

وقد دارت المناقشات حول هذه الورقة حول أهمية توجيه الاهتمام بالأسرة بشكل عام حيث هى البيئة الأساسية التى يحيا فيها الطفل وتؤثر عليه بشكل أساسى كما أثير أيضا أهمية الاستفادة من البيانات المتوفرة فى الورقة لعمل مقارنات بين الفترات الزمنية المختلفة لبيان مدى التقدم أو التأخر فى تقديم الخدمات وتحسين بيئة الطفل .

واهتم التعقيب على المناقشات بإيضاح أهمية البحث فى توفير البيانات التى تساعد على إبراز الواقع الفعلى فى المجتمع . كما علقت على أهمية أن نتوصل إلى استراتيجية خاصة بحل مشاكل الطفولة وينطلق هذا من الاهتمام بالإنسان والعدالة الاجتماعية ، كذلك اهتم التعقيب بإبراز الفروق الريفية الحضرية فى المجالات الأساسية التى تناولتها الدراسة وهى الصحة والمسكن والتعليم .

ثانيا : الإعلام والطفل

١- قراءات فى بحوث الاتصال الجماهيرى والطفل المصرى

وقد اشتملت هذه الورقة على أهمية دراسة ثورة المعلومات التى يشهدها العالم

وتقييم واقع دراسات الاتصال المتعلقة بالطفل . وقد اتضح من الدراسة قلة البحوث التى اهتمت بتعرض الطفل المصرى لوسائل الإعلام والاتصال ، كما اهتمت معظم الدراسات بأفضليات المشاهدة والاستماع دون الاهتمام بالآثار النفسية على سلوك الطفل ، وقد افتقرت البحوث أيضا للبعد الطبقى إذا تناولت معظم الدراسات الطفل المصرى باعتباره طبقة واحدة .

وقد تركزت المناقشات على هذه الورقة حول : أهمية تعريف الطفولة كما نراها فى المجتمع المصرى والعربى خاصة أن الطفل منتج مجتمعى . ولذلك لابد من تحديد من هو الطفل موضوع الدراسة قبل تقيم أساليب الرعاية المقدمة له .

لابد من التركيز على بحوث حول تأثير وسائل الاتصال وتقليل الفجوة بين السلوك واللفظ .

عند التخطيط للبرامج الإعلامية لابد من الانتباه إلى أن مايستهوى الطفل المصرى هو ليست برامج الأطفال فقط بل أيضا برامج الكباركما يتضح ذلك من الأبحاث التى تهتم بأفضليات المشاهدة . كذلك يجب أن تهتم الدراسات بالتوجه نحو دراسة التأثير المتبادل بين الجمهور والمادة الإعلامية .

وقد تناول التعقيب أولا : توضيح بأن هذه الورقة ناقشت الدراسات الخاصة بطفل مابعد المدرسة ، وقد فرقت الورقة بين طفل الريف والحضر . وقد اتفقت مع المناقشات الخاصة بدراسات التأثير وليس فقط أفضليات المشاهدة . والبحوث التى تفرق بين المراحل العمرية المختلفة والمناطق الحضرية والطبيعية المختلفة .

أما بالنسبة لخطر الثقافة الأجنبية على الثقافات المحلية فهذا ليس قاصر فقط علينا وإنما هو على مستوى العالم وهذا الغزو ليس ثقافى فقط بل اقتصادى واجتماعى .

٢- نحو صيغة لمجلة أطفال عربية

تناولت هذه الدراسة موضوع مجلات الأطفال وذلك لأهمية مجلة الطفل وقد تحددت أهداف الورقة فى أولا : تحليل الأوضاع الراهنة لمجلات الأطفال فى الوطن العربى ، وتقييم هذه المجلات فى ضوء أهدافها ووظائفها فى ظل ظروف المجتمع العربى . ثانيا : محاولة طرح بعض التصورات المستقبلية لمجلة أطفال عربية .

وقد دارت التساؤلات حول مدى صلاحية المجلات الأجنبية المترجمة للطفل العربى بما له من قيم وأخلاق خاصة وهل وجود مجلة هو الاحتياج الحقيقى للطفل العربى ، أن عمل مجلة عربية خاصة بالطفل يحتاج إلى دراسة الاحتياجات الحقيقية للطفل العربى .

وكان التعقيب على هذه التساؤلات هو أن الأطفال فى كل مكان يتفقون على أمور معينة ولكن هذا لاينفى محاولة وجود مجلة عربية خاصة بالطفل وفى التصور الذى حاولت الورقة تقديمه كما أشارت إلى أن أحد المؤسسات الإعلامية تعمل حالياً على اصدار مجلة عربية خاصة بالطفل .

ثالثا : بعض القضايا القانونية الخاصة بالطفل

١- سلوك الوالدين الإيذائى والحماية القانونية للطفل

تضمنت هذه الورقة مقدمة وعرض لبعض الدراسات المفسرة للسلوك الإيذائى من الوالدين للأبناء ثم عرضت لبعض نماذج من السلوك الإيذائى داخل الأسرة سواء كان إيذاء جسدى للطفل مباشر أو غير مباشر ثم تناولت بعد ذلك الإيذاء النفسى والاجتماعى للطفل وانهت العرض بالنموذج الثالث وهو الإيذاء المزدوج (النفسى والجسمانى) مما يعرض الأطفال للانحراف وفى الخاتمة عرضت لنظرة نقدية لتشريعات حماية الطفولة .

ولقد دارت مناقشات هامة حول هذه الورقة لأنها تعرضت لنماذج من السلوك الإيذائى الذى ترتكبه الأسرة فى حق الأطفال ولفتت الأنظار إلى ذلك والقت الضوء على قضايا هامة تشجع فيها الأسرة الأبناء على الانحراف ولذلك يجب أن يهتم الإعلام بهذه القضايا وخطورتها حتى يمكن أن نضع حدود لها فينشأ نوع من الأمان والأطمئنان فى المجتمع . كما يجب أن يراعى المشرع أن الأسرة هى الوحدة الأولى التى تتلقى الطفل منذ لحظة الميلاد وعلى ذلك يجب أن يكون هناك مجموعة من القوانين التى تتلاءم مع هذه النوعيات الجديدة من الإيذاء الذى يلقاه الأبناء داخل الأسرة مع مراعاة أن يلتزم الوالدين بالامتثال لأحكام القانون .

٢ - بعض المشاكل المتعلقة بجنسية الأطفال أبناء الأم المصرية

تناولت هذه الورقة المشكلات التى يتعرض لها أطفال الأم المصرية المتزوجة من أجنبى حيث اشتملت الورقة ثلاثة جوانب لحصر لهذه المشكلات وحجج القائلين بعدم منح الجنسية والرد على هذه الحجج ، ثم رأى الباحث من وجهة النظر القانونية وما يحق له فى الدستور المصرى ومايقدمه الباحث من تعديل للقانون فى صالح الطفل المصرى .

وقد أثارت الورقة تساؤلا حول حق المرأة فى الزواج دون حرمان أطفالها من الجنسية ومدى حرية الدولة فى مادة الجنسية . ومدى تأثير الإعلانات والاتفاقات الدولية على الدول المختلفة ، والسؤال المطروح هل مصر انضمت إلى الاتفاقيات الدولية فى هذا المجال وأن كانت فما هو إلتزامها ومداه فى هذا الموضوع ؟

وقد أثارت الورقة أيضا العديد من الآراء والتعليقات حول ضرورة تدخل المشرع بوضع قانون لحماية أبناء الأم المصرية لوضع حد للمشاكل العديدة التى يعانى منها الأبناء ، وقد وضع الباحث مقترح بالتعديل أملا أن تراعى الجهات المعنية هذا المقترح ويأخذ به للقضاء على تلك المشاكل .

٣- تقييم موقف القانون من صغر سن المجنى عليه

تضمنت الورقة بعض النسب والأرقام لصغار السن المعتدى عليهم فى عدد من الجرائم المختلفة منها – الاعتداء على حق الجنين فى الحياة حيث تبيح البلاد الاجهاض وجرائم الضرب العمدى لصغار السن ، وكذلك الجرائم الخلقية التى ترتكب ضد صغار السن . وجرائم خطف الأطفال والاتجار بهم ، كذلك تعريض الأطفال للخطر بتركهم فى مكان خالى أو حبسهم ، كما ذكرت الورقة طرق المعاقبة القانونية للقائم بهذه الجرائم سواء فى القانون المصرى أو القوانين فى بعض البلاد الأخرى .

وقد أثارت الورقة بعض التعليقات منها أن القضاء على ظاهرة جرائم الأطفال لايكون بتشديد العقوبة بل بمواجهة أسباب الظاهرة ، هل جرائم الاعتداء على صغار السن كثيرة للحد الذى يتطلب تشريعات جديدة ، أن الاعتماد فى الورقة على المقارنة بين التشريعات فى مصر والتشريعات فى البلاد الغربية مقارنة غير سليمة وذلك لاختلاف نسق القيم بين مصر والبلاد الغربية .

رابعا : بعض الجوانب النفسية للطفل

١- التخلف العقلى

تعرضت الورقة إلى تعريف التخلف العقلى ، وحقوق المتخلف عقليا من وجهة نظر التشريعات المختلفة التى تضمنت هذه الحقوق في مصر ، والجهود العقلية لرعاية المعاقين عقليا وتأهيلهم وأخيرا أشارت الورقة إلى أفاق المستقبل فى هذا الموضوع على ضوء أهم القضايا التى تتعلق به .

وقد أثارت الورقة عدد من الأسئلة والاستفسارات ، فكان هناك إقتراح يركز على الجانب التربوى الذى اغفلته الورقة حيث ركزت على الجانب الطبى والتشريعى لايوجد فراغ تشريعى بالنسبة للمتخلفين عقليا كما ذكرت الورقة ولكن هناك ضعف تشريعى وليس فراغ ، فهناك تشريعات لحماية هذه الفئة ، والقانون متمشيا مع الدين الإسلامى يبيح اجهاض الحامل التى يثبت أنها تحمل طفل متخلف عقليا .

ذكر البعض أهمية مناقشة تشريع يحرم زواج الأقارب إذا ثبت أن الأسباب الوراثية تؤثر على إنجاب أطفال طبيعيين .

وقد جاء التعقيب كالتالى : مدارس التربية الخاصة لاتستوعب إلا ٥٪ فقط من المتخلفين عقليا ، التخلف العقلى له ثلاثة درجات ولكل درجة نوع من التأهيل والتدريب الخاص بها – هناك خلط بين المرض العقلى الذى نال اهتمام التشريع والتخلف العقلى الذى لايزال يعانى من فراغ تشريعى ، أسباب التخلف العقلى ليست وراثية فقط بل أيضا اجتماعية وهناك أسباب أخرى مازالت مجهولة . أطالب بسياسة عامة للتدخل المبكر فى الحد من التخلف العقلى بناءا على ماهو معروف من أسباب تودى إليه .

٢- نظرة مستقبلية لتنمية الطفل فيما قبل المدرسة

تحدثت الورقة عن تعلم الطفل الذى يبدأ منذ اللحظة الأولى للميلاد ، وتحدثت عن رياض الأطفال التى تراعى ٣٫٥٪ فقط من الأطفال فيما قبل سن المدرسة ، وأهمية الوعى لدى الوالدين بالطفل فيما قبل سن المدرسة ، لأن السنوات الأولى من حياة الطفل مهمة وحاسمة فى تكوين شخصية الطفل وتنمية مهاراته . ومن المهم ترك حرية للطفل فى التعبير عن رأيه ، كما ركزت الورقة على أهمية الوعى

لدى الوالدين باحتياجات الطفل من النواحى الصحية والنفسية والتعليمية والاجتماعية .

وقد أثارت هذه الورقة عدة نقاط للمناقشة حيث علق البعض على أن نهتم بمن يتخصص فى العمل برياض الأطفال فيكونوا من محبى هذه المهنة فى المقام الأول ثم يجرى إعدادهم أعداداً جيداً لإنهم يساهموا فى تنشئة الطفل .

كان لابد من التركيز على آراء المفكرين المسلمين فى رعاية الطفل ، ووضع برنامج مقترح لتعلم طفل ماقبل المدرسة فى ضوء تحديات عام ٢٠٠٠ . ومناقشة ماينتويه وزيرالتعليم من جعل مرحلة ماقبل المدرسة تدخل ضمن التعليم الإلزامى .

وتناول التعقيب رد على بعض التساؤلات والملاحظات التى أثارتها الورقة كالآتى :

تناولت الورقة آراء العلماء الذين تحدثوا عن التربية فى إطار رسمى ولن تتعرض للفلاسفة بشكل عام سواء كانوا مسلمين أو غيرهم .

الاهتمام بالعملية التعليمية للطفل تبدأ من البيت ولذلك لابد من الاهتمام بكل المتعاملين مع الطفل حتى يستطيعوا عمل التوجيه السليم للطفل .

الاهتمام برياض الأطفال ليس اهتمام ترفى ولابد أن يكون الاهتمام بكيف هذه الرياض سابق لانتشارها كميا فزيادة عدد رياض الأطفال ليس حلاً لمشاكل طفل ماقبل المدرسة ولكن المستوى الذى تكون عليه هو الاهم .

٣ - المثابرة لدى الاطفال فى ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية

تجيب هذه الورقة على السؤال التالى ماهى المتغيرات الاجتماعية التى يمكن أن تؤثر فى قدرة الأطفال على المثابرة ؟ وقد أشار الباحثان إلى أهمية موضوع المثابرة ثم أهمية العينة التى تتناولها الدراسة ، وأهمية المتغيرات التى يتم تناولها بالدراسة ثم أهمية الوصول إلى استبيان موضوعى مناسب لقياس المثابرة لدى الأطفال ثم مصطلحات الدراسة وفروضها ثم إجراءات الدراسة من حيث العينة وأدوات الدراسة ، والمعايير الخاصة بعينة الاناث والذكور ، والمنهج الاحصائى المستخدم فى الدراسة ثم أخيرا أهم النتائج .

وقد اثارت الورقة العديد من المناقشات الهامة فى ضوء الفروق بين الإناث والذكور فى المثابرة حيث تبين أن الإناث أكثر مثابرة من الذكور وقد قدم القائم بالدراسة مبرراته وتفسيره للنتائج التى توصل إليها دوراً على تساؤلات الحاضرين.

خامسا : الطفل من الناحية الاجتماعية والتعليمية

١- الفقر وواد الطفولة

هذه الورقة هى دراسة حالة لتسع أسر فقيرة تناولت من خلالها بعض المتغيرات كالمأوى والتاريخ الصحى والتغذية أجريت بعزبة الصعايدة بالجيزة . ودرس فى هذه الأسر وضع الأطفال فيها من حيث مكان الإقامة وحالتهم الصحية وحالتهم التعليمية . والأطفال العاملين داخل هذه الأسر .

ناقشت هذه الورقة قضية الفقر كمقولة اجتماعية ، أكثر منه كمقولة اقتصادية فهى لن تشير إليه كمقولة اقتصادية فلم تعرف الفقر .

كذلك فإن هذه الورقة بمثابة حوار غير مباشر مع عالمين هامين وهما وادنر وتقييمه الطبقى الشهير الذى انجز فى الولايات المتحدة الأمريكية فى آخر الأربعينات والثانى لأوسكار لويس والدرسة الشهيرة التى أجراها فى المكسيك على خمس أسر فقيرة واهتمت بصفة خاصة بدراسة الفقر الحضرى .

وقد أثارت المناقشات ضرورة دراسة الفقر من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية حتى تكون الدراسة مكتملة كذلك كان هناك ضرورة لإبراز التقييم الطبقى وعلاقته بالفقر .

٢- تنشئة الأطفال الإناث فى مصر

طرحت هذه الورقة فكرة الانتهاك الثقافى للطفل طبقا لمعنى وتصور معين لفكرة الانتهاك كما ركزت على فكرتى التعليم والثقافة وبشكل أساسى على الإناث حيث تميز الطفل الذكر فى التعليم عن الأنثى . ونجد أنه لاتوجد مجلة أطفال عربية أسمها مؤنث ، وأن وظائف المرأة فى القصص هى الوظائف المساعدة وغير الهامة مثل ، سكرتيرة ، الخادمة ، بينما الرجل هو الطبيب ، والمخترع والمهندس ، وهذا بخلاف الانتهاك البدنى والصحى أيضا للأنثى والذى يبدو من ارتفاع نسبة وفيات الأطفال من الإناث عن الذكور .

وقد أشار البعض إلى أن : الورقة محملة ايديولوجيا أكثر مما ينبغى . وهناك بعض الإحصاءات والبيانات الواردة فى الورقة تحتاج إلى إيضاحات فبعض البيانات يتضح منها تفوق الإناث عن الذكور .

وقد أبرزت المناقشات ضرورة الاهتمام بالمقارنات الإحصائية لإبراز الفكرة وبلورتها .

٣- الأطفال العاملون . الحاضر والمستقبل

تناولت الورقة تحليل لمفهوم عمالة الطفل ، وتحليلا إحصائيا لخصائص الأطفال العاملين ، من حيث العمر ، ونوعية العمل ، والأسباب التى تدفع الطفل للعمل . وبيان لنوعية البيئة التى يعمل بها الطفل ومدى الخطر الذى يتعرض له ، وعدد ساعات العمل التى يقوم بها هؤلاء الأطفال ، وأثر البيئة على صحة الأطفال . وقد عرضت الورقة لحالات أطفال عاملين ثم قدمت فى النهاية نظرة مستقبلية لعمالة الأطفال .

وقد أثارت المناقشات التى دارت حول هذا البحث مسألة هامة وهى أنه على قصر هذه الورقة إلا أنها ثريه جداً لأنها طرحت قضية عمالة الطفل على مستوى عالمى واستعانت بالبيانات الإحصائية الرسمية المتاحة للتدليل على الأفكار التى اعتمدت عليها ، وأيضا اعتمدت الدراسة على دراسات حالة متعمقة لفهم عمالة الطفل وظروفها بشكل عام ، وأشارت الدراسة إلى قضية المستقبل والسيناريو المستقبلى لعمالة الطفل فى ضوء التحولات العالمية . وقد كان من المهم أن يكون هناك أكثر من سيناريو مطروح لأنه لايمكن تصور أن هناك حتمية لمسار وأنه ليس هناك حتمية لأى بدائل أو اختبارات أخرى . كذلك كان هناك اهتمام بقضية الدلالة السياسية لعمالة الأطفال وأيضا كان هناك اهتمام بضرورة النظر إلى الأطفال على ضوء التحولات الطبقية التى يمر بها المجتمع المصرى والتى تعمل على استقطاب الأطفال من التعليم .

٤- التسرب من التعليم وأزمة النظام التعليمى فى مصر

تعرضت هذه الورقة إلى أزمة النظام التعليمى فى مصر ثم انتقلت إلى دراسة مشكلة التسرب من التعليم الأساسى والأسباب التى تدفع إلى ذلك ثم عرضت لأشكال تسرب الإناث من التعليم الأساسى والآثار التى تترتب على ذلك وحجم التسرب من التعليم الأساسى بصفة عامة ثم عرضت لمجموعة من الإحصاءات ونتائج أحد الدراسات الميدانية التى تمت فى محافظة الشرقية والدقهلية وأجراها المجلس القومى للتعليم والبحث والعلمى والتكنولوجيا وختمت الباحثة الورقة ببعض التوصيات سواء فى المجال التشريعى أو التعليمى .

وقد أثارت هذه الورقة ضرورة الاهتمام بتحديث البيانات الإحصائية لأن معظم البيانات التى اعتمدت عليها الباحثة كانت بيانات قديمة نسبياً وكان هناك

ضرورة للاعتماد على بيانات حديثة وخاصة وأنها متوافرة من أجل توضيح الصورة والوصول إلى تحليل أعمق لهذه المشكلة الهامة التى تؤثر على مسار العملية التعليمية فى مصر .

التوصيات

هناك عدة أبعاد تناولها المشاركون فى المؤتمر سواء من خلال أوراق بحثية أو من خلال المناقشات وسوف نعرض لأهمها .

اولا : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

١ - الحرص على تبنى مفهوم التنمية الشاملة بمعناه الواسع الذى يتخطى المضمون الاقتصادى .

٢ - محاولة تقريب الفجوة بين جهود البحث العلمى الاجتماعى من جهة والتخطيط والتنفيذ من جهه أخرى .

٣ - الإنطلاق من تعريف مجتمعى للطفل يأخذ فى اعتباره كافة التمايزات الموجودة بين الأطفال فى الريف والحضر وكافة التمايزات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

٤ - تدقيق مراجعة البيانات الخاصة بالأطفال على وجه الخصوص عبر سلسلة زمنية ممتده تسمح بأستشراف المستقبل مع مراعاة إبراز الفروق الريفية الحضرية كلما أمكن ذلك .

الأبعاد النفسية والعقلية

١ - يجب تبنى توجه عام يدعو لتأهيل المتخلفين عقليا وذلك بادماجهم فى المجتمع حيث التعلم الاجتماعى والتعلم بالممارسه وهو الأسلوب الذى ثبت جدواه وفعاليته من خلال البحوث والدراسات التى إجريت على المستوى الدولى والمحلى .

٢ - الاستعانة بالحقائق الخاصة بعلم الوراثة للحد من إمكانية ظهور مشكلات التخلف العقلى ويكون ذلك بالتوعية بالكشف المسبق على الزوجين قبل الزواج ، والإجهاض المبكر بمجرد التعرف على علامات التخلف للجنين على أن يتم ذلك فى إطار من التوفيق بين الاعتبارات التشريعية والإخلاقية .

٣ - وضع محكات موضوعية ملائمة لتحديد من هم المتخلفين عقلياً بمستوياتهم المختلفة وذلك بتوفير مقاييس للذكاء والسلوك التوافقى والتحصيل الدراسى .

٤ – الاهتمام بتوفير المقاييس والأدوات المقننة التى تحدد مستويات ذكاء الأطفال وبالتالى الإكتشاف المبكر لحالات التخلف العقلى حتى يمكن متابعتها فى مرحلة عمرية مبكرة بحيث يتيح ذلك للمتخلف الإندماج فى المجتمع وتأهيله التأهيل المناسب .

٥ – وضع برنامج تفصيلى لتنمية المثابرة لدى الأطفال وذلك لإرتباط المثابرة بحسن الإنجاز والتحصيل .

٦ – تدريب الآباء والأمهات على تربية أطفالهم من خلال إقامة مراكز للأبوة والأمومة والطفولة ، ومن خلال برامج تعد خصيصا لذلك تبث من خلال الشبكات الإذاعية والتلفزيونية ومن خلال أفلام ڤيديو تعرض فى أماكن تجمعات الآباء ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والمستشفيات .

الأبعاد الإعلامية

١ – مراجعة مضمون الرسائل الإعلامية والأدبية والتعليمية المقدمة للطفل المصرى، والتركيز على بثها لقيم تعلى من قدر التعليم والثقافة والعمل دون تفرقة بسبب الجنس أو النوع .

٢ – النهوض بمستوى البرامج والمسلسلات الوطنية إلى حد يسمح لها بمنافسة مثيلاتها الأجنبية . وذلك فى محاولة لتحقيق التوازن بين الحفاظ على الثقافة الوطنية مع الإنفتاح على الثقافات العالمية .

٣ – إعطاء المزيد من الاهتمام والتأهيل للدراسات الخاصة بتأثير وسائل الاتصال الجماهيرى على المتلقى ، وتشكيلها لثقافته ورؤيته للحياة وموقفه منها ، وذلك باستخدام أساليب بحثية متطورة ، مع الأخذ فى الاعتبار محاذير الفصل التعسفى بين تأثير وسائل الاتصال والمناخ الثقافى الاجتماعى المحيط بها .

٤ – تنمية القدرة الابتكارية للطفل من خلال عملية تطوير المناهج والأساليب التعليمية.

الأبعاد التعليمية

١ – معالجة ظاهرة التسرب من التعليم وذلك من خلال دراسة الأسباب الحقيقية التى تقف وراء هذه الظاهرة بحيث تتوصل إلى الأسباب غير التقليدية مثل

الموقف من التعليم وجدواه - وتفشى البطالة فى المجتمع وعلاقة ذلك بالتسرب .

٢ - ضرورة تبنى مبدأ التكامل intecgration وعدم التجزئة فى المناهج التعليمية، وخاصة فى المراحل الأولى من التعليم والميل إلى الاتجاه للمدخل البيئى التكاملى فى العلوم . مبدأ وحدة المعرفة والعلوم (intgerated Science) .

الابعاد القانونية

١ - تطوير النظم القانونية المتعلقة بفئات المعاقين عقليا بما يكفل لهم الحماية والرعاية خاصة فى حالة فقد عائليهم .

٢ - لوحظ قلة البيانات والإحصاءات والدراسات التى أجريت عن الأطفال الذين يتعرضون ويواجهون ظروف صعبة وكذا المجنى عليهم من الصغار ويوصى المؤتمر بإجراء دراسات ميدانية توفر البيانات الأساسية عن تلك الفئات .

٣ - اعتبار صغر سن المجنى عليه ظرفا مشددا فى جرائم الضرب والجرح (المواد من ٢٤٠ إلى ٢٤٣) .

٤ - نوصى بتعديل نص المادة (٢٦٧ عقوبات) بحيث يراعى المشرع الإعتبارين الآتيين :

أولا : التمييز فى المعاملة العقابية بين مرتكب جريمة إغتصاب إنثى بالغة ، وجريمة إغتصاب صغيرة السن أما الفعل فى الحالة الأخيرة من غير شك أشد خطورة .

ثانيا : أن ينص المشرع على صورة مخففه للإغتصاب تقوم حالة مإذا وقع الفعل على الصغيرة المميزة التى ترضى بوقوع الفعل .

٥ - تعديل نص المادة الثانية من قانون الجنسية الحالى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ وذلك لحماية أبناء الأم المصرية المقيمين فى مصر ومعاملتهم كمصريين من كافة الوجوه .

ندوة المؤتمر
«عقل الطفل المصرى رؤية مستقبلية»

اولا : المكان والزمان

مقر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ميدان ابن خلدون - مدينة الأوقاف ، العجوزة . تليفون ٣٤٧٢٤٨٤ صباحاً .

٢٠ ابريل ١٩٩٢ - من الساعة السادسة إلى التاسعة مساء .

ثانيا : الهدف من الندوة

تسعى الندوة إلى مناقشة كيفية الاسهام فى إعداد وتشكيل عقلية الطفل المصرى بحيث يصبح قادراً على المشاركة الفعالة فى صنع المستقبل من خلال الاجابة على التساؤلات الآتية :

١ - ما المقصود بعقلية الطفل المصرى ؟

٢ - ماذا يريد المجتمع من الطفل فى المستقبل ؟

٣ - ماهى السياسات والخطط والبرامج التى يمكن أن تحقق أهداف المجتمع ؟

٤ - أين نحن الآن ؟

٥ - من أين نبدأ ؟

ثالثا : القضية الاساسية

أن نتبين ملامح المستقبل الذى نسعى لإعداد أطفالنا لمواجهته قد يكون بمثابة الخطوة الأولى نحو تحديد أساليب ذلك الإعداد ماهى الخصائص الأولى بالتركيز التى يجب أن نجهز أطفال اليوم رجال ونساء الغد لها ؟

- كيف يمكن تربية الطفل على الاعتماد على النفس دون مانغفل دور الكبار فى الاستفادة من خبراتهم ودور الجماعات الصغيرة أيضا .

- كيف يمكن الاستفادة من الثقافة الغربية ووسائل الإعلام الغربى كمحاولة

لانقاذ الطفل المصرى فى ظل قصور النظام التعليمى ووسائل الإعلام المختلفة دون مايؤثر ذلك على الوقوع فى براثن التبعية والتفريط فى الأصالة ؟

– كيف ننمى قيم الادخار والحرص دون المساس بالكرم العربى ؟

– كيف نربى الطفل على أن يرد الاعتداء الذى يقع عليه ولايتهاون فى حقوقه وفى نفس الوقت لانغفل الدور الذى يلعبه الكبار فى حل كثير من الأمور دون التفريط فى الحقوق ... الخ من القضايا المحورية التى تتعلق بالقضية الأساسية .

رابعا * : المشاركون فى الندوة (بحسب الترتيب الهجائى للأسماء)

الأستاذة الدكتورة إلهام عفيفى	أستاذ بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
الأستاذ محمد رجائى	رئيس القناة الثالثة بالتليفزيون العربى
الأستاذ الدكتور جلال أمين	أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية
الأستاذ سعد لبيب	مستشار إعلامى
الأستاذ الدكتور عبدالوهاب المسيرى	أستاذ متفرغ للأدب الإنجليزى
الأستاذ الدكتور قدرى حفنى	عميد معهد دراسات الطفولة
الأستاذة الدكتورة ناهد رمزى	أستاذ بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
الدكتورة هدى حجازى	أستاذ اللغة الإنجليزية بكلية التربية

خامسا : مادة الندوة

ليس مطلوباً من المشاركين إعداد أوراق وسوف تسجل الطروح والمناقشات التى تدور فى جلسة العمل ويستخلص من مادتها ورقة بأعمال الندوة .

ندوة المؤتمر : عقل الطفل المصرى

بدأت الندوة فى الساعة السادسة مساء فى إحدى قاعات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وقد اختير عن عمد مجموعة من الشخصيات معظمهم من غير المتخصصين مباشرة فى الطفل ولكن لديهم رؤية فى معالجة مشاكل المجتمع المصرى وفى مقدمة هذه المشاكل "عقل الطفل المصرى" .

* تقدم لجنة الإعداد للندوة الأستاذة الدكتورة إلهام عفيفى والأستاذ الدكتور قدرى حفنى الشكر للأستاذ الدكتور عزت حجازى على الجهد والتعاون الكامل والأفكار الجيدة التى قدمها وساعدت على نجاح الندوة .

وقد افتتحت الندوة الأستاذة الدكتورة إلهام عفيفى وشكرت الحاضرين على مشاركتهم وتم الاتفاق على الأسلوب الذى ستدار به الندوة واتفق أيضاً على أن يعرض فى النهاية الخطوط العريضة لما دار من مناقشات .

ويمكن عرض المناقشات التى دارت والخطوط الأساسية لها فيما يلى :

المقصود بعقلية الطفل المصرى قدرته على التفكير ومالديه من مفاهيم وقيم واتجاهات .

أن إثارة هذا السؤال عقل الطفل المصرى يعنى أن هناك خطر ، وأننا جميعاً نخشى على عقل الطفل أما عن عمر هذا الاحساس بالخطر فإن ذلك يرجع إلى عام ١٩٦٧ عندما بدأت تتفاقم المشاكل وقد تعرضت مصر لتغيرات كثيرة فى الخمس والعشرون سنة الماضية هددت عقل الطفل كما هددت أمور أخرى كثيرة . وقد أوعز التخلف الذى يوجد فى عقل الطفل المصرى إلى التخلف الذى نحن فيه سواء كان اقتصادى أو اجتماعى ، وإننا إذا كنا نريد نهضة حقيقية فى مصر فلابد من شباب بخصائص معينة إذا لم تتوافر هذه الخصائص لايمكن أن تحدث هذه النهضة . كذلك علينا أن نؤمن أنه بالرغم من كل المصاعب التى نعانى منها فإن هناك إصلاحات يجب أن تتحقق ويأتى على رأسها التعليم ولكن كيف يتم ذلك؟ يمكن أن يتحقق هذا الاصلاح عن طريق اصلاح مناهج التعليم ، إننا قد لانستطيع توفير الموارد لإعداد ملاعب بالمدارس أو تنمية الأنشطة الفنية المختلفة وإنشاء المكتبات ولكن هل إصلاح مناهج التعليم يحتاج إلى انتظار ؟ أن كتب المطالعة منذ أربعين سنة كانت حالتها أفضل مما هى عليه الآن ، لابد من تطويرها بما يتلاءم مع العصر .

يجب كتابة القصص الأدبية بطريقة فنية بحيث تساهم فى حل المشاكل فى المجتمع مثل مشكلة التعصب التى نعانى منها ومثال ذلك أحد القصص الأدبية للكاتب "بهاء طاهر" . "خالتى صفية والدير" قصة فنية نستطيع أن نجعلها مقررة على التلاميذ ومن خلالها يمكن التخفيف بطريقة غير مباشرة من المشكلة الطائفية وخلق آراء ومفاهيم أفضل بطريقة مغايرة لما يقال فى وسائل الإعلام . يجب أن نعترف أن هناك حلول غير مكلفة ولانحتاج لثورة من أجل تحقيقها .

محاولة وضع حد لكره الأولاد للغة العربية والأفكار اللغوية الكثيرة ، يجب أن يفكر الطفل بلغته فلن يستطيع أن يبدع طالما أن التفكير بالعامية والكتابة بالعربية .

يجب أن تتضمن المناهج المنطق والمعقولية فى طريقة العرض حتى يحترمها التلميذ فعندما يقرأ التلاميذ أن أبو حنيفة كان يواصل صلاة العشاء بالفجر لمدة أربعين عام فمعنى ذلك أنه لم ينام طوال هذا العمر هل هذا كلام صحيح من المؤكد أن الطفل لن يصدق هذا الحديث لأنه شئ غير ممكن ويخرب عقلية الأطفال.

مالم يتربى الطفل على العلم والمعلومة فإن المجتمع لن يتقدم .

لابد من البحث عن المخزون الحضارى ولانلتزم بالنموذج الغربى وداخل هذا المخزون سوف نجد كل مايتلاءم معنا ومع الطفل .

الإبداع يجب أن يتم من خلال الخطاب الحضارى الخاص بنا .

أما الخطوة الثانية فى الاصلاح فتأتى عن طريق وسائل الإعلام وقد أثيرت فى المناقشات مجموعة من الملاحظات الهامة الخاصة بتطوير وسائل الإعلام بما يؤهلها لتطوير عقل الطفل المصرى واحترام العصر الذى نعيشه وأهم هذه الملاحظات :

أن اصلاح برامج التليفزيون لايحتاج إلى ثورة سياسية وإنما إلى ثورة فى الفكر وإبداع فكر جديد لبرامج جيدة تدور حول الاصلاح ودعاه الاصلاح من خلال التاريخ القديم والحديث ومثال ذلك " الشيخ محمد عبده" هل عجزت العقلية المصرية عن تأليف برنامج حول هذه الشخصية الهامة توضح من خلال هذا البرنامج الأفكار الرئيسية للشيخ محمد عبده وهو داعية عظيم وله أفكاره الهامة . هل يمكن تقديم هذا البرنامج للطفل بحيث يلقى نفس الإقبال الذى تلقاه "فوازير عمو فؤاد" مثلا .

هناك ضرورة للتدخل والتوجيه الحاسم فتشكيل العقلية لايخضع للعرض والطلب وقوى السوق لايجوز ذلك ، لابد من أن يبادر شخص ما مؤمن بالصح والخطأ ولايخضع للمقولة الشائعة "أن الناس عايزة كدة" .

لابد من خلال برامج التليفزيون إحياء الأمل لدى الأطفال فى المستقبل والتقليل من الإحساس بالدونية والاحباط وتمجيد الغرب .

لابد من تفهم احتياجات الطفل ولاتفرض عليه أفكارنا والاهتمام باختراع شخصيات محببة للأطفال ونضع على لسانهم مانريد أن نوصله للطفل .

توقيت تقديم البرنامج للطفل هام جداً .

يجب تحديد مجموعة من الأهداف العامة لبرامج الأطفال أهمها تنمية

العقلانية وممارسة التفكير العلمى والملكات النقدية :

القدرة على التعلم الذاتى وحب القراءة .

احترام الحرية الفردية وحرية اتخاذ القرار .

الفهم الصحيح للدين القائم على التفكير والدعوة إلى التدبر والوصول إلى الجوهر والاعماق وليس الآخذ بالأمور السطحية .

التخفيف من حدة الإعلانات واستغلال الأطفال بها فلا يمكن أن نترك تشكيل عقل الشعب المصرى لرغبة المنتج والمذيعه والخطوة الهامة الأخيرة فى الاصلاح والتى لها الأولوية وأشارت إلى أهميتها المناقشات هى الأسرة ودورها فى تشكيل عقلية الطفل ويأتى فى المقدمة .

مدى وعى الأسر بتقديم التغذية السليمة للطفل فلا يخفى علينا جميعا الوضع الغذائى المتردى للطفل المصرى وقد اثبتت العديد من البحوث والدراسات المتعلقة بالصحة العامة والتغذية زيادة نسبة الأطفال المصابين بالأنيميا هذا عدا الأمراض المتوطنة وأمراض الضعف العقلى مما يستلزم الاهتمام بتوعية الأسرة بالتغذية السليمة للطفل حتى يمكن خلق جيل جديد موفور الصحة .

لايخفى على الجميع أثر الحالة الاقتصادية للأسرة على التغذية ولذلك يكون من المهم تقديم وجبة غذائية لأطفال التلاميذ فى المدارس وخاصة فى المناطق الريفية والصحراوية والمناطق المحرومة من الرعاية فى المدينة حتى يهيأ للأطفال ظروف صحية أفضل فالعقل السليم فى الجسم السليم .

أن الأم تلعب دوراً هاماً فى تربية الطفل ولذلك فإن الاهتمام بالأم وتقديم نوع من التوعية لها فى مجال التنشئة الاجتماعية للطفل عن طريق الإعلام ووسائله المختلفة قد يساعدها بالتالى على تأدية دورها مع الأطفال بطريقة أفضل ولكن ترك الوضع على ماهو عليه يعمل على جمود الموقف وعدم احداث أى نوع من أنواع التغير فى أسلوب رعاية الطفل والاهتمام بتكوينه العقلى ورسم شخصيته لأنه من المتعارف عليه أن نسبة الأمية عالية فى المجتمع ولابد من تقديم وسائل مساعدة للأم لتقوم بدورها بطريقة أفضل .

والآن علينا أن نجيب عن التساؤلات المطروحة فى الندوة .

التساؤل الأول : ماالمقصود بعقلية الطفل المصرى

المقصود بعقلية الطفل المصرى قدرته على التفكير وما لديه من مفاهيم وقيم

واتجاهات تؤهله وتساعده على التفكير السليم ومخاطبة العصر الذى يعيش فيه ومواجهة احتياجات هذا العصر .

التساؤل الثانى : ماذا يريد المجتمع من الطفل فى المستقبل

لابد أن يعرف المجتمع ماذا يريد من نفسه ثم بعد ذلك نتساءل ماذا يريد المجتمع من الطفل والانطلاقة الأساسية هنا تكمن فى تضافر السياسات والخطط والبرامج الصحية الإعلامية التربوية وتكاملها مع بعضها حتى يتثنى لنا وضع السياسات المناسبة التى تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع .

إذن يجب أن يكون لدى المجتمع تصور عما يريده من الطفل فى المستقبل ويجب أن يتبلور هذا التصور بطريقة عملية قابلة للتنفيذ تتضافر فيها كافة الجهود للرد وترتكز على الأمل فى المستقبل .

كذلك لابد أن نعترف أن التعامل مع مشكلة الطفل هو تعامل مع النموذج المسيطر على العالم الآن ، وعندما نتكلم عن مستقبل الطفل المصرى فلابد أن نتحدث عن ذلك من خلال مستقبل العالم كله .

كذلك فإن تحديد طبيعة المستقبل مسألة غاية فى الأهمية حتى يمكن إعداد الطفل بما يتلاءم مع ذلك .

التساؤل الثالث : ماهى السياسات والخطط والبرامج التى يمكن أن تحقق أهداف المجتمع

الإجابة على ذلك تستلزم التأكيد على وضع مشروع استراتيچى لتنمية الطفولة فى مصر وقد تبين أن هناك نخبة تساهم حاليا فى إعداد هذه الاستراتيچية يشترك فيها مجموعة من الأساتذة من بينهم إبراهيم سعد الدين – حامد عمار – سيد ياسين – نادر فرجانى وغيرهم ومما لاشك فيه أن هذه العقول المصرية سوف تساهم فى وضع السياسات والخطط التى يمكن أن تحقق أهداف المجتمع لأن كلا منهم لديه رؤية علمية ناقدة تمكنه من وضع الأمور فى نصابها .

ولكن المهم هو أن تخرج هذه الأفكار إلى حيز التنفيذ وترى النور حتى يمكن أن نضع أقدامنا على أول الطريق السليم فى الاصلاح الجاد القائم على الأسلوب العلمى .

أما التساؤل أين نحن الآن

فإن الإجابة عليه تستلزم نظرة أكثر شمولية وعمقاً فالحضارة العالمية الآن فى منعطف ومصر جزء من العالم الذى ينتقل الآن إلى مجتمع مابعد الصناعة أى مجتمع المعلومات والعلم والمعرفة . ومالم يتربى الطفل على العلم والمعلومه فإن المجتمع لن يتقدم أبداً .

نحن الآن يجب أن نكون على وعى كامل بما يدور بالعالم من حولنا ونبحث عن دور ملائم لنا نابع من الأصالة والتراث والتمسك بهويتنا الثقافية واحترام تلك الهوية وتلقين ذلك للأبناء وهذا يجرنا بالتالى إلى الإجابة على التساؤل الأخير من أين نبدأ ؟ .

نبدأ بالبحث فى المخزون الحضارى ولانلتزم بالنموذج الغربى وسوف نجد داخل هذا المخزون كل مايتلاءم مع الطفل ومعنا ، وسوف نكتشف أشكال تربوية غير مدرسية تساهم فى تكوين الجماعات الإنسانية بطريقة ملائمة مع العصر .

اعتبار أن مشروع الوثيقة التى أصدرها المجلس القومى للطفولة والأمومة يجيب تماما على نقطة البداية والانطلاق حيث يوجد بها حصر للوضع الراهن أى تشخيص الوضع الراهن مما يساعد على وضع العلاج المناسب .

الإيمان بالحرية وبدون توفير الحرية الفردية لن يحدث التقدم . كذلك توفير حرية اتخاذ القرار مما يساعد على الابتكار والابداع وبدون توفير الحرية فلا فائدة .

لابد من إحداث ثورة فى الإدارة تستخدم فيها أساليب غير تقليدية فالأساليب التقليدية أصبحت عاجزة وغير مجدية ولابد من إزاحة غير القادرين وإعطاء الفرصة للقادرين حتى يحتلوا المراكز القيادية التى تساعد على التغيير .

ضرورة التنسيق بين الجهات المختلفة التى تقدم خدماتها للطفل والمفروض أن هناك جهاز يقوم حاليا بدور المنسق وهو "المجلس الأعلى للأمومة والطفولة" ولكن مايحدث فى الواقع أن كل جهة ترفض التعاون مع الجهات الأخرى وترفض هذا التنسيق وتتمسك بما لديها . يجب السعى إلى أن يكون هناك استعداد أفضل للتعاون بين كافة الجهات التى تعمل من أجل الطفل .

وأخيراً فإن تبين ملامح المستقبل الذى نسعى لإعداد أطفالنا لمواجهته قد يكون بمثابة الخطوة الأولى نحو تحديد أساليب ذلك الإعداد ولذلك فقد انتهت

الندوة إلى هذه النقاط الهامة :

ضرورة تغيير مناهج التعليم مع محاولة إبراز النسق القيمى فى المجتمع والثقة فيه والتمسك به من خلال هذه المناهج .

السعى نحو بث القدرة على التفكير والمبادأة لدى الطفل من خلال كلاً من الأسرة ونظام التعليم والإعلام .

يجب أن نضع ضمن أهدافنا الأساسية تعويد الطفل على البحث عن المعرفة سواء من خلال الأسرة أو التعليم أو الإعلام .

أهمية العودة إلى الأصالة والتراث والقيم الدينية والتمسك بذلك من أجل الحفاظ على هويتنا الخاصة بنا وعدم التخلى عن ذلك .

الديمقراطية من أجل ترشيد القرار وهذا عادة مايكون فى صالح السلطة المركزية وتقوية لها لأنها تساعد فى إصدار قرارات تتلائم مع رغبات الجماهير الفعلية وتعبر عما تريده .

المصارحة والواقعية فى تشخيص الموقف الراهن والصدق حتى يمكن حل المشاكل بالأسلوب العلمى السليم .

التغيير فى حدود الإمكان والواقع .

البحث عما يخلب لب الطفل من خلال التراث والبعد عما ينفره ولايحترم عقليته .

الثقة فى النسق القيمى الأصيل فى المجتمع والتمسك به .

قوة الإرادة والإحساس بالمسئولية لدى المسئولين مع القوة فى اتخاذ القرار .

أهمية الأسرة وإعادة استثمارها وتوظيفها وتوجيه برامج للأم تساعدها فى تنشئة الأبناء .

الاهتمام بالسير الشعبية والتراث الشعبى وتقديمه للطفل من خلال وسائل الإعلام المختلفة حفاظا على التاريخ واحتراما له ، وهذا يؤثر بلا شك تماما فى عقلية الطفل إلى الأفضل خاصة لو أحسن تقديم هذا التراث .

وقد إنتهت الندوة فى الساعة التاسعة مساء .

المشرف على الندوة

إلهام عفيفى

مؤتمر الطفل وآفاق القرن الحادى والعشرين

رقم الإيداع ٤٩٩٩ / ١٩٩٣
I.S.B.N
977-5115-40-X.

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

